

مَنْ الْبَرَاءِ السَّالِحِينَ



المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى  
مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي  
مكة المكرمة



٤٠٠٠٣٤٦

موسوعة فقه

عبد الله بن عباس

الجزء الأول

بمقام  
الدكتور محمد رواس قلعه جي

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستهديه ونستغفـرة ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الهدى والرحمة ، وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

هذه حلقة جديدة من حلقات « سلسلة موسوعات فقه السلف » عرضت فيها فقه الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ، وسميتها « موسوعة فقه عبدالله بن عباس » .

١ — وعبدالله بن عباس هو : عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، والعباس بن عبدالمطلب هو عم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأم عبدالله بن عباس هي : أم الفضل لبابة بنت الحارث بن حزن بن بجير الهلالية ، أخت أم المؤمنين ميمونة زوجة رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>

يكنى بأبي العباس ، ويقال له « الحبر » أو « البحر » لكثرة علمه<sup>(٢)</sup>

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٣/٣٣٣

(٢) تهذيب التهذيب ٥/٢٧٦

ولد ابن عباس في الشعب الذي لجأ إليه بنو هاشم والمطلب حين قاطعتهم قريش لمناصرتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت ولادته قبل خروجهم من الشعب بقليل<sup>(١)</sup> وقد حنكه رسول الله بريقه ، وكان ذلك قبل الهجرة بثلاث سنين<sup>(٢)</sup>

ولما هاجر رسول الله إلى المدينة المنورة مع أصحابه ، خلف عمه العباس — والد عبدالله — في مكة ليكون له عيناً على قريش — فيما أعتقد — وبقي العباس في مكة مع زوجته وأولاده ، ومنهم عبدالله ، ولم ينتقل منها إلى المدينة المنورة — دار الهجرة — إلا بعد أن فتح رسول الله مكة ، حيث لم يبق أي مبرر لبقائه فيها .

وانتقل عبدالله بن عباس مع أبويه إلى دار الهجرة ، وكان قد أسلم قبل ذلك ، فقد صح عنه أنه قال « كنت أنا وأمي من المستضعفين ، أنا من الولدان ، وأمي من النساء »<sup>(٣)</sup> وبقي فيها إلى أن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث كان عمره خمس عشرة سنة على ما رجحه الإمام أحمد رحمه الله تعالى<sup>(٤)</sup> وكانت صحبته للرسول صلوات الله وسلامه عليه نحواً من ثلاثين شهراً<sup>(٥)</sup> .

(١) صفة الصفوة ٧٤٦/١ بتحقيقنا

(٢) اسد الغابة ٢١١/٣ والاعلام للزركلي ٢٢٨/٤

(٣) سير اعلام النبلاء ٣٣٣/٣ وسنن البيهقي ٢٠٥/٦ و ١٣/٩

(٤) تهذيب التهذيب ٢٧٨/٥

(٥) سير اعلام النبلاء ٣٣٢/٣

استمرت إقامة ابن عباس في المدينة المنورة بعد وفاة رسول الله ، ووقف بجانب الخلفاء الراشدين ، لم ييخل عليهم برأي ولا مشورة ، هم في ذلك امتداد سلطان الدولة الإسلامية ، وسيادة الحق والعدل ،

ولما قتل عثمان بن عفان — الخليفة الثالث — وجعل الناس يراودون علياً على الخلافة نصحه ابن عباس بعدم قبولها ، وقال له : إن أنت قمت بهذا الأمر الآن ألزمتك الناس دم عثمان إلي يوم القيامة<sup>(١)</sup> ، ولكن علياً لم يعمل برأيه .

ولما ولي عليّ الخلافة أحب أن يولي ابن عباس الشام بدلاً من معاوية بن أبي سفيان ، فاعتذر إليه ابن عباس ونصحه بالتريث ، وقال له : ما هذا برأى ، وأقل ما يصنع بي معاوية إن لم يقتلني الحبس ، ولكن أكتب إليه فمَنْهُ وَعِدُهُ واستعمله ، فلم يقبل منه عليّ وقال : لا كان هذا أبداً<sup>(٢)</sup>

ولما نشب الخلاف بين معاوية وعلي رضي الله عنهما كان ابن عباس في صف ابن عمه علي بن أبي طالب الذي يعتقد أن الحق معه ، لأنه الخليفة الشرعي الذي بايعته الأمة ، وشهد معه موقعة الجمل ، وموقعة صفين وكان هو أحد أمرائها<sup>(٣)</sup>

ولما خرج الحسين بن علي من الحجاز إلى العراق وقتل فيها رضي الله عنه ، وقام عبدالله بن الزبير في الحجاز معلناً نفسه

(١) سير اعلام النبلاء ٣/٣٤٩

(٢) الخبر ملفق من خبرين في سير اعلام النبلاء ٣/٣٤٩ و ٣٥٣

(٣) الاعلام ٤/٢٢٩ والاستيعاب ٣/٢٩٢



خليفة على المسلمين ، ووقعت الفتنة بين ابن الزبير وعبد الملك ابن مروان ، وارتحل ابن عباس بأهله حتى نزل مكة ، طلب منه ابن الزبير البيعة له ، فرفض أن يعطيه إياها ، أراد ابن الزبير أن يكرهه عليها ، مما اضطر ابن عباس إلى الاستنجاد بأهل الكوفة ، فخفف لنجدته أربعة آلاف مسلح ، فأخرجوه من مكة ونزلوا به الطائف<sup>(١)</sup> وبقي فيها إلى إن مات رحمه الله تعالى سنة ٦٨ هـ وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال : اليوم مات رباني هذه الأمة<sup>(٢)</sup>

ولما بلغ جابر بن عبد الله وفاته صفق بإحدى يديه على الأخرى وقال : مات أعلم الناس وأحلم الناس ، ولقد أصيبت الأمة مصيبة لا تترق<sup>(٣)</sup>

## ٢ - العلوم التي برع فيها ابن عباس :

برع ابن عباس في العلوم التي كانت معروفة في عصره ، ومنها : الفقه ، وتفسير القرآن الكريم ، والفرائض ، والعربية ، والشعر ، وأنساب العرب ، والحساب ، وقد درّس هذه العلوم كلها فكان أستاذاً فيها ، فكان يخصص لكل علم يوماً يأتيه طلابه فيه ، فيوم للفقه ، ويوم للتفسير ، ويوم للشعر ، ويوم للمغازي ، ويوم لأيام العرب وهكذا ، قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : كان ابن عباس قد فاق الناس بخصال : بعلم

(١) سير أعلام النبلاء ٣/٣٥٦

(٢) تهذيب التهذيب ٥/٢٧٨ وحليه الأولياء ترجمة ابن عباس ، وتذكرة الحفاظ ١/٤١

والعقد الثمين ٢/١٩٢

(٣) صفوة الصفوة ١/٢٥٨

ما سبقه ، وفقه فيما احتيج إليه من رأيه ، وحلم ونسب  
ونائل ، وما رأيت أحداً كان أعلم بما سبقه من حديث رسول  
الله منه ، ولا بقضاء أبي بكر وعمر وعثمان منه ، ولا أفقه في  
رأي منه ، ولا أعلم بشعر ولا عريية ولا بتفسير القرآن  
ولا بحساب ولا بفريضة منه ، ولا أثقب رأياً فيما احتيج إليه  
فيه ، ولقد كان يجلس يوماً لا يذكر فيه إلا الفقه ، ويوماً  
التأويل ، ويوماً المغازي ، ويوماً الشعر ، ويوماً أيام العرب ،  
ولا رأيت عالماً قط جلس إليه إلا خضع له ، ولا رأيت سائلاً  
سأله إلا وجد عنده علماً<sup>(١)</sup>

### ٣ — مصادر علم ابن عباس :

لم تختلف المصادر العلمية التي أخذ ابن عباس علمه منها عن  
المصادر التي أخذ منها سائر الصحابة ، فهي لاتعدو أن تكون  
المصادر التالية :

أ — كتاب الله تعالى : فهو رضي الله عنه قد حفظه في زمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عرضه كله على أبي  
بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وقيل إنه عرضه أيضاً على  
علي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup> ، وليس يبعد ذلك .  
ويروي الضحاك بن مزاحم أن ابن عباس كان يقرأ  
القرآن على قراءة زيد بن ثابت إلا ثمانية عشر حرفاً ،  
أخذها من قراءة عبدالله بن مسعود<sup>(٣)</sup> .

(١) الاستيعاب ٢٩١/٣ والإعلام ٢٢٩/٤ والعقد الثمين في تاريخ البلد الأمين

١٩٠/٥ — ١٩١

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٤٢٦/١ (٣) غاية النهاية ٤٢٦/١

وقد برع ابن عباس في تفسير القرآن الكريم والغوص على معانيه واستخراج دقائقه حتى قال فيه ابن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابنُ عباس<sup>(١)</sup>

ب - سنة رسول الله : من المقطوع به أن ابن عباس سمع الحديث مباشرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد حاول البعض أن يهون من شأن هذا السماع ، فقد روى غندر أن ابن عباس لم يسمع من النبي إلا تسعة أحاديث ، بينما يرى يحيى القطان أن ابن عباس لم يسمع من الرسول سوى عشرة أحاديث ، وقد أسرف الغزالي جدًا حين قال في المستصفى إن ابن عباس لم يسمع من رسول الله غير أربعة أحاديث .

ونحن نقول كما قال ابن حجر : هذا كلام فيه نظر ، ففي الصحيحين مما صرح ابن عباس فيه بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة أحاديث ، وفيهما مما يشهد فعله نحو ذلك ، وفيهما مما له حكم الصريح نحو ذلك ، فضلاً عما ليس في الصحيحين<sup>(٢)</sup> .  
وبقية ما رواه عن رسول الله لم يسمعه من رسول الله ، بل سمعه من كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم<sup>(٣)</sup> .

(١) تهذيب التهذيب ٢٧٨/٥ والاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٨٧/٢

(٢) تهذيب التهذيب ٢٧٩/٥

(٣) تذكرة الحفاظ ٤١/١ وتهذيب التهذيب ٢٧٦/٥

وقد بلغ مجموع ما رواه ابن عباس من حديث رسول الله ١٦٦٠ حديثاً<sup>(١)</sup> ، اتفق البخاري ومسلم علي ٧٥ حديثاً منها ، وانفرد البخاري بـ ١٢٠ منها ، وانفرد مسلم بتسعة منها<sup>(٢)</sup>

**ج - اجتهادات كبار الصحابة :** كان ابن عباس واسع الاطلاع على اجتهادات الصحابة ، خاصة اجتهادات الفقهاء منهم ، ومن ابتلي بالحكم والقضاء . كالخلفاء الأربعة ونحوهم ، لأن الخبرة وممارسة الحوادث أنضجتهم ، فكانوا أحذق من غيرهم وأسدّ فكراً ، حتى قال عبدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود : ما رأيت أحداً أعلم من ابن عباس بما سبقه من حديث رسول الله ، وبقضاء أبي بكر وعمر وعثمان ، ولا أفقه منه<sup>(٣)</sup> ، وقد حاول معمر أن يردّ جلّ علم ابن عباس إلى ثلاثة : عمر وعليّ وأبيّ بن كعب ، فقال رحمه الله : « عامة علم ابن عباس إلى ثلاثة : عمر ، وعليّ ، وأبيّ بن كعب »<sup>(٤)</sup> ولعل معمرأ قال هذا لما رأى من إدناء عمر لابن عباس وتقريبه إياه منه ، ولما يعرفه من القرابة والتلازم بين علي وابن عباس ، ولما نقل إليه من عرض ابن عباس القرآن على أبيّ بن كعب .

(١) الاعلام ٢٢٩/٤ والعقد الثمين ١٩٠/٥ وغاية النهاية ٤٢٦/١

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٥٩/٣

(٣) الاستيعاب ٢٩١/٣ والعقد الثمين ١٩٠/٥

(٤) تذكرة الحفاظ ٤١/١

والحقيقة أن مصادر علم ابن عباس من الصحابة كانت أوسع من ذلك بكثير ، فقد كان رضي الله عنه جوالاً بين كبار الصحابة يستقرى آراءهم في المسألة التي تعرض له ، حتى يصل إلى ما يطمئن إليه قلبه فيها ، وقد حدث هو ذلك عن نفسه فقال : إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

د — المعارف العامة التي انتقاها من ألوان المعرفة التي شاهدها بين الناس وهو يتقلب في البلاد كما ينتقي الجواهري الدر الثمين من أكداس الدر التي اختلط فيها الثمين النادر بالغث المبتذل .

#### ٤ — العوامل المكونة لشخصية ابن عباس العلمية :

كل شخصية متميزة لا بد من أن تكون قد توافرت لها مجموعة من المكونات رسمت لها هذا التميز ، وهذه المكونات منها ما هو فطري لا يد للإنسان فيه ، وإن كانت له اليد الطولى في صقله وتهذيبه ، ومنها ما هو مكتسب .

وأرى أن المكونات الأساسية لشخصية ابن عباس العلمية

هي :

أ — دعاء رسول الله له : من المسلم به أن دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبول عند الله تعالى لا يُردّ ، وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام دعا لابن عباس فقال :

(١) سير أعلام النبلاء ٣/٣٤٤

اللهم علمه الكتاب ، وفي رواية : اللهم علمه الحكمة ،  
وفي رواية : أنه عليه الصلاة والسلام قال : اللهم فقهه في  
الدين<sup>(١)</sup> وفي رواية أخرى أنه قال : اللهم فقهه في الدين  
وعلمه التأويل<sup>(٢)</sup> .

ويقول ابن عباس مباهياً — وحق له ذلك — دعا لي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحكمة مرتين<sup>(٣)</sup> .  
إن هذا الدعاء — إضافة إلى أنه مجاب حتماً ، لأنه  
دعاء نبي — قد أوجد روح الرغبة في التفوق عند ابن  
عباس تحقيقاً لدعوة رسول الله ، وهكذا اجتمع لابن  
عباس العزيمة على التفوق إلى دعوة الرسول ، فانتجت  
أزاهير لا أحلى منها ولا أجمل .

## ب — فطرته :

(١) قوة حافظته : لقد حبا الله تعالى ابن عباس حافظه  
ذهبية ، فكان يستطيع أن يحفظ ما يسمعه من مرة واحدة  
ولو بلغ الصفحات ، فقد أنشده ابن أبي ربيعة .  
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر ...  
فحفظها من مرة واحدة ، وكانت ثمانين بيتاً<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي في فضائل ابن عباس ، وانظر : تذكرة الحفاظ ٤٠/١

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٦٤/١ وانظر تهذيب التهذيب ٢٧٩/٥

(٣) أخرجه الترمذي مراسلاً برقم ٣٨٢٣ وابن سعد في الطبقات ٣٦٥/٢ والذهبي في سير  
أعلام النبلاء ٣٣٩/٣ وابن الجوزي في صفة الصفوة ٧٤٧/١ وابن حجر في تهذيب

التهذيب ٢٧٨/٥ وغيرهم .

(٤) الأعلام ٢٢٥/٤

(٢) حسن تفكيره : وكان إلى جانب هذا الذكاء المتوقد سداداً

في الفكر ، وروية فيه ، حتى قال له عمر بن الخطاب :  
والله أنك لأصبح فتياناً وجهاً ، وأحسنهم عقلاً ،  
وأفقههم في كتاب الله<sup>(١)</sup> . فنعت عمر بن الخطاب ابنَ  
عباس — وعمر هو عمر — بأنه أحسن فتيان المسلمين  
عقلاً ، ترجمة صادقة لحسن تفكير ابن عباس .

ووصفه بمثل هذا الوصف أيضاً سعد بن أبي وقاص  
حيث قال : ما رأيت أحداً أحضر فهماً ، ولا ألبّ لباً ،  
ولا أكثر علماً ، ولا أوسع حِلماً من ابن عباس<sup>(٢)</sup> .

(٣) قوة حجته وحضور بديته : وكان ابن عباس يتمتع إلى

جانب ذلك بقوة في الحجة ، وحضور في البديهة ، وبلاغة  
في القول ، وحسن انتقاء للمقدمات الموصلة إلى النتائج  
التي يريد بها ، وقد وصفه طاووس بن كيسان فقال :  
أدركتُ نحواً من خمسمائة من الصحابة إذا ذاكروا ابن  
عباس فخالقوه فلم يزل يقرّرهم حتى ينتهوا إلى قوله<sup>(٣)</sup> .

وقد كان كبار الصحابة يعرفون هذا في ابن عباس ،  
ويعلمون أنه لا يقصر به عنهم إلا أنه كان من صغار  
الصحابة ، أعنى من الذين لم يَطُلْ مكوثهم بين يدي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكثر اغترافهم

(١) صفة الصفوة ١/٧٤٨

(٢) طبقات ابن سعد ٢/٣٦٩

(٣) سير اعلام النبلاء ٣/٣٥١

المباشر من بحره ، ولو أنه كان من كبار الصحابة لما جازاه أحد في العلم ، قال ابن مسعود : لو أن هذا الغلام أدرك ما أدركنا ما تعلقنا معه بشيء<sup>(١)</sup> ، وقال : لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشره منا أحد<sup>(٢)</sup> .

#### ج - بيئته :

المكون الثالث للشخصية العلمية لابن عباس هو البيئة التي عاش فيها ابن عباس ، وهذه البيئة موصوفة بأن التسابق فيها إلى الخير ، وإلى الاعتراف من بحار العلوم عبادة ، ولذلك لم يمض غير وقت قصير حتى صار المسلمون أساتذة الدنيا ورواد الفكر فيها .

#### د - أساتذته :

كان ابن عباس قد عاصر الرسول صلى الله عليه وسلم فترة قصيرة لم يسمع منه من الحديث إلا القليل ، وعاصر كبار الصحابة فترة أطول .

كان ابن عباس يشعر وهو يسمع كبار الصحابة يقولون : سمعت رسول الله يقول كذا ، ورأيت رسول الله يفعل كذا ، بأنه قد فاته خير كثير ، ولم يكن ذلك بسبب منه صنعة يداه ، بل ذلك هو قدر الله ، فكان هذا يحدوه إلى أن يبذل جهده في حمل كل ما يستطيع حمله عن كبار الصحابة رضوان الله عليهم ، وما ظنك

(١) سير اعلام النبلاء ٣/٣٤٧

(٢) تهذيب التهذيب ٥/٢٧٨ وسير أعلام النبلاء ٣/٣٤٧



بتلميذ أساتذته : رسول الله ، ثم أبو بكر ، وعمر ، وأبي  
ابن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبدالله بن مسعود ،  
ونحوهم ، ولكنه كان أكثر تأثراً بعلي بن أبي طالب رضي  
الله عنه ، كما سنفصل ذلك فيما يأتي إن شاء الله تعالى .

### هـ - جده في طلب العلم وشغفه به :

مهما كان طالب العلم على درجة من الذكاء  
والفطنة ، ومهما توافر له من أفاذ الأساتذة فإنه لن  
يكون عالماً مبرزاً إلا إذا كانت لديه الرغبة في أن يكون  
عالماً مبرزاً ، وكان لديه الجد والدأب في تحصيل العلم ،  
وقد بلغ ابن عباس رضي الله عنه الذروة في الجد في طلب  
العلم ، حتى إنه لينام على أبواب العلماء طلباً لمسألة من  
مسائل العلم ، أو الحديث من أحاديث الرسول عليه  
الصلاة والسلام ، فقد حدث هو عن نفسه فقال : إنه  
ليبلغني الحديث عند الرجل فآتيه وهو قائل ، فأتوسد  
ردائي على بابي ، فيخرج فيراني ، فيقول : يا ابن عم  
رسول الله ، ألا أرسلت إليّ فآتيك ؟<sup>(١)</sup> .

بل إنه رضي الله عنه يعتبر مذاكرة العلم أفضل من  
نافلة العبادة ، وقد كان كثيراً ما يقول : مذاكرة العلم  
ساعة خير من إحياء ليلة<sup>(٢)</sup> .

إن هذا الشغف بالعلم جعله يغوص على دقائقه ،

(١) سير اعلام النبلاء ٣/٣٤٣ ، وتذكرة الحفاظ ١/٤١ وصفة الصفوة ١/٧٥٠

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٤١

ويكثر السؤال عنها إلى أن يجد من الإجابات ما يرتاح إليه ، فقد سئل رضي الله عنه : كيف أصبت هذا العلم ؟ فقال : بلسان سؤال ، وقلب عقول وقد وصفه عمر بذلك<sup>(١)</sup> .

## و — تقواه :

وكان يزين هذا الذي ذكرناه كله ، ويزيده وضاءً وبهاءً ، تقوى تجد نورها في وجه ابن عباس ، والتعبير عنها في دمعته ، حتى قال أبو رجاء : رأيت ابن عباس وأسفل من عينيه مثل الشراك البالي من البكاء<sup>(٢)</sup> ، وترجمتها في تصرفاته وسلوكه حتى قال طاووس : مارأيت أحداً أشد تعظيماً لحرمات الله من ابن عباس ، والله لو أشاء إذا ذكرته أن أبكي لبكيت<sup>(٣)</sup> ، وقال عبد الله بن أبي مليكة : صحبت ابن عباس من مكة إلى المدينة فكان إذا نزل قام شطر الليل يترتل ويكبر<sup>(٤)</sup> ، وإذا كان هذا شأن ابن عباس في السفر فما بالك بشأنه في الحضر .

والتقوى إذا تمكنت في الإنسان أورثته علم ما لم يعلم ، وفتحت له آفاقاً جديدة في العلم قد لا تفتح لغيره ، وورقه الله فهماً قد يمسكه دون غيره ، فما العلم كل

(١) صفة الصفوة ٧٤٩/١

(٢) الاستيعاب ٢٩٢/٣ وصفة الصفوة ٧٥٦/١ وسير اعلام النبلاء ٣٥٢/٣

(٣) صفة الصفوة ٧٥٦/١ وسير اعلام النبلاء ٣٤٢/٣

(٤) صفة الصفوة ٧٥٥/١

نقل ، ولكن للإلهام فيه نصيب ، خاصة إذا كان هذا العلم يمس شغاف كلام الله تعالى وشريعته .  
ز - اعتقاده أن الانسان يسمو بالعلم :

كان ابن عباس يرى أن نسب الانسان إلى قبيلة رفيعة أو وضيعة أمر لا يد للإنسان فيه ، ولذلك فهو لا يرفعه ولا يخفضه إن لم تواكبه أعمال أخرى وصفات أخرى ، وأسمى الصفات التي ترفع الإنسان هي العلم ، والنسب يتصاغر أمام العلم ، ولذلك كان لا يرى غضاضة ، وهو سليل الحسب والنسب ، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخدم عالماً كزيد بن ثابت ، فقد روى البيهقي في سننه بسنده أن عبد الله بن عباس أخذ بركاب زيد بن ثابت ، فقال له زيد : تنح يا ابن عم رسول الله ، فقال ابن عباس ، إنا هكذا نفعل بكبرائنا وعلمائنا<sup>(١)</sup> .

إن هذا الاعتقاد مما جعل ابن عباس رضي الله عنه يقبل على العلم بالنهم والحرص الشديد الذي ذكرناه عنه ، حتى فاق به الأقران ، وأصبح يشار به إليه بالبنان .

ه - شخصية ابن عباس الفقهية :

أ - تأثره بالفكر الفقهي لعلي بن أبي طالب :

على الرغم من أن ابن عباس رضي الله تعالى عنه كان من صغار الصحابة ، إلا أنه لم يكن مقلداً<sup>(٢)</sup> لكبار

(١) سند البيهقي ٦ / ٢١١ .

(٢) التقليد : أخذ الأمر من غير نظر في الدليل .

الصحابة فضلاً عن تقليده أقرانه من صغار الصحابة ،  
وقد سبق أن قلنا إن ابن عباس كان أكثر تأثراً بعلي بن أبي  
طالب رضي الله عنه فكراً وفقهاً ، فقد نقل ابن قدامة  
المقدسي في كتابه العظيم المغني أن عبدالله بن عباس كان  
يقول « إذا ثبت لنا عن عليّ قول لم نعهده إلى غيره » .  
(١) عوامل هذا التأثير : هناك عدة عوامل مجتمعة جعلت  
عبدالله بن عباس أكثر تأثراً بعلي بن أبي طالب رضي الله  
عنه من تأثره بغيره من الصحابة رضوان الله تعالى  
عليهم ، من أهمها :

○ اعتراف رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن علي بن  
أبي طالب أكثر صحابته علماً ، فقد روى الإمام أحمد في  
المسند أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لابنته  
فاطمة ( أما ترضين أن أزوجك أقدم أمتي سلماً — أي  
إسلاماً — وأكثرهم علماً ، وأعظمهم حكماً )<sup>(٢)</sup> وروى  
الترمذي في سننه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال : ( أنا دار العلم وعليّ بابها )<sup>(٣)</sup> .

○ إجماع الصحابة على تقدم علي بن أبي طالب في الفكر  
والعلم ، ولذلك اتخذ الخلفاء مستشاراً ، لم يقطعوا في  
مهمة من المهمات قبل استشارته فيها ، فقد استشاره

(١) مسند الإمام أحمد ٥ / ٢٦ .

(٢) أخرجه الترمذي في مناقب علي بن أبي طالب ، والحاكم في المستدرک ٣ / ١٢٦ ،  
وإسناده ضعيف قال عنه الترمذي : غريب منكر .

أبو بكر ، واستشاره عمر واستشاره عثمان بن عفان رضي  
الله عنهم جميعاً .

ففي كنز العمال ان أبا بكر استشار علياً في أهل الردة ،  
فقال له علي : إن الله جمع بين الصلاة والزكاة ، ولا أرى أن  
تفرق بينهما ، فعند ذلك قال أبو بكر : لو منعوني عقلاً  
لقاتلتهم عليه كما قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .  
وفي مصنف عبد الرزاق أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب  
عن بيض النعام يصيبه المحرم فقال عمر : أرايت علياً ؟ أسأله  
فإننا أمرنا أن نشاوره<sup>(٢)</sup> .

○ تلاحم ابن عباس مع علي بن أبي طالب ، لقربته منه ،  
ومرافقته إياه ، مما جعله يتشرب فكره .

(٢) دليل هذا التأثير : ونحن إذا أردنا أن نقيم الدليل على تأثير  
ابن عباس بفكر علي بن أبي طالب وفقهه لكفانا في ذلك  
أمران .

الأول : ذلك التماثل بين ابن عباس وعلي بن أبي طالب  
في الحكم على بعض التصرفات التي يعتبر هذا الحكم فيها  
من خصائص الفكر الفقهي لعلي بن أبي طالب رضي الله  
عنه ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

○ تقسيم كنايات الطلاق إلى كنايات ظاهرة في

(١) كنز العمال برقم ١٦٨٤٥

(٢) مصنف عبد الرزاق ٤٢٢/٤

الطلاق ، وغير ظاهرة فيه ، والحكم بأن الكنايات الظاهرة يقع بها الطلاق ثلاثاً وإن نوى به واحدة ، أما الكنايات غير الظاهرة فإنها لا يقع بها الطلاق إلا واحدة ( ر : موسوعة فقه علي بن أبي طالب ، مادة : طلاق / ٦ ب ١ ) ( وموسوعة فقه ابن عباس ، مادة : طلاق / ٦ أ ٣ )

○ جعل عدة المتوفى عنها الحامل أبعد الأجلين ( ر : موسوعة فقه علي ، مادة : عدة / ٤ ب ) و ( موسوعة فقه ابن عباس ، مادة : عدة / ٥ ب ٢ )

○ القول بأن المتوفى عنها زوجها تقضي عدتها في أي مكان شاءت ( ر : موسوعة فقه علي ، مادة : عدة / ٤ ج ) و ( موسوعة فقه ابن عباس مادة : عدة — ٥ د ١ ) .

○ القول بكراهة الصلاة في جوف الكعبة ( ر : موسوعة فقه علي ، مادة : كعبة / ١ ) و ( موسوعة فقه ابن عباس ، مادة : كعبة / ٢ ج ) .

○ القول بأن امرأة المفقود تتربص أربع سنين ( ر : موسوعة فقه علي ، مادة : مفقود / ٣ ) و ( موسوعة فقه ابن عباس ، مادة : مفقود / ٣ أ ) .

○ القول بجواز تغسيل كل من الزوجين الآخر بعد الموت ( ر : موسوعة فقه علي ، مادة : موت / ٤ أ ) و ( موسوعة فقه ابن عباس ، مادة : موت / ٢ ب ٢ ) .

الثاني : إن أكثر المتصرفات التي ورد لعلي بن أبي طالب فيها رأيان ، ورد فيها لابن عباس فيها رأيان ، وهذان الرأيان مماثلان لرأيي علي بن أبي طالب في الغالب نذكر على سبيل المثال لا الحصر .

○ قضاء المراء ما أفسده من التطوع ( ر : موسوعة فقه علي : مادة : صيام / ٩ ) و ( موسوعة فقه ابن عباس ، مادة : تطوع / ٢ ) .

○ متى يقطع الحاج التلبية ( ر : موسوعة فقه علي ، مادة : حج / ٦ ) و ( موسوعة فقه ابن عباس ، مادة : تلبية / ٥ أ ) .

○ الصلاة الوسطي في قول هي الصبح ، وفي آخر هي العصر ( ر : موسوعة فقه علي ، مادة : صلاة / ٣ ) و ( موسوعة فقه ابن عباس ، مادة : صلاة / ٥ ) .

#### ب — استقلاله بالاجتهاد الفقهي :

(١) التفريق بين التأثير والإتباع والتقليد : إن علينا أن نفرق جيداً بين التأثير والإتباع والتقليد ، فالتأثير هو ظهور أثر فكر الأول في فكر الثاني<sup>(١)</sup> وهذا لايعني أكثر من تشرب فكر بعض مزاييا فكر آخر ، لا كل مزايياه .

أما الإتباع فهو الأخذ بقول بعد أن قام الدليل على صحته عند الآخذ<sup>(٢)</sup> وأما التقليد فهو العمل بقول الغير

(١) الصحاح مادة : أثر

(٢) انظر : التقرير والتجيز ٣ / ٣٠٠ وحاشية ابن عابدين ١ / ٣٦٨

من غير حجة<sup>(١)</sup> .

واتفاق ابن عباس مع علي بن أبي طالب في بعض المسائل فيما لم يَعْلَمْهُ عنه هو تأثر بالمنحى الفكري لعلي ابن أبي طالب .

وموافقته إياه فيما علمه عنه هو اتِّباع وليس بتقليد ، لأنه لم يوافقه فيما وافقه به إلا بناء على دليل معقول أو منقول صح عنه ، وإلا للزم أن يوافقه في كل ما علمه عنه ، ولم يحدث ذلك لعبدالله بن عباس رضي الله عنه ، إذ أننا لو رجعنا إلى ما نقل من فقه عن ابن عباس وما نقل من فقه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقارنا بين الفقهاء لوجدنا ابن عباس رضي الله عنه كثيراً ما يخالف علي بن أبي طالب رضي الله عنه في اجتهاداته .

(٢) ما خالف فيه ابن عباس علي بن أبي طالب : ومن الاستقراء والتبع لما أوردناه من فقه علي بن أبي طالب في « موسوعة فقه علي بن أبي طالب » ومن فقه ابن عباس في « موسوعة فقه عبدالله بن عباس » وجدنا أن ابن عباس يخالف علي بن أبي طالب في سبع وستين مسألة ووافقه فيما عدا ذلك ، والمسائل التي خالفه فيها هي :  
○ كان علي يرى جواز العقوبة بالإحراق بالنار وقد مارس هذه العقوبة فعلاً ( ر : ردة / ٤ د )  
و ( لواطه / ٣ ) ولكن ابن عباس كان يرى عدم

(١) اعلام الموقعين ١٧٨/٢



مشروعية هذه العقوبة ، وكان ينكرها ( ر : احراق ) ،  
ويروى أن ابن عباس ناقش علياً في ذلك ، فرجع على إلى  
قول ابن عباس ( ر : موسوعة فقه ابن عباس :  
مادة : زنقة / ٢ ) .

○ وإباح علي للمحرم عقد النكاح لنفسه ولغيره دون  
دخول ( ر : حج / ٥ ب ٤ ) ومنع ذلك ابن عباس  
( ر : احرام / ٩ ح ) .

○ وأوجب علي رضي الله عنه في بيضة حمام الحرم يتلفها  
المحرم ، درهماً ( ر : حج / ٥ ج ) ولكن ابن عباس لم  
يوجب فيها إلا نصف درهم ( ر : إحرام /  
٩ ط ٢ ب ) .

○ وأوجب علي في بيضة النعام إذا أتلّفها المحرم جنين  
ناقة ( ر : حج / ٥ ج ) أما ابن عباس فقد أوجب  
على المحرم فيها قيمتها ( ر : إحرام / ٩ ط ٢ ب ) .

○ وكان علي يرى أن المكاتب يرث من مورثه بمقدار  
مأدى من بدل الكتاب ، فإن كان قد أدى ثلث بدل  
الكتابة ، ورث ثلث سهمه من الميراث ( ر : إرث /  
٤ ج ٣ ) أما ابن عباس فإنه يرى في إحدى الروايتين  
عنه أن المكاتب يرث ميراث الأحرار بمجرد كتابة عقد  
المكاتب ، ويرى في رواية أخرى عنه أن المكاتب إن أدى  
أكثر بدل الكتاب ———— ورث ميراث الأحرار  
( ر : إرث / ٤ د ١ ) .

○ وكان عليّ يقاسم بالجدّ الإخوة إلى السدس —  
يعنى : يعطى الجد أفضل الحالين : السدس  
أو المقاسمة — مع تفصيلات دقيقة في ذلك ( ر : إرث /  
٤ هـ ٢ هـ ) أما ابن عباس فإنه كان يجعل الجدّ أباً  
ويحجب به الإخوة عن الميراث ( ر : إرث / ٦ ب ) .  
○ وكان علي وجمهور الصحابة يرون أن الانثتين من  
البنات إذا لم يكن معهن ذكر يُعصِبَنَّ يأخذن من الميراث  
الثلثين ( ر : إرث / ٤ هـ ٦ ) . أما ابن عباس فكان  
يرى انهن لا يأخذن إلا النصف ، ولابدّ من أن يكنّ ثلاث  
بنات حتى يأخذن الثلثين ( ر : إرث / ٦ هـ ) .

○ ويرى علي أن الأخوات يرثن مع البنات ، ويصرن  
معهن عصبة ( ر : إرث / ٤ هـ ٨ ) بينما يرى ابن عباس  
أن الأخوات يُحجَبْنَ بالبنات ولا يرثن معهن شيئاً ( ر :  
إرث / ٦ و ٤ ) .

○ ويرى علي بن أبي طالب أن الإخوة والأخوات يحجبون  
الأم حجب نقصان من الثلث إلى السدس إذا كانوا اثنين  
فأكثر ذكوراً أو إناثاً ، وهذا السدس الذي حجبوها عنه  
يوزع على باقي الورثة ( ر : إرث / ١١ أ ) أما ابن عباس  
فيرى أن الإخوة لا يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس إلا  
إذا كانوا ثلاثة فأكثر ، ثم يأخذون هم — أى الإخوة —  
هذا السدس الذى حجبوا الأم عنه ( ر : إرث /  
٦ و ٥ )

○ وكان علي يرى أن الإخوة لأم يقتسمون ما يستحقونه من الميراث للذكر مثل الأنثى ( ر : إرث / ٤ هـ ٣ ب ) ، أما ابن عباس فكان يرى أنهم يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين . ( ر : إرث / ٦ ح ٢ ) .

○ وكان علي لا يورث الجدة التي أدلت إلى الميت بذكر غير وارث ( ر : إرث / ٤ هـ ١٢ أ ) أما ابن عباس فكان يورثها ( ر : إرث / ٦ ط ١ ) .

○ وكان علي يورث الجدة السدس ، ولا يقيمها مقام الأم عند عدمها ( ر : إرث / ٤ هـ ١٢ أ ) أما ابن عباس فكان يقيمها مقام الأم عند عدمها ، فيعطىها الثلث عند عدم وجود العدد الثلاثة من الإخوة ، ويعطىها السدس عند وجود هذا العدد من الإخوة ( ر : إرث / ٦ ط ٣ ) .

○ وكان علي بن أبي طالب يأخذ بإعالة الفرائض عندما يضيق أصل المسألة عن سهامها ( ر : إرث / ٥ ) أما ابن عباس فكان لا يعيل المسائل ويقول : أقدم من قدمه الله وأؤخر من أخره الله ( ر : إرث / ٧ ج ) .

○ وكان علي بن أبي طالب يردّ على الجدة إن فاض أصل المسألة في الميراث عن سهامها ( ر : إرث / ٦ ) ، أما ابن عباس فكان لا يرد عليها ( ر : إرث / ٦ ك ) .  
○ وكان علي يرى أن الأمة المعتقة تستبرئ رحمها بثلاث

حيضات ( ر : استبراء / ٢ ) ، أما ابن عباس فكان يرى أنها يكفيها أن تستبرئ رحمها بحیضة واحدة ( ر : استبراء / ٣ ) .

○ وكان على لا يرى الضمان على المستعير إذا تلفت العارية في يده إلا إذا تعدى ( ر : إعارة / ٣ ) أما ابن عباس فكان يرى تضمينه مطلقاً ، تعدى أم لم يتعد ( ر : إعارة / ٣ ) .

○ وكان علي يبيع للمعتكف الخروج من معتكفه لعيادة المريض وتشيع الجنازة ( ر : اعتكاف / ٣ د ) ، أما ابن عباس فكان يرى أنه لا يجوز له الخروج لذلك ( ر : اعتكاف / ٤ ب ) .

○ وكان على يرى أن البثر ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه ( ر : ماء / ٢ ب ) أما ابن عباس فإنه كان يرى أنه لا ينجس إلا إذا ظهر أثر النجاسة فيه ( ر : بثر / ٢ ) .  
○ وكان علي يرى أن البائع في بيع السلم إذا عجز عن تسليم المبيع فإنه يرد الثمن الذي قبضه ، لا غيره ( ر : بيع / ٣ ج ) ، أما ابن عباس فإنه كان يرى أنه يجوز له أن يسلم غير المبيع المسمى إذا تراضيا على ذلك ( ر : بيع / ٦ ز ) .

○ وكان علي بن أبي طالب يرى أن الأمة المطلقة ثلاثاً لا يجوز لها أن تعود لزوجها الذي طلقها بوطء سيدها لها — أي أن وطء السيد لها بملك اليمين لا يحلها —

لمطلقها — ( ر : طلاق / ١٦ ب ) ، أما ابن عباس فإنه يرى أن وطء السيد أُمته المطلقة ثلاثاً يحلها لمطلقها ( ر : تحليل / ٣ ) .

○ وكان علي يكره الرهن والكفالة في السلم ( ر : بيع / ٣ د ) ، أما ابن عباس فكان يكره الرهن دون الكفالة في الأصح عنه ( ر : بيع / ٦ ز ) .

○ وكان علي يرى أن التنفيل من الغنيمة يكون قبل القسمة ( ر : تنفيل ) أما ابن عباس فكان يرى أن التنفيل يكون بعد القسمة ، ويكون من خمس الدولة ( ر : تنفيل / ٢ ) .

○ وكره علي لمن لم يجد الماء أن يجامع حليلته ( ر : تيمم ) ، وأباح له ابن عباس ذلك ، ولم يكرهه له ( ر : تيمم / ٢ هـ ) .

○ وكان علي يمنع الجنب من قراءة القرآن الكريم ( ر : جنابة / ٢ ) وأباح ابن عباس للجنب قراءة القرآن ( ر : جنابة / ٣ هـ ) .

○ وكان علي يرى أن الرجل إذا قتل المرأة عمداً يقتص منه ، أما إذا كانت جنائته عليها فيما دون النفس فإنه لا قصاص عليه فيها ، وتجب الدية في العمد وغيره ( ر : جنابة / ٢ هـ ) ، أما ابن عباس فكان يرى أنه يقتص من الجاني على المرأة عمداً في النفس وفيما دونها ( ر : جنابة / ٤ أ ) .

○ وكان علي يرى أن الجناية إذا وقعت على عضو قد تعطلت منفعته المقصودة منه تجب فيها حكومة عدل ( ر : جناية / ٢ ي ) ، أما ابن عباس فكان يرى أن فيها ثلث الدية ( ر : جناية / ٤ ز ) .

○ ولا يشترط عليّ فيمن يريد الحج عن غيره أن يكون قد حج عن نفسه ( ر : حج / ٢ د ) ، أما ابن عباس فكان يشترط ذلك ( ر : حج / ٨ ب ) .

○ وكان عليّ يرى أن على القارن في الحج طوافين وسعيين ( ر : حج / ٤ ب ٣ ج ) ، أما ابن عباس فكان يرى أن الواجب عليه طواف واحد وسعى واحد ( ر : حج / ١٢ ب ) .

○ وكان عليّ يرى أن أقل الحيض يوم وليلة وأقل الطهر ثلاثة عشر يوماً ( ر : حيض / ٢ ) ، أما ابن عباس فكان يرى أن أقل الحيض دفقة ، ولا حد لأقل الطهر ، إذ الحائض إذا رأت الطهر ساعة اغتسلت وصلت ( ر : حيض / ٣ ) .

○ وكان عليّ يرى أنه لا يجب شيء من الكفارات في وطء الحائض ( ر : حيض / ٤ ب ) ، أما ابن عباس فقد أوجب الكفارة في وطء الحائض ( ر : حيض / ٥ و ٤ ) .

○ وكان عليّ يرى أنه لا يجتمع معاً عشر وخراج في أرض واحدة ( ر : خراج / ٣ ) ، وقال ابن عباس يجتمعان معاً

في أرض واحدة ( ر : أرض / ١ ) .  
○ وكان عليّ يرى مشروعية المسح على الخفين مطلقاً  
( ر : وضوء / ٢ ط ٢ ) ، أما ابن عباس فكان يرى  
مشروعيته في حالتي البرد الشديد والسفر الطويل دون  
غيرها من الأحوال المعتادة ( ر : خف / ٢ أ ) .  
○ وكان عليّ يرى أن الخلع طلقة واحدة بائة ( ر :  
خلع / ٤ ) أما ابن عباس فكان يرى الخلع فسخاً ولا يقع  
به شيء من الطلاق ( ر : خلع / ٣ ب ج ) .  
○ وكان عليّ يرى أن عدة المختلعة كعدة المطلقة  
( ر : خلع / ٥ ) أما ابن عباس فكان يرى أن المختلعة  
لا عدة عليها ، ويكفيها أن تستبرئ رحمها بحيضة ( ر :  
خلع / ٣ د ) .

○ وكان عليّ يرى أنه لا تحل ذبائح الكتابيين الذين  
تحللوا من دينهم ( ر : ذبح / ١ ج ) أما ابن عباس  
فكان يرى إباحة أكل ذبائحهم وإن تحللوا من العمل  
بدينهم ماداموا لم يكفروا به ( ر : ذبح /  
٢ ب ١ ج ) .

○ وكان عليّ يرى أن المرتد يجوز أن يقتل بالحرق بالنار  
( ر : ردة / ٤ د ) وقال ابن عباس لا يقتل إلا بالسيف  
( ر : ردة / ٤ ب ) .

○ وكان عليّ يرى أن الرضاع لا يثبت بشهادة امرأة  
واحدة ( ر : رضاع / ٢ د ) أما ابن عباس فكان يرى

ثبوته بها إذا حلفت مع شهادتها ( ر : رضاع / ٣ ) .  
○ وكان عليّ يرى أن المدبر يعتق من الثلث ( ر :  
رق / ٣ ب ) ولكن ابن عباس كان يرى أنه يعتق من  
جميع المال ( ر : رق / ٢ ج ) .

○ وكان عليّ يرى أن نصاب زكاة الزروع خمسة أوسق  
ولا زكاة في أقل من ذلك ( ر : زكاة / ١٠ ب ) ويرى  
ابن عباس أن زكاة الزروع واجبة في القليل والكثير ( ر :  
زكاة / ٢ د ) .

○ وكان عليّ يرى أن لا تعتق الرقاب من الزكاة ( ر :  
زكاة / ١٦ و ) أما ابن عباس فإنه كان يرى إعتاق  
الرقاب منها ( ر : زكاة / ٧ ج ) .

○ وكان عليّ يرى أنه لا يشترط الزواج لإقامة حد الزنا  
على العبد ( ر : زنا / ٥ أ ب ) أما ابن عباس فكان  
يرى أن الرقيق لا يقام عليه حد الزنا إلا إذا كان متزوجاً  
( ر : زنا / ٣ ب ) .

○ وكان عليّ يرى أنه لا يحل الزواج بمن زنى بها ( ر :  
نكاح / ٣ ب ) أما ابن عباس فكان يرى أن الزانية إن  
كانت مختصة بالزاني فيجوز له الزواج بها ، أما إن كانت  
تبيع نفسها لكل طالب فلا يجوز له الزواج بها ( ر : زنا /  
٥ ب ١ ) .

○ وكان عليّ يرى أن الزاني غير المحصن يجلد مائة ويحبس  
سنة ( ر : زنا / ٥ أ ٢ أ ) ولكن ابن عباس كان يرى أن



- يُجلد مائة ثم يترك ( ر : زنا / ٥ هـ ٢ ) .
- وكان عليّ يرى أن العبد إذا سرق تقطع أنامله فقط  
( ر : سرقة / ٥ ب ) أما ابن عباس فكان يرى أن العبد  
لا يقطع إذا سرق ولكن يعزر ( ر : سرقة / ٤ ب ) .
- وكان عليّ يرى أن مسافة السفر الذي تتعلق به  
أحكام السفر من الكوفة إلى النخيلة ( ر : سفر / ٢ ب )  
أما ابن عباس فكان يرى أنها لا بد من أن تكون مسيرة يوم  
وليلة ( ر : سفر / ١ أ )
- وكان عليّ يرى أن حالة السفر تزول بنية الإقامة عشرة  
أيام ( ر : سفر / ٢ ج ) وكان ابن عباس يرى سبعة  
أيام ، وفي رواية خمسة عشر يوماً ، وفي رواية ثلاثة تسعة  
عشر يوماً ( ر : سفر / ٢ أ ) .
- وكان عليّ يرى أفضلية حلق شعر الرأس في الأحوال  
المعتادة ( ر : شعر / ١ ) وكان ابن عباس يكره حلق  
شعر الرأس كله ( ر : شعر / ١ أ ) .
- وكان عليّ يقبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض  
( ر : شهادة / ٤ أ ١ ) أما ابن عباس فكان يرى عدم  
قبول شهادة الصبيان في شيء ( ر : شهادة / ٤ أ ) .
- وكان علي لا يشترط الحرية في الشاهد لقبول شهادته  
( ر : شهادة / ٤ ج ) أما ابن عباس فكان يشترطها فيه  
( ر : شهادة / ٤ د ) .
- وكان عليّ يرى أن الطهارة من النجس شرط لصحة

الصلاة ( ر : صلاة / ٥ ب ) أما ابن عباس فكان لا يراها شرطاً ، وإن كان من السنّة تحاشيها ( ر : صلاة / ٧ ب ) .

○ ويختلف دعاء استفتاح الصلاة عند علي ( ر : صلاة / ٨ ج ) عنه عند ابن عباس ( ر : صلاة / ٩ ج ) .

○ وكره عليّ الإقعاء في القعود في الصلاة ( ر : صلاة / ٨ م ) ولم يكرهه ابن عباس ( صلاة / ٩ ك ) .  
○ وألفاظ التشهد في الصلاة عند عليّ ( ر : صلاة / ٨ ن ) تختلف عنها عند ابن عباس ( ر : صلاة / ٩ م ٢ ) .

○ وكان عليّ يستحب تأخير صلاة الوتر إلى آخر الليل ( ر : صلاة / ٥ هـ ٢ ) وكان ابن عباس يستحب صلاتها في أول الليل ( ر : صلاة / ١٠ و ) .

○ وتختلف ألفاظ دعاء القنوت عند عليّ ( ر : صلاة / ١٠ د ) عنها عند ابن عباس ( ر : صلاة / ١٠ هـ ) .  
○ وكان عليّ يرى أن صلاة الخوف في السفر ركعتان ( ر : صلاة / ٢٨ ) أما ابن عباس فكان يرى أنها ركعة واحدة ( ر : صلاة / ١٥ ) .

○ وكان عليّ يرى أن أحق الناس بالصلاة على الميت الإمام ثم أوليائه ( ر : صلاة / ٢٧ هـ ) أما ابن عباس فكان يرى أن أحق الناس بذلك هو الولي ( ر : صلاة / ١٨ ج ) .

- وكان عليّ يرى تحريم أكل الضب ( ر : طعام / ٩ )  
 أما ابن عباس فكان يرى إباحته ( ر : طعام / ٣ أ ) .  
 ○ وكان عليّ يرى أن الرجل إذا خير امرأته بين الطلاق والإبقاء على الزوجية فاخترت الطلاق يقع طلاقه بآئنة  
 ( ر : طلاق / ٣ ب ٣ ) أما ابن عباس فكان يرى وقوعه طلاق رجعية ( ر : طلاق / ٣ ب ) .  
 ○ وكان عليّ يرى أن العمرى لا تنقل الملكية ( ر : هبة / ٤ ) أما ابن عباس فإنه يرى أن العمرى تنقل الملكية  
 ( ر : عمرى / ٢ ) .  
 ○ وكان عليّ يرى وجوب الغسل من تغسيل الميت ( ر : غسل / ١ د ) أما ابن عباس فكان يرى كراهة الغسل من تغسيل الميت ( ر : غسل / ٣ أ ) .  
 ○ وكان عليّ يرى أن سهم رسول الله وسهم قرابة رسول الله قد سقطا بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ( ر : غنيمة / ٣ ب ) أما ابن عباس فكان يرى استمرار هذين السهمين لقرابة رسول الله الذين لا يحق لهم الأخذ من الزكاة ( ر : غنيمة / ٣ ب ) .  
 ○ وكان عليّ بن أبي طالب يحدد الماء القليل في البئر بما يمكن نزحه ( ر : ماء / ٢ ب ) وأما ابن عباس فكان يحدده بالقلتين ، فما بلغ القلتين فهو كثير ( ر : ماء / ٥ ج ) .  
 ○ وكان عليّ يرى أن المعتدة الحامل لها النفقة ، سواء

أكانت معتدة من طلاق أم من وفاة ( ر : عدة / ٤ أ )  
أما ابن عباس فكان يرى أن المعتدة من الوفاة والمعتدة من  
الطلاق البائن لا نفقة لهما لا فرق في ذلك بين الحامل  
وغير الحامل ( ر : عدة / ٣ د ٣ ) و ( عدة /  
٣ د ٥ ) .

○ وكان عليّ يرى أن المرأة التي زوجها غير الولي يفسخ  
نكاحها ما لم يدخل بها زوجها ، فإن دخل بها فالنكاح  
لازم ( ر : نكاح / ٥ ب ٣ ج ) أما ابن عباس فإنه  
كان يرى أن النكاح فاسد ( ر : نكاح / ٥ أ )  
○ وكان علي يعطى الأم ثلث الباقي بعد فرض الزوج  
أو الزوجة إذا كان الوارث هي مع أحد الزوجين ( ر :  
إرث / ٤ هـ ١١ ب ) وكان ابن عباس يعطيها ثلث جميع  
المال ( ر : إرث / ٦ ز ١٠ ) .

٣) ما انفرد به ابن عباس عن جمهور الصحابة : وما يؤيد ما  
ذهبنا إليه ، ويؤكد أن ابن عباس لم يكن يقلّد أحداً من  
الصحابة ، وأنه كان ذا شخصية فقهية مستقلة ، ما انفرد  
به من المسائل التي خالف فيها سائر الصحابة ،  
أو خالف جمهورهم لدليل صح عنده ، أو فهم انقذح في  
ذهنه .

ومن استقراءنا لفقه عبدالله ابن عباس وجدنا أنه انفرد  
بمسائل كنا نودُّ أن نتناولها بالتفصيل مقارنة بفقه الصحابة  
رضوان الله تعالى عليهم ، وأن نخضعها للتحليل والدراسة

لرسم خطوط أعمق لشخصية ابن عباس الفقهية ،  
لولا أن هذا البحث لا يتسع لذلك ، ولولا أن ذلك -  
يخرجنا عن غايتنا في عرض فقه السلف ، فحسبنا أننا  
جمعنا ، ولنترك الدراسة والتحليل لغيرنا من الباحثين .  
والمسائل التي انفرد بها عبدالله ابن عباس ، أو خالف

فيها جمهور الصحابة هي :

○ إقامة الجدة مقام الأم عند عدمها واستحقاقها سهمها  
قياساً على الجد ( ر : إرث / ٦ ط ٣ ) .

○ لا عدة على المختلعة ، ويكفيها استبراء رحمها بحيضة  
( ر : خلع / ٣ د ) .

○ لا يقام حد السرقة على العبد ( ر : سرقة /  
٤ ب ) .

○ الطهارة من النجس ليست بشرط لصحة الصلاة  
( ر : صلاة / ٧ ب ) .

○ لا نفقة للمعتدة من الوفاة ولا للمعتدة من الطلاق  
البائن ولو كانت حاملاً ( ر : عدة / ٣ د ٣ ) و  
( عدة / ٥ د ٣ ) .

○ إذا كان الإخوة ثلاثة ، وحجبوا الأم حجب نقصان  
من الثلث إلى السدس ، فإنهم يأخذون هذا السدس  
الذي حجبوا الأم عنه ويقتسمونه بينهم ( ر : إرث /  
٦ و ٥ ) .

○ الأخت لا تصير عصبه مع البنت ( ر : إرث /  
٦ و ٤ ) .

- الإخوة لأم يقتسمون الميراث بينهم للذكر مثل حظ  
الأنثيين ( ر : إرث / ٦ ح ٢ ) .
- إذا اجتمع إخوة الأم وإخوة أشقاء عصبات ،  
واستغرقت الفرائض المال كله ولم يبق للإخوة الأشقاء شيء  
فإنهم لا يشاركون الإخوة لأم في فرضهم ( ر : إرث /  
٦ ح ٣ ) .
- لا تستحق البنات الثلثين إلا إذا كن ثلاثاً فصاعداً  
( ر : إرث / ٦ هـ ٢ ) .
- لا يحجب الأم من الثلث إلى السدس إلا ثلاثة إخوة  
أو أخوات ( ر : إرث / ٦ و ٥ ) و ( ٢٦ ز ) .
- للأم ثلث جميع المال فيما إذا ترك الميت الأبوين وزوجاً  
أو زوجة ( ر : إرث / ١٦ ز ) .
- كان ينكر العول ولا يأخذ به في الميراث ( ر : إرث /  
٧ ) .
- كان لا يشترط في الإستثناء أن يكون متصلاً ( ر :  
استثناء / ٣ ) .
- إباحة التيمم للنوم على طهارة ( ر : تيمم /  
٢ هـ ) .
- إباحة قراءة القرآن للجنب ( ر : جنب / ٣ هـ ) .
- عدم إقامة الحدود على الكافر ( ر : حد / ٤ ب ) .
- اعتبار الخلع فسخاً لا طلاقاً ، وعدم وجوب العدة  
فيه ، والاكتفاء به بالاستبراء ( ر : خلع / ٣ ) .

○ اعتبار الأمة كالبهيمة ، ويتفرع على ذلك إباحة إعارة فرجها ( ر : تسري / ٢ آ ٢ ) وإباحة نوم الرجل بين أمتيه ( ر : نكاح / ١٠ ب ٤ ) .

○ إباحة ربا الفضل ، ولكن الصحيح رجوعه عنه ( ر : ربا / ٣ ) و ( بيع / ٢ و ١ ) .

○ عدم اشتراط التوجه إلى القبلة في سجود التلاوة ( ر : سجود / ٦ د ) .

○ عدم قبول شهادة الأقف ، وعدم أكل ذبيحته ( ر : أقلف / ٢ ) .

○ جواز الصلاة قبل دخول الوقت لمن خاف فوتها ( ر : صلاة / ٧ هـ ٣ ) .

○ كراهة الصلاة في جوف الكعبة ( ر : صلاة / ٧ د ) و ( ٨ ب ) .

○ المعتدة من الوفاة تعتد حيث شاءت ، ولها أن تسافر في العدة ( ر : عدة / ٥ د ) و ( حج / ٥٦ د ) .

○ مصارف الفياء هي مصارف الغنيمة ( ر : غنيمة / ٢ ) و ( فيء ) .

○ الاكتفاء بالإتيان بالفريضة لسقوط الفريضة والنذر ( ر : نذر / ٤ ) و ( حج / ٥ ) .

○ يجوز للولي أن يعفو عن شيء من مهر مولاته ( ر : مهر / ٤ ج ) .

ج — منهجه في أخذ الأحكام من النصوص : كان ابن عباس

رضى الله عنه إذا عرضت عليه مسألة من المسائل يطلبها في كتاب الله تعالى ، فإن لم يجدها في كتاب الله طلبها في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

وكان يأخذ بما في كتاب الله وبما في سنة رسول الله من غير مناقشة ، لأن الأخذ بهما دين يجب الأخذ به وافق الرأي أو خالفه ، فإن لم يجدها في القرآن ولا في السنة التمسها في فتاوى وأقضية أبي بكر وعمر<sup>(٢)</sup> لأن أكثر ما كانا يصدران عنه كان عن مشورة ، فإن لم يجده في قولهما طلبه في قول علي بن أبي طالب فقد كان رضي الله عنه يقول : إذا ثبت لنا عن عليّ قول لم نعهده إلى غيره .

#### د — منهجه في مناقشة اجتهادات الصحابة :

كان ابن عباس يتبع منهجاً معيناً في مناقشة اجتهادات الصحابة كشفنا منه ما يلي :

(١) عرض ما أثر عن الصحابة على قوانين اللغة العربية وأساليبها في الكلام ، فإن استقام عنده أخذ به ، وإن لم يستقم عنده أباح لنفسه العدول عنه إلى غيره مما يستقيم مع قوانين اللغة وأساليبها في الكلام ، كما فعل في ميراث الأم مع الإخوة ، فإن أبا بكر وعمر وجهور الصحابة كانوا يرون أن وجود أخوين أو أختين للميت ينقص ميراث أمه

(١) الموافقات للشاطبي ٨/٤

(٢) سنن الدارمي ٥٩/١



من الثلث إلى السدس . ولكن ابن عباس كان يرى أن هذا العدول عن الثلث إلى السدس لا يكون إلا بوجود ثلاثة إخوة فأكثر ، لأن الله تعالى يقول ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ولفظ « إخوة » جمع ، وأقل الجمع في العربية ثلاثة كما بينا ذلك في ( إرث / ٦ و ٥ ) و ( ٦ ز ٢ ) . وكما فعل في ميراث البنات ، فقد ذهب أبو بكر وعمر وجمهور الصحابة إلى أن البنت الواحدة إذا انفردت تستحق النصف ، والاثنان إذا انفردتا تستحقان الثلثين ، ولكن ابن عباس يرى أن البنتين إذا انفردتا لاتستحقان إلا النصف ، ولا تستحق البنات الثلثين إلا إذا كُنَّ ثلاثاً فأكثر ، لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ ﴾ وقوله « فوق اثنتين » بحسب قوانين اللغة يعنى ثلاثاً فأكثر ( ر : إرث / ٦ هـ ٢ ) .

( ٢ ) ثم عرضه على القواعد العامة في الشريعة ، فإن اتفقت معها — عنده — أخذ بها ، وإن اختلفت — فيما يرى — معها ، تركها ، وقد فعل ذلك في الإرث عندما لا تستوعب التركة جميع سهام المستحقين ، فقد ذهب جمهور الصحابة إلى إعالة المسألة ، أعني ادخال الضرر على جميع الورثة المستحقين ، كل بمقدار استحقاقه ، ورفض ابن عباس العول ، وطبق القاعدة العامة في الميراث وهي : أن الأقرب يحجب الأبعد عن الميراث ( ر : إرث / ٧ ) .

(٣) ثم عرضه على الأصول الفكرية الثابتة ، فإن أقرته أخذ به ، وإن جانبته — فيما يرى — أباح لنفسه تركه ، كما فعل في حساب أقل مدة الحمل ، فقد هم أحد الخلفاء — عمر أو عثمان على اختلاف في الرواية — أن يرجم امرأة ولدت لستة أشهر . فقال له ابن عباس : إنها تخاصمك بكتاب الله تعالى ، يقول الله تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ وهي أربعة وعشرون شهراً ، ويقول في آية أخرى ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ . وبعملية فكرية بسيطة هي طرح أربع وعشرين شهراً من ثلاثين شهراً ، يكون الحاصل ستة أشهر ، وهي أقل مدة الحمل<sup>(١)</sup> .

وكما فعل في ميراث الأم فيما إذا مات الرجل وترك أباً وأماً وزوجة ، فإن عمر بن الخطاب وجمهور الصحابة أعطوا الأم ثلث الباقي من الميراث بعد أخذ الزوجة نصيبها منه ، ويرى ابن عباس أنها تُعطي ثلث جميع المال ، لأن الله تعالى يقول ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ وهذه أم ، ليس لولدها الميت ولد ، فلها الثلث ، ويقول صلى الله عليه وسلم ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر )<sup>(٢)</sup> وبعملية فكرية

(١) سنن سعيد بن منصور ٦٩/٢/٣ ومصنف عبد الرزاق ٣٥١/٧

(٢) البخاري في الفرائض باب ميراث الولد ، ومسلم في الفرائض باب ألحقوا الفرائض بأهلها

بسيطة ندرك أن الأب يأخذ الباقي بعد أن تأخذ الأم  
فرضها — وهو الثلث — سواء أكان الباقي قليلاً أم  
كثيراً ، وسواء أكان أقل من نصيب الأب أم أكثر .  
وكما فعل بالسدس الذي يحجب الإخوة الأم عنه ، فإن  
جمهور الصحابة قالوا إن هذا السدس يُرد على جميع  
الورثة ، وخالف في ذلك ابن عباس فقال انه للإخوة  
يقتسمونه بينهم ، فإنهم ما حجبوا الأم عنه إلا ليأخذوه  
( ر : إرث / ٦ و ٥ ) .

## ٥ — إدخاله في أهل الشورى :

إن هذه المؤهلات التي اجتمعت في ابن عباس من سعة في  
العلم ، وذكاء في العقل ، وسلامة في التفكير ، وصدق في  
المحاكمة ، وتقوى في النفس ، أنضجت آراء ابن عباس  
وجعلت لها طعماً قد ينفرد به دون غيره من الصحابة ، حتى  
قال مجاهد بن جبر : « ما سمعت فتياً أحسن من فتيا ابن  
عباس ، إلا أن يقول قائل : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم »

هذه الجدة في الرأي والدقة في الفهم والاستنباط جعلت  
عمر بن الخطاب يصرّ على إدخال ابن عباس في أهل الشورى  
رغم حداثة سنه ، ورغم اعتراض بعض كبار الصحابة على  
وجوده بين أهل شورى الخليفة ، فقد حدث سعيد بن جبیر  
عن ابن عباس قال : كان عمر بن الخطاب يأذن لأهل بدر  
ويأذن لي معهم ، فقال بعضهم : أتأذن لهذا الفتى ومن أبنائنا

من هو مثله ؟ ! فقال عمر : فإنه من قد تعلمون .. فأذن لهم يوماً وأذن لي معهم ، فسألهم عن هذه الآية من سورة الفتح ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ . وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا . فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ فقالوا : أمر الله نبيه إذا فتح عليه أن يستغفر وأن يتوب إليه ، فقال لي : ما تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : ليس كذلك ، ولكنه أخبر نبيه بحضور أجله ، فقال ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ فتح مكة ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾ أي فعند ذلك علامة موتك ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾<sup>(١)</sup> .

وكثيراً ما كان يقول عمر لهم بعد مثل هذه المواقف : غلبتموني أن تأتوا بمثل ما جاء به هذا الغلام الذي لم تجتمع شؤون رأسه<sup>(٢)</sup> .

قال سعد بن أبي وقاص : لقد رأيت عمر بن الخطاب يدعو ابن عباس للمعضلات فيقول : قد جاءت معضلة ثم لا يجاوز قوله ، وإن حوله لأهل بدر<sup>(٣)</sup> ، وكثيراً ما كان يستشيرهم ويقول : غُصْ غَوَاصْ<sup>(٤)</sup> .

(١) البخاري في التفسير باب تفسير قوله تعالى ﴿ فسبح بحمد ربك ﴾ وسير أعلام النبلاء

٣٤٣/٣

(٢) صفة الصفوة ١/٧٤٧

(٣) طبقات ابن سعد ٢/٣٦٩ وسير أعلام النبلاء ٣/٣٤٧

(٤) سير أعلام النبلاء ٣/٣٤٦

بل وكثيراً ما كان يكتفي باستشارته وحده في بعض  
المعضلات ، ثقة من عمر برأيه . فعن عبيدالله بن عبدالله بن  
عتبة قال : إن عمر إذا جاءته الأقضية المعضلة قال لابن  
عباس : إنما طرأت علينا أفضية وعضل وأنت لها ولأمثالها ، ثم  
يأخذ بقوله ، وما كان يدعو لذلك أحدا سواه<sup>(١)</sup> .

## ٦ — تلاميذ ابن عباس :

ذاع صيت ابن عباس ، فقصده الناس يحملون المعرفة  
عنه ، حتى بلغ الذين رووا الحديث عنه نحو مائتي راوٍ<sup>(٢)</sup> .  
فضلاً عن الذين رووا عنه سائر العلوم الأخرى كالأنساب  
والشعر وأيام العرب وغير ذلك .

كان تلاميذ ابن عباس الذين حملوا عنه العلم علماء  
شهدت لهم الدنيا بالسبق والتقدم ، كعكرمة ، وعطاء بن أبي  
رياح ، وطاووس بن كيسان ، وسعيد بن جبير ، وأبو الشعثاء  
جابر بن زيد ، وسليمان بن يسار ، وعامر الشعبي ، ومحمد  
بن سيرين ، وميمون بن مهران ، وغيرهم كثير .

ولنقرأ هذه القصة التي ذكرها ابن الجوزي لنعرف مبلغ  
الكثرة التي وصل إليها طلاب العلم عند ابن عباس .

قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup> عن أبي صالح قال : لقد رأيت لابن  
عباس مجلساً لو أن جميع قریش فخرت به لكان لها فخر ،

(١) أسد الغابة ٢٩١/٣ والاعلام ٢٢٩/٤ والعقد الثمين ١٩١/٥

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٣٣/٣

(٣) صفة الصفوة ٧٥٠/١ وما بعدها

رأيت الناس اجتمعوا حتى ضاق بهم الطريق ، فما كان أحد  
يقدر على أن يجيء ولا أن يذهب ، قال : فدخلت عليه  
فأخبرته بمكانهم على بابه ، فقال : ضع لي وضوءاً ، قال :  
فتوضأ وجلس وقال : اخرج إليهم فقل لهم : من أراد أن  
يسأل عن القرآن وحروفه وما أراد منه فليدخل ، قال فخرجت  
فآذنتهم ، فدخلوا حتى ملأوا البيت والحجرة ، فما سألوه عن  
شيء إلا أخبرهم عنه وزادهم مثل ما سألوه عنه أو أكثر ، ثم  
قال : إخوانكم — أى اخلوا المكان لإخوانكم — فخرجوا ،  
ثم قال : اخرج فقل من أراد أن يسأل عن تفسير القرآن  
وتأويله فليدخل ، قال : فخرجت فآذنتهم فدخلوا حتى ملأوا  
البيت والحجرة ، فما سألوه عن شيء إلا أخبرهم به وزادهم  
مثل ما سألوه عنه أو أكثر ، ثم قال ، إخوانكم ، قال :  
فخرجوا ، ثم قال : اخرج فقل من أراد ان يسأل عن الحلال  
والحرام والفقه فليدخل ، قال : فخرجت فقلت لهم ، فدخلوا  
حتى ملأوا البيت والحجرة ، فما سألوه عن شيء إلا أخبرهم به  
وزادهم مثله ، ثم قال : إخوانكم ، قال : فخرجوا ، ثم قال :  
اخرج فقل من أراد ان يسأل عن الفرائض وما أشبهها  
فليدخل ، قال : فخرجت فآذنتهم ، فدخلوا حتى ملأوا البيت  
والحجرة ، فما سألوه عن شيء إلا أخبرهم به وزادهم مثله ،  
ثم قال : إخوانكم ، قال فخرجوا ثم قال : اخرج فقل : من  
أراد أن يسأل عن العربية والشعر والغريب من الكلام فليدخل  
قال : فدخلوا حتى ملأوا البيت والحجرة ، فما سألوه عن شيء  
إلا أخبرهم به وزادهم مثله .

قال ابو صالح : فلو أن قريشاً كلها فخرت بذلك لكان لها فخراً ، فما رأيت مثل هذا لأحد من الناس .  
وفي أحد الأعوام حج معاوية بن أبي سفيان — وكان أميراً — وحج في العام نفسه عبدالله بن عباس ، فكان لمعاوية موكب — موكب الملك — من حاشية وأعوان وكان لابن عباس موكب ممن يطلب العلم<sup>(١)</sup> يضاهي موكب الملك .  
٧ — فقه ابن عباس :

لقد كان ابن عباس رضي الله عنه محط أنظار العلماء قديماً ، فمنهم من جمع تفسيره للقرآن كالفيروز أبادي صاحب القاموس المحيط ، فقد جمعه في كتاب سماه « تنوير المقباس في تفسير ابن عباس » ومنهم من جمع فقهه ، وإن كان لم يصلنا شيء مما جمع في ذلك قال ابن حزم في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن مأمون ، أحد أئمة الاسلام ، فتاوى ابن عباس في عشرين كتاباً<sup>(٢)</sup>

ولعل ابن حزم يقصد بذلك : أنه جمعها في عشرين باباً من أبواب الفقه ، ككتاب الصلاة ، وكتاب الزكاة ، وكتاب البيوع ونحو ذلك ،  
أو لعله يقصد أنه جمعها في عشرين جزءاً ، وإنما بلغت هذا المبلغ لأنه ساق الفتاوى بأسانيدھا وطرقھا ، واختلاف

(١) تهذيب التهذيب ٢٧٩/٥ وسير أعلام النبلاء ٣٥١/٣

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٥٢/٥

رواياتها ، على طريقة المحدثين فاجتمع له من ذلك عشرون جزءاً ، وهذا ليس ببعيد أيضاً .  
ويحتمل أن تكون الأجزاء التي جمعها أجزاء صغيرة حتى بلغت عشرين جزءاً ، أقول : وما جمعته أنا في الكتاب من فقه ابن عباس يعادل ذلك ، ولا أدعى أني قد أوفيت على الغاية ، ولكنني حسبي أني بذلت جهدي .

## الرموز والمصطلحات

- إن الترتيب الذي التزمته في « سلسلة موسوعات فقه السلف » ومنها « موسوعة فقه عبدالله ابن عباس » هذه ، هو الترتيب المعجمي تلبية لرغبة المجتمع الدولي للحقوق المقارنة .
  - وقد راعيت في ذلك اللفظ الفقهي لا اللفظ اللغوي ، مؤثراً المفرد على غيره ، فأنا أستعمل كلمة « جنائية » لا كلمة « جنابات » ومؤثراً المصدر على غيره عندما يكون للفقهاء طريق لاستعماله .
  - وقد أعطيت فقرات كل بحث أرقاماً كبيرة متسلسلة متبوعة بخطٍ هكذا ( ١ - ) تنتهي في نهاية كل بحث .
- ثم قسمت مضمون كل رقم من هذه الأرقام الكبيرة إلى أحرف كبيرة متبوعة بخط هكذا ( ب - ) عندما يقتضى الأمر ذلك ، وتنتهي هذه الأحرف عند الانتقال إلى رقم كبير جديد لتبدأ غيرها فيه .
- ثم قسمت كل حرف من هذه الحروف الكبيرة إلى أرقام صغيرة



متبوعة بقوس هكذا [ أ ] عندما يقتضى الأمر .  
— ثم قسمت كل رقم من هذه الأرقام الصغيرة إلى أحرف صغيرة  
متبوعة بقوس هكذا [ ب ) ] عندما يقتضى الأمر .  
والغاية من هذا التقسيم : دقة ضبط التفريعات الفقهية من  
جهة ، ودقة العزو في الإحالات من جهة ثانية .  
فإذا رأيت مثلاً ( ر : صلاة / ٣ أ ٢ ج ) فإن ذلك يعنى :  
انظر بحث « صلاة » من حرف الصاد ، ثم تتبع أرقامه حتى  
تعثر على الرقم [ ٣ — ] ثم تتبع فقرات هذا الرقم حتى تعثر على  
الحرف الكبير [ أ — ] ثم تتبع فقرات الحرف [ أ — ] حتى تعثر  
على الرقم الصغير المتبوع بقوس [ ٢ ) ] ثم تتبع فقرات هذا الرقم  
حتى تعثر على الحرف الصغير المتبوع بقوس [ ج ) ] وفيه تجد  
المطلوب .

والله ولي التوفيق ،

الظهران

غرة شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٣ هـ

أبو المنتصر

د . محمد رواس قلعه جي

## حرف الألف

### أ

آنية :

انظر : اناء

أب :

١ - ربما يفهم البعض من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أنت ومالك لأبيك <sup>(١)</sup> ) أنه يحق للأب أن يتصرف في ولده كما يتصرف بشيء من أملاكه ، فأحب عبدالله بن عباس رضي الله عنه أن يدفع هذا التوهم فقال « أولادكم هبة الله لكم ، وأموالكم لكم <sup>(٢)</sup> »

٢ - بر الوالدين :

— على الولد أن يبر والديه ، فإذا كان برهما يستلزم الاضرار بالغير ، فعليه أن يختار مسلكاً حكيماً يبر به والديه ولا يوقع ضرراً بالغير ، والحكيم لا يعدم وسيلة لذلك ، فعن أبي طلحة الأسدي قال : كنت عند ابن عباس فأتاه أعرابيان فاكتنفاه ،

---

(١) أخرجه أبوداود في البيوع ، باب في الرجل يأكل من مال ولده ، وابن ماجه في التجارات باب ما للرجل من مال ولده ، وإمام أحمد برقم ٦٦٧٨ واسناده حسن ، قال ابن حجر في فتح الباري ٢ / ١١٥ مجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به.

(٢) المحلى ١٠٤/٨ الطبعة المنيرية

فقال أحدهما : إني كنت أبغى إبلاً لي فنزلت بقوم فأعجبني فتاة لهم ، فتزوجتها ، فحلف أبواي أن لا يضمّاها أبداً ، وحلف الفتى فقال : عليه ألف محرّر — أي تحرير ألف عبد — وألف هدية — أي نحر ألف جمل — إن طلقها ، فقال ابن عباس « ما أنا بالذي آمرك أن تطلق امرأتك ولا أن تعقّ والديك » قال : فما أصنع بهذه المرأة ؟ قال : « ابرر والديك »<sup>(١)</sup> ( ر : طلاق / ٢ )

— تشيع الابن أباه الكافر اذا مات ( ر : موت / ٢ ب )  
 — عدم صرف الزكاة للأب ( ر : زكاة / ٨ ب )  
 — اخراج الأب زكاة الفطر عن ولده الذي هو في عياله ( ر : زكاة الفطر / ٤ )  
 — مساواة الأب بين أولاده في العطية ( ر : هبة / ٢ د )  
 — جناية الأب على ولده ( ر : جناية / ٣ أ )  
 — أحوال الأب في الميراث ( ر : إرث / ٦ أ ) .

## إباجة :

### ١ — تعريف :

الإباجة هي الإذن بإتيان الفعل أو بتركه .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٥٤/١ ب مخطوط اسطنبول وهو في المطبوع ٢٢٢/٥ الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ الدار السلفية بالهند بومباي . وعزونا القادام سيكون كله للمخطوط

## ٢ - أنواع الإباحة :

أ - الإباحة قد تكون مطلقة كقوله : أبحت لك دخول بيتي ، وقد تكون مقيدة بوقت معين كقوله : أبحت لك دخول بيتي ما بين الساعة كذا والساعة كذا من يوم الجمعة ، وقد تكون مقيدة بكيفية معينة كقوله : أذنتُ لفلانة بدخول مكنتي باللباس الشرعي ، وقد تكون مقيدة بمكان معين كقوله : أذنت لك بدخول بستاني من الباب الشرقي .. وهكذا .

## ب - والإباحة بالنسبة للمبيح على نوعين :

(١) إباحة بإباحة الله تعالى ، كإباحة الانتفاع بالماء في منابه ، والكلأ في منابته ، والأسماك في البحار ، وكل ما وجد بإيجاد الله تعالى دون أن يكون لأحد من المخلوقين دخل في إيجاده ، والأصل في ذلك قوله ﷺ « المسلمون شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار »<sup>(١)</sup>

- والأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد عن الشارع الحكيم نص يحرمها ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه « الحلال ما أحل الله تعالى ، والحرام ما حرم الله تعالى ، وما سكت عنه فهو عفو »<sup>(٢)</sup> أي : مباح .

(١) الحديث أخرجه أبو داود في البيوع ، وابن ماجه في الرهون ، والامام احمد بن حنبل في المسند ٣٦٤/٥

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٧٥/٢ نشر دار الكتاب العربي عن الطبعة الأولى

(٢) إباحة بإباحة إنسان له حق الإباحة ، ومن ذلك عن  
عبدالله بن عباس : إباحة وطء الأمبة للغير  
( ر : تسري / ٢٠ )

### إباق :

— الإباق هو هرب الرقيق من يد مالكة تمرداً .  
— قطع يد العبد الآبق في السرقة ( ر : سرقة / ٣ ب )

### ابتهال :

— الابتهال هو التضرع وبذل الجهد في الدعاء ( ر : دعاء / ٤ )

### إبط :

١ — اتفقت كلمة السلف على أن تنف الإبط من الفطرة ، لما رواه  
البخاري ومسلم وغيرهما من قول رسول الله ﷺ ( الفطرة  
خمس : الختان والاستحداد ، وقص الشارب ، وتقليم الأظافر ،  
وننف الإبط<sup>(١)</sup> ) ، وقد روى البيهقي في سننه عن عبدالله بن  
عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ  
فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ قال ابن عباس : « ابتلاه بخمس في الرأس : قص  
الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وفرق

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس في عدة أبواب ، ومسلم في كتاب الطهارة

الرأس ، وفي الجسد : تقليم الأظافر ، وحلق العانة ، والختان ،  
ونتف الإبط ، وغسل مكان البول والغائط<sup>(١)</sup> »

٢ — عدم انتقاض الوضوء بمس الإبط ( ر : وضوء / ٨ د )

## إبل :

- عدم الوضوء من لحم الإبل ( ر : وضوء / ٨ و )
- الأضحية من الإبل : ما يجزىء فيها وعن كم يجزىء الواحد من الإبل ( ر : أضحية / ٣ )
- مقدار الدية من الإبل ( دية / ٥ ب ٢ )
- وجوبها على من جامع وهو محرم ( ر : إحرام / ٩ ز ) .

## ابن :

— انظر ولد .

## ابن ابن :

— انظر : ولد ابن

---

(١) سنن البيهقي ١/١٤٩ وذكر ذلك ابن كثير في تفسير الآية وعزاه إلى عبد الرزاق ولم أجده في المطبوع منه

## ابن السبيل :

### ١ — تعريفه :

ابن السبيل هو الضيف الفقير الذي ينزل بالمسلمين  
( ر : غنيمة / ٣ ب ) .

### ٢ — أحكامه :

حقه في الزكاة ( ر : زكاة / ٧ هـ ) وفي خمس الغنائم  
( ز : غنيمة / ٣ ب ) وفي الفداء ( ر : فداء / ٢ )

## إتلاف :

### ١ — تعريف :

الإتلاف هو إخراج الشيء عن أن يكون منتفعاً به انتفاعاً  
مطلوباً منه عادة<sup>(١)</sup> .

### ٢ — ضمان المتلفات :

الإتلاف موجب للضمان إذا توافرت الشروط التالية :

أ — أن يكون الشيء المتلف ماله ، وعلى هذا فلا يجب الضمان

بإتلاف الميتة أو النجاسات كلها لأنها ليست بمال .

ب — أن يكون متقوقاً ، فإن كان غير متقوق فلا ضمان في

إتلافه ، فلا يضمن الشيء التافه ، ولا يضمن خمر المسلم

بإتلافه لأنه غير متقوق عند المسلمين .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١٦٤/٧

ج — أن يكون المتلف من أهل الضمان فلا يضمن الحيوان ،

لأن الحيوان ليس من أهل الضمان .

د — أن يكون في التضمن فائدة ، وعلى هذا فلا ضمان على

المسلم بإتلافه مال الحربي ولا على الحربي بإتلافه مال

المسلم ، ولا على العادل بإتلافه مال الباغي ، ولا على

الباغي بإتلافه مال أهل العدل ، لأنه لافائدة في الضمان

لانعدام الولاية .

— ضمان إتلاف الأنفس والأعضاء ( ر : جناية )

— ضمان إتلاف صيد الحرم ( ر : إحرام / ٩ ط )

— إتلاف البهيمة التي وطئها إنسان ( ر : حيوان / ١ ب )

## إثبات :

١ — تعريف :

الإثبات هو إقامة الدليل أمام القاضي على أمر من الأمور .

٢ — طرق الإثبات :

( انظر : قضاء / ٢ د )

## إجارة :

١ — تعريف :

الإجارة هي عقدٌ على منفعةٍ مباحةٍ معلومةٍ مقصودةٍ قابلةٍ



للبذل والإباحة مع بقاء العين المستأجرة بعوضٍ معلومٍ  
وَصَفًّا .

## ٢ — أركان الإجارة :

للإجارة أربعة أركان هي : المتعاقدان ، المنفعة ، الأجرة ،  
الصيغة .

أ — المتعاقدان : ويشترط في كل منهما البلوغ والعقل

( ر : حجر / ٢ أ ) و ( ٣ ب ) . الرضي بالعقد

( ر : اكراه / ٣ أ ) وأن يكون غير محجور عليه لفسه

ونحوه ( ر : حجر / ٢ أ ) و ( ٣ ب ) .

وهذه الشروط يجب توافرها في كل متعاقدين سواء أكان

العقد عقد إجارة أم عقد بيع ، أم غير ذلك .

— عدم جواز تبرع الأجير من مال مستأجراً —

( ر : تبرع / ٤ أ )

ب — المنفعة : وهذه المنفعة يشترط أن تتوفر فيها الشروط

التالية :

(١) أن تكون معلومة ، وهناك عدة طرق تعلم بها المنفعة منها :

— بيان المدة : كاستئجار الدار سنة ، أو استئجار الأرض

سنة أشهر مثلاً (١) .

— بيان المسافة كاستئجار الجمل ليحج عليه ، وقد ورد

---

(١) انظر : مصنف عبد الرزاق ٩١/٨ طبع المكتب الاسلامي في بيروت والمجلد ٢٢٣/٨

و ٢٢٤ والمغني ٣٩٤/٥

عن عبدالله بن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ﴿١﴾ قل : أن تحج وتكري<sup>(١)</sup> .

— بيان العمل ، كالاستئجار على الحجامة ، وعلى كتابة القرآن ، وعلى بناء الدار ونحو ذلك كما سيأتي .

(٢) أن تكون مشروعة كسكنى البيت ، وركوب الدابة ونحو ذلك ، وعلى هذا فلا تصح الإجارة على النُّوح ولا على الغناء ولا على الكهانة ، ولا على السحر ولا على صناعة التماثيل ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه « السحت أجر النائحة ، وأجر المغنية ، وأجر الكاهن ، وأجر الساحر ، وأجر صور التماثيل<sup>(٢)</sup> » .

(٣) فإن كان الاستئجار على عمل فيشترط أن لا يكون هذا العمل واجباً على المؤجر ، وعلى هذا فلا يجوز أخذ الأجرة على الصلاة ولا على الجهاد قال ابن عباس « السحت جعيلة الغزو » إلا إذا أخذ ذلك الأجر واشترى به كراعاً وسلاحاً ليستعين به على الجهاد ، فقد سئل عبدالله بن عباس عن الجعائل للجهاد فقال : إن جعلتها في كراع أو سلاح فلا بأس ، وإن جعلتها في عبد أو أمة أو غنم فهو غير طائل<sup>(٣)</sup> .

(١) المغني ٤٦٧/٥

(٢) سنن البيهقي ١٢/٦

(٣) عبد الرزاق ٢٣١/٥

— ولعلّ منع القائف من أخذ الأجر على القيافة من هذا النوع ، لما في القيافة من إثبات النسب وإظهار الحق ، وإظهار الحق واجب على المسلم قال ابن عباس « من السحت أجر القائف <sup>(١)</sup> » .

— ومن هذا أيضاً الأجر على الشفاعة ، لأن المشفوع له إن كان على حق فواجب على الشفيع أن ينهض بالشفاعة من غير أجر وإن كان على باطل كانت الشفاعة حراماً قال ابن عباس « من السحت هدية الشفاعة <sup>(٢)</sup> » ( ر : شفاعه ٣ / ) .

— ومن هذا أيضاً أخذ أهل مكة أجرة بيوتهم من الحُجاج ، لأن ضيافة الحجاج عليهم واجبة ، قال عبدالله ابن عباس رضي الله عنه « لا ينبغي لأهل مكة أن يأخذوا من البادي أجرة المنازل <sup>(٣)</sup> » .

— ويستثنى من ذلك فيما إذا تفرغ الشخص لهذا العمل الخير الذي هو في الأصل واجب عليه تلبية الحاجة اجتماعية ، فإنه يجوز له أن يأخذ على عمله هذا أجراً ، وبناء على ذلك فقد أجاز ابن عباس رضي الله عنه لمن تفرغ لكتابة المصاحف أن يأخذ على عمله أجراً . فقد سئل رضي الله عنه عن أجرة كتابة المصحف فقال :

---

(١) سنن البيهقي ١٢/٦

(٢) سنن البيهقي ١٢/٦

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٩/٣

لا بأس ، إنهم مصوِّرون ، وإنما يأكلون من عمل أيديهم<sup>(١)</sup> وقال : لا نرى أن تجعل القرآن متجراً ، ولكن ما عملتَ بيدك فلا بأس به<sup>(٢)</sup> .

— وليست الحجامة من ذلك ، فقد أجاز ابن عباس للشخص أن يستأجر حجّاماً ، وأجاز للحجام أخذ أجر على ذلك<sup>(٣)</sup> وقال : احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره ولو كان سحتاً لم يعطه<sup>(٤)</sup>

— ويكره للرجل أن يعمل في كنس الكنف ، وأجره من ذلك خبيث كما سيأتي في (احتراف / ٢ د) .

(٤) أن تكون المنفعة تتطلب جهداً لتحصيلها إن كان قد استأجر لتحصيلها شخصاً ، كالبناء ، والحمل وغير ذلك ، ولعل من هذا القيافة ، فإنها لا تتطلب جهداً لمعرفة أن نسب فلان لفلان ولذلك لم ييح ابن عباس للقائف أن يتقاضى على القيافة أجراً<sup>(٥)</sup> والله أعلم .

ج — الأجرة : ويشترط في الأجرة أن تكون معلومة ، لأن الإجارة عقد معاوضة ، وعقود المعاوضة لا بد وأن يكون فيها كل

(١) كشف الغمة للشعراني ٢٧/٢

(٢) سنن البيهقي ١٦/٦ وكشف الغمة ٧/٢ والمغني ٢٦٣/٤ والمجموع ٢٧٤/٩

(٣) المحلى ١٩٣/٨ والمغني ٤٩١/٥ ونيل الأوطار ٢٤/٥

(٤) أخرجه البخاري في الإجارة باب خراج الحجام ، ومسلم في المساقاة باب حل أجرة الحجام ، وأبو داود في البيوع باب كسب الحجام ، وانظر نيل الأوطار ٢٤/٥

(٥) سنن البيهقي ١٢/٦

من العوضين معلوماً ، ومن هنا فإن ابن عباس كره كراء الأرض بجزء من الخارج منها ، للجهالة ، واستحسنه بالذهب والفضة<sup>(١)</sup> فعن عبدالكريم الجزري قال : قلت لسعيد بن جبير : إن عكرمة يزعم أن كراء الأرض لا يصلح ، فقال سعيد : كذب عكرمة ، سمعت عبد الله بن عباس يقول : « إن خير ما أنتم صانعون في الأرض البيضاء أن تُكروها بالذهب والفضة » وفي رواية « إن أمثل ما أنتم صانعون أن تستأجروا الأرض البيضاء بالذهب والفضة »<sup>(٢)</sup> .

— وأجاز ابن عباس رضي الله عنه أن يقول الرجل لآخر : بع هذا بكذا فما زاد فلك فقد سئل رضي الله عنه عن الرجل يعطي الرجل الثوب فيقول : بع هذا الثوب بكذا أو كذا فما ازددت فلك ؟ فقال : لا بأس به<sup>(٣)</sup> .

## إجبار :

### ١ — تعريف :

الإجبار هو حمل الغير من قبل ذي ولاية بطريقة الإلزام على عمل تحقيقاً لحكم الشرع<sup>(٤)</sup> والفرق بين الإجبار والإكراه : أن

(١) المغني ٣٩٤/٥ والمحلي ٢٢٤/٨ .

(٢) عبد الرزاق ٩١/٨ وسنن البيهقي ١٣٣/٦ والمحلي ٢٢٣/٨ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧٧/١ وعبد الرزاق ٢٣٤/٨ والمحلي ٤٢٩/٨ .

(٤) موسوعة الفقه الاسلامي مادة : إجبار ، اصدار المجلس الاعلى للشئون الاسلامية بمصر

الإجبار يكون من ذي ولاية تحقيقاً لحكم الشرع ، أما الإكراه فإنه يكون من غير ذي ولاية ، أو يكون تحقيقاً لماآرب الشيطان .

## ٢ — الإجبار في فقه ابن عباس :

- الإجبار على وفاء القرض ( ر : قرض / ١٠ )
- الإجبار على دفع الجزية ( ر : جزية / ٢ ) والخراج ( ر : خراج ) والنفقات الواجبة ( ر : نفقة / ٢ )
- الإجبار على التعويض عن الضرر ( ر : ضمان )
- إجبار الزوجين على الافتراق في الطلاق ( ر : طلاق / ١٠ أ ) .

## أجل :

### ١ — تعريف :

الأجل هو وقت الشيء الذي يحل فيه .

### ٢ — شرطه :

- يشترط في الأجل حتى يكون معتبراً أن يكون معلوماً محدداً ، لايتقدم ولا يتأخر ، فإن لم يكن كذلك كان غرراً مفسداً للعقود ، فإن شرط في السلم تسليم المسلم فيه إلى الحصاد ، أو إلى العصير أو نحو ذلك ، كان الشرط فاسداً ، لأن هذه الآجال غير منضبطة ( ر : بيع / ٢ ج ٣ ) .
- الأجل في الإيلاء ( ر : إيلاء / ٢ ج ) .

— الأجل في العدة ( ر : عدة / ٣ ب ج )

و ( عدة / ٥ ب ) .

— أجل زوجة المفقود ( ر : مفقود / ٣ أ ) .

## إجهاض :

### ١ — تعريف :

الإجهاض هو إلقاء المرأة جنينها ميتاً سواء تم خلقه أم لم يتم ،  
نفخت فيه الروح أم لا .

٢ — وثبت حياة الجنين بالاستهلال ( ر : استهلال ) ، فإذا ألقته

فاستهل ثم مات وجبت فيه الدية كاملة<sup>(١)</sup> ، وإن نزل ميتاً لم  
تجب فيه إلا الغرة ، وهي نصف عشر الدية .

— وحيثما وجبت الغرة تجب الكفارة عند جمهور العلماء وهي

تحرير رقبة مؤمنة لمن وجدها ، فمن لم يجدها فعليه صيام

شهرين متتابعين عملاً بقول الله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا

خطأً فتحرير رقبة مؤمنة وديةً مسلمةً إلى أهله إلا أن

يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير

رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية

مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام

شهرين متتابعين توبةً من الله وكان الله عليماً حكيماً ﴿

ولكنني لم أعثر على نص في ذلك عن عبدالله بن عباس

رضي الله عنه .

(١) المغني ٨١١/٧

## احتجاج :

انظر حجارة .

## احتراف :

### ١ — تعريف :

الاحتراف هو تخصص الشخص بعمل وجعله ديدنه لأجل الكسب<sup>(١)</sup> .

### ٢ — حكم الاحتراف :

يختلف حكم الاحتراف باختلاف أنواع الحِرَف ويمكن تصنيفها كما يلي :

أ — حرف جرت بها العادة : كالنجارة ، والحدادة ، والتجارة ونحو ذلك ، وهذه حرف يباح احترافها بالاتفاق ، إلا أن يصبح احتراف شيء منها ضرورة اجتماعية ، فعندئذ يصبح احتراف هذه الحرفة التي يحتاج المجتمع إليها فرض كفاية<sup>(٢)</sup> .

ب — الطاعات : كتعليم العلم ، وكتابة المصاحف ونحو ذلك ، وهذه يجوز احترافها وجعلها وسيلة من وسائل الكسب

---

(١) انظر حاشية القليوبي ٢١٥/٤ طبع عيسى البابي الحلبي ، والبحر الرائق ١١٣/٣ الطبعة الأولى

(٢) فتاوى ابن تيمية ٨٢/٢٨ و ٨٦ ، ١٩٤/٢٩ والآداب الشرعية لابن مفلح ٣٠٥/٣



إذا لم يكن للشخص مورد للعيش غيرها ، وإن كان الأفضل له أن يجعل كسبه من غيرها ، ويقوم بها احتساباً من غير أجر ، فقد سئل عبدالله بن عباس عن أجر كتابة المصحف فقال : « لأبأس ، إنما هم مصورون ، وإنما يأكلون من عمل أيديهم »<sup>(١)</sup> والمعروف عند الفقهاء أنهم إذا قالوا « لا بأس » فإنما يعنون : أن غيره خير منه . ( ر : إجارة / ٢ ب ٣ ) .

**ج - المحرمات :** هناك أعمال حرمها الشرع وحرم أخذ الأجر عليها من غير احتراف ، كالكهانة ، والسحر ، والنياحة ، وصناعة التماثيل ، والزنا والغناء ونحو ذلك ، فاحتراف الشخص لها تغليظ لتحريمها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « السحت : مهر البغي ، وأجر النائحة ، وأجر الكاهن ، وأجر الساحر ، وأجر مصور التماثيل ، وأجر المغنية<sup>(٢)</sup> » ( ر : إجارة / ٥ ب ) .

**د - الحرف الدنيئة :** وهي كل حرفة دلت ملاستها على انحطاط المروءة وسقوط النفس<sup>(٣)</sup> ، وإنما كانت دناءتها إما لمعنى قائم فيها كمخالطة العامل فيها النجاسات<sup>(٤)</sup> كالجزارة وكنس العذرة ، فقد حج رجل ، ثم أتى ابن عباس فقال له : إني رجل أكنس فما ترى في كسبي ؟ فقال ابن

(١) كشف الغمة ٢٧/٢

(٢) سنن البيهقي ١٢/٦

(٣) نهاية المحتاج ٢٥٣/٦ وحاشية قليوبي ٢٣٥/٣

(٤) مغني المحتاج ١٦٦/٣ وما بعدها

عباس : أي شيء تكنس ؟ قال : العذرة ، قال ابن عباس : ومنه حججت ، ومنه تزوجت ؟! قال : نعم ، قال : أنت خبيث ، وحجك خبيث ، وماتزوجت خبيث أو نحوه<sup>(١)</sup> ، وإما لأن المجتمع اعتبرها دنيئة .

ومثل هذه الحرف الدنيئة يكره إحترافها ، ولا يليق بالمسلم أن يحترفها — كما تقدم من قول ابن عباس للرجل « أنت خبيث ، وحجك خبيث ، وماتزوجت خبيث ... » وإحترافها مخل بالعدالة ، مانع من قبول الشهادة ( ر : شهادة / ٤ هـ ) .

وترتفع هذه الكراهة إذا أصبح إحتراف حرفة دنيئة معينة ضرورة اجتماعية كالحجامة مثلاً ، فإنها من أنواع المعالجات لبعض الأمراض ، ويحتاج الناس إليها كثيراً ، ولذلك كان ابن عباس لا يرى شيئاً من الكراهة في إحترافها وقد كان يقول : احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجّام أجره ، ولو كان سحتاً لم يُعطه<sup>(٢)</sup> .

هـ — الحرف التي تغلي على الناس أسعار سلعهم ، كالسمسرة ونحوها ( ر : سمسرة ) .

(١) المحلى ١٩٨/٨ والمغني ٥٠٣/٥ وعزاه إلى سنن سعيد بن منصور و ١٦٩/٩  
(٢) المحلى ١٩٣/٨ والمغني ٤٩١/٥ ونيل الأوطار ٢٤/٥ والحديث متفق عليه وقد تقدم تخريجه في الإجارة

## احتضار :

- الاحتضار هو وقت حضور الموت للإنسان ، ويكون ذلك قبل الموت بقليل .
- حض المحتضر على التوصية ( ر : وصية / ٥٠ ) .

## احتلام :

- ١ — تعريف :
- الاحتلام هو ما يراه النائم من التلذذ الجنسي إذا وجد الماء .
- ٢ — آثاره :
- البلوغ بالاحتلام ( ر : بلوغ ) .
- وجوب الغسل من الاحتلام ( ر : غسل / ٣ د ١ ) .

## إحداث :

انظر : حداد

## إحراق :

كان عبدالله بن عباس رضي الله عنه ينكر أن يعاقب شخص بالإحراق بالنار ، والمعروف أن علياً كرم الله وجهه قتل قوماً كفروا بعد إسلامهم وأحرقهم بالنار ، فبلغ ذلك عبدالله بن عباس فقال : لو كنت لقتلتهم ولم أحرقهم ، لأن رسول الله ﷺ قال ( من بدّل دينه فاقتلوه ولا

تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ) — يعني : النار — فبلغ قول ابن عباس علياً فقال :  
ويح ابن عباس ، وفي رواية أنه قال : صدق ابن عباس<sup>(١)</sup>  
(ر : زندقة / ٢) .

## إحرام :

### ١ — تعريف :

الإحرام هو الامتناع عن أشياء مخصوصة بازتداء ثياب الإحرام  
مع النية والتلبية .

### ٢ — الإحرام لدخول مكة :

اختلفت الرواية عن ابن عباس في أهل الحرم إذا خرجوا منه ثم  
عادوا إليه ، هل يجوز لهم دخوله بغير إحرام ؟  
— ففي رواية عنه أنه يجوز لأهل الحرم دون غيرهم أن يدخلوا  
مكة بغير إحرام<sup>(٢)</sup> .

— وفي رواية أخرى محفوظة عنه : لا يحل لأحد ، سواء أكان  
من أهل مكة أم من غير أهلها ، أن يدخل مكة إلا بإحرام  
فقال رضي الله عنه « ما يدخل مكة أحد من أهلها أو من غير  
أهلها إلا بالإحرام<sup>(٣)</sup> » ، فإن دخل أحد مكة بغير إحرام فعليه

(١) البخاري في استتابة المرتدين ، والترمذي في الحدود باب المرتد ، وأبو داود في الحدود  
باب الحكم فيمن ارتد ، والنسائي في تحريم الدم ، وأحمد في المسند ٢٨٢/١  
وعبد الرزاق ٢١٣/٥ وتفسير ابن كثير ٥٨٨/٢ وابن أبي شيبة ١٣٧/٢ وكشف الغمة  
١٤٦/٢

(٢) احكام القرآن للجصاص ٢٨٩/١

(٣) سند البيهقي ١٧٧/٥ والحاكي ٢٦٦/٧

أن يعود إلى الميقات فيحرم من هناك ثم يدخل مكة ، قال ابن عباس « إن دخل مكة بغير إحرام رجع إلى الميقات فأحرم<sup>(١)</sup> » ، وقال للضحاك بن مزاحم « مهما عصيتني في شيء فلا تعصني في ثلاث : إذا خرجت مسافراً فصل ركعتين حتى ترجع إلى أهلك ، ولا تصومن حتى ترجع إلى أهلك ، ولا تدخل مكة إلا بإحرام<sup>(٢)</sup> ولا يستثنى من وجوب الإحرام لدخول مكة إلا أرباب المصالح الذين يكثر ترددهم على مكة كالخطابين والعمال ونحوهم ، قال عبدالله ابن عباس رضي الله عنه « لا يدخل أحد مكة دون إحرام إلا الخطّابين والحمّالين وأهل منافعها<sup>(٣)</sup> » فإن هؤلاء يجوز لهم دخولها بغير إحرام .

— الإشتراط في الإحرام ( ر : حج / ١٠ ب ) .

### ٣ — أنواع الإحرام ووقته :

أ — الإحرام على نوعين : إحرام بالحج وإحرام بالعمرة .  
فالإحرام بالحج لا ينعقد إلا إذا وقع في أشهر الحج — وهي : شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة — فإن أحرم في غير أشهر الحج انعقد الإحرام عمرة ، لأن الإحرام بالعمرة ليس له وقت محدد<sup>(٤)</sup> قال ابن عباس : « من

(١) ابن أبي شيبة ١٨١/١

(٢) عبد الرزاق ٥٦٧/٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٧١/١ ب وحليه العلماء ١٩٥/٣ طبع مؤسسة الرسالة في بيروت ،

ونيل الأوطار ٢٨/٥

(٤) المجموع ١٣٠/٧ وتفسير ابن كثير ١٣٥/١

السُّنَّةُ أَلَّا يَحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ<sup>(١)</sup> »

و ( ر : حج / ٧ ج ) .

ب — ويحرم المتمتعون وأهل مكة بالحج يوم التروية حين يتوجهون إلى منى<sup>(٢)</sup> .

٤ — مكان الإحرام :

أ — الأصل أن يكون الإحرام من الميقات ، والمواقيت هي : ذو الحليفة ، والجحفة ، وما وراء جدة ، ويللم ، وقرن المنازل<sup>(٣)</sup> ، وذات عرق ، ولذلك قال ابن عباس لأهل العراق « لا يجاوز أحد ذات عرق حتى يحرم<sup>(٤)</sup> » لأن ميقات القادم من العراق « ذات عرق » ، وسأله رجل من أين أعتمر ؟ قال : من وجهك — أي ميقاتك — الذي جئت منه<sup>(٥)</sup> . ولكن الأفضل أن يحرم الشخص من مكان خروجه ، وقد أحرم ابن عباس من الشام وكان البرد شديداً<sup>(٦)</sup> ، ولو لم يكن في الإحرام من مكان خروجه مزيد فضل لما تحمل ابن عباس عناءه في البرد الشديد ، فإن

(١) البخاري تعليقاً في الحج باب أشهر الحج ، وانظر : نيل الأوطار ٢٩/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٣٠٠/١

(٢) المغني ٤٠٤/٣

(٣) البخاري ومسلم في الحج باب المواقيت

(٤) ابن أبي شيبة ٢٠٠/١

(٥) المحلى ٧٧/٧ وابن أبي شيبة ١٦٢/١

(٦) المحلى ٧٥/٧

جاء الميقات بغير إحرام عاد إليه وأحرم منه ، وقد كان ابن عباس يردّ إلى الميقات الذين يدخلون مكة بغير إحرام<sup>(١)</sup> فإن لم يرجع إلى الميقات ولو لخوف فوات الحج كان عليه دم<sup>(٢)</sup>

**ب -** ويحرم المتمتع من أي مكان شاء من الحرم ، ولا ضرورة لخروجه إلى الميقات ليحرم منه ، فقد قال رجل لابن عباس : إني تمتعت ، وإني أريد أن أهّل بالحج ، فمن أين أهّل ؟ قال : من حيث شئت ، قال : قلت من المسجد ؟ قال : من المسجد<sup>(٣)</sup> .

**ج -** وإن أفسد شخص حجه ، وأراد قضاءه فإنه يحرم من أبعد المكانين ، إما من الموضع الذي أفسد فيه إحرامه ، إن كان ذلك الموضع ما وراء حدود الميقات ، أو من الميقات إن كان إفساد حجه قد تم في مكان هو بعد حدود الميقات<sup>(٤)</sup> من جهة الحرم .

## ٥ - الإحرام عقب الصلاة :

ويستحب أن يُحرم عقب الصلاة ، فإن حضرت صلاة مكتوبة فأحرم عقبها فحسّن ، وإلا أصلي ركعتين وأحرم

(١) المحلى ٧٣/٧

(٢) المحلى ٧٤/٧

(٣) ابن أبي شيبة ١٦٤/١

(٤) المغني ٣٦٦/٣ والمجموع ٤٠٠/٧

عقبهما<sup>(١)</sup> .

## ٦ - التطيب قبل الإحرام :

كان ابن عباس رضي الله عنه يستحب أن يتطيب المحرم قبل إحرامه وإن بقي إثر الطيب إلى ما بعد الإحرام<sup>(٢)</sup> ففي مصنف ابن أبي شيبة : كان ابن عباس لا يرى بأساً بالطيب عند الإحرام ويوم النحر قبل أن يزور<sup>(٣)</sup> ، وعن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : سألت ابن عباس عن الطيب للمحرم ؟ فقال : « إني لأستسغفه في رأسي قبل أن أحرم ثم أحب بقاءه<sup>(٤)</sup> » ؛ وعن الحسن بن زيد عن أبيه قال : « رأيت ابن عباس محرماً وإن على رأسه مثل الرب من الغالية<sup>(٥)</sup> » .

## ٧ - ما يصير به محرماً :

يصير الشخص محرماً :

أ - بالنية مع التلبية ، فقد قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ أي : أهل<sup>(٦)</sup> والإهلال : رفع الصوت بالتلبية ، فإن أحرم من بلده فإنه لا يُلبّي حتى يخرج منها ( ر : تلبية / ٣ ) .

(١) المغني ٢٧٥/٣

(٢) المجموع ٢٢٤/٧ والمغني ٢٧٣/٣

(٣) ابن أبي شيبة ١٧١/١ والمحلى ٨٤/٧

(٤) المحلى ٨٤/٧ وسنن البيهقي ٣٥/٤

(٥) البيهقي ٣٥/٤ والمغني ٣٢٥/٣ ، والغالية : اخلاط من الطيب كالمسك والعنبر

(٦) تفسير ابن كثير للآية ٢٣٦/١ والمغني ٢٨٨/٣



ب — كما يصير محرماً بالنية مع تقليد الهدي<sup>(١)</sup> قال ابن عباس :  
إذا قلد الهدي وصاحبه يريد الحج أو العمرة فقد  
أحرم<sup>(٢)</sup> ، ونقل البعض عن ابن عباس أنه يصير محرماً  
بمجرد تقليد الهدي وإن لم ينو الإحرام ، ولكن قال  
النووي : هذا النقل عن ابن عباس فيه تساهل ، وإنما  
مذهب ابن عباس : إذا قلد هديه حرم عليه ما يحرم على  
المحرم حتى ينحر هديه<sup>(٣)</sup> .

#### ٨ — التحلل من الإحرام :

- التحلل من الإحرام في حالة الإحصار ( ر : إحصار / ٣  
ب ) .
- التحلل من الإحرام بانتهاء أعمال العمرة ( ر : عمرة / ٧ )  
وبانتهاء أعمال الحج ( ر : حج / ٢٦ ) .
- التحلل من الإحرام بغير الوطء لا يفسد الحج ( ر : حج /  
٣٥ ) .

#### ٩ — ما يمتنع عنه المحرم وما لا يمتنع :

- أ — لباس المحرم : وعلى المحرم أن يعود إلى البساطة الأولى ،  
وينزع عنه كل أثر من آثار المدنية والزينة .
- (١) فلا يلبس الرجل شيئاً من الخيط فإن فعل ذلك وجب

(١) حلية العلماء ٣/٣١٤

(٢) ابن أبي شيبة ١/١٦٢ ب

(٣) المجموع ٨/٢٧٣

عليه دم ، فعن أبي معبد — مولى ابن عباس — أن ابن عباس قال له وهو محرم : يا أبا معبد زرّ عليّ طيلسانيّ ، فقال له : كنت تكره هذا !! قال : إني أريد أن أفتدي<sup>(١)</sup> ، ويكون لباسه إزاراً ورداء أبيض ، وليس البياض بشرط ، ولكنه الأفضل قال ابن عباس رضي الله عنه « لا بأس بالثوب المورّد للمحرم<sup>(٢)</sup> » فإن لم يجد إزاراً لبس سراويل قال ابن عباس : « إذا لم يجد المحرم إزاراً لبس سراويل<sup>(٣)</sup> » .

(٢) ويلبس في قدميه النعلين ، ويجتنب الخفّ ، إلا أن لا يجد النعلين فيلبس الخفين قال ابن عباس : إن لم يجد المحرم النعلين لبس خفين<sup>(٤)</sup> ولم يذكر قطعهما ، ولم يذكر أن عليه شيئاً .

(٣) أما المرأة فإنها يجوز لها أن تلبس الخيط ، قال ابن عباس : « تلبس المحرمة القفازين والسراويل<sup>(٥)</sup> » .

(٤) ويجوز للمحرم أن يلبس الخاتم في إصبعه قال ابن عباس « لا بأس بالخاتم للمحرم<sup>(٦)</sup> » ويجوز له أن يتمنطق

(١) المغني ٣٠٤/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٣/١ ب والمحلّى ٨٢/٢

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠٥/١ والمحلّى ٨١/٧

(٤) ابن أبي شيبة ٢٠٥/١ والمحلّى ٨١/٧

(٥) ابن أبي شيبة ١٠٤/١ و ١٨١ ب

(٦) ابن أبي شيبة ١٨١/١ ب والبيهقي ٦٩/٥ والمغني ٣٠٥/٣

بأهميان قال ابن عباس « لا بأس بأهميان للمحرم »<sup>(١)</sup> ويجوز له أن يشد شعره بخيط أو سَيْر أو نحوهما ، فعن عبدالرحمن بن يسار قال : رأيت ابن عباس قد شد شعره بشراك وهو محرم<sup>(٢)</sup> ولم يجعل في ذلك شيئاً .

(٥) ويجوز للرجل أن يغطي وجهه ، ولايجوز له أن يغطي رأسه ، أمّا المرأة فإن إحرامها في وجهها ، فيكره لها أن تغطي وجهها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « المحرم يغطي مادون الحاجب — يعني أن المحرم لايتجاوز بغطاء وجهه إلى مافوق الحاجب ، لأن مافوق الحاجب من الرأس — والمرأة تسدل ثوبها من قِبَل قفاهَا على هامتها »<sup>(٣)</sup> .

(٦) وإذا مات المحرم بقي بثياب إحرامه ( ر : إحرام / ١٠ ) و ( موت / ط ج ٤ ) .

**ب — التطيب :** يباح للمحرم أن يتطيب قبل الإحرام وإن بقي أثره عليه كما تقدم في ( إحرام / ٦ ) ولكن لايباح له أن يتديء التطيب بالطيب المصنّع بعد الإحرام ، أما ما يستنبتة الناس من الزروع لطيب رائحته كالنرجس

(١) البيهقي ٦٩/٢ والمغني ٣٠٤/٣ وابن أبي شيبة ٢٠٠/١ والمحلّى ٢٥٩/٧

(٢) المحلّى ١٥٩/٧ وابن أبي شيبة ١٦٧/١ ب

(٣) المحلّى ٩١/٧ والمغني ٣٢٦/٣

والورد والريحان فيباح له شمه<sup>(١)</sup> قال ابن عباس «لا بأس أن يشم المحرم الريحان»<sup>(٢)</sup>.

**ج - الاغتسال :** ويباح للمحرم أن يدخل الحمام ويغتسل فيه ، فقد دخل ابن عباس حماماً بالجحفة وهو محرم وقال : إن الله لا يصنع بأوساخنا شيئاً<sup>(٣)</sup> ، وقال : يدخل المحرم الحمام<sup>(٤)</sup> ، وعن مسلم القرني قال : قلت لابن عباس : أصبت رأسي الماء وأنا محرم ، فقال : لا بأس ، إن الله يقول في سورة البقرة ٢٢٢ ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وكان عمر بن الخطاب وعبدالله بن عباس يغطسان في الماء يتطاوولان النفس وهما حرمان<sup>(٦)</sup> ، وقد اختلف في مسألة اغتسال المحرم ابن عباس مع المسور بن مخرمة فكان ابن عباس يجيزه والمسور يمنعه ، فقد روى عبدالله بن حنين قال : إن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء فقال ابن عباس :

(١) المغني ٣١٦/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٧/١ والبيهقي ٥٧/٤ و ٦٢ والمحلى ٢٤٦/٧ والمجموع ٢٨٤/٧ وكشف الغمة ٢٢٠/١ والبخاري تعليقاً في الحج باب الطيب عند الاحرام ، وسعيد بن منصور في الحج

(٣) ابن أبي شيبة ١٩٠/١ ب والبيهقي ٦٢/٤ والمحلى ٢٤٦/٧ والمجموع ٣٥٩/٧

(٤) البخاري تعليقاً في جزاء الصيد باب اغتسال المحرم ، وفتح الباري ٤٨/٤ والموطأ ٣٢٣/١

(٥) ابن أبي شيبة ١٦٣/١ ب

(٦) المحلى ٢٤٧/٧ والمغني ٢٩٩/٣ وكنز العمال ٢٦٣/٥

يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه ، قال عبدالله فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري ، فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يُستَرُ بثوب ، فسلمت عليه فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا عبدالله بن حنين أرسلني إليك ابنُ عباس يسألك : كيف كان رسول الله ﷺ يغتسل وهو محرم ، فقال : فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه حتى بدا إلى رأسه ثم قال لإنسان يصب عليه الماء : اصب ، فصبَّ على رأسه ثم حرك رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر فقال : هكذا رأيته ﷺ يفعل<sup>(١)</sup> ، وإنما أبيح الإغتسال لأنه ليس من الزينة ، وإنما هو من النظافة .

#### د — حلق الشعر وقص الظفر ونحوهما : ويمتنع المحرم عن قص

شعر رأسه ولحيته لأنه من الزينة ، أما شعر عينيه فإنه يباح له نتفه لأن نتفه ليس من الزينة في شيء ، وقد كان عبدالله ابن عباس ينتف من عينيه الشعر وهو محرم<sup>(٢)</sup> ، فإذا كَثُرَ القَمْلُ ونحوه في رأسه فأذاه فحلق شعره ، فلا إثم عليه في ذلك إن شاء الله ، ولكن عليه الفدية صيام ثلاثة أيام أو نسك شاة يذبحها في الحرم أو إطعام ستة مساكين من

(١) أخرجه البخاري ومسلم كلاهما في الحج باب اغتسال المحرم ، ومالك في الموطأ ٣٢٣/١ وانظر نيل الأوطار ٧٩/٥

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٠/١

مساكين مكة لكل مسكين نصف صاع<sup>(١)</sup> لقوله جل شأنه في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ .

**هـ — التداوي :** إذا أصاب المرض المحرم وأحب أخذ الدواء فإنه يباح له ذلك ، ولكن لا يتداوى إلا بما يحل له ، قال ابن عباس رضي الله عنه « يتداوى المحرم بما يأكل<sup>(٢)</sup> » وعلى هذا فإنه إذا تشقت يدا المحرم أو رجلاه أبيض له أن يدخلهما في الزيت أو في السمن ، أو يدهنهما به بشرط ألا يكون فيه طيب<sup>(٣)</sup> قال ابن عباس رضي الله عنه : « المحرم يتداوى بالزيت أو السمن<sup>(٤)</sup> » .

**— وإذا عطب ضرره خلعه ، وإذا انكسر ظفره طرحه ، وإذا كان في جسمه قرحة كان له أن يبطها — يفتقها —** لأنه ليس في ذلك شيء من الزينة ، وإنما هي مداواة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « المحرم يدخل الحمام وينزع ضرره ويشم الريحان ، وإذا انكسر ظفره طرحه ،

(١) المحلى ٢١٢/٧ وتنوير المقياس في تفسير ابن عباس ص ٢٧  
 (٢) ابن أبي شيبة ١٦٤/١ والمجموع ٢٦٧/٧ والبخاري تعليقا في الحج باب الطيب عند الإحرام  
 (٣) ابن أبي شيبة ١٦٤/١ وكشف الغمة ٢٢٠/١  
 (٤) البخاري في الحج باب الطيب عند الإحرام ، والمجموع ٢٧٦/٧ والمغني ٣٢٢/٣ وكشف الغمة ٢٢٠/١

ويقول : أميطوا عنكم الأذى فإن الله تعالى لا يصنع بأذاكم شيئاً<sup>(١)</sup> » وزاد في رواية « ويفقأ القرحة »<sup>(٢)</sup> وقال في المحرم ينكسر ظفره « إن آذاك فارم به<sup>(٣)</sup> » .

— وإذا احتاج إلى الحجامة يباح له أن يحتجم فقد روى عبدالله بن عباس نفسه عن رسول الله ﷺ « احتجم النبي ﷺ وهو محرم<sup>(٤)</sup> » و ( ر : حجامة/ ٣ ب ) .

— وإذا شُجَّ رأسه واحتاج إلى حلق الشعر عن الشجة أباح له ذلك<sup>(٥)</sup> ولا إثم عليه ، وعليه الفدية وهي كما قال تعالى في سورة البقرة ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ .

— وإذا رمد جاز له أن يكتحل بكحل لاطيب فيه ، لأنه مضطر إلى ذلك ولا يريد به التزين ، قال ابن عباس « إذا رمد المحرم فليكتحل ، ولا يكتحل بشيء فيه طيب<sup>(٦)</sup> »

و — النظر في المرأة : ويجوز للمحرم أن ينظر إلى نفسه في المرأة ، لأن مجرد النظر في المرأة إن لم يصاحبه تطيب وقص

(١) البيهقي ٦٢/٤ والخلی ٢٤٦/٧

(٢) البيهقي ٦٣/٤ وابن أبي شيبة ١٦٣/١

(٣) ابن أبي شيبة ١٦٣/١

(٤) البخاري ومسلم والنسائي في الحج باب الحجامة للمحرم ، والبيهقي ٦٤/٤

(٥) الخلی ٢١٣/٧

(٦) ابن أبي شيبة ١٩١/١ ب

شعر ونحوه لازينة فيه قال ابن عباس : « لباس بالنظر في المرأة للمحرم<sup>(١)</sup> » .

ز — الفسوق والجدال والرفث : وعلى المحرم أن يهجر الفسوق ، وهو المعاصي كلها<sup>(٢)</sup> والجدال ، وهو المراء ، قال ابن عباس : هو أن يُماري صاحبه حتى يُغضبه<sup>(٣)</sup> وأما الرفث فهو الجماع أو القبله ، أو الفخر ، أو ذكر الجماع في حضرة النساء قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه : « الرفث غشيان النساء والقبله والفخر وأن تعرض لها بالفحش من الكلام<sup>(٤)</sup> ، وقال لرجل محرم قبل امرأته أفسدت حجك<sup>(٥)</sup> ، وقال لآخر : زنى فوك<sup>(٦)</sup> وأوجب عليه دماً<sup>(٧)</sup> وقال : إن استطعت ألا تدنو من امرأتك وأنت محرم<sup>(٨)</sup> — أي فافعل .

أما ذكر الجماع في غير حضرة النساء فلا شيء فيه فقد كان هو يتكلم بذلك وهو محرم ، فقد روى أبو العالية وزياد

(١) ابن أبي شيبة ١٦٣/١ ب والمحل ٢٤٧/٧ والبيهقي ٦٤/٤ والمجموع ٣٦٤/٧ وكشف الغمة ٢٢٠/١ والبخاري في الصيام باب الطيب عند الاحرام

(٢) تفسير ابن كثير ٢٣٧/١ والمجموع ١٢٥/٧

(٣) المغني ٢٩٦/٣ وسنن البيهقي ٦٧/٤

(٤) تفسير ابن كثير ٢٣٧/١ والمغني ٢٩٦/٣

(٥) المغني ٣٣٨/٣

(٦) سنن البيهقي ٢١٣/٥

(٧) احكام الجصاص ٣٠٨/١

(٨) ابن أبي شيبة ١٨٥/١



ابن حُصَيْن عن أبيه حُصَيْن بن قيس قال : صعدت مع ابن عباس في الحج ، وكنت خليلاً له ، فلما كان بعد إحرامنا قال ابن عباس : فأخذ بذنب بعيره فجعل يَلْوِيهِ ويرتجز ويقول :

وهنَّ يَمْشِينَ بنا هَمِيساً    إن تَصُدِّقِ الطَيْرُ نَبْكَ لَمِيسَا  
قال حصين : فقلت لابن عباس أتُرفث وأنت محرم ؟  
فقال : إنما الرفث ما قيل عند النساء<sup>(١)</sup> .

— فإذا جامع المحرم فعليه دم بدنة من الإبل قال ابن عباس :  
من وقع على امرأته في الحج على كل واحد منهما هَدْيًا<sup>(٢)</sup> ، وهذا الهدي هو بدنة من الإبل ، صرح بها ابن عباس في روايات أخرى ، فقد سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يُفِيضَ ، فأمره أن ينحر بَدَنَةً<sup>(٣)</sup> فان لم يجد بدنة فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله كصيام التمتع<sup>(٤)</sup>

— فإن وقع هذا الجماع من الحاج قبل رمي جمره العقبة فقد فسد حجه ، وعليه دم بدنة كما قدمنا ، ويُتِمُّ حَجَّهُ وعليه

(١) تفسير ابن كثير ٢٣٧/١ والمغني ٢٩٦/٣ والمجموع ١٢٥/٧ وسنن البيهقي ٦٧/٤

وابن أبي شيبة ١٨٥/١ ب

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٥/١ ب

(٣) الموطأ ٣٨٤/١ وسنن البيهقي ١٦٧/٥ والمجموع ٣٨٠/٧ و ٤٠١ والمغني ٣٣٥/٣

وكشف الغمة ٢٢٠/١

(٤) المغني ٥٤٥/٣

قضاؤه في العام القابل<sup>(١)</sup> قال ابن عباس في رجل وقع على امرأته : يُتَمَّ حَجَّه ، ويحج من قابل ، ويهدي<sup>(٢)</sup> وقال في رجل واقع امرأته يمضيان لوجههما — أي يتما حجهما — وعليهما الحج من قابل ، فإذا انتهيا إلى المكان الذي واقعها فيه تفرقا ، ولا يجتمعان حتى يقضيا حجهما<sup>(٣)</sup> .

— أما إن وقع هذا الجماع بعد رمي جمره العقبة وقبل طواف الإفاضة فإن عليه جزاء دم بدنة لأنه وطئ في الحج ، كما لو وطئ قبل رمي جمره العقبة ، ولا يفسد حجه ، ولا قضاء عليه<sup>(٤)</sup> قال ابن عباس : أيما رجل أصاب أهله قبل أن يطوف بالبيت — أي طواف الإفاضة — يوم النحر : ينحران جزوراً بينهما وليس عليهما الحج من قابل<sup>(٥)</sup> .

— وواضح من قول ابن عباس أن الجزور الواحد يكفي عنهما جميعاً .

ويشهد لقول ابن عباس هذا قول رسول الله ﷺ ( من شهد صلاتنا ، ووقف معنا حتى ندفع وكان قد وقف

(١) المغني ٣/ ٣٣٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦

(٢) ابن أبي شيبة ١/ ١٦٥ ب

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ١٦٥ وسنن البيهقي ١٦٧/٥ والمجموع ٣٨٠/٧ و ٣٩٩ والمغني ٣/ ٣٦٦

(٤) المغني ٣/ ٤٨٧ و ٤٨٨

(٥) سنن البيهقي ١٧١/٥

بَعْرِفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضِيَ تَفْعَةً<sup>(١)</sup> .  
 — وَإِنْ جَامَعَ فِي الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَّافِ وَالسَّعْيِ وَقَبْلَ الْخَلْقِ  
 فَعَلَيْهِ دَمٌ<sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّهُ وَطِئَ صَادَفَ إِحْرَاماً .  
 — وَإِنْ كَرَّرَ الْمَحْرَمُ النَّظَرَ حَتَّى أَنْزَلَ الْمَنِيَّ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَقَدْ  
 اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي مَقْدَارِهَا ، فَفِي رِوَايَةٍ :  
 عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَلَيْهِ شَاةٌ<sup>(٣)</sup> وَحَكَى ابْنُ  
 قَدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ أَنَّ هَذَا الْإِنْزَالَ لَا يَفْسِدُ حَجَّهُ وَقَالَ : رَوَى  
 الْأَثَرَمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : فَعَلَ اللَّهُ بِهَذِهِ  
 وَفَعَلَ ، إِنَّهَا تَطْيِيتٌ لِي فَكَلِمَتِي وَحَدَّثَنِي حَتَّى سَبَقْتَنِي  
 الشَّهْوَةَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَمَّ حَجَّكَ وَأَهْرَقَ دَمًا<sup>(٤)</sup> .  
 وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ مُحْرِمًا نَظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ حَتَّى  
 أَمَذَى ، فَجَعَلَ يَشْتُمُهَا ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَهْرَقَ دَمًا  
 وَلَا تَشْتُمُهَا<sup>(٥)</sup> وَحَكَى النَّوَوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْحَجَّ يَفْسِدُ  
 بِالتَّقْبِيلِ بِشَهْوَةٍ وَبِالْإِنْزَالِ مِنْ تَكَرُّارِ النَّظَرِ ، وَعَلَيْهِ  
 الْقَضَاءُ<sup>(٦)</sup> .

(١) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْحَجِّ بَابُ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ بِجَمْعٍ . . وَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ  
 بَابُ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ بَابُ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ الْإِمَامِ  
 بِالْمُزْدَلِفَةِ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْحَجِّ بَابُ مَنْ أَتَى عَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ  
 ٥٩/٢ وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٦١/٤

(٢) الْمَجْمُوع ٤٠٣/٧

(٣) الْمَغْنِيُّ ٣٣٨/٣

(٤) الْمَغْنِيُّ ٣٣٩/٣

(٥) الْمَغْنِيُّ ٣٤٠/٣

(٦) الْمَجْمُوع ٣٩٧/٧ وَ ٤٠٢

ح — عقد نكاح المحرم : وإذا كان وطء المحرم يفسد إحرامه فإن ذلك لايعني تحريم عقد نكاحه ما لم يصاحب ذلك جماع أو دواعي جماع ، فقد أجاز ابن عباس للمحرم أن يعقد النكاح لنفسه ولغيره ، قال ابن عباس « لا بأس أن يتزوج المحرم <sup>(١)</sup> » وكان ابن عباس يروي أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال <sup>(٢)</sup> ، ويرى أن ذلك لم يكن خاصاً برسول الله ﷺ ، ومع اشتها هذا عن ابن عباس فقد حكى النووي عنه أن المحرم لا يتزوج <sup>(٣)</sup> ناصراً بذلك مذهبه ( ر : نكاح / ٤ ) .

ط — قتل الحيوان : الحيوانات على ضربين أهلية ووحشية..  
(١) فالحيوانات الأهلية المأكولة اللحم يجوز للمحرم ذبحها لأكل لحمها ، كالشاة والإبل ونحوها ، فقد أمر ابن عباس عكرمة أن يذبح جزوراً وهو محرم <sup>(٤)</sup> .  
(٢) أما الحيوانات الوحشية فهي على ضربين أيضاً : مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم .  
أ) فغير مأكولة اللحم يجوز قتلها إن كانت مؤذية بطبعها

(١) ابن أبي شيبة ١٦٤/١ ب والمحلى ١٩٨/٧ والمغني ٣٣٢/٣

(٢) أخرجه البخاري في الحج باب تزويج المحرم ، ومسلم في النكاح باب تحريم نكاح المحرم ، وأبو داود في المناسك ، والترمذي والنسائي في الحج وانظر : فتح الباري ٤/٤٥ ونيل

الأوطار ٨١/٥ — ٨٢

(٣) المجموع ٢٩٠/٧

(٤) عبد الرزاق ٣٨٩/٤ والمحلى ٤٤٦/٧

كالأفعى والحدأة قال ابن عباس رضي الله عنه « لا بأس أن يقتل المحرم الأفعى ويرمي الحدأة<sup>(١)</sup> » وكان رضي الله عنه يأمر بقتل الحيات<sup>(٢)</sup> .

— وكالقملة : فقد جلس رجل إلى ابن عباس فقال له : أخذت قملة فألقيتها ثم طلبتها فلم أجدها ، فقال ابن عباس : « تلك ضالة لا تبغى »<sup>(٣)</sup> ، وسأله رجل : أحك رأسي وأنا محرم ؟ فحك ابن عباس رأسه حكاً شديداً ؛ فقال الرجل : أفرأيت إن قتلت قملة ، قال ابن عباس : « بعُدَتْ ، ما القملة مانعتني أن أحك رأسي وإياها أردت — وفي سنن البيهقي : وما إياها أردت — وما نُهيْتُم إلا عن الصيد »<sup>(٤)</sup> أما ما رواه ابن أبي شيبة من قول ابن عباس « لا تحك رأسك وأنت محرم » فإنه يخالف المحفوظ عند الفقهاء من مذهب ابن عباس ، ويمكن التوفيق بينه وبين ما سبق من إباحة حك الرأس ولو أدى ذلك إلى قتل القمل بأن يقال : نهى ابن عباس عن حك الرأس عندما لا تكون هناك حاجة

(١) ابن أبي شيبة ١٩١/١

(٢) عبد الرزاق ٤٣٥/١٠ وابن أبي شيبة ٢٧٠/١ ب

(٣) سنن البيهقي ٢١٣/٥ والمغني ٢٩٨/٣ و ٥٠٦

(٤) المحلى ٢٤٥/٧ وسنن البيهقي ٢١٣/٥ وابن أبي شيبة ١٩٣/١ وقد وضع في النص بعض الاضطراب بسبب خطأ النساخ أو الطباعين للمحلي وسنن البيهقي ، وتصويبه ما ذكرناه ، والله أعلم

إليه ، لما قد يصاحبُ الحَكُّ من اقتلاع بعض الشعرات من الرأس .

— وكالقرّاد : فإنه رضي الله عنه لم ير بتقريد المحرم بعيره شيئاً<sup>(١)</sup> — أي تنقيته من القراد — فقد روى عكرمة عن ابن عباس أن ابن عباس أمره أن يقرّد بعيراً وهو محرم ، فكره عكرمة ذلك ، فقال له ابن عباس : قم فانحره ، فنحره عكرمة ، فقال له ابن عباس : لا أم لك ، كم قتل من قرّاد ، وحَلَمَةٍ وَحَمَنَانَةٍ<sup>(٢)</sup>

ب) وأما مأكولة اللحم من الحيوانات الوحشية : فإن كانت هذه الحيوانات مائية كالأسماك ونحوها جاز صيدها وأكلها ، أما إن كانت برية فإنه يحرم صيدها ويحرم أكل ما صيد منها ، ويحرم إتلاف أو أكل شيء من أجزائها كالبيض ونحوه<sup>(٣)</sup> فإن فعل شيئاً من ذلك فعليه الجزاء عملاً بقوله تعالى في سورة المائدة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغِيبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ

(١) سنن البيهقي ٢١٣/٥ والمجموع ٣٤٢/٧

(٢) عبد الرزاق ٤٤٨/٤ وابن أبي شبة ١٩٨/١ والخلي ٢٤١/٧ والمغني ٣٤٣/٣

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٦٧/ ٢

فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ . أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ  
الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ  
الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿١﴾  
وسنفضل القول في ذلك كما جاء عن ابن عباس رضي  
الله عنه في النقاط التالية :

### — النقطة الأولى . قتل صيد الحِلِّ في الحرم : وقد كره

ابن عباس أن يصاد الصيد في الحل ثم يذبح في  
الحرم<sup>(١)</sup> وبناء على ذلك فقد كان ابن عباس يقول : إذا  
أحرم ويده شيء من الصيد فليرسله<sup>(٢)</sup> ، وسئل عن  
رجل أرسل كلبه في الحل على صيد فدخل الصيد  
الحرم فطلبه الكلب فأصابه وأخرجه إلى الحل قال :  
لا أحب أكله ولا أرى عليه أن يديّه<sup>(٣)</sup>

### — النقطة الثانية : المشاركة في الصيد : كان ابن عباس

رضي الله عنه يرى فيما روى عنه أن جماعة لو اشتركوا  
في قتل صيد فعليهم جميعاً جزاء واحد<sup>(٤)</sup> قضى بذلك  
رضى الله عنه على جماعة اشتركوا في قتل ضبع<sup>(٥)</sup>

(١) ابن أبي شيبة ١٩١/١ والمغني ٣٤٥/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٩٣/١

(٣) سنن البيهقي ٢٠٣/٥

(٤) المغني ٥٢٣/٣

(٥) البيهقي ٢٠٤/٥

— النقطة الثالثة : الدلالة على الصيد : وكان ابن عباس

يرى أن الدال على الصيد كالصائد في وجوب الجزاء عليه ، فلو دلّ محرم حلالاً على صيد ، فصاده الحلال ، وجب الجزاء على المحرم ولا شيء على الحلال<sup>(١)</sup> ، فقد قالت له امرأة : أشرتُ إلى أرنب فرماها الكرى — أى المكاري — فقال ابن عباس : يحكم به ذوا عدل منكم ، فحكم عليها بفطيمة والتوالة والجدعة<sup>(٢)</sup> ، وقال له رجل : إني أشرتُ إلى ظبي وأنا محرم ، فصيد ، قال ابن عباس : قد ضمنت<sup>(٣)</sup> .

— النقطة الرابعة : تعمد قتل الصيد : وكان ابن عباس

رضي الله عنه يشترط لوجوب الجزاء على المحرم إذا قتل صيداً أن يتعمد الصيد في إحدى الروايتين عنه ، أما لو أصاب المحرم صيداً خطأ فقتله فلا شيء عليه فيه ، فقد قال رضي الله عنه « ليس على المحرم في خطأ الصيد شيء<sup>(٤)</sup> » وهذه الرواية هي الأشهر عنه ، وفي

---

(١) المغني ٣/٣٠٩ والمجموع ٧/٣٣٧

(٢) ذكره عبد الرزاق في مصنفه ٤/٤٣٦ بأطوال مما أورده ، والتوالة : الجدي إذا فطم وتبع أمه

(٣) ابن أبي شيبة ١/٢٠١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ١/١٩١ والمخلى ٧/٢١٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢/٤٦٩ وتفسير

الماوردي ١/٤٨٧ والمجموع ٧/٣٢٧ والمغني ٣/٥٠٥



رواية ثانية أنه تجب عليه الكفارة في العمد والخطأ والنسيان<sup>(١)</sup> .

— **النقطة الخامسة : صيد الصغير** : ويستوي الصغير والكبير في وجوب الجزاء عليه إن قتل شيئاً من صيد الحرم ، ويخرج الجزاء عن الصغير وليه ، فقد أصاب صبي فرخاً من حمام مكة فقتله ، فقال ابن عباس لوليه : اذبح عن ابنك شاة<sup>(٢)</sup> .

— **النقطة السادسة : تكرار الجزاء** : وكان ابن مسعود يرى أن الجزاء لا يكرر على المحرم بتكراره الصيد ، فقد قال في المحرم يصيب الصيد فيحكم عليه ، ثم يعود — فيصيد — قال : لا يحكم عليه ، إن شاء الله عفا عنه وإن شاء آخذه ، وقرأ هذه الآية ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

— **النقطة السابعة : تقدير الجزاء الواجب** : ذكر الله تعالى في سورة المائدة الجزاء على المحرم الواجب في الصيد فقال تعالى في سورة المائدة / ٩٥ . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ

(١) تفسير القرطبي ٣٠٧/٦ وأحكام ابن العربي ٢ / ٦٦٨

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٧/١

(٣) عبد الرزاق ٣٩٣/٤ وتفسير ابن كثير ١٠١/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٧٥/٢ والمغني ٥٢٢/٣ والمجموع ٣٢٩/٧ وابن أبي شيبة ٢٠٥/١

متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا  
عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين  
أو عدل ذلك صياماً... وقد اختلفت الرواية عن ابن  
عباس رضي الله عنه في تخيير المحرم بين هذه الجزاءات  
المذكورة في الآية الكريمة :

○ ففي رواية عنه رضي الله عنه أن الواجب عليه في جزاء  
الصيد الصيام أو الإطعام أو الدم على التخيير يؤدي أيها  
شاء<sup>(١)</sup> وقد أثر عنه أنه قال : كل شيء في القرآن  
« أو ، أو » فهو مخير ، وكل شيء « فإن لم تجدوا »  
فهو الأول فالأول<sup>(٢)</sup> . فيقوم عليه الحكمان الصيد  
بالدراهم فيشتري بها هدياً ، أو يشتري بها طعاماً  
فيطعمه المساكين ، كل مسكين نصف صاع ، وفي  
رواية أخرى : أنه يعين مثل الصيد من الهدي ، ثم يقوم  
الهدي دراهم ، ثم يشتري بالدراهم طعاماً يطعمه  
المساكين<sup>(٣)</sup> وإن اختار الصيام : فينظر عدد صيعان  
الطعام الواجبة عليه — كما قدمنا — ويصوم يوماً عن  
كل نصف صاع<sup>(٤)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٧٥/٢

(٢) مصنف عبد الرزاق ٣٩٥/٤

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٥٧٥/٢ وتنوير المقياس ص ١٠١

(٤) سنن البيهقي ١٨٦/٤ والمخلى ٢٢٧/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٤٧٥/٢ والمغني

٥٢١/٣ والمجموع ٤١٩/٧

○ وفي رواية أخرى أنه يلزمه الترتيب في الواجب في جزاء الصيد حيث يجب الهدي أولاً ، فإن لم يجد الهدي انتقل إلى الإطعام ، فإن لم يجده انتقل إلى الصيام ، وهذه الرواية تجيز للمحرم أن يطعم إن لم يجد الهدي ، فقد قال رضي الله عنه في محرم أصاب صيداً ليس له نَدُّ من النِّعم : إنه يهدي ثمنه إلى مكة<sup>(١)</sup> ، أي يشتري بثمنه طعاماً يطعم به فقراء مكة ، وسأل مروان بن الحكم عبدالله بن عباس وهو بوادي الأزرق فقال : أرأيت ما أصبنا من صيد لآنجد له بدلاً من النعم قال ابن عباس : تنظر ثمنه فتصدق به علي مساكين أهل مكة<sup>(٢)</sup> .

○ وفي رواية ثالثة أنه يلتزم الترتيب في الواجب في جزاء الصيد حيث يجب الهدي أولاً فإن لم يجد الهدي قُومَه دراهم وقدر كمية الطعام التي يمكن شراؤها بهذه الدراهم وصام عن كل نصف صاع — مد — يوماً<sup>(٣)</sup> . فقد قال رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى في سورة المائدة / ٩٥ ﴿ فجزاءٌ مثلُ ما قُتِلَ من النِّعم ﴾ قال : إذا أصاب المحرم الصيد يحكم عليه جزاؤه قوم جزاؤه دراهم ، ثم قُومت الدراهم طعاماً ، فصام مكان

(١) الخلي ٢٢١/٧ و ٢٣١ والمغني ٥١٩/٣ و ٥٢١

(٢) سنن البيهقي ١٨٧/٤ وعبد الرزاق ٤٣٨/٤ والمجموع ٤٠٤/٧

(٣) المجموع ٤١٩/٧ والمغني ٥١٩/٣ والخلي ٢١٧/٧

كل نصف صاع يوماً<sup>(١)</sup> . وقال : إنما جُعِلَ الطعامُ  
لِيُعَلَّمَ به الصيام<sup>(٢)</sup> .

قال ابن حزم بعد أن ذكر الروایتين عن ابن عباس :  
وهذا القول — الثاني — لا يصح عنه<sup>(٣)</sup> .

— النقطة الثامنة : ما حكم فيه ابن عباس من الصيد :

وقد حكم ابن عباس رضي الله عنه في بعض الصيد  
بجزاءات نذكرها مرتبة على حرف المعجم :

أرنب : إذا صاد المحرم أرنباً وجب فيه حَمْلٌ أو عناق<sup>(٤)</sup> فقد قالت  
امراً لابن عباس : أشرت إلى أرنب فرماها الكريّ ، فقال ابن عباس :  
يحكم به ذوا عدل منكم ، فحكم عليها بفطيمة والتواله والجدعة<sup>(٥)</sup> ،  
وأثنى رجل ابن عباس فقال : إني قتلت أرنباً وأنا محرم فما ترى ؟ قال :  
هي تمشي على أربع ، والعناق تمشي على أربع ، وهي تأكل الشجر ،  
والعناق تأكل الشجر ، وهي تجترّ ، والعناق تجتر ، إهد مكانها  
عناقاً<sup>(٦)</sup> .

(١) سنن البيهقي ١٨٦/٤

(٢) عبد الرزاق ٣٩٧/٤

(٣) المحلى ٢٢١/٧

(٤) المغني ٥١١/٣ والمحلى ٢٢٨/٧ ونيل الأوطار ٨٥/٥

(٥) عبد الرزاق ٤٠٥/٤ و ٤٣٦ والتواله : الجدي إذا فطم ويتبع أمه .

(٦) سنن البيهقي ١٨٤/٤

أروى : وقضى في الأروى ببقرة<sup>(١)</sup> .

أيل : وقضى في الأيل ببقرة<sup>(٢)</sup> .

بقرة الوحش : وقضى في بقرة الوحش ببقرة ، فإن لم يجد أطعم عشرين مسكيناً ، فإن لم يجد صام عشرين يوماً<sup>(٣)</sup> .

بيض : وقضى في كل بيضة من بيض حمام الحرم بنصف درهم<sup>(٤)</sup> وفي بيضة الحل بمد<sup>(٥)</sup> من بر ، وقضى في بيض النعامة بقيمته<sup>(٦)</sup> .

جراد : روى ابن قدامة في المغني أن ابن عباس أباح صيد الجراد للمحرم وقال الجراد من صيد البحر ولاجزاء فيه<sup>(٧)</sup> ، ولكن الذي رواه الجمهور عن ابن عباس أنه نهى عن صيد الجراد في الحرم وأوجب فيه الجزاء<sup>(٨)</sup> وكان هذا الجزاء مرة تمر فقد قال في رجل أصاب جرادة وهو محرم : تمر خير من جرادة<sup>(٩)</sup> ، وكان مرة قبضة من البر<sup>(١٠)</sup> ، وقد سئل مرة عن صيد الجراد في الحرم فنهى عنه ، فقليل له : إن قومك يأخذونه

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٧٠/٢

(٢) سنن البيهقي ١٨٤/٧ والمحلّى ٢٢٣/٧ و ٢٢٨ وتفسير ابن كثير ١٠٠/٢ والمغني

٥١٠/٣ والمجموع ٤٠٦/٧

(٣) انظر المراجع السابقة ذاتها

(٤) ابن أبي شيبة ١٩٧/١ وسنن البيهقي ٢٠٨/٥ والمحلّى ٢٣٥/٧

(٥) عبد الرزاق ٤١٩/٤

(٦) عبد الرزاق ٤٢١/٤ والمجموع ٣٣٩/٧

(٧) المغني ٥٠٨/٣

(٨) سنن البيهقي ٢٠٧/٥ والمجموع ٣٣٨/٧

(٩) ابن أبي شيبة ٢٠٣/١ وعبد الرزاق ٤١١/٤

(١٠) عبد الرزاق ٤٠٩/٤ والمحلّى ٢٣١/٧ والمغني ٥٠٩/٣ و ٥١٦

- وهم محتبون في المسجد ، فقال : لا يعلمون<sup>(١)</sup> .
- جبارى : وقضى في الجبارى بشاة<sup>(٢)</sup> .
- حجل : وقضى في الحجلة بشاة<sup>(٣)</sup> .
- حمار الوحش : وقضى في حمار الوحش بيدنة من الإبل<sup>(٤)</sup> .
- حمام : وقضى في الحمامة بشاة<sup>(٥)</sup> وقد سأله عبدالله بن عثمان بن حميد فقال : إن ابني قتل حمامة بمكة ، فقال ابن عباس : ابتغ شاة فتصدق بها<sup>(٦)</sup> .
- دُبسي : وقضى في الدبسي بشاة<sup>(٧)</sup> .
- رخصة : ونهى عن قتل الرخصة وجعل فيها الجزاء<sup>(٨)</sup> .
- ضبع : وقضى في الضبع اذا لم يعد على المحرم بشاة<sup>(٩)</sup> .
- طير : وقضى في طيور الحرم بشاة شاة ، قال ابن عباس « في طير الحرم شاة ، شاة »<sup>(١٠)</sup> .
- ظبي : وقضى في الظبي بشاة ، فإن لم يجد أطعم ستة مساكين ،

(١) عبد الرزاق ٤٠٩/٤

(٢) عبد الرزاق ٤١٧/٤ والمحلى ٢٢٩/٧ والمغني ٥١٨/٣

(٣) المصادر السابقة نفسها

(٤) المحلى ٢٢٣/٧ وتفسير ابن كثير ١٠٠/٢ والمغني ٥٠٩/٣

(٥) المحلى ٢٢٩/٧ والمغني ٥١٨/٣ والمجموع ٤٢٢/٧ وكشف الغمة ٢٢١/١

(٦) عبد الرزاق ٤١٤/٤

(٧) عبد الرزاق ٤١٧/٤ والمحلى ٢٢٩/٧

(٨) المحلى ٤١٠/٧

(٩) ابن أبي شيبة ١٧٧/١ ب وعبد الرزاق ٤٠٣/٤ و ٤٠٤ وسنن البيهقي ٢٠٤/٥

و ١٨٤/٤ ونيل الأوطار ٨٤/٥ والمغني ٥١٠/٣

(١٠) ابن أبي شيبة ١٦٦/١

فإن لم يجد صام ثلاثة أيام<sup>(١)</sup> فقد أتاها رجل فقال : إني أصبت ظليماً وأنا محرم ، فقال : إني أحكم عليك أنا وأبو بكر بشاة<sup>(٢)</sup> .  
 قطاة : وقضي في القطاة بشاة<sup>(٣)</sup> ، وفي رواية أنه قال في محرم قتل قطاة : فيه ثلثا مد ، وثلثا مد خير من قطاة في بطن مسكين<sup>(٤)</sup> .  
 قمري : وقضي في القمري بشاة<sup>(٥)</sup> .

نعامة : وقضي في النعامة بيدنة ، فإن لم يجد أطعم ثلاثين مسكيناً ، فإن لم يجد صام ثلاثين يوماً ، والإطعام مد ، مد<sup>(٦)</sup> .  
 وزغة : وقضي في الوزغة بصدقة وقال : من قتل وزغة فله به صدقة<sup>(٧)</sup> .

يربوع : وقضي في اليربوع بحمل<sup>(٨)</sup> .  
 ما هو أصغر من الحمام من الصيد إن كان له نظير من النعم وجب فيه النظير ، وما لا نظير له — كالعصفور مثلاً — فالواجب فيه

- 
- (١) أحكام القرآن للجصاص ٤٧٠/٢ وتفسير ابن كثير ١٠٠/٢ وتفسير الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾ والحلي ٢٢٣/٧ وسنن البيهقي ١٨٦/٤  
 (٢) آثار أبي يوسف برقم ٥١٦  
 (٣) عبد الرزاق ٤١٧/٤ والحلي ٢٢٩/٧ والمغني ٥١٨/٣  
 (٤) أحكام القرآن للجصاص ٤٧٣/٢  
 (٥) عبد الرزاق ٤١٧/٤ والحلي ٢٢٩/٧  
 (٦) ابن أبي شيبة ١٨٤/١ وسنن البيهقي ١٨٢/٤ وتفسير ابن كثير ١٠٠/٢ وتفسير الطبري لقوله تعالى ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾ والحلي ٤٠٣/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٤٧٠/٢ والمغني ٥٠٩/٣ و ٥١٧ والمجموع ٤٢١/٧  
 (٧) عبد الرزاق ٤٤٧/٤ والحلي ٢٤٤/٧  
 (٨) نيل الأوطار ٨٦/٥

القيمة<sup>(١)</sup> فقد سئل ابن عباس عن الصيد يصيده المحرم ولا يجد له نذراً من النعم ؟ فقال : ثمنه يُهدى إلى مكة<sup>(٢)</sup> .

○ وما قتله المحرم من الحيوانات مما هو أصغر من الجراد فلا جزاء فيه<sup>(٣)</sup> .

— **النقطة التاسعة :** إن لم يجد المحرم الجزاء الواجب عليه من النعم فإنه ينظر كم ثمنه ، ثم يقوم ثمنه طعاماً فيطعمه فقراء الحرم ، فإن لم يجد ، يصوم عن كل نصف صاع من برّ يوماً . فيطعم عن البدنة التي وجبت عليه ثلاثين مسكيناً ، فإن لم يجد صام ثلاثين يوماً ، ويطعم عن البقرة عشرين مسكيناً فإن لم يجد صام عشرين يوماً ، ويطعم عن الشاة ستة مساكين ، فإن لم يجد يصوم ثلاثة أيام<sup>(٤)</sup> .

ونحن نلاحظ أن ابن عباس رضي الله عنه يجعل مقابل إطعام كلّ مسكين صيام يوم واحد عندما يكون الواجب بدنة أو بقرة ، ولكنه يجعل مقابل إطعام كل مسكينين صيام يوم واحد عندما يكون الواجب شاة ، ولم أدرك وجهاً لهذا التفريق .

— **النقطة العاشرة :** الأكل من جزاء الصيد : لا يجوز للمحرم أن يأكل شيئاً مما وجب عليه من الدماء جزاءً لارتكابه مخالفة من مخالفات الإحرام ، قال ابن عباس رضي الله عنه لمن سألته :

(١) سنن البيهقي ٢٠٦/٥ وأحكام القرآن للخصاص ٤٧٠/٢ والمجموع ٤٢٢/٧

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٥/١ وتفسير ابن كثير ٩٩/٢

(٣) عبد الرزاق ٤١١/٤

(٤) تفسير ابن كثير ١٠٠/٢



أيأكل من جزاء الصيد ؟ قال : لاتأكل من جزاء الصيد<sup>(١)</sup> .  
 — النقطة الحادية عشرة : أين يؤدي الجزاء الواجب عليه ؟ :  
 إن وجب عليه دم فعليه أن يذبحه في الحرم ، وإن وجب عليه  
 الإطعام ، فعليه أن يطعم فقراء الحرم ، أما إن وجب عليه  
 الصوم فإنه لايجب صومه في الحرم ، بل يجزئه أن يصومه في أي  
 مكان شاء<sup>(٢)</sup> .

— النقطة الثانية عشرة : أكل صيد الحرم : كان عبدالله بن  
 عباس رضي الله عنه يرى تحريم أكل الصيد على الحرم في كل  
 الأحوال<sup>(٣)</sup> سواء أصيد في الحرم ، أم صيد في الحل وذبح في  
 الحرم<sup>(٤)</sup> ، وسواء أصاده الحرم أم صاده الحلال ، وحجته في  
 ذلك أن قول الله تعالى في سورة المائدة / ٩٦ ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ  
 صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ غير مُفَصَّل ، فكان من الاحتياط  
 الواجب تحريم أكل الصيد كله ، فقد كان رضي الله عنه يقول  
 « إن الآية مُبْهَمَةٌ »<sup>(٥)</sup> .

## ١٠ — إنتهاء الإحرام :

ينتهي الإحرام بالتحلل ، وهذا التحلل إما أن يكون بسبب  
 الإحصار ( ر : إحصار ) أو بسبب انتهاء العمرة ( ر :

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٦٦/ ١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٣٧/ ٣

(٢) المغني لابن قدامة ٥٤٦/ ٣ و ٥٤٨

(٣) مصنف عبد الرزاق ٤٢٤/ ٤ و ٤٢٨ والمغني ٣١٢/ ٣

(٤) عبد الرزاق ٤٢٤/ ٤

(٥) تفسير ابن كثير ١٠٣/ ٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٨٠/ ٢ ونيل الأوطار ٨٨/ ٥

عمرة (٧/ ) أو بسبب انتهاء الحج ( ر : خج /٢٦ ) . أما الموت فإنه لا ينتهي به الإحرام ، فإذا مات المحرم فإنه لا يقرب طيباً ، ولا يغطي رأسه ولا رجلاه ، ويكفن في ثوبه<sup>(١)</sup> قال ابن مسعود رضي الله عنه : إذا مات المحرم لم يُعْطَ رأسه حتى يلقي الله محرمًا<sup>(٢)</sup> وهو رضي الله عنه يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي وقصته دابته وهو محرم فمات ( اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبه ، ولا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ ولا رأسه ، فإنه يُبعث يوم القيامة مُلبياً<sup>(٣)</sup> ) ( ر : موت ٢ ج ٤ )

## إحصار :

### ١ - تعريف :

الإحصار هو المنع من المضي في أفعال الحج أو العمرة بعد الإحرام بهما .

### ٢ - ما يتحقق به الإحصار :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الإحصار لا يتحقق إلا بالعدو ، وحكى القفال الشاشي في حلية العلماء من مذهب

(١) المغني ٥٣٧/٢ والمجموع ١٦٣/٥

(٢) سنن البيهقي ٣٩٤/٣

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز باب الكفن في ثوبين ، ومسلم في الحج باب ماذا يفعل بالمحرم إذا مات ، والترمذي والنسائي في الحج وأبو داود في الجنائز .

ابن عباس أنه يشترط في هذا العدو أن يكون كافراً<sup>(١)</sup> ، أما المرض ، وضلال الطريق ونحو ذلك فإنه لا يعتبر إحصاراً ، ويحتج ابن عباس رضي الله عنه على صحة مذهبه بقوله تعالى في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ مِّنْ تَمَتَّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ قال ابن عباس « لا حصر إلا حصر العدو ، فأما من أصابه مرض أو وجع أو ضلال فليس عليه شيء ، إنما قال تعالى ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ ﴾ فليس مع الأمن حصر<sup>(٢)</sup> ، فمن أصابه مرض ، أو فقدت نفقته ، أو ضل الطريق ونحو ذلك فلا يجوز له أن يتحلل من إحرامه ، بل عليه أن يمضي إلى حجه أو عمرته ، فإذا مضى وقت الحج فليجعله عمرة ، فعن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي قال : خرجت من البصرة معتمراً حتى اذا كنت بالذئينة وقعت عن راحلتي فكسرت فخذي ، فبعثت إلى عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس ، فسئلا ، فقالا : ليس له وقت كوقت الحج ، يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت ، فتنقلت بين تلك المياه ستة أشهر أو سبعة أشهر حتى وصلت إلى البيت ، فأحللت بعمرة<sup>(٣)</sup> .

(١) حلية العلماء ٣/٣٠٦.

(٢) تفسير ابن كثير ٢٣١/١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٧٨/١ وسنن البيهقي ٢١٩/٥ وابن أبي شيبة ١٧٢/١ والخلی ٢٠٣/٧ والمغني ٣٦٣/٣ والمجموع ٢٥١/٨ و ٢٦٧

(٣) سنن البيهقي ٢٢٠/٥ والموطأ ٣٦١/١ والخلی ٢٠٤/٧ وفي سنن البيهقي : عن أبي العلاء ، فصاحناه من شرح الزرقاني للموطأ أما ما ذكره في تنوير المقباس في تفسير ابن =

## ٣ — آثار الإحصار :

يترتب على الإحصار الآثار التالية :

أ — الهدي : والهدي هنا شاة ، فإن كانت معه شاة واستطاع أن يبعث بها إلى الحرم لتذبح فيه فعليه أن يبعثها ، وإن لم يستطع أن يبعثها فلينحرها في المكان الذي هو فيه فقد قال عبدالله بن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ قال : الهدي شاة<sup>(١)</sup> ، وقال رضي الله عنه « إن كان معه هدي — وهو محصر — نحره إن كان لا يستطيع أن يبعث به ، وإن استطاع أن يبعث به لم يحلّ حتى يبلغ الهدي محله<sup>(٢)</sup> » .

ب — التحلل من إحرامه : ولا يتحلل المحرم المحصر من إحرامه حتى يذبح هديه ، فإن كان قد أرسل به إلى الحرم فعليه أن ينتظر محرماً حتى يبلغ الهدي الحرم ويذبح فيه ثم يحلّ المحرم المحصر ، وقد تقدم قبل قليل قول ابن عباس رضي الله عنه « إن استطاع أن يبعث به إلى الحرم لم يحلّ حتى يبلغ الهدي محله<sup>(٣)</sup> » وإن تحلل من إحرامه قبل أن ينحر

== عباس ص ٢٧ من تحقق الإحصار بالمرض عند ابن عباس فاننا لم نجده عن ابن عباس في غير تنوير المقباس .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١ / ٢٧١

(٢) البخاري تعليقاً في الحج باب من قال ليس على المحصر بدل ، وكشف الغمة ١ / ٢٢٩

وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٢٧٢

(٣) المراجع السابقة والمحلّى ٧ / ٢٠٤

هديه فعليه هدي آخر » قال ابن عباس : إذا حل المحصر .  
قبل أن ينحر هديه فعليه هدي آخر »<sup>(١)</sup> .

**ج - القضاء :** وقد اختلفت الرواية في القضاء عن ابن عباس رضي الله عنه :

— ففي رواية : إن المحرم بالحج إذا أحصر وحلّ ، فعليه حجة وعمرة ، فإن جمع بينهما في أشهر الحج فعليه دم<sup>(٢)</sup> .

— وفي رواية ثانية : إن كان قد أحرم بالحج فأحصر فحل فليس عليه إلا الحج ، وإن كان قد أحرم بعمرة فأحصر فحل فليس عليه إلا عمرة فقد قال : أمر الله تعالى بالقصاص ، أو يأخذ منكم العدوان !! حجة بحجة ، وعمرة بعمرة<sup>(٣)</sup> ، ولعل هذا هو الأصح .

— وفي رواية ثالثة : إنه لا قضاء عليه ، فقد قال : إنما البدل — أي القضاء — على من نقض حجه بالتلذذ ، فأما من حبسه عذر فإنه يُحل ولا يرجع<sup>(٤)</sup> .

## إحصان :

### ١ - تعريف :

الإحصان هو مجموعة الصفات التي يجب توافرها في الشخص

(١) ابن أبي شيبة ١٧٩/١

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٧٧/١

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٧٧/١ وابن أبي شيبة ١٦٥/١ وتنوير المقباس ص ٢٧

(٤) البخاري تعليقا في الحج باب من قال ليس على المحصر بدل ، وأحكام القرآن

للجصاص ٢٧٨/١ وكشف الغمة ٢٢٩/١

ليستحق الحدَّ الكامل في الزنا ، ويستحق قاذفه حد القذف .

٢ — معلوماتنا عن شروط الإحصان عند ابن عباس رضي الله عنه قليلة جداً ، إذ أننا لم نعثر فيما روي عنه على ما يشفى الغليل .

أ — وكان رضي الله عنه يرى أن الرقيق لا يكون محصناً وإن أسلم حتى يتزوج ، وبناءً على ذلك فإنه لا يجب عليه شيء من حد الزنا حتى يتزوج<sup>(١)</sup> وكان يقول : الأمة إذا زنت قبل أن تُحصن بنكاح لا حد عليها لقوله تعالى في سورة النساء / ٢٥ ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> لأن الذي يحصن ويمنع من الزنا إنما هو الوطء الحلال ، ولا يكون الوطء الحلال كاملاً إلا بالنكاح ، ولذلك يجب أن يحمل ما رواه البيهقي وغيره من أن عبدالله بن عباس رضي الله عنه خرج على الناس يوماً ورأسه يقطر ، وقد كان حدثهم أنه صائم ، فقال : « إنها كانت حسنة — أي الصيام — هممت بها ، وأنا قاضيها يوماً آخر ، فرأيت جارية لي فأعجبتنى ، فغشيتها ، أما إني أزيدكم : إنها كانت

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٦٨/٢

(٢) سنن البيهقي ٢٤٣/٨ وكنز العمال ٤٤٧/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢٥٦/٣

وكشف الغمة ١٢٩/٢ وعبد الرزاق ٣٩٧/٧

بغت فأردت أن أحصنها<sup>(١)</sup>» أقول : يجب أن يحمل قوله هنا « فأردت أن أحصنها » على إشباع رغبتها الجنسية ليكون ذلك مانعاً لها من الزنا ، لا على الإحصان الشرعي الموجب للحدِّ ، لأنَّ التَّسَرَّى لا يتم به الإحصان وقد تقدم صريح قول ابن عباس : إن إحصان الأمة بالزواج .

ب - وكان يرى غير المسلم ليس بمحصن أيضاً : فقد روى مجاهد عن ابن عباس أنه كان لا يرى على أهل الذمة حَدًّا<sup>(٣)</sup> .

## إحياء الليل :

### ١ - تعريف :

إحياء الليل يكون بترك النوم طول الليل — إلا أقله — والاشتغال فيه بالطاعات .

٢ - ويجوز الشخص ثواب إحياء الليل بصلاة العشاء بجماعة مع عزمه على صلاة الصبح في جماعة<sup>(٣)</sup> .  
— إحياء ليلة العيد ( ر : عيد ) .

(١) سنن البيهقي ١٥٥/٧ وعبد الرزاق ٢٠٨/٧ وسعيد بن منصور ٦١/٢/٣ وابن أبي شيبة ٢١٣/١

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٠/٢ وعبد الرزاق ٣٦٩/٧ والحقلي ١٥٩/١١

(٣) المجموع ٤٨/٥

## إحياء الموات :

### ١ - تعريف :

إحياء الموات هو الانتفاع بالأرض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها بغرس أو زرع أو بناء .

### ٢ - ما يكون به الإحياء :

ويكون إحياء الأرض بما تعارفه الناس إحياءً لها ، وحفر البئر في أرض موات إحياء لها ، واستنباط العين في الأرض الموات هو إحياء لها أيضاً ، فإذا حفر بئراً في أرض موات ، ملك ما حول البئر خمسين ذراعاً من كل جانب ، وإذا استنبط عيناً في أرض موات ملك ما حولها مائتي ذراع من كل جانب ، قال ابن عباس رضي الله عنه « حریم البئر خمسون ذراعاً ، وحریم العين مائتا ذراع »<sup>(١)</sup>

### ٣ - ملكية الأرض المحيأة :

إذا أحيا شخص أرضاً بزرع أو غرس أو بناء أو حفر بئر ، أو استنباط عين أو نحو ذلك ملكها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « عادى الأرض لله ولرسوله ولكم من بعد ، فمن أحيا شيئاً من موات الأرض فهو أحق به »<sup>(٢)</sup> .

(١) سنن البيهقي ١٥٦/٦ وخراج يحيى ص ١٠٦

(٢) خراج يحيى بن آدم ص ٨٥



## أخت :

— تحريم نكاح الأخت ( ر : نكاح / ٣ ب ١ ) و ( رضاع /  
أ٢ ) .

— تحريم الجمع بين الأختين في النكاح ( ر : نكاح / ٣ ب ٢  
ح ) والتسري ( ر : تسري / ٢ أ ٥ ) .  
— أحوال الأخوات في الميراث ( ر : إرث / ٦ و ) .

## اختيال :

١ — تعريف :

الإختيال هو التكبر .

٢ — حكمه :

الاختيال محرم لقوله تعالى في سورة لقمان / ١٨ ﴿ إِنَّ اللَّهَ  
لَيُجِيبُ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ ولذلك فإن الاختيال ما خالط  
عملاً إلا أفسده قال عبدالله بن عباس « أحلَّ الله الأكل  
والشرب ما لم يكن سرفاً أو مخيلة »<sup>(١)</sup>

## أذان :

١ — تعريف :

الأذان هو الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة ورد بها  
الشرع .

---

(١) عبد الرزاق ٢٧٠/١١ وتفسير ابن كثير ٣١٠/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٥٢/٢

## ٢ — ألفاظ الأذان :

يتضمن الأذان أمرين اثنين ، الأول : الإعلام بوقت الصلاة ،  
والثاني : الدعوة إلى الصلاة حيث فيه « حيّ على الصلاة »  
فإذا ما طرأ ما يدعو أن يكون الأذان للإعلام فقط دون الدعوة  
للصلاة ، من مطر أو بردٍ شديد أو نحو ذلك ، كان على  
المؤذن أن يزيد ما يشعر بذلك ، فعن عبدالله بن الحارث قال :  
خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ — أي كثر فيه الوحل من  
المطر — فلما بلغ المؤذن « حي على الصلاة » أمره أن ينادي  
« الصلاة في الرحال » فنظر القوم بعضهم إلى بعض فقال  
لهم : « كأنكم أنكرتم هذا ؟! قد فعل هذا من هو خير  
مني ، وإنها لعزيمة<sup>(١)</sup> »

## ٣ — ما يؤذن له :

يؤذن لجميع أوقات الصلوات المفروضة فرض عين ، وبناء على  
ذلك فإنه لا يؤذن لصلاة العيد لأنها ليست بفريضة ، فعن  
عطاء قال : أرسل عبدالله بن الزبير في يوم عيد يسأل عبدالله  
ابن عباس : كيف أصنع في هذا اليوم ؟ فأرسل إليه ابن عباس  
قائلاً : « لا تؤذن ولا تقيم وصلّ قبل الخطبة »<sup>(٢)</sup> ، ولا يؤذن  
لصلاة الجنازة ، لأن صلاة الجنازة فرض كفاية .

(١) المحلى ١٦٢/١ وكشف الغمة ٧٩/١

(٢) ابن أبي شيبة ٥٨/١ وسنن البيهقي ٢٨٤/٣

#### ٤ — المؤذن :

يشترط في المؤذن أن يكون رجلاً ، لما في صوت المرأة من الفتنة ، والمقام مقام عبادة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « ليس على النساء أذان ولا إقامة »<sup>(١)</sup> .

ويستحب أن يكون المؤذن صالحاً ، قال ابن عباس « ليؤذن لكم خياركم »<sup>(٢)</sup> .

#### أُذُن :

مسح الأذنين مع الرأس في الوضوء ( ر : وضوء / ٦ ب ٢ )

#### إِذْن :

انظر : استئذان

#### إِرْث :

#### ١ — تعلم الإرث :

كان عبد الله بن عباس رضي الله عنه يرى أن علم الميراث من العلوم التي يجب أن يعطيها المتعلم اهتماماً خاصاً نظراً لصعوبة هذا العلم ووعورة مسلكه ، وإن العالم لا يكون عالماً حقاً إلا إذا أتقن هذا العلم ، ولذلك فإنه لما توسم في عكرمة الخير

(١) عبد الرزاق ١٢٨/٣

(٢) عبد الرزاق ٤٨٧/١

كان يأخذه بكثير من الجَدِّ لتعلم هذا العلم ، فقد روى  
عكرمة قال : « كان ابن عباس يضع الكبل في رجلي يعلمني  
القرآن والفرائض »<sup>(١)</sup> .

## ٢ — التصديق على من حضر قسمة الميراث من الفقراء :

اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في إعطاء من  
حضر قسمة الميراث من الفقراء والمساكين وهو ما ذكره الله  
تعالى في سورة النساء / ٨ ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى  
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ .  
ففي رواية عنه : أن هذه الآية منسوخة ، فقد كان يُعمل  
بذلك قبل نزول آية الموارث فلما نزلت آية الموارث ، وبين  
الله تعالى لكل وارث فرضه ، نسخت هذه الآية<sup>(٢)</sup> .

— وفي رواية أخرى عنه أن هذه الآية محكمة غير منسوخة<sup>(٣)</sup> ، ثم  
اختلفت الرواية عنه في كيفية العمل بها .

ففي رواية : أنه إن حضر المساكين قسمة الميراث وكان في  
المال كثرة رَضَخَ لهم منه شيئاً تطيباً لقلوبهم ، وإن كان في  
المال قلة اعتذر إليهم<sup>(٤)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٢٠٩/٦ وفتح الباري ٥٤/٥

(٢) انظر تفسير الطبري لهذه الآية ، وتفسير ابن كثير أيضاً ٤٥٥/١ وأحكام القرآن  
للجصاص ٧١/٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٧٧/٢ ب وسنن البيهقي ٢٦٦/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٧١/٢

(٤) سنن البيهقي ٢٦٦/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٧٢/٢

وفي رواية أخرى : أنه إذا حضر المساكين قسمة الميراث فما كان منهم من الورثة فإنه يأخذ ماله من الميراث — يُرْزَق منه — وما كان منهم غير وارث فإنه يعتذر له ، وذلك عملاً بهذه الآية ، وفي ذلك يقول ابن عباس رضي الله عنه : « واللّٰه ما نُسِخت ولكن ممّا يتهاون الناس بها ، وهما واليان — أى قريبان — : وإل يرث فذلك الذي يُرْزَق ، وإل ليس بوارث ، فذاك الذي يقال له قولاً معروفاً : إنه مال يتامى ، ومالي فيه شيء... »<sup>(١)</sup>

أقول : من التأمل في هذه الروايات انقذح في ذهني وجه للتوفيق بينها ، فإنها غير متعارضة في الحقيقة ، وذلك أن التصديق على من حضر قسمة الميراث من الفقراء كان فرضاً قبل نزول آية الموارث ، فلما نزلت آية الموارث وأعطت الأقرباء حقهم من الميراث سواء أكانوا فقراء أم أغنياء ، بقي ما عداهم من الفقراء ممن حضروا قسمة الميراث ، فندب الله تعالى إعطاءهم شيئاً من المال تطيباً لقلوبهم وسدّاً لشئ من عوزهم إن كان المال كثيراً والورثة قد صاروا إلى حالة يسمح معها بالتصدق من أموالهم ، أما إن كان في المال قلة وفي الورثة عوز ، فإنه يُعتذر لهؤلاء الفقراء بالمعروف ، وهذا مذهب عبدالله بن عباس — والله أعلم — .

(١) سنن البيهقي ٢٦٧/٦

### ٣ — أسباب الإرث :

أ — أسباب الإرث في الجاهلية : كان العرب في الجاهلية يتوارثون بسببين ، الأول : النسب ، كالأبوة والبنوة والأخوة ونحو ذلك ، والثاني : السبب ، وهذا السبب إما أن يكون يداً وفضلاً كالإعتاق ، فمن أعتق عبداً ، ثم توفي العبد وليس له وارث ، ورثه مولاه الذي أعتقه ، أو يكون عقداً ، كأن يتعاقد شخصان على أن كل واحد مولى للآخر يعقل عنه إذا جنى ويرثه إذا مات ، يقول عبدالله بن عباس رضي الله عنه : كان أهل الجاهلية يتوارثون بشيئين ، أحدهما : النسب ، والآخر : السبب ، فأما ما يستحق بالنسب فلم يكونوا يورثون الصغار ولا الإناث ، وإنما يورثون من قاتل على الفرس وحاز الغنيمة<sup>(١)</sup>

ب — أما التوارث في الإسلام فإن ابن عباس رضي الله عنه يرى أن له ثلاثة أسباب هي : القرابة ، والنكاح ، والولاء بالعتق .

#### (١) القرابة :

أ ( وبالقرابة يرث العصباء ، وأصحاب الفروض ، وذوو الأرحام — كما سيأتي تفصيل ذلك —

ب) وإذا تعددت القرابات في شخص ورث بها جميعها إن أمكن ذلك ، كالمجوسي إذا تزوج ابنته فولدت له بنتاً ثم أسلموا جميعاً ثم مات عنهما ، فلهما الثلثان لأنهما

(١) أحكام القرآن للجصاص ٧٥/٢

ابنتان ، ولا ترث الكبرى بالزوجية شيئاً لبطلان  
النكاح ، فإن ماتت الكبرى بعده فإنها تكون قد تركت  
ابنتها منه ، وهي في الوقت نفسه أختها لأبيها ، فيكون  
لها النصف بالبنوة والباقي بالأخوة ، وإن ماتت  
الصغرى قبل الكبرى فإنها تكون قد تركت أمها ، وهي  
في الوقت نفسه أختها لأبيها ، فيكون لها النصف  
باعتبارها أختاً ، والثالث باعتبارها أمّاً<sup>(١)</sup> .

— وكابني عم أحدهما أخ لأم ، فإن ابن العم الذي هو أخ  
لأم يرث بالقرايتين معاً ، فيرث السدس باعتباره أخاً  
لأم ، ثم يقاسم أخاه مابقي من المال بعد السدس  
باعتباره ابن عم<sup>(٢)</sup> .

وفي رواية ذكرها ابن أبي شيبة عن ابن عباس في هذه  
المسألة : أنه يعطى ابن العم الذي هو أخ لأم المال  
كله<sup>(٣)</sup> ، وتعليل ذلك عنده : أنهما استويا في القرب  
للأب ، باعتبار أن كل واحد منهما ابن عم ، وفضل  
الذي هو أخ لأم أخاه بأم ، فصارا كأخوين أحدهما  
لأبوين ، والآخر لأب فيرث من كان لأبوين لقوة قرابته ،  
ويحرم من كان لأب لأن قرابته أضعف .

(١) المغني ٣٠٤/٦ و ٣٠٦

(٢) المغني ١٨٦/٦ و ٢٥٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٠/٢ ب

جـ) ويرث الحمل الكائن حين وفاة مورثه إذا ولد حياً ،  
وتعرف حياته بالاستهلال قال ابن عباس : إذا استهل  
الصبي ورث وصلي عليه<sup>(١)</sup> .

د) أما الحميل — وهو الذى أتت به امرأة تحمله مدعية أنه  
ابنها ولا بينة لها على ذلك — فإن ابن عباس كان  
لا يثبت بنوته منها بمجرد الحمل ، ولا يجري التوارث بينه  
وبينها ، فقد قال رضي الله عنه « لا يُورَث  
الحميل »<sup>(٢)</sup> .

## ٢) النكاح :

أ) ويتوارث الزوجان إذا مات أحدهما بعد العقد وإن لم  
يحصل دخول ، فإن كان قد سمي لها مهرأ فلها المهر  
ولها الميراث قال ابن عباس رضي الله عنه حين سئل عن  
المرأة يموت زوجها قبل الدخول وقد فرض لها صداقاً ؟  
قال « لها الصداق والميراث »<sup>(٣)</sup> ، وإن كان لم يسم لها  
مهرأ فلها الميراث ولا مهر لها ، لأنها فرقة وردت على  
تفويض صحيح قبل فرض ومسيس ، فلم يجب لها مهر  
كفرقة الطلاق قال ابن عباس في الرجل يتزوج المرأة  
ولا يمسها ولا يفرض لها صداقاً حتى يموت ؟ قال :  
حسبها الميراث ولا صداق لها ، فإن كان فرض لها فلها

(١) ابن أبي شيبة ١٨٨/٢ وسنن الدارمي ٣٩٢/٢ والحقلي ٣٠٨/٩ والمغني ٣١٦/٦

(٢) كنز العمال ٧٠/١١

(٣) مصنف عبد الرزاق ٢٩٣/٦ و ٢٩٤ و ٤٧٨ وسنن البيهقي ٢٤٧/٧



الصدّاق ولها الميراث<sup>(١)</sup> .

ب) والطلاق البائن يهدم الزوجية ، وهو بالتالي يمنع التوارث بين الزوجين ، وعلى هذا فاللعان يمنع التوارث لوقوع الطلاق بائناً ، حتى ولو لاعن هو ولم تلاعن هي ، وعلى هذا فلو قذف زوجته فماتت قبل اللعان ، أو ماتت ثم قذفها ، فالتعن ، لم يرث منها شيئاً ، لأنّ اللعان يوجب فرقة تبين بها المرأة فيمنع التوارث كما لو التعن في حياتها<sup>(٢)</sup> .

— وإن كان لرجل عدة نسوة فطلق إحداهن ثم مات ، ولم يُعلم أيتهن طلق ، يقسم الميراث بينهن جميعاً<sup>(٣)</sup> سئل ابن عباس في رجل كان له نسوة فطلق إحداهن ثم مات ولم يعلم أيتهن طلق ، فقال ابن عباس : يناهن من الطلاق ما يناهن من الميراث<sup>(٤)</sup> .

ج) إذا كان الشقاق بين الزوجين ، وتم تحكيم الحكّامين بينهما ، فاجتمعا على أن يفرّقا بين الزوجين ، فرضي أحد الزوجين ورفض الآخر ، ثم مات أحد الزوجين ، فإن الذي رضي يرث الذي لم يرض ، ولا يرث الكاره الراضي ( ر : تحكيم / ٢ ) .

(١) عبد الرزاق ٤٧٨/٦ والمغني ٧٢١/٦

(٢) المغني ٤٠٦/٧

(٣) سنن البيهقي ٣٦٤/٧

(٤) ابن أبي شيبة ٢٥٤/١ ب وسنن البيهقي ٣٦٤/٧

(٣) **الولاء** : والولاء على نوعين :

( أ ) **ولاء بالعق** : وهذا النوع من الولاء هو الذى يورث به كما سيأتى تفصيله عند كلامنا على الإرث بالولاء ( ر : إرث / ٦ ي ٢ ) .

( ب ) **ولاء بالعقد** ، أو **بالتحالف** — والتحالف ضرب من العقود — وهذا النوع من الولاء كان يتوارث به أهل الجاهلية ، وكان يتوارث به المسلمون بموجب قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيحَهُمْ ﴾ ولكنه لم يلبث أن نُسَخَ بقوله تعالى ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (١) فقد قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيحَهُمْ ﴾ كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث المهاجري الأنصاريّ دون ذي رَحِمِهِ ، للأخوة التي آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت الآية ٣٣ من سورة النساء ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ نَسَخَتْهَا — الموالى هنا في الآية : هم الورثة (٢) .

وفي رواية أخرى عنه أنه لانسَخَ في قوله تعالى في سورة النساء / ٣٣ ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ

(١) أحكام القرآن للجصاص ٨٦/٢ وتفسير ابن كثير ٤٨٩/١

(٢) سنن البيهقي ٢٦٢/٦ وتفسير ابن كثير ٤٨٩/١ وتنوير المقباس ص ٦٩

نَصِيْبَهُمْ ﴿ لأن هذه الآية في غير موضوع الإرث ، إذ  
معنى الآية آتوهم نصيبهم من النصر والنصيحة ،  
لا من الإرث <sup>(١)</sup> .

#### ٤ - شروط الإرث :

لا يجري التوارث بين شخصين إلا بعد توافر شروط الإرث  
وهي :

##### أ - موت المورث : وهذا الموت على ثلاثة أنواع :

- (١) موت حقيقة : إذ لا توارث قبل موت المورث بالإجماع .
- (٢) موت حكماً : كالشخص إذا غاب غيبة انقطعت فيها  
أخباره ، حتى لا يعلم إن كان هو بين الأحياء  
أم الأموات ، وقضى القاضي بموته ، فإنه بقضاء القاضي  
بموته يعتبر ميتاً حكماً ، حيث يحل لزوجته أن تتزوج ،  
ولورثته أن يقتسموا أمواله على ما شرعه الله تعالى من الإرث  
( ر : مفقود ) .

- (٣) موت تقديرأ : كالرجل يضرب المرأة الحبل فتسقط جنينها  
ميتاً ، فيقدر أنه كان حياً ومات من الضرب ، فتجب  
الدية (الغرة) له ، وتكون مورثة عنه .

##### ب - حياة الوارث عند موت المورث : وهذه الحياة تكون على نوعين :

- (١) حياة حقيقة : كمن مات وله إخوة أحياء تولوا تجهيزه  
ودفنه ، فحياتهم حياة حقيقية .

(١) سنن البيهقي ٢٦٢/٦

(٢) حياة تقديراً : كالحمل في بطن أمه ، فإنه يقدر أنه حي ، فإن مات أبوه وهو في بطن أمه يرفع له نصيبه من الإرث إلى حين ولادته ، فإن ولد حياً أخذ نصيبه من الإرث قال ابن عباس رضي الله عنه : « إذا استهل الصبي ورث وورث وصلي عليه »<sup>(١)</sup> ومعنى : استهل : أى صاح ، أو ظهر منه حين ولادته ما يدل على حياته .  
— وإذا وجد الوارث والمورث ميتين كما إذا وجد غريقين ، أو وجد ميتين تحت هدم أو نحو ذلك فإنه لا يرث واحد منهما من الآخر ، بل يكون ما يملكه كل واحد منهما للأحياء من ورثته<sup>(٢)</sup> .

ج — قرب الدرجة : ونعني بقرب الدرجة أن لا يكون القريب محجوباً عن الميراث بمن هو أقرب منه درجة إلى الميت ، فلا يرث الإخوة شيئاً مع وجود الأب ، لأن الأب أقرب منهم إلى الميت ، وهم يُذلون به — أي بالأب — إليه — أي إلى الميت .

د — عدم وجود مانع من موانع الإرث : ويمنع الشخص من الإرث بوجود واحد من الموانع التالية :

(١) الرق : فلا يرث الرقيق شيئاً ، لأنه لا يملك ، وما يحوزه من المال فهو لسيدته ، قال ابن عباس « المملوك لا يملك من دمه ولا من ماله شيئاً »<sup>(٣)</sup> ولا خلاف في ذلك بين

(١) ابن أبي شيبة ١٨٨/٢ وسنن الدارمي ٣٩٢/٢ والمحلى ٣٠٨/٩ والمغنى ٣١٦/٦

(٢) المغنى ٣٠٨/٧

(٣) سنن البيهقي ٣٢٧/٥

الصحابية رضوان الله عليهم ، والمكاتبُ حُرٌّ عند ابن عباس بمجرد عقد الكتابة<sup>(١)</sup> في إحدى الروایتين عنه وفي الرواية الأخرى : اذا بقى عليه خمسة أواقٍ أو خمس زُودٍ أو خمسة أوسق فهو غريم<sup>(٢)</sup> ( ر : رق / ٢ ب ٧ ) .

(٢) القتل : فلا يرث القاتل من مقتوله شيئاً سواء أقتله عمداً أم خطأ<sup>(٣)</sup> فقد قال ابن عباس رضى الله عنه : « لا يرث القاتل شيئاً »<sup>(٤)</sup> ، وقتل رجل أخاه خطأ ، فسئل عن ذلك ابن عباس فلم يورثه وقال « لا يرث قاتل شيئاً »<sup>(٥)</sup> هكذا بصيغة العموم ، لأن كلمة « قاتل » نكرة وردت في سياق النفي ، فتعم كل قاتل ، سواء أكان والداً أم ولداً أم أخاً ، وسواء أكان له وارث غيره أم لم يكن ، قال ابن عباس رضى الله عنه « من قَتَلَ قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره ، وإن كان والده أو ولده ، قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ليس لقاتل ميراث »<sup>(٦)</sup> .

(٣) اختلاف دين الوارث عن دين المورث : فلا يرث الكافر

(١) المغني ٢٦٨/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٣٢٥/٣ والمخلى ٣٣/٩ و ٢٢٩

(٢) سنن البيهقي ٢٣٥/١٠ والمخلى ٢٢٨/٩

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣٦/١ والمغني ٢٩١/٦

(٤) عبد الرزاق ٤٠٤/٩ وابن أبي شيبة ٢٨٦/٢ وسنن الدارمي ٣٨٥/٢

(٥) ابن أبي شيبة ١٨٦/٢ ب

(٦) كنز العمال ٧٥/١١

المسلم ، ولا المسلم الكافر ولو كان مرتدّاً ، فإن ابن عباس كان يرى أن المرتد إذا مات على رّدّته أو قتل على رّدّته فماله فيء في بيت مال المسلمين<sup>(١)</sup> لقول النبي صلى الله عليه وسلم ( لا يرثُ المسلمُ الكافرَ ولا الكافرُ المسلمَ )<sup>(٢)</sup> وقوله ( لا يتوارث أهل ملّتين شتى )<sup>(٣)</sup> ولأن المرتد كافر فلا يرثه المسلم كالكافر الأصلي ، ولأن ماله مال مرتد فاشبه الذي كسبه في رّدته ، ولا يمكن جعله لأهل دينه لأنه لا يرثهم فلا يرثونه كغيرهم من أهل الأديان ، ولأنه يخالفهم في حكمهم ، فإنه لا يُقرُّ على ما انتقل إليه من الدين ، ولا تؤكل له ذبيحة ، ولا يحل نكاحه إن كان امرأة ، فأشبهه الحرّبي مع الذمي .

فإن قيل : إن ابن عباس لما جعل مال المرتد فيءاً وجعله في بيت مال المسلمين فقد ورّثه للمسلمين ، قلنا : إن المسلمين لا يأخذونه من بيت المال ميراثاً ، بل يأخذونه فيءاً كما يؤخذ مال الذمي إذا لم يخلف وارثاً ، وكالعشور ، والجزية ونحو ذلك .

(٤) وإذا كان هؤلاء لا يرثون ، فإنهم لا يجبّون غيرهم عن

(١) المغني ٣٠٠/٦

(٢) الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي في الفرائض

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في الفرائض باب هل يرث المسلم الكافر ؟ والترمذي في

الفرائض باب لا يتوارث أهل ملّتين

الميراث لا حجب حرمان ولا حجب نقصان عند ابن عباس<sup>(١)</sup> .

## ٥ - ميراث الخنثى :

نحن نعلم أن اسم الخنثى يطلق على الرجل الذى لا يمكن تمييز ذكوره من أنوثته ، لكونه ليس له آلة ذكر ولا آلة أنثى . والخنثى يكون مشكلاً في صغره ، فإذا كبر قد تظهر عليه أمارات الذكورة من خشونة في الصوت ، أو نبات لحية ، أو ميل الى النساء ، أو تظهر عليه أمارات الأنوثة ، أو يبقى مشكلاً لا يتميز بشيء أبداً . فإذا مات رجل وترك ولداً خنثى فهل يعطى نصيب ذكر ، أم يعطى نصيب أنثى ؟ .

يرى ابن عباس رضي الله أن الخنثى المشكل يوقف أمره ما دام صغيراً ، فإن احتيج إلى قسم الميراث أعطى هو ومن معه اليقين ، ويوقف الباقي إلى حين بلوغه ، فيعمل حساب الميراث على أنه ذكر ، ثم يعمل حساب الميراث على أنه أنثى ، ثم يعطى هو وكل واحد من الورثة الأقل من الحسابين ، ويوقف الباقي حتى يبلغ الخنثى ، فإن ظهرت عليه علامات الذكورة عدنا إلى ما قسمناه من الميراث على أنه ذكر ، وإن ظهرت عليه علامات الأنوثة عدنا إلى ما قسمناه من الميراث على أنه أنثى ، وإن مات قبل بلوغه ، أو بلغ مشكلاً فلم

(١) احكام القرآن للجصاص ٨١/٢ و ٨٢

تتميز فيه علامات الذكورة ولا الأنوثة أعطي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى<sup>(١)</sup> .

## ٦ - الوارثون :

سنذكر فيما يلي الوارثين وأحوالهم في الميراث عند عبدالله بن عباس رضي الله عنه ، علماً بأن أصول الميراث قد بينها القرآن الكريم ولاخلاف في شيء منها ، وإن كان لبعض الصحابة اجتهاد في فهم بعض ما جاء في كتاب الله تعالى من آيات الميراث ، ونحن سنذكر فيما يلي فهم ابن عباس لها ، منبهين على ما انفرد به من الفهم عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

### أ - ميراث الأب : للأب ثلاثة أحوال في الميراث .

(١) السدس مع الابن أو ابن الابن وإن نزل لقوله تعالى في سورة النساء / ١١ ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه « كانت الوصية للوالدين والمال للولد ، فأنزل الله بعد ذلك آية الفرائض فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس مع الولد ، وجعل للمرأة مع الولد الثمن ، والربع إذا لم يكن له ولد ، وللزوج الربع إذا كان للمرأة ولد منه أو من غيره ، والشطر إذا لم يكن لها ولد ، وقال صلى الله عليه وسلم : ( لا وصية

(١) المغني ٢٥٤/٦



لوارث ( فبطلت الوصية للوالدين »<sup>(١)</sup> .

(٢) السدس والباقي من أصحاب الفروض مع البنت أو بنت الابن .

(٣) الباقي من أصحاب الفروض إن وجدوا ، أو كل المال إن لم يوجد أحد من ذوي الفروض ، في حالة عدم وجود ولد أو ولد ابن سواء أكان ذكراً أم أنثى لقوله تعالى في سورة النساء / ١١ ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ إذ يفهم منه أن الباقي للأب .

ب — ميراث الجدّ: كان عبدالله بن عباس رضي الله عنه يرى أن الجدّ أباً ، ويعامل في الميراث معاملة الأب ، فيأخذ السدس مع ابن الابن الذكرو إن نزل ، ويأخذ السدس وما بقي بعد أخذ أصحاب الفرائض فرائضهم مع بنت الابن ، ويأخذ ما بقي بعد أخذ أصحاب الفرائض فرائضهم إن لم يكن هناك أولاد ابن ذكوراً كانوا أو إناثاً . وإذا كان الجدّ أباً عند ابن عباس رضي الله عنه فإنه لا يرث معه أحد من الإخوة شيئاً<sup>(٢)</sup> ويحتج ابن عباس على صحة ما ذهب إليه من جعله الجدّ أباً بجملة من الأدلة منها :

(١) البخاري في الوصايا باب لا وصية لوارث ، والدارمي ٤٢٠/٢ وسنن البيهقي ٢٢٦/٦

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٣/٢ وعمدة القارئ شرح البخاري ٢٤٠/٢٢ والمغني ١٦٧/٦ وكشف الغمة ٣٩/٢

— أن الله تعالى سَمَّى الجَدَّ أَباً فَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾<sup>(١)</sup> هؤلاء ليسوا آبَاءً ، وإنما هم أجداد ، وكان رضي الله عنه يقول « من شاء لاَعَنَتْهُ عند الحجر الأسود أن الجَدَّ أَبٌ ، والله ما ذكر الله جَدًّا ولا جَدَّةً إلا أنهم آباء ﴾ ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾<sup>(١)</sup> يوسف / ٣٨ .

وجاء رجل يسأله عن الجد فقال له ابن عباس : أيَّ أبٍ لك أكبر ؟ فلم يدرِ الرجل ما يقول ، قلتُ — القائل هو الراوي — آدم ، فقال ابن عباس : إن الله تعالى يقول ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ وجاءه رجل غيره يسأله عن الجدِّ فقال له ابن عباس ما اسمك ؟ قال فلان ، قال ابن من ؟ قال : ابن فلان ، قال : ابن من ؟ قال : ابن فلان ، قال ابن عباس : ما أراك تعدُّ إلا آباءً ، ثم تلا هذه الآية من سورة يوسف / ٣٨ ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ ودعاه عمرُ بن الخطاب مع علي ابن أبي طالب وزيد بن ثابت فسألهم عن الجدِّ ؟ فقال عليُّ : له الثلث على كلِّ حال ، وقال زيد : له الثلث مع

(١) سعيد بن منصور ٢٢/١/٣ وعبد الرزاق ٢٦٤/١٠ والحقلي ٢٨٧/٩ والبخاري في

الفرائض باب ميراث الجد ، وكنز العمال ٦٢/١١ وغيرها

(٢) احكام القرآن للجصاص ٨١/١ وسنن الدارمي ٣٥٦/٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٣/٢ وسنن الدارمي ٣٥٦/٢

(٤) سنن سعيد بن منصور ٢٣/١/٣

الإخوة ، وله السدس من جميع الفريضة ، ويقاسم  
ما كانت المقاسمة خيراً له ، وقال ابن عباس : هو أب ،  
ليس للإخوة معه ميراث ، وقد قال تعالى في سورة  
الحج / ٧٨ ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ وبيننا وبينه آباء ،  
فأخذ عمر بقول زيد<sup>(١)</sup> .

— واحتج أيضاً على اعتبار الجد أباً وعدم إرث الإخوة معه  
بنظائر الشريعة ، فإن الشريعة تقضي بسقوط الإخوة دون  
الجد عند ازدحام الفروض ، إذ الجد لا يسقطه أحد غير  
الأب<sup>(٢)</sup> .

— واحتج أيضاً بالمعقول فقال إنَّ الجد أقرب من الإخوة لأن  
له قرابة إيلادٍ وبَعْضِيَّة كالأب ، وليس ذلك للإخوة<sup>(٣)</sup> .  
وقال أيضاً متعجباً : يرثني ابنُ ابني دون أخي ، ولا  
أرثُ ابنَ ابني دون أخيه<sup>(٤)</sup> !!؟ .

— وبناء على ذلك فقد قضى ابن عباس في رجل مات وترك  
أخاه لأبيه وأمه ، وجدّه ، بأن المال كله للجد وليس للأخ  
شيء ، لأن الجد أب فحجبه عن الميراث<sup>(٥)</sup> .

(١) عبد الرزاق ٢٦٦/١٠ وكنز العمال ٦٢/١١ والحقلي ٢٨٤/٩

(٢) المغني ٢١٦/٦

(٣) المغني ٢١٦/٦

(٤) سنن سعيد بن منصور ٢٢/١/٣ والحقلي ٢٨٧/٩ ، وفي سنن سعيد بن منصور « يرثني  
ابني دون أخي ولا أرثُ ابني دون أخيه ؟ ! » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه

(٥) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٨٤

وقضى في زوج وأم وأخت وجدّ : بأن للزوج النصف ، وللأم الثلث وللجد الباقي ، وليس للأخت شيء لأنها حُجبت عن الميراث بالجد<sup>(١)</sup> .

وقضى في أم وجد وأخت ، بأن للأم الثلث ، وللجد الباقي ، وليس للأخت شيء ، لأنها حُجبت بالجد ، إذ الجد كالأب عند ابن عباس<sup>(٢)</sup> ، وهذه المسألة هي التي عرّضت للحجاج بن يوسف الثقفي فلم يدر كيف يقول فيها ، فأرسل إلى الشعبي يستفتيه قال الشعبي : بعث إليّ الحجاج فقال : ماتقول في جد وأم وأخت ؟ قلت : اختلف فيها خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ : ابن مسعود ، وعلي ، وزيد ، وعثمان ، وابن عباس ، فقال الحجاج : فما قال فيها ابن عباس ان كان لمتقناً ؟ قلت : جعل الجد أباً ولم يعط الأخت شيئاً وأعطى الأم الثلث ؛ قال : فما قال فيها ابن مسعود ؟ قلت : جعلها من ستة ، أعطى الأخت ثلاثة ، وأعطى الجد اثنين وأعطى الأم ثلث الباقي ؛ قال : فما قال فيها أمير المؤمنين عثمان ؟ قلت : جعلها أثلاثاً ؛ قال : فما قال فيها أبوتراب — يعني علي بن أبي طالب — قلت : جعلها من ستة ،

(١) ابن أبي شيبة ١٨٤/٢ والمحلّى ٢٩٠/٩ ، وفي ابن أبي شيبة « زوج وإخوة وجد » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٤/٢ والمغنى ٢٢٦/٦ وكنز العمال ٣٥/١١ و ٦٨

أعطى الأخت ثلاثة وأعطى الأم اثنين ، وأعطى الجد سهماً ؛ قال : فما قال فيها زيد ؟ قلت : جعلها من تسعة ، أعطى الأم ثلاثة وأعطى الجد أربعة ، وأعطى الأخت اثنين ، قال الحجاج : مُر القاضي أن يمضيها على ما أمضاها عليه أمير المؤمنين عثمان <sup>(١)</sup> .

**ج - ميراث الزوج :** كان ابن عباس رضي الله عنه يقول « جعل الله للزوج الربع إن كان للمرأة ولد منه أو من غيره ، والشطر إذا لم يكن لها ولد » <sup>(٢)</sup> ، عملاً بقوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ﴾ .

**د - ميراث الزوجة :** قال ابن عباس رضي الله عنه « جعل الله للمرأة مع الولد الثمن والربع إذا لم يكن لزوجها ولد » <sup>(٣)</sup> سواء أكان هذا الولد منها أو من غيرها ، عملاً بقوله تعالى في سورة النساء / ١٢ ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾ .

**هـ - ميراث البنات :** للبنات ثلاثة أحوال في الميراث :

(١) عبد الرزاق ٢٦٩/١٠ والحلى ٢٨٩/٩ وابن أبي شيبة ١٨٤/٢ والمغنى ٢٢٦/٦ وسنن

البيهقي ٢٥٢/٦ وكنز العمال برقم ٣٠٦٤٨

(٢) البخاري في الوصايا باب لاوصية لوارث ، وسنن الدارمي ٤٢٠/٢ وسنن البيهقي

٢٢٦/٦

(٣) البخاري في الوصايا باب لا وصية لوارث ، والدارمي ٤٢٠/٢ والبيهقي ٢٢٦/٦

(١) إذا كان مع البنات أخ لهن فإنه يعصّهن ، ويأخذن معه ما بقي من المال بعد أخذ أصحاب الفروض فرائضهم ، ويقتسمنه معه للذكر مثل حظّ الأنثيين قال ابن عباس رضي الله عنه « كانت الوصية للوالدين والمال للولد ، فأنزل الله تعالى بعد ذلك آية الفرائض فجعل للذكر مثل حظّ الأنثيين » (١) .

(٢) وتأخذ الواحدة والاثنان من البنات النصف إن لم يكن معهن أخ ، وهذا مما خالف فيه ابن عباس جماهير الصحابة ، فقد كان الصحابة يعطون للبنات الواحدة النصف وللبنتين الثلثين ، فخالفهم ابن عباس وأعطى للبنتين النصف محتجاً بظاهر قوله تعالى في سورة النساء / ١١ ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ (٢) واحتج الجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من إعطاء الابنتين فصاعداً الثلثين بأدلة منها :

أولاً : أن الله تعالى أعطى الأختين الثلثين بقوله جل شأنه في سورة النساء / ١٧٦ ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ .. ﴾ الآية ، وإذا كانت الأختان تأخذان الثلثين ، فإن البنتين أولى بالثلثين

(١) المراجع السابقة

(٢) احكام القرآن للجصاص ٨٠/٢ والحلى ٢٥٥/٩ والمغنى ١٧٠/٦

من الأختين لأنهما أقرب من الأختين إلى الميت .

ثانياً : إن رسول الله ﷺ حكم لابنتي سعد بالثلثين ، فقد جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بابنتيها من سعد إلى رسول الله ﷺ فقالت : يارسول الله : هاتان ابنتا سعد بن الربيع ، قُتِلَ أبوهما معك يوم أحد شهيداً ، وإن عمهما أخذَ مالهما ، فلم يدع لهما مالاً ، ولا تُنكَحان إلا ولهما مال ، قال : يقضي الله في ذلك ، فنزلت آية الموارث ، فبعث رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال ( اعط ابنتي سعد الثلثين ، واعط أمهما الثُّمْنُ ، وما بقي فهو لك <sup>(١)</sup> ) .

ثالثاً : إن حديث ابنتي سعد هذا يفسر قوله تعالى في سورة النساء / ١١ الذي احتج به ابن عباس ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ ﴾ وعندئذ يصبح معنى الآية الكريمة : فإن كن نساءً اثنتين فما فوقهما فلهن ثلثا ماترك ، ولهذا نظائر في الشريعة منها قوله ﷺ ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاث ليالٍ إلا ومعها أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو رحم منها ) أي لا يحل لها أن تسافر ثلاث ليالٍ فما فوقها ، بدليل ما جاء في رواية أخرى للحديث ( ... أن تسافر ثلاثة أيام فصاعداً ... ) وفي رواية أخرى ( ... لا تسافر

(١) أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجة كلهم في الفرائض

المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم ... (١) .

(٣) وتأخذ الثلاث من البنات فأكثر إذا لم يكن معهن أخ ،  
الثلثين ، وقد تقدم أن الصحابة كانوا يعطون الاثنتين من  
البنات الثلثين ، فخالفهم ابن عباس ولم يعط الثلثين إلا  
لثلاث بنات .

و — ميراث الأخوات : للأخوات الشقيقات الأحوال التالية في  
الميراث :

- (١) إذا كان مع الأخت أو الأخوات أخ لهن فإنه يعصبنه  
ويأخذن معه الباقي بعد أخذ أصحاب الفروض فرائضهم ،  
ويقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .
- (٢) إن كانت واحدة ليس معها أخ فإنها تأخذ النصف .
- (٣) إن كانتا اثنتين فصاعداً وليس معهما أخ فإنهن يأخذن  
الثلثين .

ويجمع ذلك كله قوله جل شأنه في سورة  
النساء / ١٧٦ ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي  
الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا  
نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، إِنْ كَانَتَا  
اِثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا  
وَنِسَاءً فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ  
تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

(١) الحديث أخرجه البخاري في الحج باب حج النساء ، ومسلم في الحج باب سفر  
المرأة ، والترمذي في الرضاع ، وأبو داود في المناسك .



(٤) يحجب عن الميراث بالولد وولد الولد ذكراً كان أو أنثى ،  
 فالأخت عند ابن عباس رضي الله عنه وعند عبدالله بن  
 الزبير لا ترث مع البنت شيئاً ، وهو يخالف بذلك جمهور  
 الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، وهو يحتج على صواب  
 ما ذهب إليه بظاهر قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرُو هَلَكَ لَيْسَ لَهُ  
 وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ فهذه الآية — كما  
 يرى ابن عباس رضي الله عنه — قد جعلت للأخت  
 الميراث بشرط عدم وجود الولد ، وهذا يعني أنه إذا وُجد  
 الولد فلا شيء للأخت ، وقد جاء رجل الى ابن عباس  
 يستفتيه في رجل توفي وترك ابنته وأخته لأبيه وأمه ، فقال  
 ابن عباس : « للابنة النصف وليس للأخت شيء ،  
 وما بقي فهو لعصبته » فقال له رجل : فإن عمر بن  
 الخطاب قد قضى بغير ذلك ، جعل للابنة النصف  
 وللأخت النصف ، فغضب ابن عباس وقال : أنتم أعلم أم  
 الله ؟! يقول الله تعالى في سورة النساء / ١٧٦ ﴿ إِنْ أَمْرُو  
 هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ فقلتم  
 أنتم : لها النصف وإن كان له ولد<sup>(١)</sup> !!

واستدل الجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من توريت

(١) سنن البيهقي ٢٣٣/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٩٣/٢ وتفسير ابن كثير لهذه الآية  
 ٥٩٣/١ والمحلى ٢٥٦/٩ والمغنى ١٦٨/٦ وشرح السراجية ص ٤١ والرياض الزهية ص  
 ٤٩ وما بعدها ، لشيخنا علامة الدنيا بالفرائض والقراءات الشيخ محمد نجيب خياطة  
 رحمه الله تعالى

الأخوات مع البنات وجعلهن عصبه معهن بأدلة منها :  
**أولاً :** إن الآية الكريمة التي استدل بها ابن عباس لايراد بها أن الأخت لايرث شيئاً مع البنت ، وإنما تدل على أن الأخت لايفرض لها النصف مع الولد ، وأن ما تأخذه الأخت مع البنت ليس بفرض ، وإنما هو بالتعصيب .

**ثانياً :** إن المراد بالولد في الآية الكريمة إنما هو الولد الذكر دون الأنثى بدليل قول الله تعالى في الأخ ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ والولد هنا : الابن بالاتفاق ، لأن الأخ يرث مع البنت ، ولايرث مع الابن .

**ثالثاً :** ويؤيد ما تقدم ويدعمه قضاء رسول الله ﷺ في ذلك ، فقد سئل أبو موسى الأشعري عن ابنة ، وابنة ابن ، وأخت ؟ فقال : للابنة النصف ، ولأخت النصف ، ثم قال للسائل : واثت ابن مسعود فسيتابعني ، فسئل ابن مسعود وأُخبر بقول أبي موسى فقال ابن مسعود : لقد ضللت إذن وما أنا من المهتدين ، ثم قال : أقضي فيها بقضاء رسول الله ﷺ : للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس ، تكملة للثلثين ، وما بقي فلأخت ، فأخبر أبو موسى فقال : لاتسألوني مادام هذا الخبر فيكم<sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في الفرائض باب ميراث الاخوات مع البنات ، وأبوداود في الفرائض

باب ماجاء في ميراث الصلب ، وعبد الرزاق ٢٥٧/١٠ وابن أبي شيبة ١٨٠/٢ والخل

وعن الأسود بن يزيد النخعي قال : أتانا معاذ بن جبل  
باليمن معلماً وأميراً ، فسألناه عن رجل توفي وترك ابنة  
وأختاً ؟ فقضى أن للابنة النصف وللأخت النصف ،  
ورسول الله ﷺ حي (١)

(٥) إذا كانت الأخوات ثلاثاً فأكثر وجب عن الأم حجب  
نقصان من الثلث إلى السدس فإنهن يأخذن السدس  
الذي نقص من فرض الأم إضافة إلى فرضهن ، وإن لم  
يكن لهن فرض فإنهن يأخذن هذا السدس يقتسمنه  
بينهن .

ز - ميراث الأم : للأم في الميراث الأحوال التالية :

(١) للأم ثلث جميع المال إذا لم يكن للميت ولد ، ولا ولد  
ابن ، ولا ثلاثة إخوة فأكثر ، لا يستثنى شيء من ذلك ،  
وقد رأينا ابن عباس يقول في أم وأخت وجد ، أن للأم  
الثلث لعدم وجود أحد من الأولاد ولا من الاخوة ، وللجد  
الباقى ، ولا شيء للأخت — كما تقدم ذلك في  
(إرث / ٦ ب ) .

وإذا كان الصحابة رضوان الله عليهم قد وافقوا عمر  
ابن الخطاب في اجتهاده — عندما يكون الميت زوجاً —  
في إعطاء الأم ثلث الباقي بعد إعطاء الزوج الباقي

(١) البخاري في الفرائض باب ميراث الاخوات مع البنات ، وابو داود في الفرائض باب  
ميراث الصلب

فريضته ، في مسألة : زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين فإن ابن عباس رضي الله عنه قد خالف الصحابة في ذلك وأصرّ على إعطاء الأم في المسألتين السابقتين — المسألتان العمريتان — ثلث جميع المال محتجاً بظاهر قوله تعالى في سورة النساء / ١١ ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ وقوله ﷺ ( أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ )<sup>(١)</sup> ، وقد قال ابراهيم النخعي : خالف ابن عباس أهل الصلاة في زوج وأبوين ، وامرأة وأبوين فقال للأم الثلث من جميع المال<sup>(٢)</sup>

قال عكرمة : أرسلني ابن عباس إلى زيد بن ثابت أسأله عن زوج وأبوين ، فقال زيد : للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي وللأب بقية المال ، فقال ابن عباس للأم الثلث كاملاً ، فأرسل اليه ابن عباس : أفي كتاب الله تجد هذا ؟ قال : لا ، ولكنني أكره أن أفضل أمّا على أب<sup>(٣)</sup> .

واحتج الجمهور على صحة ماذهبوا إليه من إعطاء الأم

(١) تفسير ابن كثير ٤٥٨/١ والخلّى ٢٦٠/٩ وشرح السراجية ص ٤٦ وأحكام القرآن للجصاص ٨٣/٢ وكنز العمال ٤٣/١١ و ٤٤ والحديث أخرجه البخاري في الفرائض باب ميراث الولد من أبيه وأمه ، ومسلم في الفرائض باب ألحقوا الفرائض بأهلها ، والترمذي وأبو داود في الفرائض باب ميراث العصباء

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٠/٢ وعبد الرزاق ٢٥٣/١٠ وسنن البيهقي ٢٢٨/٦

(٣) سنن البيهقي ٢٢٨/٦ وابن أبي شيبة ٣٤٦/٢ وعبد الرزاق ٢٥٣/١٠

ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في المسألتين العمريتين بأن معنى قوله تعالى ﴿ فَلَأَمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ أي ثلث ماورثه الأبوان سواء أكان جميع المال أو بعضه ، لأنه لو أريد ثلث الأصل لكفى في البيان قوله سبحانه وتعالى في سورة النساء / ١١ ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ كما قال تعالى في حق البنات في سورة النساء / ١١ ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ بعد قوله ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ فيلزم أن يكون قوله تعالى ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾ خالياً من الفائدة ، ولا دلالة في الآية على حصر الإرث فيهما ، ولو سلّم فلا دلالة على صورة النزاع أصلاً ، لانفيّاً ولا إثباتاً ، فيرجع فيها إلى أن الأبوين في الأصول كالابن والبنات في الفروع ، لأن السبب في وراثة الذكر والأنثى واحد ، وكل منهما يتصل بالميت بلا واسطة ، فيجعل ما بقي بعد فرض أحد الزوجين بينهما أثلاثاً كما في حقهما إذا انفردا بالإرث ، فلايزيد نصيب الأم على نصف نصيب الأب كما يقتضيه القياس ، هذا ، وحقيقة الثلث في الأولى سدس ، وفي الثانية ربع ، ولكن عبر العلماء عنها بثلث الباقي تبعاً للفظ القرآن الكريم تأديباً<sup>(١)</sup> .

(٢) والأم تأخذ السدس إذا كان معها ولد ، أو ولد ابن وإن

(١) الرياض الزهية ص ٥٤

نزل لقوله تعالى في سورة النساء / ١١ ﴿ وَلَا بُؤْيُوهٖ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ قال ابن عباس « للأم السُّدُسُ مع الولد »<sup>(١)</sup>.

— وتأخذ السدس أيضاً إن كان معها ثلاثة من الإخوة ذكوراً أو إناثاً من أية جهة كانوا ، ويحتج ابن عباس على ذلك بظاهر قوله تعالى في سورة النساء / ١١ ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ والإخوة بلسان العرب جمع ، وهو يصدق على الثلاثة فأكثر<sup>(٢)</sup> ، وقد روي أن عبدالله ابن عباس دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وقال له : إن الأخوين لا يرثان الأم عن الثلث إلى السدس قال تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة ، فقال عثمان : « لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس »<sup>(٣)</sup> وبناء على ذلك فقد قال ابن عباس في : أب وأم وأخوين ، أن للأم الثلث لأن الإخوة أقل من ثلاثة ، ولأب الباقي ، ولا شيء للأخوين<sup>(٤)</sup>.

وهذا السدس الذي يُنْقَصُ من الأم — أي تحجب الأم

(١) البخاري في الوصايا باب لاوصية لوارث ، وسنن الدارمي ٢٠/٢٤٢٠ والبيهقي ٢٢٦/٦

(٢) شرح السراجية ص ٤٥ والرياض الزهية ص ٥٣ وأحكام القرآن للجصاص ٨١/٢

وعمدة القاري ٢٣/٢٣٠ والمغني ١٧٦/٦ و ١٨٦

(٣) سنن البيهقي ٢٢٧/٦ وكتر العمال ١١/ ٣٤ والحقلي ٩/٢٥٨ والمغني ١٧٦/٦ وغيرها

(٤) عمدة القاري ٢٣/٢٣٠

عنه — بسبب الإخوة يأخذه الإخوة ، فقد روي عنه أنه قال في أبيين وإخوة : للأم السدس وللإخوة السدس الذي حَجَبُوا عنه الأم ، وللأب الباقي ، وقال : إنما حجب الإخوة لأم من الثلث إلى السدس ليكون السدس لهم <sup>(١)</sup> ، وعن طاوس قال : كان ابن عباس يقول : السدس الذي حُجِرَتِ الأم هو للإخوة ، قلت : فالإخوة من الأم ؟ قال : ما أخاهم إلا إياهم ، قلت : أمثلهم الإخوة من الأب ؟ ومن الأم والأب ؟ قال فَمَه ، وقد كنت سمعت من بعض أشياخنا عن ابن عباس ذلك <sup>(٢)</sup> .

فإن استغرقت الفرائض السدس ذهب من نصيب الإخوة الأشقاء أو لأب ، فقد قال ابن عباس في امرأة ماتت وتركت زوجاً وأمّاً وإخوة لأم وإخوة لأب وأم : للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللإخوة من الأم الثلث ، فلم يبق شيء للإخوة من الأب والأم ، فلا شيء لهم ؛ فإن كان مع الإخوة أب حجب الإخوة الأشقاء أو لأب ، وأعطى الإخوة لأم السدس الذي حجبت عنه أمهم <sup>(٣)</sup> وعلى هذا فإنه لو ماتت امرأة عن زوج وأم وإخوة لأم وإخوة أشقاء وأب ، كان للزوج النصف وللأم السدس

(١) سنن البيهقي ٢٢٧/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٨١/٢ و ٨٩ وعبد الرزاق ٢٥٦/١٠ وشرح السراجية ص ٤٥ وكنت العمال ٤٤/١١

(٢) عبد الرزاق ٢٥٦/١٠

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٩١/٢ والمغني ١٨١/٦ وعبد الرزاق ٢٥٠/١٠

لوجود الإخوة ، وللإخوة لأم السدس الذي حجت عنه أمهم ، ولأب الباقي ، ولاشيء للإخوة الأشقاء<sup>(١)</sup> .  
وقد خالف ابن عباس جمهور الصحابة عندما حجب الأم من الثلث إلى السدس بالثلاثة من الإخوة دون الاثنين ، وحين أعطى السدس الذي حجت عنه الأم بالإخوة إلى الإخوة .

وكان الجمهور من صحابة رسول الله ﷺ يحبون الأم من الثلث إلى السدس بالاثنين من الإخوة ، ولا يجعلون هذا السدس الذي حجت عنه الأم بالإخوة إلى الإخوة ، بل هو لمجموع الورثة على قدر أنصبتهم ، وحجة الجمهور في ذلك :

أولاً : قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ف ( إخوة ) في الآية الكريمة جمع ، والجمع يطلق على الاثنين ، بل أن الاثنين أقل الجمع عند البعض .

ثانياً : من الاستقراء وجدنا أن حكم الاثنين في الميراث كحكم الجماعة ، فالبنتان كالبنات في الاستحقاق ، وكذا الأختان كالأخوات ، فهو كذلك في حجب النقصان .

ثالثاً : إن النبي ﷺ أعطى الأم مع الاثنين من الإخوة السدس .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٨١/٢



رابعاً : إن الإجماع قد انعقد قبل ابن عباس على ذلك .

ح — ميراث الإخوة للأم : للإخوة لأم في الميراث الأحوال التالية :

(١) إن لم يكن من الإخوة لأم إلا واحد فإن له السدس سواء أكان ذكراً أم أنثى لقوله تعالى في سورة النساء ١٢/ ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ وقد أجمعوا على أن المراد بالأخ والأخت المذكورين في هذه الآية الكريمة الأخ أو الأخت من الأم بدليل قراءة أبي بن كعب وسعد بن مالك رضي الله عنهما ( وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنَ الْأُمِّ <sup>(١)</sup> ) .

(٢) وإن كان الإخوة لأم أكثر من واحد ، فلهم الثلث لقوله جل شأنه ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ .

فإن كان الإخوة لأم رجالاً ونساءً يقتسمون الثلث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى في الآية السابقة ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ وقد فسرت هذه الشراكة آية أخرى — فيما يراه ابن عباس — وهي قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقد خالف ابن عباس في ذلك جمهور

(١) انظر تفسير البيضاوي لهذه الآية الكريمة ، والمغني ١٦٧/٦

(٢) المغني ١٦٧/٦ و ١٨٣ والحقلي ٢٦٨/٩

الصحابه ، حيث كانوا يقولون : إن أولاد الأم يقتسمون نصيبهم بالسوية ذكورهم كإناثهم ، واحتج الجمهور لذلك بقوله تعالى في سورة النساء / ١٢ ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فسوى بين الذكر والأنثى ، وقوله ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ من غير تفصيل ، وهكذا تفسر الآية الأولى الآية الثانية لأن كلا من الآيتين قد وردت في الإخوة لأم .

أما ما احتج به ابن عباس من قوله تعالى في سورة النساء / ١٧٦ ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ فلا يجوز أن يجعل مُفسِّراً لقوله تعالى ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ لاختلاف موضوع كل من الآيتين ، إذ موضوع الآية الأولى : الإخوة الأشقاء والإخوة لأب ، وموضوع الآية الثانية : الإخوة لأم .

ثم إن الإجماع قد انعقد قبل ابن عباس على اقتسام الإخوة لأم نصيبهم بينهم بالسوية ذكورهم كإناثهم ، لأن ابن عباس من صغار الصحابة .

(٣) وإذا اجتمع إخوة لأم وإخوة أشقاء — لأب وأم — واستغرقت الفرائض المال ولم يبق للإخوة الأشقاء شيء ، فإن طائفة من الصحابة كانت تشرك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في نصيبهم ، وطائفة أخرى ومنهم ابن عباس رضي الله عنه كان يعطى أصحاب الفرائض فرائضهم

ولا يعطى الإخوة الأشقاء شيئاً لأنه لم يبق لهم شيء ،  
وهى المسألة المشتركة المشهورة وهي : زوج ، وأم ، وإخوة  
لأم ، وإخوة أشقاء ، وأب ، قال ابن عباس : للزوج  
النصف ، وللأم السدس ، وللإخوة لأم الثلث ، ولأشياء  
للإخوة الأشقاء<sup>(١)</sup> .

(٤) وإذا كان أحد الإخوة لأم هو ابن عم ، فإنه يرث كأخ  
لأم ، ويرث كابن عم — أي يرث بقربتيه ، كما تقدم في  
(إرث / ٣ ب ١ ب ) .

ط — ميراث الجدات : للجدات الأحوال التالية :

(١) ذهب جمهور الصحابة رضوان الله عليهم إلى أن الجدة  
التي تدلي إلى الميت بذكر غير وارث لا ترث شيئاً ، كأُم  
أب الأم ، وسماها الفرضيون بالجدة الفاسدة ، وخالف في  
ذلك عبد الله بن عباس رضي الله عنه وقال إنها ترث<sup>(٢)</sup> .

(٢) وأجمع الصحابة وفيهم ابن عباس رضي الله عنهم على أن  
الجدة لا ترث مع الأم شيئاً ، كالجد تماماً ، فهو لا يرث  
مع الأب شيئاً عند ابن عباس رضي الله عنه وغيره<sup>(٣)</sup> .

(٣) فإن لم تكن أم فإن ابن عباس رضي الله عنه كان يجعل  
الجدة أم الأم — إن وجدت — كالأُم في استحقاقها

(١) عبد الرزاق ١٠ / ٢٥٠ وتفسير ابن كثير ١ / ٤٦٠ وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٩١

والمغني ٦ / ١٨١ وغيرها

(٢) المغني ٦ / ٢٠٨

(٣) شرح السراجية ص ٤٩ والمخلى ٩ / ٢٧٢

الميراث ، فتأخذ السدس مع الولد وولد الولد وإن نزل ،  
ومع الجمع — ثلاثة — من الإخوة أو الأخوات ، وتأخذ  
الثلث عند عدمهم ، وهي لا يشاركها أحد من الجدات في  
فرضها هذا ، وذلك قياساً على الجد حيث يقوم مقام  
الأب عند عدمه ، وعلى ابن الابن حيث يقوم مقام الابن  
عند عدمه ، قال في شرح السراجية حاكياً مذهب ابن  
عباس في الجدة أم الأم « الجدة أم الأم تقوم مقام الأم عند  
عدمها ، فتأخذ الثلث إن لم يكن للमित ولد ولا إخوة ،  
والسدس إن كان له أحدهما ، كما أن الجد أبا الأب يقوم  
مقام الأب عند عدمه ، وابن الابن يقوم مقام الابن عند  
عدمه ، ثم إن الأم لا يزاحمها في فرضها أحد من الجدات ،  
فكذلك أم الأم لا يزاحمها في فرضها أحد منهن<sup>(١)</sup> .

وقد خالف ابن مسعود جمهور الصحابة رضوان الله  
عليهم في إقامته الجدة أم الأم مقام الأم ، إذ كان الصحابة  
رضوان الله عليهم يعطون الجدة والجدات السدس ،  
ويستدل الجمهور على ذلك بما رواه قبيصة بن ذؤيب  
قال : جاءت جدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها ، فقال لها  
أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في  
سنة رسول الله شيئاً ، فارجمي حتى أسأل الناس ، فسأل  
الناس ، فقال المغيرة : حضرت رسول الله صلى الله عليه

(١) شرح السراجية ص ٤٩ وانظر المحلى ٩/ ٢٧٢ و ٢٧٥ والمغني ٦/ ٢٠٦ .

وسلم أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ وقال محمد بن مسلمة الأنصاري مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر تسأله ميراثها فقال لها : مالك في كتاب الله شيء ، وما كان القضاء الذي قضي به أبو بكر إلا لغيرك ، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ، ولكنه ذلك السدس ، فإن اجتمعما فهو بينكما ، وأيتكما خلت به فهو لها<sup>(١)</sup> .

(٤) وكان ابن عباس يرى توريث الجدات كلهن وإن كثرن إذا كنَّ في درجة واحدة إلا من أدلت بأب غير وارث — وهو الأب الذي يقع بين أمين — ولذلك روى طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه أنه ورث أربع جدّات ، وقال : ترث الجدات الأربع جميعاً<sup>(٢)</sup> والجدات الأربع اللاتي ورثهن ابن عباس هن : أم أم أم أم ، وأم أم أم أب ، وأم أم أبي أب ، وأم أبي أبي أب ، واللاتي لم يورثهن لاعتراض أب لا يرث بينهن هن : أم أم أبي أم ، وأم أبي أم أم ، وأم أبي أبي أم ، وأم أبي أم أب ، لوقوع الأب بين أمين ، أو لإدلاء الجد إلى الميت بأنثى<sup>(٣)</sup> .

(١) الموطأ ٢ / ٥١٣ وسنن الترمذي وأبي داود في الفرائض باب ميراث الجدة ، وعبدالرزاق ٢٧٤ / ١٠ والمغني ٦ / ٢٠٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٥ وسنن البيهقي ٦ / ٢٣٦ والمحلى ٩ / ٢٧٥ والمغني ٦ / ٢٠٨ و ٢٠٩

(٣) انظر المغني ٦ / ٢٠٩

ي — ميراث العصبات : العصبات هم الوارثون الذين ليس لهم فرض مقدر ، ويأخذون ما فاض عن أصحاب الفروض ، وقد كان ابن عباس كثيراً ما يردد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر )<sup>(١)</sup> .

والعصبات على نوعين عصبه نسبية ، وعصبه سببية ،  
العصبه النسبية : العصبه النسبية عند ابن عباس على نوعين :

(١) عصبه بنفسه : وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى وهم على أربعة مراتب :

المرتبة الأولى : جزء الميت كالابن وابن الابن وإن نزل ، وهم يقدمون على من سواهم .  
المرتبة الثانية : أصل الميت كالأب والجد وإن علا ، وهم يقدمون على من سواهم .

المرتبة الثالثة : جزء أبيه كالأخوة الأشقاء ثم الذين لأب ثم أبناء الإخوة الأشقاء ، ثم أبناء الإخوة لأب وإن نزلوا .

المرتبة الرابعة : جزء جده كالأعمام لأب وأم ، ثم الأعمام لأب .

---

(١) انظر : أحكام القرآن للجصاص ٩٤/٢ والحديث أخرجه البخاري في الفرائض باب ميراث الولد من أبيه وأمه ، ومسلم في الفرائض باب ألحقوا الفرائض بأهلها ، والترمذي وأبو داود في الفرائض باب ميراث العصبه .

قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة النساء /  
 ١١ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ قال : كان الميراث للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب ، فجعل للولد الذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل لكل من الوالدين السدس ، وجعل للزوج النصف والربع ، وجعل للمرأة الربع والثلث<sup>(١)</sup> .

— عصبية ولد الملاعنة وولد الزنا : المعروف أن الرجل إذا لاعن زوجته فقد انتفى نسب ولده الذي لاعن عليه عنه ، وألحق بأمه ، فإذا مات ابن الملاعنة أخذ أصحاب الفروض فرائضهم من تركته ، وأخذت أمه فرضها أيضاً ليس لها غير ذلك ، فإن بقي فضل فقد اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه أين يُجعل .

ففي رواية : إنه يعطى إلى عصبية أمه ، وفي ذلك يقول ابن عباس : « ولد الملاعنة هو الذي لا أب له ، ترثه أمه وإخوته من أمه وعصبية أمه<sup>(٢)</sup> .

وفي رواية ثانية : إنه يوضع في بيت مال المسلمين ، وفي ذلك يقول ابن عباس : ابن الملاعنة ترث أمه منه الثلث ، وما بقي ففي بيت المال<sup>(٣)</sup> .

(١) عبد الرزاق ١٠ / ٢٥٧ وسنن البيهقي ٦ / ٢٢٦ وسنن الدارمي ٢ / ٤٢٠ وكنز العمال ٤٥ / ١١ والبخاري في الوصايا باب لأوصية لوارث .

(٢) سنن الدارمي ٢ / ٣٦٤ وانظر المغني ٦ / ٢٦٠ و ٢٦٣ .

(٣) عبد الرزاق ٧ / ١٢٥ والمغني ٦ / ٢٦١ .

وولد الزنا في الميراث كولد الملاعنة عند ابن عباس رضي الله عنه<sup>(١)</sup> .

**عصبة بغيره :** وهي كل أنثى عصبتها ذكرٌ من العصبة بنفسه ، وتنحصر في أربع من النسوة وهن اللاتي فرضهن النصف منفردات والثلاثان مجتمعان ، وهن البنت وبنت الابن وإن نزلت ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب .

**عصبة مع غيره :** وهن الأخوات إذا اجتمعن مع البنات ، فإن ابن عباس قد خالف الجمهور في شأنهن — أي الأخوات — فلم يجعلهن عصبات مع البنات كما تقدم (إرث / ٤٦ و٤٧) .

(٢) **العصبة السببية :** وهو المولى المعتقد ، فإن العتيق إذا لم يخلف وارثاً من ذوى الفروض ولا من العصبات ولا من ذوي الأرحام فإن ماله لمن أعتقه ، لأن الولاء له ، فإذا كان المولى قد مات ، فميراثه لأولاده الذكور فقد سئل ابن عباس عن امرأة أعتقت مملوكاً لها ثم مات ، لمن يكون ولاؤه ؟ لعصبتها أو لعصبة أبيها ، قال ابن مسعود : لعصبتها ، الغلام<sup>(٢)</sup> — أي لعصبتها الذكور — .

— ولا فرق بين ما إذا كان أعتقه سائبةً — أي متنازلاً عن ولائه — أو غير سائبة ، أو بالمكاتبة ، أو بلاعتاق عليه لكونه اشتراه وهو من ذوى رحمه ، فقد قال رضي الله عنه

(١) المغني ٦ / ٢٦٥ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٨٨ وانظر المغني ٦ / ٣٧٣



فيمن اعتق سائبة : إن أهل الاسلام لا يُسيّيون ، إنما كان  
يسيب أهل الجاهلية ، وأنت ولي نعمته ، ولك ميراثه ،  
وإن تأثمت وتخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت  
المال<sup>(١)</sup> .

— أما الولاء بالموالاة فقد كان ابن عباس لا يرث بها شيئاً .

### ك — الرّدُّ على ذوي الفرائض :

(١) إذا أخذ أصحاب الفرائض فرائضهم من التركة وفضل من  
التركة عما أخذوه شيء ولم يكن للميت عصبية تأخذ  
الباقى ، فإن هذا الفاضل يرّد على ذوي الفروض بنسبة  
فرائضهم .

(٢) وكان ابن عباس رضي الله عنه يرد على جميع أصحاب  
الفروض إلا على الزوجين فإنه كان لا يرد عليهم<sup>(٢)</sup> ، ونقل  
في شرح السراجية عن ابن عباس أنه كان لا يرد على الجدة  
أيضاً<sup>(٣)</sup> .

### ل — ميراث ذوى الأرحام :

(١) ذوو الأرحام هم أقرباء ليسوا بذوي سهم ولا عصابات .  
(٢) وقد اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في  
مشروعية توريث ذوى الأرحام ، فأشهر الروایتين عنه : أنه  
كان يرث ذوى الأرحام وقد ثبت عنه أنه ورث الخال ،

(١) كشف الغمة ٢ / ٤١

(٢) المغني ٦ / ٢٠١

(٣) شرح السراجية ص ١٢٩

وفي رواية شاذة عنه أنه كان لا يورثهم<sup>(١)</sup> .

(٣) وكان ابن عباس يرى أن ذوي الأرحام لا يرثون إلا عند عدم وجود أحد من العصباء أو ذوي الفرائض إلا الزوجين — بالاتفاق عنه — والجددة — على ما نقله عنه صاحب شرح السراجية<sup>(٢)</sup> فوجود العصباء يمنع تورث ذوي الأرحام ، لأن العصباء يأخذون ما أبقتهم الفرائض ، ووجود أصحاب الفرائض يمنع ذوي الأرحام من الإرث لأن الفاضل عنهم يرث عليهم ، وإنما لم يمنع الزوجان ولا الجددة لأنه لا يرث عليهم .

(٤) ويقسم الميراث بين ذوي الأرحام للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيعطى للخال الثلثان وللخالدة الثلث<sup>(٣)</sup> .

(٥) إذا كان لدى رحم قرابتان فإنه يرث بهما جميعاً<sup>(٤)</sup> ، كما تقدم في (إرث/ ٣ ب ١ ب ) .

(٦) ويُنزّل كل واحد من ذوي الأرحام منزلة من أدلى به ويأخذ حصته ، فإن كانوا من جهة واحدة فالأقرب إلى الميت يحجب من هو أبعد منه ، فتُنزّل بنت البنت منزلة البنت ، وبنت الأخ منزلة الأخ ، وبنت الأخت منزلة

(١) عمدة القاري ٢٣/ ٢٥٩ وشرح السراجية ص ١٦٤ وسنن الدارمي ٢/ ٢٨٠

(٢) المغني ٦/ ٢٣٧

(٣) المغني ٦/ ٢٣٩

(٤) المغني ٦/ ٢٥٢

الأخت ، والعمة منزلة الأب ، والخاله منزلة الأم  
وهكذا<sup>(١)</sup> .

(٧) وبناء على ما تقدم فقد قال ابن عباس في المسائل التالية  
مايلي :

— بنت بنت بنت ، وبنت بنت بنت بنت ، وبنت أخ :  
المال بين الأولى والثالثة ، أما الثانية فهي محرومة<sup>(٢)</sup>  
— بنت أخ شقيق ، وبنت أخ من الأب ، وبنت أخ من الأم :  
لبنت الأخ من الأم السدس ، ولبنت الأخ الشقيق الباقي ،  
أما بنت الأخ من الأب فلا شيء لها<sup>(٣)</sup> .

— بنت بنت ابن ، وبنت بنت بنت :  
المال لبنت بنت الابن<sup>(٤)</sup> .

— بنت بنت بنت ، وبنت أخ من أم :  
المال للأولى .

— بنت بنت ، وبنت بنت ابن :  
المال بينهما .

— ابن بنت بنت ، وبنت أخ :  
المال بينهما .

— بنت أخ ، وبنت عم أو بنت عمة :

(١) المغنى ٦ / ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٤

(٢) المغنى ٦ / ٢٤٥

(٣) المغنى ٦ / ٢٣٥

(٤) المغنى ٦ / ٢٣٥

المال لبنت الأخ<sup>(١)</sup> .

—خالة لأبوين ، وخالة لأب ، وخالة لأم ، وعمة لأبوين ،  
وعمة لأب وعمة لأم .

الحالات بمنزلة الأم والعمات بمنزلة الأب ، فالمسألة من  
ثلاثة ، للخالات واحد ، وللع مات اثنان ، ثم يقسم  
نصيب الأم بين أخواتها وهن : أخت شقيقة لها النصف ،  
وأخت لأب لها السدس ، وأخت لأم لها السدس .  
فأصل المسألة من خمسة للشقيقة اثنان ، وللباقي لكل  
واحد سهم واحد .

ويقسم نصيب الأب بين أخواته — الع مات — فيكون  
للشقيقة النصف ، والتي لأب السدس ، والتي لأم  
السدس .

ويكون أصل المسألة من خمسة أيضاً كالأولى  
وأصل المسألة الجامعة للمسألتين ١٥  
للخالات خمسة أسهم مقسومة عليهن

---

(١) المغنى ٦ / ٢٣٥

وللعلمات عشرة أسهم تقسم عليهن<sup>(١)</sup> وهذه صورتها :

١٥	٥	٥	٣																												
<table><tr><td>٣</td><td>خاله ش</td></tr><tr><td>١</td><td>خاله لأب</td></tr><tr><td>١</td><td>خاله لأم</td></tr><tr><td>٦</td><td>عمة ش</td></tr><tr><td>٢</td><td>عمة لأب</td></tr><tr><td>٢</td><td>عمة لأم</td></tr></table>	٣	خاله ش	١	خاله لأب	١	خاله لأم	٦	عمة ش	٢	عمة لأب	٢	عمة لأم	<table><tr><td>٣</td><td><math>\frac{1}{3}</math> عمة — أي أخت — ش</td></tr><tr><td>١</td><td><math>\frac{1}{3}</math> عمة — أي أخت — لأب</td></tr><tr><td>١</td><td><math>\frac{1}{3}</math> عمة — أي أخت — لأم</td></tr></table>	٣	$\frac{1}{3}$ عمة — أي أخت — ش	١	$\frac{1}{3}$ عمة — أي أخت — لأب	١	$\frac{1}{3}$ عمة — أي أخت — لأم	<table><tr><td>٣</td><td>خاله — أي أخت — ش</td></tr><tr><td>١</td><td>خاله — أي أخت — لأب</td></tr><tr><td>١</td><td>خاله — أي أخت — لأم</td></tr></table>	٣	خاله — أي أخت — ش	١	خاله — أي أخت — لأب	١	خاله — أي أخت — لأم	<table><tr><td>٢</td><td>الباقى أب</td></tr><tr><td>١</td><td>أم</td></tr></table>	٢	الباقى أب	١	أم
٣	خاله ش																														
١	خاله لأب																														
١	خاله لأم																														
٦	عمة ش																														
٢	عمة لأب																														
٢	عمة لأم																														
٣	$\frac{1}{3}$ عمة — أي أخت — ش																														
١	$\frac{1}{3}$ عمة — أي أخت — لأب																														
١	$\frac{1}{3}$ عمة — أي أخت — لأم																														
٣	خاله — أي أخت — ش																														
١	خاله — أي أخت — لأب																														
١	خاله — أي أخت — لأم																														
٢	الباقى أب																														
١	أم																														

## ٧ - العول :

أ - تعريف : العول هو زيادة في سهام المسألة ونقص في مقاديرها .

ب - أول ما وقع العول : لم يقع العول في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وأول ما وقع العول في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أتى في مسألة فيها ، زوج وأختان ، فحار فيها فجمع الصحابة وقال لهم : إن بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما ، وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه ، فأشيروا عليّ ، فأشاروا عليه بالعول .

ج - مذهب ابن عباس في العول : لما توفي عمر بن الخطاب أظهر عبدالله بن عباس خلافه وأنكر العول ، فعن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود قال : دخلت أنا وزُفَر

(١) المغني ٦ / ٢٤٨

بن أوس ابن الحدثان على عبدالله بن عباس بعد ماذهب  
بصره فتذاكرنا فرائض الميراث ، فقال : أترون الذى  
أحصى رُمْلَ عالِجٍ عدداً لم يحص فى المال نصفاً ونصفاً  
وثلثاً ؟!! إذا ذهب نصف ونصف فأين موضع  
الثلث ؟ .

فقال له زفر : يا ابن عباس من أول من أعال  
الفرائض ؟ قال : عُمر بن الخطاب رضى الله عنه قال  
زفر : ولم ؟ قال : لما تدافعت عليه وركب بعضها  
بضعاً . قال : والله ما أدرى كيف أصنع بكم ، والله ما  
أدرى أيكم قدّم الله وأيكم آخر ، قال : وما أجد فى هذا  
المال شيئاً أحسن من أن أقسمه بينكم بالحصص .  
ثم قال ابن عباس : وأيم الله لو قدّم من قدّم الله وأُخّر  
من أُخّر الله ما عالت فريضة ، فقال له زفر : أيهم قدم  
وأيهم آخر ؟ .

فقال ابن عباس : كل فريضة لاتزول إلى فريضة فتلك  
التي قدم الله ، وتلك فريضة الزوج ، له النصف فإن زال  
فإلى الربع ، لاينقص منه ، والمرأة لها الربع ، فإن زالت عنه  
صارت إلى الثمن لاينقص منه ، والأخوات لهن الثلثان  
والواحدة لها النصف فإن دخل عليهن البنات كان لهن  
ما بقي ، فهؤلاء الذين أقر الله فلو أعطى من قدم الله  
فريضة كاملة ثم قسم ما بقي بين من أقر الله بالحصص

ماعالت فريضة فقال زفر : ما منعك ان تشير بهذا الرأى  
على عمر ؟

فقال ابن عباس : هِبْتُهُ واللّه<sup>(١)</sup> .

وقال ابن عباس : المرأة والزوج والأب والأم هؤلاء  
لا يُنقصون ، إنما النقصان في البنات والبنين والإخوة  
والأخوات<sup>(٢)</sup> .

د — وقد نُقِضَ مذهبُ ابن عباس هذا بمسألة النقص ، وهي :  
زوج وأم ، وأخوات لأم ، لأنه إن أعطى الزوج النصف ،  
وأعطى الأم الثلث لكون الإخوة أقل من ثلاثة ، وأعطى  
الأخوين لأم الثلث ، غالت المسألة ، وهو لا يرى العول .  
وإن أعطى الأم السدس يكون قد ناقض مذهبَه في  
إدخال النقص على من لا يصير عصبه بحال ، ولذلك  
سُمِّيت هذه المسألة : بمسألة الإلزام<sup>(٣)</sup> .

## ٨ — المخارجه :

المخارجه هى أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث  
على شيء معلوم يدفعونه إليه وكان ابن عباس لا يرى بأساً  
بالمخارجه في الميراث ، وكان يقول : لا بأس أن يتخارج أهل

(١) سنن البيهقي ٦/ ٢٥٣ والحلى ٩/ ٤٦٣ و ٢٦٤ وسعيد بن منصور ٣/ ١٩/ ١ وكنز

العمال ١٣/ ٢٧ وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٩٠ وعبدالرزاق ١٠/ ٢٥٤ و ٢٥٨

وابن أبي شيبة ٢/ ١٨٢ ب والدارمي ٢/ ٣٩٩ والمغني ٦/ ١٨٤ وغيرها

(٢) عبدالرزاق ١٠/ ٢٥٩ وكنز العمال ١١/ ٤٥

(٣) الرياض الزهية ص ٨٨

الميراث<sup>(١)</sup> .

أرض :

الأرض هو المال الواجب في الجناية على ما دون النفس ( ر :  
جناية / ٤ ز ح ط ي ك ل ) .

أرض

١ — ملكيتها :

الأراضي على ثلاثة أنواع :

أ — أرض أسلم أهلها عليها كالمدينة المنورة واندونيسيا وغيرها  
وهذه الأراضي هي ملك أصحابها يتصرفون بها كما يشاءون  
بيعاً واستثماراً ، وغير ذلك .

ب — أراضي صالح أهلها عليها ، يبقون على دينهم وتبقى  
أراضيهم لهم بشروط يتفق عليها بينهم وبين الدولة  
الإسلامية ، وهذه الأراضي يطبق فيها من الشروط ما تم  
اشتراطه<sup>(٢)</sup> .

ج — أراضي فتحها المسلمون عنوة ، كأراضي العراق ونحوها ،  
وهذه الأراضي — كما يرى ابن عباس رضي الله عنه —  
النظر فيها إلى الإمام — فإن رأى المصلحة في توزيعها على  
المحاربين بعد أخذ الخمس منها ، فعل ذلك ، وإن رأى أن

(١) سنن البيهقي ٦ / ٦٥ وعبدالرزاق ٨ / ٢٨٨

(٢) المغني ٨ / ٥٢٧



المصلحة في إبقائها في أيدي أصحابها وفرض شيء من الخراج — الضريبة — عليهم مقابل إبقائها في أيديهم فعل ، والمعروف أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أبقى الأراضي المفتوحة عنوة في أيدي أصحابها وفرض عليها الخراج — كما فصلنا ذلك في كتابنا موسوعة فقه عمر بن الخطاب . في مادة : أرض / ١ ج .

وكان عبدالله بن عباس رضي الله عنه يكره بيع وشراء شيء من الأراضي التي وقفها الإمام<sup>(١)</sup> — أغني : الأراضي التي استولى عليها المسلمون عنوة ثم أبقاها الإمام بأيدي أصحابها — ووجهة نظره في ذلك : أن هذه الأراضي قد ضرب عليها الخراج ، وضرب على من هي في أيديهم — وهم أهل ذمة — الجزية ، فالخراج هو جزية الأرض ، والجزية فيها معنى الذل والصغار ، وعلى المسلم أن يتنزّه عنها ، ويكره له أن يقبلها<sup>(٢)</sup> ، فقد كان رضي الله عنه يقول « أكره أن يجتمع على المسلم صدقة المسلم وجزية الكافر »<sup>(٣)</sup> .

وقد تقدم لابن عباس رجل يعرض عليه أمره ، وأنه رجل ضيق ذات اليد ، وأنه يستأجر هذه الأرض الخراجية في سواد العراق ممن هي في أيديهم — لا تكثراً من المال

(١) المغني ٢ / ٧٢٠

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ١٠٢ و ٤٣٤

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ٨٩

ولكن ليدفع الضيم عن نفسه — على أن يدفع هو خارجها — فكره له ذلك ابن عباس رضي الله عنه ، لأن كرامة المؤمن فوق كل اعتبار ، ولأنه تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها ، روى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه العظيم الأموال أن رجلاً سأل ابن عباس فقال : إني أكون بهذا السواد فأتقبل ، ولست أريد أن أزداد ، ولكنني أدفع عني الضيم ، فقرأ عليه ابن عباس قوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ وقال : لا تنزعوه من أعناقهم وتجعلوه في أعناقكم <sup>(١)</sup> .

وأياه رجل فقال : آخذ الأرض أتقبلها — أرض جزية — فأعمرها وأؤدي خراجها ، فنهاه ، ثم جاءه آخر ، فنهاه ، ثم جاءه آخر فنهاه ، ثم قال : لا تعمد إلى ما وَلَّى الله هذا الكافر فتحله من عنقه وتجعله في عنقك ، ثم تلا من سورة التوبة / ٢٩ ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

(١) الأموال ص ٧٨

(٢) عبدالرزاق ٦ / ٩٣ و ١٠ / ٣٣٧

## ٢ — استثمارها :

الأراضي على نوعين ، أرض مملوكة ملكية فردية — أراضي خاصة — وأراض مملوكة ملكية عامة وليس لأحد يد عليها ، ولا تتعلق بعينها منفعة عامة للناس .

أ — الأراضي الخاصة : والأراضي الخاصة إما أن يستثمرها مالكيها بنفسه . أو أن يعهد بأمر استثمارها إلى غيره مقابل إعطائه نسبة معينة مما تخرجه هذه الأرض ، ورغم أن هذا الأسلوب في الاستثمار مختلف في جوازه عند ابن عباس ، إلا أنه مروي عنه رضي الله عنه كما سنفصله في (مزارعة) . أو أن يؤجرها إلى غيره ليستثمرها ذلك الغير ، على الرواية المجيزة للمزارعة عند ابن عباس فإنه يعتبر تأجير الأرض بالنقود هي الطريقة الأمثل ، وما رواه البعض عن ابن عباس من عدم مشروعية تأجير الأرض لا يصح عنه ، قيل لسعيد بن جبير : إن عكرمة يزعم أن كراء الأرض لا يصلح ، فقال : كذب عكرمة ، سمعت ابن عباس يقول : « إن خير ما أنتم صانعون في الأرض البيضاء أن تكروها بالذهب والفضة » وفي رواية : « إن أمثل ما أنتم صانعون أن تستأجروا الأرض البيضاء بالذهب والفضة »<sup>(١)</sup> .

(١) عبد الرزاق ٨ / ٩١ وسنن البيهقي ٦ / ١٣٣ والحقلي ٨ / ٢٢٣ و ٢٢٤ والمغني ٥ / ٣٩٤ والبحاري تعليقاً في المزارعة ، باب كراء الأرض ، والنسائي في المزارعة باب اختلاف الألفاظ

ب — الأراضي العامة : أما الأراضي المملوكة ملكية عامة فإنها تستثمر باعطائها إلى أحد المواطنين لإحيائها بالزراع أو الغرس أو البناء ، أو استنباط الماء أو نحو ذلك ، ويشترط في هذه الأرض حتى يحل إعطاؤها — أى إقطاعها — أن لا يكون لأحد يدٌ معتبرة عليها ، كما إذا وضع أحد يده عليها لإحيائها ، فإنها لاتنزع من يده حتى يثبت عجزه عن إحيائها ، وأن لاتتعلق بعينها منفعة عامة للناس كالطرقات وأراضي البيادر في القرية ونحو ذلك ، فإنه لايجوز إقطاعها بالإجماع ( ر : إحياء الموات ) .

### ٣ — إقامة المنشآت المخالفة للإسلام فيها :

الأرض التي أسلم المسلمون عليها ، ومنها المدن التي شيدها المسلمون ، لا يجوز أن تقام فيها أية مؤسسة تخالف مبادئ الإسلام كالكنائس ونحوها ، ولا يجوز أن ترفع فيها أية شعيرة تناهض الإسلام كضرب النواقيس ، ولا يجوز أن يمارس فيها أى عمل لايقره الإسلام وفيه إساءة للمسلمين في مشاعرهم أو في سلوكهم كبيع الخمر واقتناء الخنازير ونحو ذلك ، سواء أكان فاعله مسلماً أم ذمياً ، فقد حكى أبو عبيد القاسم بن سلام عن ابن عباس أن أي مصر مصّرتة العرب فليس لأحد من أهل الذمة أن يبنوا فيه بيعة ، ولا يباع فيه خمر ، ولا يقتنى فيه خنزير ، ولا يضرب فيه بناقوس ، وما كان قبل ذلك فحق على

المسلمين أن يوفوا لهم به<sup>(١)</sup> .  
 وأما أرض الصلح فإنها يطبق فيها من الشروط ما اتفق عليه  
 الطرفان قال ابن عباس : « كل مصر كانت العجم مصرته  
 ففتحها العرب — أي المسلمون — فنزلوا على حكمهم فللعجم  
 ما في عهدهم وعلى العرب أن يوفوا لهم بذلك »<sup>(٢)</sup> .

وأما الأرض المفتوحة عنوة فهي كالأرض التي أسلم أهلها  
 عليها فيما ذكرناه من الأحكام إلا أنه ما كان فيها من كنيسة  
 فلا يجوز للمسلمين هدمها وقد تقدم قول ابن عباس رضي الله  
 عنه « وما كان قبل ذلك فحق على المسلمين أن يوفوا لهم به »

## استئذان :

### ١ — تعريف :

الاستئذان هو طلب إباحة إتيان تصرف ما ممن له حق  
 الإباحة .

### ٢ — الاستئذان لدخول البيت :

أ — الاستئذان في الأوقات الثلاثة : هناك أوقات ثلاثة إذا  
 كان فيها الرجل مع أهله لا يجوز أن يدخل عليهما فيها  
 أحد ، صغيراً كان الداخل أو كبيراً ، حُرّاً أو عبداً مملوكاً  
 للمدخل عليه أو لغيره ، إلا بإذن من المدخول عليه ،

(١) الأموال ص ٩٧ وخراج أبي يوسف / ١٧٧

(٢) خراج أبي يوسف ص ١٧٧

وهذه الأوقات الثلاثة هي التي ذكرها الله تعالى في سورة  
النور / ٥٨ بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ  
مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ  
وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ ﴾ .

**ب - وفي غير هذه الأوقات الثلاثة فإنه يجوز للصغير أن يدخل**  
بغير استئذان ، أما الكبير فإنه لا يدخل إلا بإذن ، فقد  
روى البيهقي في تفسير ابن عباس لآية الاستئذان السابقة  
قوله : إذا خلا الرجل بأهله بعد صلاة العشاء لا يدخل  
عليهم خادم ولا صبي إلا بإذن حتى يصلي الغداة ، وإذا  
خلا بأهله عند الظهيرة فمثل ذلك ، ثم رخص لهم فيما  
بين ذلك بغير إذن في قوله تعالى في سورة النور / ٥٨  
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَھُنَّ﴾ فأما من بلغ  
الحلم فإنه لا يدخل على الرجل وأهله إلا بإذن على كل  
حال ، وهو قوله تعالى في سورة النور / ٥٩ ﴿وَإِذَا بَلَغَ  
الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ  
قَبْلِهِمْ﴾ <sup>(١)</sup> والصغير المميز يعامل معاملة الكبار في  
ذلك <sup>(٢)</sup> .

ولا يفرق ابن عباس في وجوب الاستئذان بين شخص

(١) سنن البيهقي ٧ / ٩٧ وتنوير المقباس ص ٢٩٨

(٢) تفسير القرطبي ٢ / ٣٠٣ وتفسير الطبري ١٨ / ١١١

كبير وآخر ، فأوجب الاستئذان على المحارم عند إرادة الدخول على محارمهم فقد سأل عطاء بن أبي رباح ابن عباس فقال : قلت لابن عباس أختاي في حجرى أُمُونهما وأنفق عليهما ، فأستأذن عليهما ؟ قال : نعم ، فراددته قلت : إذن يشق عليّ ، فقال : « إن الله يقول ﴿لَيْسَتْ أَدْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ...﴾ فلم يأمر هؤلاء بالإذن إلا في هذه العورات » وفي رواية : أنه قال لعطاء : استأذن عليها أتحب أن تراها عريانة ؟<sup>(١)</sup>

كما أوجب الاستئذان على الأمة إن أرادت الدخول على سيدها ، لأنها قد تراه على حال لا يريد أن تراه عليها ، فقد قال رضي الله عنه «لم يؤمن — أي لم يعمل — أكثر الناس بآية الإذن ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَتْ أَدْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾ وإني لأمر جاريتي هذه أن تستأذن عليّ»<sup>(٢)</sup> .

ويلتمس ابن عباس العذر للناس في ترك العمل بآية الاستئذان فيقول « إن الله تعالى حلیم رحيم بالمؤمنين ، يحب الستر ، وكان الناس ليس لبيوتهم ستور

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢٣١ ب وسنن البيهقي ٩٧/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣١٣

(٢) سنن البيهقي ٩٧/ ٧ وتفسير ابن كثير ٣ / ٣٠٣ وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣٣٠

وتفسير الرازي لهذه الآية

ولا حجاب ، فرمى دخل الخادم أو الولد أو يتيمة الرجل  
والرجل على أهله ، فأمرهم الله بالاستئذان في تلك  
العورات ، فجاءهم الله تعالى بالسور والخير فلم أر أحداً  
يعمل بذلك بعد <sup>(١)</sup> .

### ٣ — الاستئذان في فقه ابن عباس :

أ — الاستئذان للعزل : كان ابن عباس يبيح العزل عن الأمة  
بغير استئذان ، ولا يبيحه عن الحرة إلا بإذنها لما لها من  
الحق في الولد ( ر : عزل / ٢ أ ) .

ب — الاستئذان للأكل : لا يجوز لأحد أن يأكل من بيت أحد  
إلا بإذن منه إلا من ذكرهم الله تعالى في سورة النور /  
٦١ ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من  
بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم ، أو بيوت  
إخوانكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت  
عماتكم أو بيوت أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما  
ملكتم مفاتيحه أو صديقكم ، ليس عليكم جناح أن  
تأكلوا جميعاً أو شتاتاً ﴾ ولم يذكر الله تعالى بيوت الأبناء  
في هذه الآية الكريمة لأن بيت ابن الإنسان بيته لقوله صلى  
الله عليه وسلم للابن « أنت ومالك لأبيك » <sup>(٢)</sup> والمراد

(١) أخرجه أبوداود في الأدب ، باب الاستئذان ، وانظر تفسير ابن كثير ٣ / ٣٠٤

(٢) انظر تخریج الحديث في (أب)



بقوله تعالى ﴿أَوْ مَآمَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ﴾ عند ابن عباس :  
الرجل الذي يُؤْكَلُ الرجلُ بصنْعته ، يَرْخَصُ له أن يأكل  
من ذلك الطعام والثمر ويشرب من ذلك اللبن<sup>(١)</sup> .

والعبد والأمة يأكلان من مال سيدهما بغير استئذان<sup>(٢)</sup>

ج - وجوب استئذان المرأة زوجها الحاضر لصيامها النفل ( ر :

صيام / ٦ و ) و ( نكاح / ١٠ ب ٤ )

د - استئذان المرأة في النكاح ( ر : نكاح / ٦ ) .

- استئذان ولي الزوجة في النكاح ( ر : نكاح / ٥ )

- استئذان الرقيق سيده في الوصية ( ر : وصية / ٤ ب )

- استئذان الورثة في الوصية بأكثر من الثلث ( ر :

وصية / ٥ ) .

## استبراء :

### ١ - تعريف :

الاستبراء هو تربص المرأة بنفسها مدة يعلم بها خلو رحمها من  
الولد .

### ٢ - على من يجب الاستبراء :

أ - تستبرأ الأمة في حال نقل ملكيتها ببيع أو هبة أو نحو ذلك  
بالإجماع<sup>(٣)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٣٥

(٢) تنوير المقباس في تفسير ابن عباس ص ٢٩٩

(٣) تنوير المقباس ٦٤

ب — وتستبرأ المسيية ذات الزوج لكي يحل وطؤها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « السبايا اللاتي هن أزواج لا بأس بمجامعتهن إذا استبرئن »<sup>(١)</sup> .

ج — والمهاجرة إلينا دون زوجها من أهل الحرب تستبرأ إن أرادت أن تتزوج منا ، قال ابن عباس رضي الله عنه « وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تُخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا تطهرت حلّ لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح رُدَّت إليه »<sup>(٢)</sup> .

د — استبراء المختلعة ( ر : خلع / ٣ د ) .

٣ — ما يكون به الاستبراء :

يكون الاستبراء بحیضة ، حيث تنتظر المرأة بنفسها حتى تحيض ثم تطهر ، حيث يعلم بالحیض خلو الرحم من الولد ، لأن الحامل لا تحيض ، وقد تقدم قول ابن عباس رضي الله عنه « إذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تُخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا تطهرت حلّ لها النكاح » .

### استتابة :

— الاستتابة هي طلب إظهار التوبة .

— استتابة المرتد ( ر : ردة / ٤ أ ) .

(١) سنن البيهقي ٧ / ١٦٧

(٢) سنن البيهقي ٧ / ١٨٧ وصحيح البخاري في كتاب الطلاق باب نكاح من أسلم من المشركات .

## استثناء :

## ١ - تعريف :

الاستثناء هو : إرادة الباقي بعد الثنيا ، ويطلق الاستثناء أيضاً على قول « إن شاء الله » بعد اليمين ، أو بعد الكلام .

## ٢ - حكم الاستثناء بعد العزم :

والاستثناء - وهو قول : إن شاء الله - بعد العزم على الشيء ليفعله في المستقبل أو لايفعله ، سُنَّة ، فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قصة أصحاب الكهف فقال سأجيئكم غداً ، ولم يقل إن شاء الله ، فتأخر الوحي خمسة عشر يوماً فنزل قوله تعالى في سورة الكهف / ٢٣ ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ، وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ كان ابن عباس يقول : إذا نسيت الاستثناء - أي : إن شاء الله - فأنت به حين تذكره ولو بعد سنة ، ولو بعد الحنث باليمين ، ليحصل ثواب السنة<sup>(١)</sup> .

## ٣ - الاستثناء بعد اليمين :

لا يشترط لصحة الاستثناء في اليمين أن يكون الاستثناء متصلاً باليمين ، بل لو حلف ثم استثنى بعد مدة طويلة صح الاستثناء ، قال ابن عباس : يدرك الاستثناء اليمين ولو بعد

(١) سنن البيهقي ١٠ / ٤٨ والحلي ٨ / ٤٥ وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢١٤ وتفسير ابن كثير ٣ / ٧٩ وتفسير الطبري لقوله تعالى في سورة الكهف ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾

سنة ، ويستدل ابن عباس على صحة ذلك بقوله تعالى في سورة الفرقان / ٦٨ ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ۖ ﴾ الآية ، فلما كان بعد عام نزل الاستثناء بقوله تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ ۖ ﴾<sup>(١)</sup> ( ر : يمين / ٤ ) .

#### ٤ — آثار الاستثناء :

الاستثناء إما أن يكون قبل الحنث أو بعد الحنث .  
فإن تم الاستثناء قبل الحنث ، ثم أتى الشخص بما حلف عليه فلا حنث عليه ولا كفارة ، قال عبدالله بن عباس : « من استثنى فلا حنث عليه ولا كفارة »<sup>(٢)</sup> .  
أما إن تم الاستثناء بعد الحنث ، فإن الشخص يحصل ثواب سنة الإتيان بالاستثناء ، ولكنه لا يرفع الحنث ولا يسقط الكفارة<sup>(٣)</sup> .

— الاستثناء في الطلاق ( ر : طلاق / ٦ أ ٥ ) .

### استحاضة :

#### ١ — تعريف :

الاستحاضة هي الدم الخارج من فرج المرأة في غير أيام الحيض والنفاس .

(١) تفسير القرطبي ٢٧٣/ ٦ والمغنى ٧١٦/ ٨

(٢) كنز العمال ٧٣١/ ١٦ وعبدالرزاق ٥١٦/ ٨

(٣) انظر تفسير الطبري للآية السابقة وموافقة ابن كثير له ٧٩/ ٣

## ٢ — تحديد وقت الاستحاضة :

إذا استمر نزول الدم من فرج المرأة إلى ما بعد أيام الحيض أو النفاس ثم انقطع بعد أيام فإن هذه المدة الزائدة تعتبر فيها المرأة في حالة استحاضة .

أما إذا استمر الدم فلم ينقطع أشهر أو نحوها ، فإن المرأة تحدد أيام حيضها أو نفاسها التي كانت تحيض فيها قبل أن تأتيها الاستحاضة ، فتعتبر هذه الأيام أيام حيض تمسك فيها عما تمسك عنه الحائض ، وتعتبر ما عداها من الأيام أيام استحاضة قال عبدالله بن عباس في المرأة تستحاض : إنها تنتظر قدر ما كانت تحيض فلتُحَرِّم الصلاة ثم لتغتسل ، ولتصل ، حتى إذا كان أوانها الذي تحيض فيه فلتُحَرِّم الصلاة ، ثم لتغتسل ، فإنما ذاك من الشيطان — يُريد أن يكفر إحداكن<sup>(١)</sup> .

## ٢ — آثار الاستحاضة :

أ — غسل الاستحاضة : اختلفت الرواية عن ابن عباس في غسل الاستحاضة .

— ففي رواية عنه : أن المستحاضة تغتسل لانتهاء حيضها ، ثم تتوضأ لكل صلاة<sup>(٢)</sup> .

— وفي رواية ثانية : أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة<sup>(٣)</sup> .

(١) سنن الدارمي ٢٠١/١ و ٢٠٣ و سنن البيهقي ٢٣٥/١

(٢) المجموع ٥٤١/٢ والمحلّى ٢٥٢/١ وكنز العمال ٦٣٢/٩

(٣) المحلّى ٢٤/٢ والمغني ٣٦٦/١ والمجموع ٥٤١/٢ وابن أبي شيبة ٢٢/١

— وفي رواية ثالثة : أن المستحاضة تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل مرة واحدة ، وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل مرة واحدة ، ثم تغتسل للفجر<sup>(١)</sup> فعن سعيد بن جبير قال : إنه كان عند ابن عباس فأتاه كتاب امرأة ، قال سعيد : فدفعه ابن عباس إليّ ، فقرأته ، فإذا فيه : إني امرأة مستحاضة أصابني بلاء وضرّ ، وإني أدع الصلاة الزمان الطويل ، وإن ابن أبي طالب سئل عن ذلك فأفتاني : أن أغتسل عند كل صلاة ، قال ابن عباس : اللهم لا أجد لها إلا ما قال عليّ ، غير أنها تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد ، والمغرب والعشاء بغسل واحد ، وتغتسل للفجر غسلًا واحدًا ، فقل لابن عباس : إن الكوفة أرض باردة وإنه يشق عليها ، قال : لو شاء الله لابتلاها بأشد من ذلك<sup>(٢)</sup> ، وكأن ابن عباس رضي الله عنه رأى هذه المشقة هي مشقة محتملة ، فلم يرخص لها بترك الغسل لأن الأمر لم يصل إلى حد الضرورة .

— ويمكن أن يجمع بين الروایتين الثانية والثالثة بحمل الرواية الثانية في وجوب الغسل لكل صلاة على حالة قوة المستحاضة على ذلك وعدم تعرضها للمشقة بذلك ، وحمل الرواية الثانية بالغسل للصلايتين معا على حالة تعرض المستحاضة للمشقة في اغتسالها لكل صلاة ، وهذا

(١) ابن أبي شيبة ٢٢/ ١ و ١١١ ب وسنن الدارمي ٢٠٤/ ١

(٢) عبدالرزاق ٣٠٥/ ١ والمحلى ٢١٣/ ٢

ما أفصحت عنه رواية أبي داود « إن قويت فاغتسلي لكل صلاة ، وإلا فاجمعي »<sup>(١)</sup> .

**ب — صلاة المستحاضة وصومها وجماعها :** والاستحاضة لا تمنع المستحاضة من صوم ولا صلاة ولا طواف ولا جماع ، قال ابن عباس « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل ثم تحتشي وتستنفر ثم تصلي ، فقال الرجل : وإن كانت تسيل ؟ قال ابن عباس : وإن كانت تسيل مثل هذا المثعب »<sup>(٢)</sup> وسئل رضي الله عنه عن المستحاضة أيصيبها زوجها ؟ قال : نعم وإن سال الدم على عقبها<sup>(٣)</sup> وقال : تعدد المستحاضة أيام أقرائها ثم تغتسل وتطوف بالبيت<sup>(٤)</sup> .

**ج — عدة المستحاضة :** مادامت المستحاضة دائمة سيلان الدم ولا تعلم أقرائها فإن عدتها تكون بالأشهر إن هي طلقت ، قال ابن عباس « المستحاضة تعد ثلاثة أشهر »<sup>(٥)</sup> .

(١) سنن أبي داود في الطهارة باب من قال تغتسل من ظهر إلى ظهر

(٢) سنن الدارمي ٢٠١/ ١

(٣) عبدالرزاق ٢١٠/ ١ والدارمي ٢٠٧/ ١ وكنتز العمال ٩/ ٦٣٢ وكشف الغمة ١/ ٦٨

والمجموع ٣٨٤/ ٢

(٤) ابن أبي شيبة ١/ ١٨٦

(٥) عبدالرزاق ٦/ ٣٤٦

## استحداً :

### ١ — تعريف :

الاستحداً. هو حلق شعر العانة .

### ٢ — حكمه :

الاستحداً سنة ، قال ابن عباس : « الفطرة خمس : الختان والاستحداً وقص الشارب وتقليم الأظافر ونتف الإبط » وقد تقدم ذلك في (إبط) .

## استسقاء :

### ١ — تعريف :

الاستسقاء هو طلب المطر بعد طول انقطاع بالتوجه الى الله تعالى

٢ — وكان أهل الجاهلية يستسقون بالأنواء ، فأبطل ذلك الإسلام وشرع مكان ذلك صلاة الاستسقاء ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « ثلاث من خلال الجاهلية : الطعن في الأنساب ، والنياحة ، ونسي الثالثة فقال سفيان : يقولون : إنها الاستسقاء بالأنواء »<sup>(١)</sup> .

والاستسقاء الذي شرعه الإسلام : صلاة وخطبة ودعاء ،

---

(١) سنن البيهقي ١٠ / ٢٣٤



وعلى الناس أن يستمعوا وينصتوا لخطبة الاستسقاء كما يستمعون  
وينصتون لخطبة الجمعة ، فقد كان ابن عباس يكره الكلام في  
أربعة مواطن ، في العيدين ، والاستسقاء ، ويوم الجمعة<sup>(١)</sup>  
( ر : صلاة / ٢٠ ) .

### استقبال :

يشرع استقبال الحاج والدعاء له ، وكان ابن عباس يقول  
للحاج إذا قدم : أعظم الله أجرك ، وتقبل نسكك ، وأخلف  
لك نفقتك<sup>(٢)</sup> .

### استمتاع :

- أريد بالاستمتاع مداعبة الرجل زوجته أو أمته بما دون الوطء .
- حل استمتاع الرجل بالحائض ( حيض / ٥ و ) .

### استمناء :

#### ١ — تعريف :

الاستمناء هو إخراج المنيّ بغير جماع .

#### ٢ — حكمه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يبيع الاستمناء لمن احتاج إليه ولم

(١) سنن البيهقي ٢ / ٣٠٠

(٢) البحر الزخار ١٦٨/٥

يجد النكاح الحلال فقد حدث مرة أن أتاه غلام فجلس مع القوم ، ثم جعل القوم يقومون ، والغلام جالس ، فقال له بعض القوم : قم يا غلام ، فقال ابن عباس : دعوه ، شيء ما أجلسه ، فلما خلا المجلس قال لابن عباس : إني غلام شاب أجد غلطة شديدة ، فأدلك ذكري حتى أنزل ، فقال ابن عباس : خير من الزنا ، ونكاح الأمة خير منه <sup>(١)</sup> .

## استنجاء :

### ١ - تعريف :

الاستنجاء هو إزالة النجاسة الخارجة من السبيلين عن مخرجها .

### ٢ - أحكامه :

يجوز الاستنجاء بكل ما يزيل النجاسة ، من حجر أو خرقة أو ماء ، ولكن الاستنجاء بالماء أحب ، لأنه أكثر إنقائاً للمحل ، ولذلك كان ابن عباس يستنجى بالماء <sup>(٢)</sup> .

— ذكر الله وهو على الخلاء ( ر : خلاء ) .

---

(١) سنن البيهقي ١٩٩/٧ وعبدالرزاق ٣٩٠/٧ وابن أبي شيبة ٢٣٠/١ والحقلي

٣٩٢/١١ وكشف الغمة ٧٨/٢

(٢) ابن أبي شيبة ٩/١ ب

## استنشاق :

### ١ - تعريف :

الاستنشاق هو إدخال الماء إلى الأنف ثم إخراج منه .

### ٢ - حكمه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يعتبر الاستنشاق في الغسل فرضاً من فرائضه ، ومن تركه فلا غسل له ، فقد قال رضي الله عنه « من نسي المضمضة والاستنشاق في الغسل أعاد المضمضة والاستنشاق »<sup>(١)</sup> فإن صلى وقند كان ترك الاستنشاق في غسل الجنابة أعاد الصلاة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا نسيت المضمضة والاستنشاق وأنت جنب فأعد صلاتك »<sup>(٢)</sup> ( ر : غسل / ٤ د ) أما في الوضوء فإن الاستنشاق سنة وليس بفرض ( ر : وضوء / ٦ ب ١ أ ) .

## استهلال :

### ١ - تعريف :

الاستهلال هو الصياح ، وذلك أن المولود أول ما يولد يصيح ، فيكون هذا الصياح علامة على حياته ، قال ابن عباس : استهلال الصبي صياحُه<sup>(٣)</sup> .

(١) ابن أبي شيبة ٣١/ ١ ب

(٢) كنز العمال ٥٥٣/ ٩

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٣/ ٢ و ١٨٨ والمغني ٨١١/ ٧

## ٢ - آثار الاستهلال :

إذا استهل المولود حُكم بحياته وطُبّق عليه من الأحكام ما يطبق على سائر الأحياء من الإنسان ، فهو يَرِثُ ، وإذا مات بعد ذلك يُورَثُ ويُصَلَّى عليه ، قال ابن عباس « إذا استهل الصبي ، ورث وورث وصلى عليه »<sup>(١)</sup> .  
وإذا قتله إنسان عمداً بعد ما استهل قتل به ، وإن قتله خطأ فالواجب فيه الدية كاملة<sup>(٢)</sup> .

## استياك :

### ١ - تعريف :

الاستياك هو تنظيف الأسنان بالسواك ونحوه .

### ٢ - حكمه :

الاستياك سنة ، ويجوز للصائم أن يستاك على كل حال ، سواء أكان السواك رطباً أم يابساً ، وسواء أكان الاستياك قبل الزوال أم بعده ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا بأس بالسواك الأخضر — أي الرطب — للصائم »<sup>(٣)</sup> ، وسئل رضي الله تعالى عنه عن السواك للصائم فقال : السواك نعم الطهور ، استكه على كل حال<sup>(٤)</sup> .

(١) ابن أبي شيبة ١٨٨/ ٢ وسنن الدارمي ٣٩٢/ ٢ والحلي ٣٠٨/ ٩

(٢) المغني ٨١١/ ٧

(٣) عبدالرزاق ٢٠٣/ ٤

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٤/ ١ والمغني ٩٧/ ١ والمجموع ٣٣٩/ ١ و٤٣٥/ ٦

— الاستيائك يوم الجمعة ( ر : جمعة / ٤ ب ) .

## أسر :

### ١ — تعريف :

الأسر : هو وقوع العدو بيد عدوه حياً أثناء القتال ، فإن كانوا من الرجال سمو « أسرى » وإن كانوا من النساء والأطفال سمو « سبياً » ( ر : سبي ) .

### ٢ — أحكام الأسرى :

أ — كان حكم الله تعالى في الأسرى عندما كان في المسلمين ضعف أن يُقتلوا لثلاث يهودوا حرباً على المسلمين ، بقوله تعالى في سورة الأنفال / ٦٧ ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ولكن لما قوي المسلمون واشتد ساعدتهم وأصبحت قدرتهم على مواجهة العدو إذا ما فكر بجرهم نسخ الله تعالى ذلك الحكم بقوله جَلَّ شَأْنُهُ فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ / ٤ ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَّخِذْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ وقد نص ابن عباس رضي الله عنه على هذا النسخ ، وقد فهم البعض من نص ابن عباس رضي الله عنه على هذا النسخ : أن النسخ تناول قتل الأسرى ، فحكى من قول ابن عباس رضي الله عنه عدم جواز قتل الأسرى ، ففي مصنف عبدالرزاق عن ليث قال : قلت لمجاهد إنه بلغني أن ابن

عباس قال : لا يحل قتل الأسرى ، لأن الله تعالى يقول في سورة محمد / ٤ ﴿ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ قال مجاهد : لا يُعْبَأُ بهذا شيئاً ، أدركت أصحاب محمد كلهم ينكر ذلك ويقول هي منسوخة ، إنما كانت في المدة التي كانت بين نبي الله والمشركون ، فأما اليوم فلقلوله تعالى في سورة التوبة / ٥٠ ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ فإن كانوا من مشركي العرب لم يُقبل منهم إلا الإسلام ، وإن أبوا قُتلوا ، فأما من سواهم فإذا أُسروا فالمسلمون فيهم بالخيار ، إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا استحيوا ، وإن شاءوا فادوا ، إذا لم يتحولوا عن دينهم ، فإذا أظهروا الإسلام لم يفادوا<sup>(١)</sup> .

أقول : فَهَمَّ الْبَعْضُ كما بينا أن النسخ تناول قتل الأسرى ، والأسرى ، والحقيقة أن النسخ تناول وجوب قتل الأسرى ، إذ لم يعد قتل الأسرى واجباً ، وأصبح الإمام مخيراً بين القتل والمنّ والمفاداة ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة الأنفال / ٦٧ ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ كان ذلك يوم بدر والمسلمون يومئذ قليل ، فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله تعالى في سورة محمد / ٤ ﴿ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ ﴾ فجعل الله النبي والمؤمنين في الأسارى بالخيار ، إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا

(١) عبد الرزاق ٥ / ٢١٠

### فادوهم<sup>(١)</sup>

— وأسرى البغاة لا يسترقون ( ر : بغي / ٤ ) .

ب — قلنا إن الإمام مخير في الأسير بين القتل أو المن أو الفداء ، فإذا ما اختار الإمام القتل لأسير ما ، فدخل هذا الأسير مكة ، فقد حقق دمه مادام فيها<sup>(٢)</sup> ، لأن مكة لا تسفك فيها الدماء .

ج — وإذا أغار الكفار على المسلمين فأسروا أو سبوا أحداً من أهل الذمة ، أو غنموا شيئاً من أموالهم ثم كرّ عليهم المسلمون فاسترجعوا منهم ما كانوا أخذوه ، فإن عليهم إعادته إلى أهله من أهل الذمة ، فقد روى سعيد بن منصور في سننه أن ابن عباس سئل عن العدو يُغير فيسبي أهل الذمة ، ويسوق البقر والغنم ، فتطلبهم الخيل فتدركهم ، فيذبحون — أي يذبح المسلمون — البقر والغنم — أي يأكلونها — وينكحون نساء أهل الذمة — أي النساء اللاتي استرجعنهن من العدو — قال ابن عباس : المسلم يُردّ على المسلم ، والمسلم يُردّ على أهل العهد ، ومن نكح ذمية — أي استرجعها من العدو — فهو زانٍ<sup>(٣)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٣٢٤/٦ والأموال لأبي عبيد ص ١١٦ وأحكام القرآن للجصاص ٣٩٠/٣

(٢) أخبار القضاة لوكيع ٤٩/٣

(٣) سنن سعيد بن منصور ٢٥٢/٢/٢

## إسراف :

١ - تعريف :

الإسراف هو تجاوز الحد المعتاد في الإنفاق في المباح .

٢ - حكمه :

الإسراف مكروه في كل شيء ، في الصدقات قال تعالى في سورة الأنعام / ١٤١ ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ وفي الأكل والشرب قال تعالى في سورة الأعراف / ٣١ ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه « كُلْ مَا شِئْتَ وَالْبَسْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَتْكَ خَصْلَتَانِ : سَرْفٌ وَمَخِيلَةٌ »<sup>(١)</sup> وقال أيضاً « أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرفاً أو مخيلة »<sup>(٢)</sup> .

## إسقاط :

الإسقاط هو : العفو عن حق لك على الغير ( ر : عفو )

## اسكار :

انظر : سكر

(١) تفسير ابن كثير ٢١٠/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٥٢/٢

(٢) عبد الرزاق ٢٧٠/١١



## إسلام :

### ١ - تعريف :

الإسلام هو الدين الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمد ﷺ ، وهو عقيدة وشريعة وأخلاق .

### ٢ - الإكراه على الإسلام :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أنه لا يجوز الإكراه على الإسلام ، فهو يرى في أسباب نزول قوله تعالى في سورة البقرة ٢٥٦ ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ أن المرأة في الجاهلية تكون مقلّة فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوّه ، فكان من أبناء الأنصار عند اليهود عدد ، فلما أجليّت بنو النضير وكان فيهم من أبناء الأنصار ، قالت الأنصار : لاندع أبناءنا ، وأرادوا أن يكرهوا أولادهم على البقاء على الإسلام ؛ فأنزل الله تعالى ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ... ﴾ (١) .

وعن ابن عباس أيضاً : أن هذه الآية نزلت في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له الحصيني كان له ابنان نصرانيان تنصرا على أيدي تجار من الشام ، ولما عزم التجار على الرحيل عزما على الرحيل معهم ، فأراد أبوهما — وكان رجلاً مسلماً — أن يستكرههما على البقاء والإسلام ، واستأذن رسول الله ﷺ على ذلك فأنزل الله تعالى ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ... ﴾ (١) .

(١) انظر تفسير الطبري وابن كثير ولباب النقول في أسباب النزول لهذه الآية

### ٣ — ما يعتبر به المرء مسلماً :

يعتبر المرء مسلماً بالنطق بالشهادتين مختاراً ، ويعتبر الصغير مسلماً بإسلام أحد أبويه وإن بقي الآخر على كفره ، ويعتبر مسلماً بالتقاطه في دار الإسلام ولا يعلم له أبوان ، وكل هذا إجماع لاخلاف فيه لأحد من أهل الإسلام .

### ٤ — آثار الإسلام :

- أ — إسلام المرء يوجب عليه الالتزام بأحكام الإسلام من صلاة ، وصوم ، وزكاة ، وحج ، وجهاد وغير ذلك ، وهذا إجماع لاخلاف فيه لأحد من أهل الإسلام .
- ب — وإذا كانت المرأة كافرة متزوجة بكافر فأسلمت قبل زوجها ولو بلحظات ، فقد انفسخ نكاحها منه لحظة إسلامها ، ووقع بذلك طلاقه بائنة ، فإن كان قد دخل بها استحقت الصداق كاملاً بالدخول بها قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه في النصرانية تكون تحت النصراني فتسلم المرأة قال : لا يعلو النصراني المسلمة ، يفرق بينهما<sup>(١)</sup> وفي رواية أنه قال : لا يملك نساءنا غيرنا ، نحن على الناس ، والناس ليسوا علينا ، وذلك لأن الله عز وجل يقول في سورة التوبة ٣٣ ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال أيضاً : إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها فهي أملك بنفسها<sup>(٣)</sup> .

(١) عبد الرزاق ٨٣/٦ و ١٧٣/٧

(٢) سنن سعيد بن منصور ٤٧/٢/٣

(٣) ابن أبي شيبه ٢٤٢/١ ب

وإن كان لم يدخل بها بعد ، وقعت الفرقة بينهما ولاصداق لها ، لأن الفرقة جاءت من قبلها ، قال ابن عباس « النصرانية تكون تحت النصراني فتسلم قبل أن يدخل بها ، يفرق بينهما ولا صداق لها »<sup>(١)</sup> ( ر : طلاق / ٦ هـ )

- ج — اشتراط الإسلام في الإحصان ( ر : إحصان / ٢ ب ) .
- د — اشتراطه لإقامة الحدود ( ر : حد / ٤ ب ) .
- هـ — عدم التوارث بين المسلم والكافر ( ر : إرث / ٤ د ٣ ) .
- و — اشتراط إسلام ذابح الأضحية والنسك ( ر : أضحية / ٦ أ ) .

## أشربة :

ستحدث عن الأشربة عند عبدالله بن عباس رضي الله عنه في نقطتين أساسيتين ، الخمر ، والنبيذ :

### ١ — الخمر :

- أ — تعريف : الخمر عند ابن عباس هو كل عصير قد تخمر وصار مسكراً ، سواء في ذلك عصير العنب وغيره ، قال رضي الله عنه « كل مُخَمَّرٌ خَمْرٌ »<sup>(٢)</sup> .
- ب — تحريم شربها : يحرم شرب شيء من الخمر ولو قليلاً ، قال

(١) عبدالرزاق ٦ / ٨١ و ٧ / ١٨٣ وكنز العمال ١ / ٣١٩ وكشف الغمة ٢ / ٦٩

(٢) سنن أبي داود في الأشربة باب النهي عن المسكر

ابن عباس « حرمت الخمر بعينها ، القليل منها والكثير »<sup>(١)</sup> .

**ج - طبخها :** إذا تخمر العصير وصار حراماً فإن هذه الحرمة لاتزول بطبخه ، فقد جاء رجل إلى ابن عباس فسأله عن العصير ؟ فقال : اشربه ما كان طرياً ، قال : إني أطبخه وفي نفسي منه شيء ؟ قال : أكنت شاربـه قبل أن تطبخه ؟ قال : لا ، قال : فإن النار لاتحل شيئاً قد حُرِّم<sup>(٢)</sup> ، ، لافرق في ذلك بين ما إذا طبخ أدنى طبخه فأصبح « باذقاً » أم ذهب نصفه أو ثلثه أم أكثر من ذلك فصار « طلاءً » فعن أبي الجويرية قال : سألت ابن عباس عن الباذق ؟ فقال : سبق محمد الباذق ، وما أسكر فهو حرام ، قال رجل من القوم : إنا نعمد إلى العنب فنعصره ثم نطبخه حتى يكون حلالاً طيباً ، قال ابن عباس : سبحان الله ، اشرب الحلال الطيب ، فإنه ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث<sup>(٣)</sup> . وسئل عن الطلاء فقال : وما طلائكم هذا ؟ قالوا : العنب يعصر ثم يطبخ ،

(١) النسائي في الأشربة باب الأخبار التي اعتل بها في إباحة شرب المسكر ، وسنن البيهقي ٢٩٧/ ٨ و ١٠/ ٢١٣ والمحلّى ٤٨١/ ٧ و ٤٩٠ وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٢٥

(٢) النسائي في الأشربة باب ما يجوز شربه من العصير وما لايجوز ، والبخاري تعليقاً في الأشربة باب الباذق ، وانظر فتح الباري ١٠/ ٥٦ وسنن البيهقي ٨/ ٩٤ والمحلّى ٤٩٨/ ٧

(٣) عبدالرزاق ٩/ ٢٢٤ والبيهقي ٨/ ٢٩٤ وكنز العمال ٥/ ٤٨٩ والمحلّى ٧/ ٥٠٣

ثم يجعل في الدنان ، قال : وما الدنان ؟ قالوا : دنان مُقَيَّرَةٌ ، قال : مزقته ؟ قالوا : نعم ، قال : أيسكر ؟ قالوا : إذا أَكْثَرَ منه سكر ، قال : فكل مسكر حرام<sup>(١)</sup> .

**د — بيع الخمر وشراؤه :** لا يحل لمسلم بيع شيء من الخمر ولا شراؤه ، فإن باعه أو اشتراه فالبيع باطل ، فقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن الخمر وثمنها فقال : هي حرام وثمنها حرام<sup>(٢)</sup> وهذا قول صريح منه بتحريم بيعها وشرائها ، وأما ما يدُلُّ على أن البيع والشراء باطل عنده : فإنه قد سئل مرة عن بيع الخمر وشرائه والاتجار به ؟ فقال : أمسلمون أنتم ؟! قالوا : نعم ، قال : فإنه لا يصلح بيعه ولا شراؤه ولا الاتجار فيه لمسلم ، إنما مثل من فعل ذلك منكم مثل بنبي إسرائيل حرمت عليهم الشحوم فلم يأكلوها ، فباعوها وأكلوا ثمنها<sup>(٣)</sup> ؛ فقلوه : لا يصلح بيع الخمر ولا شراؤه ولا الاتجار فيه لمسلم ، يدل على أن البيع إن وقع فإنه يقع غير صالح ، أي باطلاً ( ر : بيع / ٢ ج ١ ) .

**هـ — إظهار الخمر في بلاد المسلمين :** لا يجوز إظهار الخمر في بلاد المسلمين ، حتى ولو كان مُظْهَرُهُ ممن يُحَلُّ له دينه شربه ، لما في إظهاره من تحدٍّ لشعور الأتقياء من المسلمين ، وتشجيع للفساق على تعاطيه ، وطرداً للقاعدة

(١) سنن البيهقي ٨ / ٢٩٤

(٢) سنن البيهقي ٨ / ٢٨٧

(٣) سنن البيهقي ٤ / ٢٩٤

الإسلامية القاضية بوجوب إخفاء المعاصي ، قال ابن عباس رضي الله عنه « أي مصر مصرته العرب فليس لأحد من أهل الذمة أن يبنوا فيه بيعة ، ولا يباع فيه خمر »<sup>(١)</sup> .  
( ر : بلد ) و ( أرض / ٣ ) .

## ٢ - النبيذ :

أ - تعريف : النبيذ هو المتكون من نقع نحو الزبيب أو التمر أو الشعير في الماء .

ب - شروط حلّ شربه : ويحل شرب النبيذ عند ابن عباس رضي الله عنه بشروط منها :

(١) أن يُشرب وهو طري ، قبل أن يشتد ، قال ابن عباس للرجل الذي جاء يسأله عن العصير : « اشربه ما كان طرياً »<sup>(٢)</sup> ، والعصير كالنبيذ في الحكم ، وعلى هذا يحمل ما رواه بكر بن عبد الله المزني قال : كنت جالساً مع ابن عباس عند الكعبة فأتانا أعرابي فقال : مالي أرى بني عمكم يسقون العسل واللبن وأنتم تسقون النبيذ ؟ أم من حاجة بكم أم من بُخل ؟ فقال ابن عباس : « الحمد لله ، ما بنا حاجة ولا بخل ، إنما قدم النبي على راحلته وخلفه أسامة ، فاستسقى ، فأتيناه بإناء من نبيذ ، فشرب

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٩٧ وعبدالرزاق ٦٠/ ٦ والمغني ٥٢٦/ ٨ وخراج أبي يوسف ص ١٧٧

(٢) النسائي في الأشربة باب ما يجوز شربه من العصير ، وفتح الباري ١٠/ ٥٦ والمحلى ٥٠٧/ ٧

وسقى فضله أسامة ، فقال : أحسنتم ، أو أجملتم ، كذا فاصنعوا ، فلا نريد تغيير ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم »<sup>(١)</sup> .

(٢) أن لا يكون نبيذ بسر ، ففي مصنف عبدالرزاق : كان ابن عباس ينهى عن شراب البسر بحتاً<sup>(٢)</sup> وفي النسائي وغيره قال ابن عباس « نبيذ البسر بحتاً لا يحل »<sup>(٣)</sup> ، وروى عنه أنه كان يجلد في نبيذ البسر كما يجلد في الخمر<sup>(٤)</sup> ، ولم أدرك وجهاً لتحريمه نبيذ البسر خاصة إلا أن يكون البسر يطول نفعه في الماء لقلته حلاوته ، فلا يكتسب الماء الحلاوة منه إلا ويكون قد بدأ بالتخمر لشدة حر الحجاز — والله أعلم .

(٣) أن لا ينبذ في الماء شيئين معاً : كأن ينبذ في الماء تمرًا وزبيباً ، أو ينبذ فيه زبيباً وبسراً ونحو ذلك ، فهو رضي الله عنه يروي عن رسول الله ﷺ « نهى رسول الله ﷺ عن خليط التمر والزبيب ، وعن خليط التمر والبسر »<sup>(٥)</sup> .

(٤) أن لا ينتبذ في الآنية التي نهى رسول الله ﷺ عن الانتباز

(١) أخرجه مسلم في الحج باب وجوب المبيت بمنى ليالي التشريق ، وأبوداود في المناسك باب في نبيذ السقاية

(٢) عبدالرزاق ٩ / ٢٠٦ والبسر هو ثمر النخل قبل أن يرطب

(٣) سنن النسائي في الأشربة باب الأخبار التي اعتل بها في إباحة شرب المسكر ، والمحلى ٤٧٩/ ٧

(٤) المحلى ٤٧٩/ ٧

(٥) أخرجه النسائي في الأشربة باب خليط التمر والزبيب ، وكنز العمال ٥ / ٥٢٧

بها كالذبّاء والنقيير والمزفت والخنتم<sup>(١)</sup> ، قال أبوجهمرة بن عمران الضبعي : قلت لابن عباس : إني أتبذ في جرة خضراء نبيذاً حلواً فأشرب منه فيقرقر بطني ، قال ابن عباس : لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل<sup>(٢)</sup> ؛ وعن سعيد بن جبير قال : سألت ابن عمر عن نبيذ الجرّ ، فقال : حرام ، فأخبرت بذلك ابن عباس فقال : صدق ، ذلك كما حرم الله ورسوله ، فقلت : وما الجر : قال : كل شيء من مَدَر<sup>(٣)</sup> .

(٥) أن لا يكون مسكراً :

أ ( فقد اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه على حلّ شرب النبيذ الطري غير المسكر ، وقد تقدم معنا قول ابن عباس « اشربه ما كان طرياً » وفي قصة أبي الجويرية قال أبو الجويرية : سألت ابن عباس عن الباذق فقال : سبق محمد الباذق ، وما أسكر فهو حرام ، قلت : يا ابن عباس أ رأيت الشراب الحلو الحلال الطيب ؟ قال ابن عباس : فاشرب الحلال الطيب ، فليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث<sup>(٤)</sup> وعلى

(١) كنز العمال ٥٢٧/ ٥ والذبّاء : الإناء المعمول من القرع ، والنقيير : الخشب المنقور ، والمزفت المطلي بالزفت ، والخنتم : الجرة الخضراء .

(٢) عبدالرزاق ٩/ ٢٠٨ والمحلّى ٧/ ٥١٢ والنسائي ٨/ ٣٢٢

(٣) عبدالرزاق ٩/ ٢٠٥

(٤) عبدالرزاق ٩/ ٢٢٤ والبيهقي ٨/ ٢٩٤ وكنز العمال ٥/ ٤٨٩ والمحلّى ٧/ ٥٠٣



هذا يُحمل كل ماورد عن ابن عباس من إباحة شرب النبيذ ، وكل ما رواه عن رسول الله ﷺ أنه صلوات الله وسلامه عليه قد شرب النبيذ ، ويدل على هذا أن ابن عباس سئل عن النبيذ ؟ فذكر الحديث وفيه « إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بسقاء فجعل فيه زيب وماء ، فجعل من الليل ، فأصبح الرسول فشرب منه يومه والليلة المستقبلية ومن الغد حتى أمسى ، فشرب وسقى ، فلما أصبح أمر بما بقي منه فأهرق »<sup>(١)</sup>

— ونقل الجصاص عن ابن عباس جواز الوضوء بالنبيذ الذي لايسكر<sup>(٢)</sup> .

ب) أما إن كان النبيذ مسكراً : فقد روى عنه ما يمكن أن يفيد أنه يحل شرب القدر غير المسكر منه — أي القليل — أما الكثير المسكر فإنه لا يحل ، فإن شرب من النبيذ حتى سكر ، فإن المحرم هو الكأس الذي أسكره ، أما ما قبله من الكؤوس فلا حرمة فيها ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه : « حرمت الخمر بعينها قليلاً وكثيرها ، والسكر من كل شراب »<sup>(٣)</sup> وفي رواية

(١) المحلى ٧ / ٤٣٤

(٢) أحكام الجصاص ٢ / ٣٨٦

(٣) سنن النسائي في الأشربة باب الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر ، والبيهقي

٢٩٧/ ٨ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٢٥

« والمسكر من كل شراب<sup>(١)</sup> » ، وقد فسر من ذهب هذا المذهب قول ابن عباس هذا بأن مادون القدر المسكر من النبيذ لا يحرم ، وأن ما قبل الكأس المسكر لا إثم فيه ، وقد روى الجصاص الحنفى بسنده عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « كل مسكر حرام » فقلنا يا ابن عباس إن هذا النبيذ الذي نشرب يُسكرنا ، قال : ليس هكذا ، إن شرب أحدكم تسعة أقداح لم يسكر فهو حلال ، فإن شرب العاشر فأسكره فهو حرام<sup>(٢)</sup> .

وروى عنه ما يفيد تحريم شرب النبيذ الذي يسكر كثيره ، سواء في ذلك أشرب كثيراً أم قليلاً ، سكر منه أم لم يسكر ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه من سره أن يُحرّم — إن كان مُحَرَّمًا — ما حرم الله ورسوله فليحرم النبيذ<sup>(٣)</sup> ، ويحمل قوله هذا على ما أسكر كثيره من الأنبذة جمعاً بين ما روى عنه رضي الله عنه ، وقال له رجل إني امرؤ من أهل خراسان ، وإن أرضنا باردة ، وأنا متخذ شراباً نشربه من الزبيب والعنب وغيره ، وقد أشكل عليّ ، فذكر له ضرباً من الأشربة فأكثر حتى .

(١) سنن البيهقي ١٠ / ٢١٣ والمحلّى ٧ / ٤٨١ و ٤٩٠

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٦٣

(٣) أخرجه النسائي في سننه في الأشربة باب الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر ، والمحلّى ٧ / ٥٠٣

ظننت أنه لم يفهمه ، فقال له ابن عباس : إنك قد أكثر علي ، اجتنب ما أسكر من زبيب أو غيره<sup>(١)</sup> ولما سئل عن الباذق قال : ما أسكر فهو حرام — وقد تقدم — ولما سئل عن الطلاء سأل الرجل الذي يعرض له بالسؤال : أيسكر ؟ قال : إذا أكثر منه أسكر ، قال ابن عباس : فكل مسكر حرام<sup>(٢)</sup> وهذا يفسر كل ما أثر عن ابن عباس في النبيذ .

أقول : وأنا لا أرى تناقضاً بين الروایتين ، إذ يمكن الجمع بينهما بأن نقول : إن النبيذ الذي لايسكر كثيره حلال ، أما النبيذ الذي يسكر كثيره فهو حرام لايجوز شرب القليل منه ولا الكثير .

أما ما نقله الجصاص عنه من أن الذي يَحْرُمُ هو الكأسُ المسكرُ دون ما قبله من الكؤوس ناصراً بذلك مذهبه ، فإني لم أجده عند غير الجصاص .

### ٣ — عقوبة شرب الخمر والسكر من غيره :

أ — عقوبة شرب الخمر : يبين لنا عبدالله بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لم يبين في الخمر حداً مقدراً فيقول « إن رسول الله ﷺ لم يَقْتِ في الخمر حداً »<sup>(٣)</sup> ولكن

(١) النسائي في الأشربة الباب السابق ، والحلى ٥٠٣ / ٧

(٢) سنن البيهقي ٢٩٤ / ٨

(٣) ابوداود في الحدود باب الحد في الخمر

شارب الخمر كان إذا أُتِيَ به لرسول الله ﷺ أمر الناس أن يقوموا إليه فيضربوه بأيديهم وبما يكون في أيديهم من النعال أو جريد النخل ، أو أطراف الثياب ونحو ذلك ، حتى يقول لهم الرسول ﷺ ارفعوا عنه ، فيرفعون ، فقد سأل نجدة الحنفي ابن عباس فقال له : كيف كان الضرب في الخمر ؟ قال ابن عباس : بالأيدي والنعال<sup>(١)</sup> ، بل إن ابن عباس ليروي أن رسول الله لم يكن يتعقب شارب الخمر إذا ما شعر بخطئه وتواري ، فيروي أن رجلاً شرب فسكر ، فَلَقِيَ يميل في الفجّ — أي الطريق — فانطلق به إلى النبي ﷺ ، فلما حاذى بدار العباس انفلت ، فدخل على العباس فالتزمه ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فضحك وقال : أفعلها ؟ ولم يأمر فيه بشيء<sup>(٢)</sup> ، وذلك قانون تربوي عظيم من المربي الأعظم عليه الصلاة والسلام ، فالناس مازالوا حديثى عهد بالخمر ، ويشق عليهم تركها بالمرّة ؛ وهم ليسوا سواء في قوة النفس والصمود عند التصميم ، فمنهم القوي الذي يتغلب على نفسه وعلى شيطانه ، ومنهم الضعيف الذي لا يقوى على ذلك إلا بالمران ، والمران يتطلب زمناً يطول ويقصر تبعاً لمدى ضعف الإنسان ، وكففي أن يتوافر في نفس

(١) كنز العمال ٥ / ٤٧٩ و ٤٨٢

(٢) أخرجه أبوداود في الحدود باب الحد في الخمر

الإنسان الوازع على الترك ليسير في طريق الترك ، فإن بدا منه شيء من الشذوذ وهو يسير في الطريق ، أمكن غفران هذا الشذوذ عندما يكون ذلك مناسباً ، ثم إن الخوف والرغبة من العقوبة يكون في كثير من الأحيان أجدى في الإصلاح من إيقاع العقوبة ، إذ العقوبة ليست هدفاً بحد ذاتها ، ولكنها وسيلة للإصلاح ، فإذا ما تحقق الإصلاح دونها كان ذلك مقبولاً غير مردول ، وانطلاقاً من هذه المبادئ التربوية وجدنا رسول الله لم يتعقب هذا الرجل الذي شرب الخمر بعد أن ظهر منه مظهر من الخوف من العقوبة والتزام التوبة .

ولما كانت خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه أراد أبوبكر أن يحدد عقوبة لشارب الخمر ، من باب التنظيم من جهة ، وخوفاً من أن يندسَّ عدو له في زحام الناس فيقتله ، أو خوفاً من أن يشتط الناس في العقوبة فجعله ضرباً علانية بالسياط<sup>(١)</sup> ، وقال أبوبكر : لو فرضنا لشارب الخمر حداً ، فتوخى نحواً مما كانوا يضربون في عهد رسول الله ﷺ ، فكان أبوبكر يجلداهم أربعين جلدة<sup>(٢)</sup> ولم يعترض ابنُ عباس على هذا التدبير الذي اتخذته أبوبكر ، بل رآه رضي الله عنه خيراً .

ولما كانت خلافة عمر بن الخطاب زاد عمر في حد

(١) كنز العمال ٥ / ٤٧٩

(٢) كنز العمال ٥ / ٤٨١

الخمر بعد مشورة من الناس ، فجعله ثمانين جلدة<sup>(١)</sup> ولم يعترض ابن عباس رضي الله عنه على هذا التدبير الجديد الذي اتخذ عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، بل أخذ يتصرف بموجبه .

**ب — عقوبة السكر من النبيذ :** كان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يسوّي في العقوبة بين من شرب الخمر ومن سكر من النبيذ ، فيجعل في كل منهما ثمانين جلدة فقد قال : « في السكر من النبيذ ثمانون<sup>(٢)</sup> ، وكان يجلد في شراب البسر كما يجلد في الخمر<sup>(٣)</sup> » .

أما إذا شرب من النبيذ المسكر قليلاً ولم يسكر ، فالظاهر أنه لاحد عليه ، وإنما عليه الإثم والتعزير ، لأنه ارتكب محرماً .

**ج —** ولتحديد من الذي يقام عليه الحدّ ( ر : حد / ٤ ) .

**٤ — تصرفات السكران :**

انظر : سُكْر .

## إشهاد :

**١ — الإكراه على تحمل الشهادة :**

إذا تقرر الإشهاد فليس لأحد أن يكره أحداً على تحمل

(١) انظر موسوعة فقه عمر بن الخطاب ، مادة : أشربة / ١ ج

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٨

(٣) المحلى ٧ / ٤٧٩

الشهادة لقوله تعالى ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ قال ابن عباس في تفسيرها : الرجل يدعو الرجل إلى الكتاب أو الشهادة فيقول : إني على حاجة ، فيقول إنك أمرت أن تجيب ، وليس له أن يضره<sup>(١)</sup> .

## ٢ — الإِشهاد على دفع المال إلى اليتيم :

إذا بلغ اليتيم رشيداً ودفع الولي ماله — مال اليتيم .. إليه — إلى اليتيم — فليشهد على ذلك لقوله تعالى في سورة النساء ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾ ، قال ابن عباس : إذا دفع الولي إلى اليتيم ماله فليدفعه إليه بالشهود كما أمر الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

## ٣ — الإِشهاد على عقد البيع ( ر : بيع ٥/ ج )

— الإِشهاد على عقد الزواج ( ر : نكاح ٧/ ) .

— الإِشهاد على الوصية ( ر : وصية ٦/ ) .

## أشهر :

## ١ — الأشهر الحرم :

الأشهر الحرم هي ذو القعدة ، وذو الحجة والمحرم ورجب الذي بين جمادى الآخرة وشعبان .

## ٢ — تغليظ الدية في الأشهر الحرم ( ر : جناية ٥/ ب ٣ ) .

(١) تفسير ابن كثير ٣٣٧/ ١

(٢) تفسير الطبري ١٧٦/ ٤

## إصبع :

- دية الجناية العمد على الإصبع (ر : جناية / ٤ ط ) .
- رفع الإصبع السبابة في التشهد (ر : صلاة / ٣٩٩ م ) .

## أضحية :

### ١ — تعريف :

الأضحية هي الذبيحة التي تذبح أيام النحر إقامة للسنة .

### ٢ — حكمها :

الأضحية سنة عند ابن عباس رضي الله عنه ، فهو يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ( كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم ، وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها )<sup>(١)</sup> ، وعن عكرمة قال : كان ابن عباس يبعثنى يوم الأضحية بدرهمين اشترى له لحماً ويقول : من لقيت فقل هذه أضحية ابن عباس<sup>(٢)</sup> يريد بذلك أن يعلم الناس أن الأضحية ليست واجبة .

### ٣ — الحيوان الذي يضحي به :

أ — الأضحية من الأنعام : تكون الأضحية من الغنم — ويلحق به الماعز — والبقر والإبل ، وتجزئ الواحدة من

(١) سنن البيهقي ٢٦٤/٩

(٢) عبد الرزاق ٣٨٢/٤ والمحلى ٣٧٠/٧ و ٣٥٨ وأحكام القرآن للجصاص ٢٤٨/٣ وسبل السلام ٩١/٤



الغنم عن شخص واحد ، والواحدة من البقر عن سبعة أشخاص ، والواحد من الإبل عن عشرة أشخاص ، قال ابن عباس رضي الله عنه « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فحضر الأضحى ، فاشتركنا في البقرة سبعة ، وفي البعير عشرة »<sup>(١)</sup> .

**ب — سن الأضحية :** إذا ضحى بالضأن فيجب أن لا يقل عن الجذع — أى لا يقل عمره عن الثمانية أشهر — قال ابن عباس رضي الله عنه « لا بأس بالجذع من الضأن »<sup>(٢)</sup> أما الماعز فلا يجوز أن يضحى به حتى يكون ثنياً<sup>(٣)</sup> — أى دخل في السنة الثانية .

أما الإبل والبقر : فإنه لا يجزئ فيه إلا الثني بالاجماع ، لما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن )<sup>(٤)</sup> .

### ج — صفاتها :

(١) ويشترط في الأضحية أن تكون سليمة من العيوب المؤدية

---

(١) سنن الترمذي في الحج باب ما جاء في الاشتراك . . والنسائي في الضحايا باب ما تجزئ عنه البدن

(٢) المحلى ٣٦٦/٧ وانظر المغني ٦١٩/٨

(٣) المجموع ٢٠٧/٨ وانظر المحلى ٣٦٨/٧

(٤) مسلم وأبو داود في الأضاحي باب سن الأضحية

إلى إنقاص اللحم كالعوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ضلَّعُها ، والكبيرة التى لا تُنقى كما ورد في الحديث الشريف<sup>(١)</sup> ، كما يشترط ألا تكون ناقصة اللحم فعلاً كالعجفاء والجداء — مايبس ضرعها — ومقطوعة الأذن<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك .

(٢) ويستحسن أن تكون سمينة حسنة ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى في سورة الحج / ٣٢ ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ قال : الاستسمان والاستحسان والاستعظام<sup>(٣)</sup> .

د — فقدان الأضحية : إذا اشترى الشخص أضحيته فضلت قبل أن يذبحها فليس عليه أن يذبح أخرى مكانها ، فعن تميم بن حويص الأسدي المصري قال : اشتريت شاة بمنى أضحية ، فضلت قبل أن أذبحها ، فسألت ابن عباس عن ذلك ؟ فقال : لا يضرُّك هذا كله صحيح<sup>(٤)</sup> .

#### ٤ — وقت ذبح الأضحية :

اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه على أن أول وقت الأضحية هو بعد صلاة عيد الأضحى ، وهو يوم النحر ، ولكن اختلفت الرواية عنه في آخر أيام النحر ، ففي رواية عنه

(١) أخرجه أصحاب السنن الأربعة

(٢) المغني ٦٢٥/٨

(٣) تفسير ابن كثير ٢١٩/٣ والمغني ٦٢٢/٨

(٤) سنن البيهقي ٢٨٩/٩ والحقلي ٣٥٨/٧ و ٣٧٦

أن أيام النحر هي يوم العيد ويومان بعده<sup>(١)</sup> ، وفي رواية أخرى عنه أن أيام النحر هي : يوم العيد وثلاثة أيام بعده<sup>(٢)</sup> وهذا الثاني هو الأصح .

## ٥ - الانتفاع بالأضحية :

أ - الانتفاع بها حية : يجوز لمن اشترى أضحية أن ينتفع بها إلى أن ينحرها ، كشرب لبنها ، والركوب عليها ونحو ذلك<sup>(٣)</sup> .

ب - الانتفاع بشيء منها بعد ذبحها : ويجوز له الانتفاع بها بعد ذبحها ، فيجوز له أن يأكل منها بالاتفاق ، ويجوز له أن ينتفع بجلدها إستعمالاً لا بيعاً ، فعن أبي ظبيان قال : قلت لابن عباس رضي الله عنه : كيف نصنع بإهاب البُذُن ؟ قال : يتصدق به وينتفع به<sup>(٤)</sup> .

## ٦ - الذابح :

أ - كان ابن عباس رضي الله عنه يشترط في الذي يباشر ذبح النسك أن يكون مسلماً ، ويقول : لا يذبح أضحيتك إلا مسلم<sup>(٥)</sup> وكان يأكل من ذبائح النصارى في السوق

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٣٤/٣ والمغني ٦٣٨/٨

(٢) سنن البيهقي ٢٩٦/٩ وأحكام القرآن للجصاص ٣١٦/١ والمغني ٤٣٢/٣ والمجموع

٢٠٤/٨ وتفسير ابن كثير ٢٤٥/١

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٤٢/٣

(٤) المحلى ٣٨٦/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٢٣٧/٣

(٥) سنن البيهقي ٢٨٤/٩ والمغني ٦٤٠/٣

ولا يأكل مما ذبحوه من الأضاحي<sup>(١)</sup> .

ب ( ويسمّي على الذبيحة ( : ذبح / ه ) ويسن له أن يقول :  
بسم الله اللهم منك وإليك ، اللهم تقبّل من فلان<sup>(٢)</sup> .  
ج - ويسن له أن يجعل ذبيحته بينه وبين القبلة ( : ذبح /  
أ ٦ ) .

٧ - لمن تعطى الأضحية :

( أ ) يسنّ للمضحي أن يأكل شيئاً من لحم أضحيته .

( ب ) ويوزع بقية لحمها على من يحضر من المحتاجين ، ويرسل لمن  
لم يحضر منهم ، فقد كان ابن عباس رضي الله عنه يفسر قوله  
تعالى في سورة الحج / ٣٦ ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا  
وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ فيقول : القانع : المستغني بما  
أعطيته وهو في بيته ، والمُعْتَر الذي يتعرض لك ويلم بك أن  
تعطيه من اللحم ولا يسأل<sup>(٣)</sup> .

إعارة :

١ - تعريف :

الإعارة هي تملك المنافع بغير عوض .

(١) كشف الغمة عن الأئمة ٢٣٢/١

(٢) سنن البيهقي ٢٨٤/٩ وتفسير ابن كثير ٢٢٢/٣ والمجموع ٢٢٣/٨

(٣) تفسير ابن كثير ٢٢٢/٣ و ٢٢٣ و سنن البيهقي ٢٩٤/٩

## ٢ - حكمها :

الإعارة مندوبة لما فيها من قضاء حاجة المحتاج ، وهي صفة من صفات المؤمنين التي يندب لهم الاتصاف بها ، فقد عاب الله تعالى على أولئك الذين يمنعون العارية ، فقال جل شأنه في سورة الماعون / ١ ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ، فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ، فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ، الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ، وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ قال ابن عباس يمنعون الماعون : يعنى عارية المتاع<sup>(١)</sup> .

## ٣ - ضمانها :

إذا استعار شخص من آخر عارية فتلفت في يده ، سواء في ذلك تَعَمَّدَ إتلافها أم لم يتعمد ، فإنه يضمنها بقيمتها لصاحبها ، فقد روى ابن أبي مليكة قال « كان ابن عباس يضمن العارية ، وكتب إلى أن أضمنها »<sup>(٢)</sup> ، وروى الجصاص الحنفي عن ابن عباس أن العارية أمانة لا تضمن إلا إذا تعدى المستعير في إتلافها<sup>(٣)</sup> ، ناصراً بذلك مذهبه ، والمحفوظ عن ابن عباس هو القول الأول .

(١) سنن البيهقي ١٨٤/٤ و ٨٨/٦ والمحلى ١٦٨/٩ والمغني ٢٠٣/٥ وتفسير ابن كثير ٥٥٥/٤

(٢) سنن البيهقي ٩٠/٦ وعبد الرزاق ١٨٠/٨ وكنز العمال ٣٦٢/١٠ والمحلى ١٧٠/٩ والمغني ٢٠٤/٥

(٣) أحكام القراء للخصاص ٢٠٧/٢

## إعتاق :

أنظر : ر ق / ٥

## اعتكاف :

### ١ — تعريف :

الإعتكاف هو المكث في المسجد بنية القرية .

### ٢ — الصيام في الإعتكاف :

اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في وجوب الصيام على المعتكف .

— ففي رواية عنه رضي الله عنه أن الصيام واجب وفي ذلك يقول « لا اعتكاف إلا بصوم »<sup>(١)</sup> .

— وفي رواية ثانية أن الصيام غير واجب إلا إذا أوجبه على نفسه ، وفي ذلك يقول ابن عباس : من نذر اعتكافا فلا صيام عليه إلا أن يجعله على نفسه<sup>(٢)</sup> ، ويمكن تأويل الرواية الأولى على أنه لا اعتكاف كامل الأجر عند الله إلا بصوم ، وعلى هذا يكون الصيام في الاعتكاف سنة وليس بواجب .

---

(١) ابن أبي شيبة ١٢٩/١ وعبد الرزاق ٣٥٣/٤ والمحلى ١٨٠/٥ وأحكام القرآن للجصاص

٢٤٥/١ وسنن البيهقي ٣١٨/٤ والمجموع ٥١٥/٦

(٢) سنن الدارمي ٥٨/١ والمحلى ١٨٠/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢٤٥/١ والمغني

١٨٦/٣

### ٣ - مكان الاعتكاف :

كان ابن عباس يرى أن الاعتكاف يجب أن يكون في مسجد تقام فيه الصلاة جماعةً ، لئلا يفوت المعتكف شيء من صلوات الجماعة ، أو لئلا يخرج من معتكفه لصلاة الجماعة ، فقد كان رضي الله عنه يقول : لا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلوات<sup>(١)</sup> .

— أما الاعتكاف في مساجد الدور فهو بدعة لم يعرفها الصحابة رضوان الله عليهم قال ابن عباس « إن أبغض الأمور إلى الله تعالى البدعُ ، وإن من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور »<sup>(٢)</sup> .

### ٤ - ما يمتنع عنه المعتكف :

أ — يمتنع المعتكف عن النساء لقوله تعالى في سورة البقرة / ١٨٧ ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ قال ابن عباس : « المباشرة والملازمة والمس جماع كله ، ولكن الله تعالى كنى ما شاء بما شاء »<sup>(٣)</sup> فإذا جامع المعتكف فسد اعتكافه ، وعليه إعادته من جديد ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا جامع المعتكف أبطل اعتكافه واستأنف »<sup>(٤)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٣١٦/٤

(٢) سنن البيهقي ٣١٦/٤ وكشف الغمة ٢١٣/١

(٣) سنن البيهقي ٢٢١/٤

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٩/١ و ١٥٩ ب وعبد الرزاق ٣٦٣/٤ وتفسير ابن كثير ٢٢٤/١

وأحكام القرآن للجصاص ٢٤٧/١

ب — ولا يخرج من معتكفه ليعود مريضاً أو يتبع جنازة ، فقد روى مجاهد بن جبر عن ابن عباس أنه قال « ليس على المعتكف أن يعود مريضاً ولا يتبع جنازة »<sup>(١)</sup> .

#### ٥ — قضاؤه عن الميت :

إذا نذر المعتكف اعتكاف أيام حددها ، ثم مات قبل أن يعتكفها ، اعتكف عنه وليه — عند ابن عباس — فعن عبيد الله ابن عتبة أن أمه نذرت أن تعتكف عشرة أيام ، فماتت ولم تعتكف ، فقال ابن عباس رضي الله عنه : اعتكف عن أمك<sup>(٢)</sup> .

### أعرابي :

#### ١ — تعريف :

تأتي كلمة « أعرابي » بمعنيين :

الأول بمعنى : البدوي ، ( ر : بدو ) .

والثاني بمعنى : الرجل الذي آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان باستطاعته أن يهاجر إليه فلم يهاجر — وذلك عندما كانت الهجرة فرضاً .

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٤٨/١

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٩/١ ب و ١٦٠ ب وعبد الرزاق ٣٥٣/٤ و ٥٨/٩ والمحلى ١٨٤/٥ والمجموع ٥٧١/٦



## ٢ — أحكامه :

لم نعثر على كثير من أحكام الأعرابي عند ابن عباس وما عثرنا عليه منها : أن الأعرابي إذا حج ثم هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عبرة لحجة وعليه إعادته<sup>(١)</sup> .

## إعسار :

- الإعسار هو العجز في الحال عن أداء ما ترتب في الذمة من حقوق مالية .
- إنظار المعسر ( ر : قرض / ١٠ ) .

## أعمى :

أنظر : عمى .

## أعور :

أنظر : عور .

## أغلف :

الأغلف هو الذكر الذي لم يختن ( ر : أكلف ) .

---

(١) سنن البيهقي ٣٢٥/٤

## إفتاء :

## ١ - تعريف :

الإفتاء هو بيان حكم الشرع في مسألة من المسائل .

## ٢ - مصادر الفتوى :

كان ابن عباس يرى أن مصادر الفتوى أربعة ، القرآن ، ثم السنة ، ثم ما أفتى به الأئمة الأعلام المشهود لهم بالعلم والفتوى ، ثم الإجتihad بنحو القياس والاستحسان وغيرهما ، فلا إجتihad مع وجود النص ، ولا إجتihad مع ما أثر فيه شيء عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقد أفصح عن هذا ابن عباس فيما رواه عنه عبدالله بن أبي يزيد قال : كان ابن عباس إذا سئل عن الأمر فكان في القرآن أخبر به ، فإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر به ، وإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر ، فإن لم يكن قال فيه برأيه <sup>(١)</sup> .

أما ما أثر عن ابن عباس مما خالف فيه أبا بكر أو عمر ، فإن ابن عباس كان يتمسك فيه بالقرآن ، ويعتقد أن ظاهر القرآن معه ، وأن من خالفه قد خالف هذا الظاهر ، والأخذ بالقرآن مقدم على الأخذ بتقليد أبي بكر وعمر — كما رأينا ذلك في (إرث / ٦ هـ ٢) و (إرث / ٦ و ٤)

(١) سنن الدارمي ٥٩/١ وانظر الموافقات للشاطبي ٨/٤

و (إرث / ز ١ ، ٢) و (إرث / ح ٢ ، ٣) و (إرث / ط ٣ ، ٤) وغيرها .

### ٣ — تحرير الفتوى :

وعلى المفتي أن يحجر فتواه ويوضحها ، مبينا قيودها وشروطها ، فإن قصر في ذلك فعلى مفت آخر أن يستكملها ، حفظاً لدين الله ، وحرصاً على إستقامة الناس ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه « من أفتى بفتيا يعمى عليها ، فأتَمَّها عليه »<sup>(١)</sup> .

## إفراد :

حج الأفراد ( ر : حج / ١٢ أ ) .

## إقالة :

### ١ — تعريف :

الإقالة هي رد البيع الأول بالثمن الأول .

### ٢ — الثمن فيها :

كان ابن عباس يرى أن الإقالة فسخ للبيع الأول ، وإذا كانت فسحاً فإن البدل الواجب الرد هو البدل الأول بغير زيادة

(١) سنن الدارمي ٥٨/١

ولا نقصان ، ففي سنن البيهقي أن ابن عباس كره أن يبتاع البيع ثم يردّه ويردّ معه دراهم<sup>(١)</sup> ، وقال رضي الله عنه فيمن أقال البيع بأقل مما أخذ . قال : « ذلك الباطل »<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا يحمل ما رواه طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال « إذا أسلفت في شيء إلى أجل مسمى ، فجاء ذلك الأجل ، ولم تجد الذي أسلفت فيه ، فخذ عَرَضاً بأنقص ، ولا تريح مرتين ، ولم يُفْتِ بالإقالة<sup>(٣)</sup> ، لأنّ البائع في الإقالة قد استفاد وريح من الدراهم التي قبضها مقدّماً ثمناً للمسلم فيه ببقائها عنده مدة من الزمن إلى أن يحين وقت تسليم المسلم فيه ، وفي الإقالة برد أنقص مما أخذ ربح آخر له ، وبذلك يكون قد ربح مرتين ، وفي ذلك استغلال وتناقض مع مقاصد الشريعة ، ولذلك لم يفت به ابن عباس .

### ٣ — الإقالة ببعض المبيع :

مادامت الإقالة شرعت في الأصل ، تفريجاً لكرب المكروب ، وتأصيلاً لروح المحبة والتسامح بين الناس ، فإنّ ابن عباس يرى جواز الإقالة في بعض المبيع دون بعض ، فقد أجاز الإقالة في بعض المسلم فيه<sup>(٤)</sup> ، ويفتقر ما في ذلك من ضرر الصفقة

(١) سنن البيهقي ٢٧/٦

(٢) ابن أبي شيبة ٢٧٧/١

(٣) المغني ٣٠٣/٤

(٤) المغني ٣٠٣/٤

مادام قد قبل بتجاوزٍ ومساحة ممن وقع عليه الضرر  
و ( ر : سلم / ٦ و ) .

## إقامة :

### ١ — إقامة الصلاة :

أ — من الذي يقيم الصلاة : ليس على النساء إقامة ، لأن  
الإقامة تستلزم رفع الصوت وأمر المرأة مبني على الستر قال  
ابن عباس رضي الله عنه « ليس على النساء أذان ولا  
إقامة »<sup>(١)</sup> .

ب — متى تشرع الإقامة : لا تشرع الإقامة إلا للصلوات  
المفروضة فرضاً عينياً ، وبناء على ذلك فلا إقامة لصلاة  
العيد لأنها ليست بفرض ، ولا لصلاة الجنازة لأنها من  
فروض الكفايات وليست من الفروض العينية ، فعن عطاء  
قال : إن ابن الزبير سأل ابن عباس فقال : كيف أصنع  
في هذا اليوم — يوم عيد — فقال ابن عباس : لاتؤذن  
ولا تقيم وصلّ قبل الخطبة<sup>(٢)</sup> .

### ٢ — الإقامة من السفر :

— الإقامة من السفر وأقل مدتها ( ر : سفر / ٢ ) .  
— إقامة الكفار في البلدان التي مصرّها المسلمون ( ر : بلد ) .

(١) عبد الرزاق ١٢٨/٣

(٢) ابن أبي شيبة ٥٨/١ وسنن البيهقي ٢٨٤/٣

## إقرار :

- ثبوت الحقوق بالإقرار ومنها الحدود ( ر : زنا / ٤ أ ) .
- الإقرار بالنسب ( ر : نسب / ٤ أ ) .

## أَقْلَف :

### ١ — تعريف :

الأقلف هو الذكر الذي لم يختتن .

### ٢ — أحكامه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى الختان واجباً على الرجال ،  
لأنه رضي الله عنه رتب عليه من الأحكام ما يشعر بوجوبه ،  
من ذلك :

إن الأقلف لا تؤكل ذبيحته<sup>(١)</sup> ولا تقبل شهادته ،  
ولا تجوز صلاته ، فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه  
كان يكره ذبيحة الأغرل — الأقلف — وقال : لا تجوز  
شهادته ، ولا تقبل صلاته<sup>(٢)</sup> ولا حجه<sup>(٣)</sup> ( ر : شهادة /  
٤ ج ٣ ) .

أما عدم أكل ذبيحته : فإنني لم أدرك له وجهاً ، وكذا عدم  
صحة حجه .

(١) المجموع ٧٩/٩ والمغني ٥٦٧/٨

(٢) عبد الرزاق ٤٨٤/٤ و ١٧٥/١١ والحقلي ٤٥٤/٧

(٣) المغني ٨٥/١

وأما عدم قبول شهادته : فلفسقه بترك الواجب ثم بالإصرار عليه .

وأما عدم صحة صلاته : فلأن الماء لا يصل إلى ما تحت القلفة الساترة للقسم العلوى من الذكر وهي — أي القلفة — مما يجب قطعه — فلا يصح غسله ، ولا يطهر ما تحتها من النجاسة وإذا لم يصح غسله ، ولم يطهر ما تحتها من النجاسة فلا تصح صلاته .

## إكتحال :

— كان ابن عباس رضي الله عنه يحب الإكتحال بالإثمد لأنه زينة وعلاج بما فيه من خاصة دوائية ويقول : من خير أكحالكم الإثمد ، فإنه ينبت الشعر ويجلو البصر<sup>(١)</sup> .

— ولا يجوز للمحرم أن يكتحل إلا للتداوى ، فإن تداوى بالكحل وجب عليه استعمال كحل لا طيب فيه ( ر : احرام / ٩ هـ ) .

## إكتناز :

### ١ — تعريف :

الاكتناز هو كل إدخار لمال لم يؤد حق الله تعالى فيه ، أو لغرض غير مشروع .

(١) عبد الرزاق ٣/٢٩٤

## ٢ — حكمه :

الاكتناز محرم لقوله جل شأنه في سورة التوبة / ٣٤ ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتْكُوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ .

ويعتبر المال مكتنزاً إذا لم تؤد زكاته<sup>(١)</sup> فقد روى ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ .... ﴾ قال : لما نزلت كبر ذلك على المسلمين ، فقال عمر بن الخطاب : أنا أفرج عنكم ، فانطلق إلى النبي فقال : يانبي الله : كبر على أصحابك هذه الآية ، فقال صلى الله عليه وسلم ( إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرُضِ الزَّكَاةَ إِلَّا لِيُطِيبَ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ )<sup>(٢)</sup> . ( ر : زكاة / ٢ ) .

## إكراه

## ١ — تعريف :

الإكراه هو حمل إنسان على فعلٍ أو امتناعٍ عن فعلٍ بغير حق .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٠٣/ ٣

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١٠٣/ ٣



## ٢ - وسائل الإكراه :

يتحقق الإكراه بالضرب ، وبالحبس ، وبالإجاعة ، وبالشدة بالوثاق ، ونحو ذلك إذا وصلت كل وسيلة من هذه الوسائل حداً لا يحتملها فيه المكره ، كما يتحقق الإكراه بالتهديد بما لا يستطاع احتماله ، إذا صدر هذا التهديد ممن يظن أنه فاعله قال ابن عباس رضي الله عنه « الجوع إكراه ، والوثاق إكراه ، والحبس إكراه ، والضرب إكراه ، والوعيد إكراه »<sup>(١)</sup> وقال : ليس لمضطهدٍ طلاق<sup>(٢)</sup> .

## ٣ - آثار الإكراه :

أ - يعتبر الإكراه مسقطاً لكل أثر من آثار التصرفات القولية سواء أكانت هذه الأقوال التلفظ بالشهادتين وإعلان الإسلام ( ر : إسلام / ٢ ) أو ردة ( ر : ردة / ٣ ) أو طلاقاً قال ابن عباس رضي الله عنه « طلاق المكره غير جائز » وقال « ليس لمكره طلاق »<sup>(٣)</sup> وهذا هو المحفوظ عن ابن عباس رضي الله عنه ، وروى ابن قدامة في المغنى أن ابن عباس اعتبر العضل ومضارة الزوجة والتضييق عليها

(١) كشف الغمة ٩٩/٢

(٢) سنن سعيد بن منصور ٢٧٥/١/٣ وفتح الباري ٣٤٣/٩

(٣) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١ ب وعبد الرزاق ٤٠٧/٦ وسنن سعيد بن منصور ٢٧٥/١/٣

وسنن البيهقي ٣٥٧/٧ وصحيح البخاري تعليقا في الطلاق باب لا لطلاق في

الاعلاق . وفتح الباري ٣٤٣/٩ والخطي ٢٠٢/١٠ و ٨٠ / ٣٣٢ وأحكام

القرآن للخصاص ١٩٣/٣ وكشف الغمة ٩٩/٢ والمغني ١١٨/٧

أو منعها حقوقها من النفقة والقسم لتفتدي نفسها  
إكراها ، فإن فعل ذلك بزوجه فافتدت نفسها منه  
واختلعت ، فالخلع باطل وما بذلته من العوض له فهو  
مردود<sup>(١)</sup> .

ب — والمكره آثم عند الله تعالى ، والمكره لا إثم عليه .  
— الإكراه على تحمل الشهادة ( ر : شهادة / ١ ) .

أم :

— أحوال الأم في الميراث ( ر : إرث / ٦ ز ) .  
— طاعة الأم إذا طلبت من ابنها طلاق زوجته ( ر :  
طلاق / ٢ ) .

أم الولد :

هي الأمة التي وطئها سيدها فولدت منه ولداً ( ر : رق /  
٢ د ) .

إمارة :

١ — كان ابن عباس رضي الله عنه يرى مناصرة الإمام والتوحد مع  
الجماعة فريضة لا يجوز لمسلم تركها ، فكان رضي الله عنه يقول  
« من فارق الجماعة شبراً مات ميتة جاهلية »<sup>(٢)</sup> .

(١) المغني ٥٥/٧

(٢) كنز العمال ١ / ٣٨٥

- ٢ — دفع الزكاة إلى السلطان الجائر ( ر : زكاة / ٩ ) .  
— إقامة الأمير الحدود ( ر : حد / ٣ ) .

## امتحان :

أنظر : احترام .

## إناء :

### ١ — الوضوء في آنية النحاس :

لم يكن ابن عباس يرى شيئاً من الكراهة في الوضوء من آنية النحاس ، وكان هو رضي الله عنه يتوضأ في آنية النحاس<sup>(١)</sup> .

### ٢ — الآنية التي يكره الانتباز فيها :

لقد روى عبدالله بن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التَّهْنُي عن الانتباز في الدُّبَاء والنَّقِير والمزَفَّت والحَنَم ، والجَرَّ<sup>(٢)</sup> ، وكان ابن عباس يرى أن الانتباز في هذه الآنية باقٍ على التحريم لم ينسخ<sup>(٣)</sup> ، فعن أبي جهمرة بن عمران

(١) عبدالرزاق ١ / ٥٩ وكنز العمال ٩ / ٤٧١

(٢) انظر الأحاديث التي رواها ابن عباس في ذلك في صحيح البخاري في المغازي باب وفد عبد قيس ، وفي مسلم في الأشربة باب النهي عن الانتباز في المزفت ، وفي أبي داود في الأشربة باب الأوعية ، وفي النسائي في الأشربة باب الأخبار التي اعتل بها من أباح المسكر ، وفي الترمذي في الإيمان باب ماجاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان وغيرها .  
والدُّبَاء : الإناء من القرع ، والنَّقِير : الخشب المنقور ، والمزَفَّت : الإناء المطلي بالأسفلت ، والحَم : الجرة الخضراء ، والجَر : كل إناء صنع من التراب  
(٣) نيل الأوطار ٧ / ٧٠

قال : كنت أترجم بين ابن مسعود وبين الناس ، فأتته امرأة فسألته عن نبيذ الجر ؟ فنهى عنه ، فقلت : يا أبا عباس : إني أتبذ في جرة خضراء نبيذاً حلواً ، فأشربُ منه ، فيقرقرُ في بطني ؟ قال : لاتشرب منه وإن كان أحلى من العسل<sup>(١)</sup> و ( ر : أشربة / ٢ ب ٤ ) .

## أنعام :

### ١ — تعريف :

الأنعام هي الحيوانات ذوات الخف أو الظلف ، وهي هنا : الإبل ، والبقر ، والغنم .

### ٢ — أحكامها :

— وجوب الزكاة في السوائم منها ( ر : زكاة / ٣ د ) و ( زكاة / ٤ ج ) .

— الأضحية والهدي والنسك منها ( ر : أضحية / ٣ ) و ( هدي ) .

## أنف :

— غسل داخل الأنف في الغسل ( ر : غسل / ٤ د ) والوضوء ( ر : وضوء / ٦ ب ١ أ ) و ( استنشاق / ٢ ) .

— كراهة تغطية الأنف في الصلاة ( ر : صلاة / ٨ و )

— ضم الأنف إلى الجبهة في الصلاة ( ر : سجود / ٢ أ )

(١) سنن النسائي في الأشربة باب الأخبار التي اعتل بها من أحل شرب المسكر ، والمحلى

٥١٢/٧ وعبدالرزاق ٩/٢٠٥ و ٢٠٨

## إهاب :

## ١ - تعريف :

الإهاب هو جلد الحيوان قبل أن يدبغ .

## ٢ - تطهيره بالدباغة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الدباغ يطهر الأهاب فهو يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أيما إهاب دُبِغَ فقد طهر ) وقوله صلى الله عليه وسلم ( دباغة كل مسك طهوره )<sup>(١)</sup> ولكن ابن قدامة يحكى عن ابن عباس أن هذه الدباغة لا تطهر من أهاب الحيوانات الميتة إلا ما كان طاهراً حال الحياة<sup>(٢)</sup> . ويرى ابن عباس أن الدباغة تطهر الإهاب ظاهراً وباطناً بحيث يمكن استخدامه في المائعات والجامدات ، ويدلنا على ذلك أن ابن عباس سئل : إنا نغزو بالمغرب ، وإنهم أهل وير ، ولهم قرب يكون فيها اللبن والماء والودك ، وإننا لا نأكل ذبائح البربر ، والمجوس ، أفنلبس الفراء من جلودها ؟ ونستعمل القرب منها ؟ فقال ابن عباس : نعم ، الدباغ طهور ، فقليل له : عن رأيك أو شيء سمعته من رسول الله ؟ فقال : بل عن رسول الله<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر صحيح مسلم في الحيض باب طهارة الميتة ، وأبادود والترمذي في اللباس ، والنسائي في الفرع والعتيرة ، والموطأ في الصيد

(٢) المغني ١ / ٦٦

(٣) كشف الغمة ١ / ٣٥

— بيع الإهاب ( ر : بيع / ٢ ج ) .

## أوابين :

صلاة الأوابين ( ر : صلاة / ٢٦ ) .

## الأيام البيض :

صيام الأيام البيض ( ر : صيام / ٧ ب ) .

## أيام التشريق :

١ — تعريف :

أيام التشريق هي أيام العاشر والحادي عشر والثاني عشر  
والثالث عشر من ذي الحجة وقيل هي يوم النحر ويومان  
بعده ، أي يوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي  
الحجة<sup>(١)</sup> .

٢ — ما في أيام التشريق من الأعمال :

— تكبير التشريق ( ر : تكبير / ٣ ) .

— صيام أيام التشريق ( ر : صيام / ٨ ) .

— نحر الأضاحي في أيام التشريق ( ر : أضحية / ٤ ) .

— ما يفعله الحاج في أيام التشريق ( ر : حج / ٢٨ ، ٢٩ ) .

---

(١) انظر : أضحية / ٤ والمراجع المذكورة فيها

## إيلاء :

## ١ - تعريف :

الإيلاء هو الحلف على ترك وطء زوجته أربعة أشهر أو فوق ذلك<sup>(١)</sup>.

## ٢ - شروط الإيلاء :

لا يقع الإيلاء إلا بعد توفر الشروط التالية :

أ - الحلف : لأن الإيلاء يعني الحلف ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ أي يحلفون بالله<sup>(٢)</sup> ، وقال : « لا إيلاء إلا بحلف »<sup>(٣)</sup>.

ب - أن يكون المحلوف عليه يحول دون الوطء : فقد يكون الميمن على ترك الوطء صراحة ، وفي ذلك يقول ابن عباس « الإيلاء هو أن يحلف على ألا يأتي امرأته أبداً »<sup>(٤)</sup> وقد يكون على أمر يحول دون الوطء كحلفه ألا يقربها ، أو ألا يكلمها ونحو ذلك ، وفي ذلك يقول ابن عباس « كل يمين حالت دون الجماع هي الإيلاء »<sup>(٥)</sup> وقد روي عن يزيد بن الأصم أن ابن عباس قال له : ما فعلت

(١) تنوير المقباس في تفسير ابن عباس ص ٣١

(٢) المغني ٧/ ٢٩٩

(٣) ابن أبي شبة ١/ ٢٤٧

(٤) عبدالرزاق ٦/ ٤٤٧ وسنن سعيد بن منصور ٣/ ٢/ ٢٦ والمغني ٧/ ٢٩٨ و ٣١٠

وسنن البيهقي ٧/ ٣٨٠ والمحلي ١٠/ ٤٣

(٥) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٥٥ وكشف الغمة ٢/ ١٠٢ والمحلي ١٠/ ٤٣

أهلك ؟ عهدى بها لَسِنَّةٌ سيئة الخُلُق ، قال : أجل والله ، لقد خرجتُ وما أكلمها ، فقال له ابن عباس : عجل السير أدركها قبل أن تمضي أربعة أشهر ، فإن مضت فهي تطليقه<sup>(١)</sup> .

ج — أن تزيد المدة التي حلف على ترك الوطء فيها عن أربعة أشهر ، سواء حددت المدة كخمسة أشهر أو ستة ، أو كانت المدة مفتوحة كما تقدم من حلفه على ألا يأتي أهله أبداً ، قال ابن عباس رضى الله عنه « كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك ، فوقت الله عز وجل لهم أربعة أشهر ، فمن كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء<sup>(٢)</sup> » وقال « إذا آلى من امرأته شهراً أو شهرين أو ثلاثة ، ما يبلغ الحد فليس بإيلاء<sup>(٣)</sup> » .

— وكان ابن عباس رضى الله عنه يرى أن العبرة في المدة في الإيلاء بما عيّنه بلسانه أثناء الحلف ، لا إلى الترك الفعلى للوطء ، وعلى هذا فإن من حلف أن لا يقرب امرأته شهراً ، فتركها أربعة أشهر فليس بإيلاء<sup>(٤)</sup> .

(١) عبدالرزاق ٦ / ٤٤٦ و ٥٠٩ واخلى ١٠ / ٤٣

(٢) سنن سعيد بن منصور ٣ / ٢ / ٢٧ و سنن البيهقي ٧ / ٣٨٠ و ٣٨١ وآثار أبي

يوسف برقم ٦٨٦ والمغني ٧ / ٣٠٠

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٢٤٦ ب

سنن سعيد بن منصور ٣ / ٢ / ٢٧ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٥٧ واختلاف أبي

حنيفة مع ابن أبي ليلى ١٩٧



د — أن يكون في حالة الغضب : لقد اختلفت الرواية في

اشتراط الغضب لوقوع الإيلاء عن ابن عباس .

— ففي رواية عنه : يشترط إيقاع الإيلاء في حالة الغضب

ليكون الإيلاء معتبراً ، وفي ذلك يقول رضي الله عنه « إنما

الإيلاء في الغضب »<sup>(١)</sup> وهذه الرواية هي الأرجح عن ابن

عباس .

— وفي رواية أخرى عنه : لا يشترط إيقاع الإيلاء في حالة

الغضب ليكون الإيلاء معتبراً ، وإنما كل يمين حالت دون

الجماع فهي إيلاء ، دون التفريق بين الرضا والغضب<sup>(٢)</sup> .

٣ — الفئدة قبل الأربعة الأشهر :

أ — ما تكون به الفئدة : اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي

الله عنه على أن الفئدة تكون بالجماع ، فقال رضي الله

عنه : الفيء : الجماع<sup>(٣)</sup> .

ب — ما عليه إذا فاء قبل الأربعة الأشهر : إذا آلى من امرأته ثم فاء

إليها قبل مضي أربعة أشهر على حلفه فعليه كفارة يمين ، قال

ابن عباس في آية الإيلاء « الرجل يحلف لامرأته بالله

لا ينكحها ، يتربص أربعة أشهر ، فإن هو نكحها — أى

(١) سنن سعيد بن منصور ٣/ ٢/ ٢٥ والحلى ١٠/ ٤٥ والمغنى ٧/ ٣١٥ وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٥٥

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٥٥ وكشف الغمة ١/ ١٠٢

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ٢٤٧ وسنن البيهقي ٧/ ٣٧٩ و ٣٨٠ والمغنى ٧/ ٣٢٤ وآثار أبي يوسف ٦٨٣

خلال الأربعة الأشهر — كَفَر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام <sup>(١)</sup> .

#### ٤ — مضي أربعة أشهر دون أن يفيء :

إذا آلى الرجل من امرأته ، وتركها فلم يراجعها حتى مضت الأربعة الأشهر ، فقد وقعت طلاقاً واحدة بآئنة قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا آلى من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يقربها فهي تطليقة بآئنة » <sup>(٢)</sup> وهذا هو الصحيح عن ابن عباس كما صرح بذلك البيهقي .

— وروى عنه : أنه إذا مضت الأربعة الأشهر قبل أن ينكحها يوقفه الإمام ويخيره : إما أن يفيء فيراجعها ، وإما أن يطلق <sup>(٣)</sup> .

#### ٥ — عدة المولى منها :

اختلفت الرواية عن ابن عباس في وجوب العدة على المولى منها — ففي رواية عنه أن المولى منها إذا مضت أربعة أشهر ولم يفيء زوجها إليها تقع عليها طلاقاً بآئنة بمضي المدة ، فإن كانت قد

(١) سنن البيهقي ٣٨٠/٧ والمغني ٣٢٥/٧

(٢) سنن سعيد بن منصور ٢٨/٢/٣ وابن أبي شيبة ٢٤٦/١ وعبد الرزاق

٤٥٤/٦ و ٤٥٦ و سنن البيهقي ٣٧٩/٧ وكنز العمال ٩٢٦/٣ وتفسير ابن كثير

٢٦٨/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٥٩/١ والمغني ٣١٩/٧ وكشف الغمة

١٠٢/٢ والمحلى ٤٥/١٠ وتنوير المقياس ص ٣١ .

(٣) سنن البيهقي ٣٨٠/٧

حاضت في هذه الأشهر الأربعة ثلاث حيض فلا عدة عليها بعد ذلك ، فعن أيوب السَّخْتِيَانِي قال : قلت لسعيد بن جبير أكان ابن عباس يقول في الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة وتزوج ولا عدة عليها ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> ، وهذا قول مجمل من سعيد بن جبير رحمه الله تعالى ، قد فصله ابن كثير في تفسيره عندما قال : إذا كانت المولى منها قد حاضت ثلاث حيض — أثناء الإيلاء — فلا عدة عليها <sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا فإنها إذا لم تحض فيها ثلاث حيض فعليها أن تتم ثلاث حيض وتنتهي عدتها ، وإن كانت حاملاً فعدتها حتى تضع حملها . — وفي رواية أخرى عنه : أن المولى منها إذا مرت أربعة أشهر ولم يفيء زوجها إليها وقعت طلاق بائنة ويجب عليها أن تعتد بعد ذلك عدة المطلقة قال ابن عباس « إذا مضت أربعة أشهر في الإيلاء فهي تطليقة بائنة وتعتد عدة الطلاق » <sup>(٣)</sup> .

## أَيِّمَان :

الأيمان مفردتها « يمين » وهي الحلف ( ر : يمين ) .

(١) المحلى ٤٥/ ١٠

(٢) تفسير ابن كثير ٢٦٨/ ١

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٦/ ١ وكشف الغمة ١٠٢/ ٢

## حرف الباء

### ب

#### بائن :

الطلاق البائن هو الذى لا تحل فيه المرأة لمطلقها إلا بعقد جديد ومهر جديد ، وهو على نوعين : بائن بينونة صغرى : وهو الذى يحل فيه للمرأة أن تعود لمطلقها دون أن تنكح زوجاً غيره ، ويكون بعد البينونة من طلقة واحدة أو من طلقتين . وبائن بينونة كبرى : وهو الذى لا يحل لها أن تعود لمطلقها إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره ، ويكون بعد ثلاث طلاقات ( ر : طلاق / ٨ ) .

#### بئر :

#### ١ — حريم البئر :

إذا حفر رجل بئراً في أرض موات كان له من كل جانب من جوانبها من الأرض خمسون ذراعاً ، قال ابن عباس رضي الله عنه « حريم البئر خمسون ذراعاً »<sup>(١)</sup> وكأن ابن عباس يرى أن حفر البئر في الأرض الموات إحياء لها ، ( ر : إحياء الموات / ٢ ) و ( حريم / ٢ ) .

(١) سنن البيهقي ٦ / ١٥٦ وخراج يحيى بن آدم ص ١٠٦

## ٢ - تطهير البئر :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن النجاسة إذا وقعت في البئر فإنها لا تنجسه إلا إذا ظهرت رائحتها فيه<sup>(١)</sup> ، بناء على نظرية ابن عباس في نجاسة الماء ( ر : ماء / ٦ ) ولتطهيره لا بد من استخراج النجاسة منه أولاً ، ثم نزح دلاء منه حتى تنقطع الرائحة من الماء ، فإن لم تنقطع إلا بنزح ماء البئر كله ، وجب نزحه كله ، فقد سقط رجل - زنجي - في زمزم ، فمات فيها ، فأمر ابن عباس أن تسد عيونها وتنزح ، ففعل له : إن فيها عيناً قد غلبتنا - وهي العين التي من قبل الركن - فقال : إنها من الجنة ، فأعطاهم مطرفاً من خَزٍّ فحشوه فيها ، ثم نُزِحَ ماؤها حتى لم يبق فيها نتن<sup>(٢)</sup> . وفي ذلك تفصيل سنورده في ( ماء / ٦ ب ) إن شاء الله تعالى .

## بحر :

## ١ - طهارة مائه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن ماء البحر طاهر كماء الأنهار أخذاً من قوله تعالى في سورة الفرقان / ٥٣ ﴿ وهو الذي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ

(١) المغني ٢٤/ ١ ونيل الأوطار ٤٠/ ١

(٢) عبدالرزاق ٧٩/ ١ و ٨٢ وسنن البيهقي ٢٦٦/ ٦ وابن أبي شيبة ٢٦/ ١ وأحكام

القرآن للجصاص ٣٤٤/ ٣ والمحلّى ١٤٥/ ١

بينهما بَرَزَخاً وَحَجَرًا مَحْجُورًا ﴿١﴾ قال ابن عباس « هما بحران هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج <sup>(١)</sup> ، ولما سئل رضي الله عنه عن ميتة البحر قال : هو الطهور ماؤه الحَلّ ميتته <sup>(٢)</sup> ، ولذلك كان وضوء المرء من ماء البحر كوضوئه من ماء النهر ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه « بحران لا يضرك من أيهما توضأت : ماء البحر وماء الفرات <sup>(٣)</sup> » ( ر : ماء / ٢ ) .

## ٢ - اصطياد المحرم من البحر :

يباح للمحرم الاصطياد من البحر ، ولا يحل له الاصطياد من البر لقوله جل شأنه في سورة المائدة / ٩٦ ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ ، وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ( ر : إحرام / ٩ ط ٢ ب ) .

## ٣ - أكل حيوان البحر :

أ - يجوز أكل جميع ما صيد من البحر بقطع النظر عن الشخص الذي صاده ، فيؤكل ما صاده منه اليهودي والمجوسي والمشرک ، بخلاف صيد البر ، فإنه لا يؤكل منه إلا ما صاده المسلم والكتابي دون غيرهما ، قال ابن عباس رضي الله عنه « كل السمك لا يضرك من صاده <sup>(٤)</sup> »

(١) عبدالرزاق ٩٥/ ١

(٢) سنن البيهقي ٤/ ١

(٣) كنز العمال ٩٧٧/ ٩

(٤) ابن أبي شيبة ٢٥٣/ ٩ وسنن البيهقي ٢٥٣/ ٩

وقال : « كُلُّ ما ألقى البحر وماصيد منه ، صاده يهودي أو نصراني أو مجوسي »<sup>(١)</sup> .

ب - يجوز أكل جميع ما قذفه البحر إلى الشاطئ من الأسماك ونحوها ثم انحسر عنه ، فمات من ذلك ، فقد فسر ابن مسعود قوله تعالى في سورة المائدة / ٩٦ ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ فقال : صيد البحر : ما يصاد منه طرياً ، وطعامه : ما قذفه البحر<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا يحمل قول ابن عباس المتقدم « هو الطهور ماؤه الحل ميتته »<sup>(٣)</sup> .

ج - لا يجوز أكل ما مات حتف أنفه وطفأ على وجه الماء من حيوان البحر ، لأن موته حتف أنفه لمرض فيه ، قال ابن عباس : لا تأكل طافياً<sup>(٤)</sup> ، وقال له رجل : إني آتي البحر فأجده قد حفل سمكاً كثيراً ، فقال : كل ما لم تر سمكاً طافياً<sup>(٥)</sup> .

٤ - عدم وجوب الزكاة فيما استخرج من البحر ( ر : زكاة / ٤ هـ ) .

٥ - جواز الغزو في البحر ( ر : جهاد / ٦ ) .

(١) سنن البيهقي ٩ / ٢٥٣

(٢) سنن البيهقي ٥ / ٢٠٨ وتفسير ابن كثير ٢ / ١٠١ وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٧٨ وكشف الغمة ١ / ٢٤٠ والمغني ٢ / ٣٤٤ و ٣ / ٥٠٨ والمجموع ٧ / ٣٤٠

(٣) سنن البيهقي ١ / ٤

(٤) عبد الرزاق ٤ / ٥٠٥ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ١٠٨ والمجموع ٩ / ٣١

(٥) ابن أبي شيبة ١ / ٢٦٨

## بدعة :

### ١ - تعريف :

البدعة هي الأمر المحدث في الدين ، ولم يكن عليه الصحابة ولا التابعون ولا يتفق مع أهداف الشريعة ومقاصدها كاستبدال التلبية بغيرها ( ر : تلبية / ٢ ) .  
فإن كانت تتفق مع مقاصد الدين وأهدافه فليس ببدعة ، كالتعريف في المساجد يوم عرفة ، إذ لم يكن التعريف في عهد رسول الله ، وأول من فعله ابن عباس وعمرو بن حريث ( ر : حج / ٢١ هـ ) .

### ٢ - حكمها :

الابتداع في الدين محرم لقوله صلى الله عليه وسلم ( من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ) والعمل بالبدعة حرام ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إن أبغض الأمور إلى الله تعالى البدعُ ، وإن من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور »<sup>(١)</sup> ، يريد : اعتكاف الرجال في المساجد التي في الدور ، لأن مكان إعتكاف الرجال هو مساجد الجماعة لئلا يحرموا من الجماعات ( ر : إعتكاف / ٣ ) .

(١) سنن البيهقي ٤ / ٣١٦



## بَدَل :

- بدل الواجب في جزاء الصيد ( ر : إحرار / ٩ ط ٢ ب النقطين السابعة والتاسعة ) .
- البديل في قضاء النذر ( ر : نذر / ٣ ج ) .
- الحج عن الغير ( ر : حج / ٨ ) .

## بَدُو :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى قبول شهادة البدوي في الديانات وهو يروي أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال — يعنى هلال رمضان — فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال نعم ، قال : يا بلال أذن في الناس أن صوموا غداً<sup>(١)</sup> وقبل شهادته .

وإذا قبلت شهادته في الديانات فقبولها في حقوق العباد صحيح .

## بُسْر :

- تحریم نبیذ البسر خاصة ( ر : أشربة / ٢ ب ٢ ) .

---

(١) أخرجه ابوداود والترمذي والنسائي كلهم في الصوم باب الشهادة على هلال رمضان ، وانظر أحكام القرآن للجصاص ٥٠٠/١

## بَسْمَلَةٌ :

## ١ — البسملة آية من الفاتحة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن « بسم الله الرحمن الرحيم » الآية السابعة في سورة الفاتحة وآية من أول كل سورة<sup>(١)</sup> فكان إذا سئل عن قوله تعالى في سورة الحجر / ٨٧ ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ يقول : « بسم الله الرحمن الرحيم » وكان ابن عباس يرى أن الله تعالى قد خصّ هذه الأمة بهذه الآية « بسم الله الرحمن الرحيم » فكان يقول : ذخرها لكم فما أخرجها لأحد قبلكم<sup>(٢)</sup> .

## ٢ — قراءتها في الصلاة :

أ — وإذا كانت البسملة آية من الفاتحة فإن قراءتها مع الفاتحة واجبة ، ولذلك كان ابن عباس يلتزم قراءتها مع الفاتحة كلما قرأها وقد روي عنه رضي الله عنه أنه قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » في الركعتين جميعاً<sup>(٣)</sup> ، وكان رضي الله عنه يندد بمن يتركها ويقول : إن الشيطان استرق من أهل القرآن أعظم آية في القرآن ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٤٤/ ٢ وتفسير ابن كثير ١٦/ ١ والمجموع ٢٩٢/ ٣

(٢) سنن البيهقي ٤٤/ ٢ وتفسير ابن كثير ٥٥٧/ ٢ وكشف الغمة ٩٦/ ١

(٣) سنن البيهقي ٤٨/ ٢ وأحكام الجصاص ١٣/ ١ والاعتبار ٨١

(٤) سنن البيهقي ٥٠/ ٢

ب — وإذا كانت البسملة آية من سورة الفاتحة فإن القاريء إذا جهر بالفاتحة فعليه أن يجهر بالبسملة ، وإذا أسرّ بالفاتحة فعليه أن يسرّ بالبسملة<sup>(١)</sup> وقد روي عنه أنه كان يفتح القراءة — وفي رواية : الصلاة — ب ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾<sup>(٢)</sup> يجهر بها ، وروي عنه أنه كان يجهر بالبسملة مع الفاتحة<sup>(٣)</sup> .

— ومع أن الجهر بالبسملة مع الفاتحة إذا قرئت جهرًا نتيجة طبيعية لاعتبار البسملة آية من سورة الفاتحة ، إلا أنه روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يعيب على من يجهر بالبسملة ويقول « الجهر بالبسملة قراءة الأعراب »<sup>(٤)</sup> ويمكن أن يحمل قوله هذا على من يجهر بالبسملة مع غير الفاتحة لأن البسملة في غير الفاتحة ليست بآية من أول كل سورة .

ج — البسملة مع التشهد : ولا تشرع قراءة البسملة مع التشهد ، لأن السنة لم ترد بذلك ، والعبادات توقيفية ، ولذلك فإن ابن عباس لما سمع رجلاً يقول « بسم الله

(١) المجموع ٢٩٩/ ٣

(٢) أحكام الجصاص ١٥/ ١ وعبد الرزاق ٩٠/ ٢ و ٩٣ وسنن البيهقي ٤٩/ ٢ وكنز

العمال ١١٥/ ٨

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي ١١٨/ ١ طبع المصطفائي بالهند ، وتفسير ابن كثير

١٦/ ١

(٤) عبد الرزاق ٨٩/ ٢ وابن أبي شيبة ٦٢/ ١ ب وكنز العمال ١١٥/ ٨

التحيات لله « انتهره ، وقال له : ابدأ بالتشهد<sup>(٢)</sup>  
( ر : صلاة/ ٩ ل ١ ) .

### ٣ — البسملة على الذبيحة والصيد :

اتفقت الرواية عن ابن عباس على أن التسمية ليست بشرط  
لحل أكل ذبيحة الكتابي ، أما اشتراطها لحل ذبيحة المسلم  
فقد اختلفت الرواية فيها عن ابن عباس .

— ففي رواية عنه أن التسمية ليست بشرط لحل أكل ذبيحة  
المسلم ، بل هي مستحبة ، فإن تركها عمداً أو نسياناً حل  
أكلها .

— وفي رواية ثانية عنه : إنها شرط لحل أكل ذبيحة المسلم فإن  
تركها عمداً لم تؤكل الذبيحة ، وإن تركها نسياناً حل أكلها  
وسنعرض لذلك كله مؤيداً بالنقول عن ابن عباس في  
( ذبح/ ٥ ) و ( ذبح/ ٢ ب ١ ب ) و ( أضحية/ ٦ ب ) .

## بصاق :

البصاق من الأدناس التي يجب أن تتنزه عنها الأماكن  
الشريفة ، فقد سئل ابن عباس عن الرجل يكون في الكعبة  
فيريد أن يبصق ؟ قال : يبصق في ثوبه<sup>(١)</sup> .

(١) سنن البيهقي ١٤٣/ ٢

(٢) عبدالرزاق ١٢٤/ ٥

## بضع :

البضع عند ابن عباس رضي الله عنه هو من الثلاث إلى العشر<sup>(١)</sup> .

## بغاء :

البغاء هو زنى المرأة بأجرٍ ( ر : زنى ) .

## بغي :

### ١ — تعريف :

البغي هو خروج جماعة من المسلمين لهم منعة على الإمام متأولين .

### ٢ — دعوتهم إلى وحدة الكلمة :

على الإمام أن يدعوَ البغاة إلى الطاعة ووحدة الكلمة ، وأن يقيم عليهم الحجة بذلك قبل أن يبدأ بقتالهم ، وقد حكى لنا ابن عباس رضي الله عنه تصرف علي بن أبي طالب في ذلك ، هذا التصرف الذي شاركه فيه ابن عباس ولم يعترض عليه ، وذلك أن علي بن أبي طالب بعث عبد الله بن عباس إلى الخوارج ليدعوهم ، فدعاهم ابن عباس ، فأبوا الرجوع فذهب إليهم علي ابن أبي طالب بنفسه وحاجهم ، فأبوا

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٧٣/٣

الرجوع<sup>(١)</sup> .

### ٣ - قتال البغاة :

فإن ترك البغاة القتال نتيجة لهذه الدعوة بالرجوع إلى الطاعة ووحدة الكلمة ، أو استسلموا لعجز منهم عن القتال ، فإنه يحرم قتلهم ، ويحرم اتباع مُدْبِرِهِمْ .

أما إن واصلوا القتال ، أو هربوا إلى فئة يلجأون إليها ، جاز قتالهم وقتلهم ، وجاز قتل مدبرهم وأسيرهم ، فإن لم تكن لهم فئة يلجأون إليها فإنهم لا يُقتلون ولكن يضربون ضرباً وجيعاً ويجسسون حتى يتوبوا<sup>(٢)</sup> .

### ٤ - سبيهم وغنائمهم :

ولا يجوز سبي أحد من ذراري البغاة ولا نسائهم ، ولا استرقاق أحد من رجالهم ، لما لهم من العصمة بالإسلام ، ولا يجوز غنيمة شيء من أموالهم - غير الكراع والسلاح - وما أخذ من أموالهم حين القتال يردّ إليهم بعد عودتهم إلى الطاعة ، وهذا ما نقم الخوارج على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، يقول ابن عباس : من جملة مانقم الخوارج على عليّ كرم الله وجهه أنه قاتل أهل الجمل ولم يسب ولم يغنم ، وكانوا - أي الخوارج - يقولون : فإن حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم ، وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم ،

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٤٠١ وانظر البداية والنهاية لابن كثير

(٢) المغني ٨ / ١١٤

وقد ناقش ابن عباس الخوارج في هذا وقال لهم فيما قال :  
أَفْتَسِبُونَ أُمَّكُمْ — عَائِشَةَ — ؟ ثم تستحلون منها ما تستحلون  
من غيرها ؟ !! فَإِنْ قُلْتُمْ لَيْسَتْ أُمَّكُمْ فَقَدْ كَفَرْتُمْ ، وَإِنْ قُلْتُمْ  
إِنَّهَا أُمَّكُمْ وَاسْتَحَلَلْتُمْ سَيِّئَهَا فَقَدْ كَفَرْتُمْ <sup>(١)</sup> .

### بَقْر :

— إجزاء البقرة عن سبعة أشخاص في الأضحية والهدي ( ر :  
أضحية/٣ أ ) .

### بُكَاء :

— البكاء على الميت ( ر : موت/٢ م ) .

### بَلَد :

البلدان على ثلاثة أنواع :

**الأول :** بلد بناه المسلمون ، أو أسلم أهله عليه ، كالبصرة  
والكوفة والمدينة المنورة ونحوها ، وهذا ليس لأحد أن يظهر فيه  
ما يخالف شريعة الإسلام كبناء الكنائس ، وضرب النواقيس ،  
والإتجار بالخمور ، وتربية الخنازير ونحوها ، قال ابن عباس رضي  
الله عنه ما مصره المسلمون فلا ترفع فيه كنيسة ولا يَبْعَه

---

(١) المغني ٨/ ١١٦ وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٤٠٢ وغيرها

ولا بيت نار ولا صليب ولا ينفخ فيه بوق ولا يضرب فيه ناقوس ولا يدخل فيه خمر ولا خنزير<sup>(١)</sup> ، ولا يقيم به الكفار إقامة دائمة قال ابن عباس « لا يشارككم اليهود والنصارى في أمصاركم إلا أن يسلموا »<sup>(٢)</sup> .

**والثاني :** بلد بناه الكفار ثم صالحوا المسلمين عليه بشروط ، وهذا البلد يطبق به ما نصت عليه الشروط المتفق عليها ، قال ابن عباس في حديث له « أيما مصر مصرتة العجم ففتحها الله على العرب فنزلوه ، فإن للعجم ما في عهدهم »<sup>(٣)</sup> .

**والثالث :** بلد بناه الكفار وفتحها المسلمون عنوة ، فما كان فيه من بيوت عبادة قبل الفتح تبقى على حالها ، ولكن لا تحدث فيه كنائس جديدة ، ولا يُرفع فيه صوت ناقوس ، ولا يربى فيه خنزير شأنه في ذلك شأن البلدان التي بناها المسلمون قال ابن عباس « وما كان قبل الفتح فحق على المسلمين أن يوفوا لهم به »<sup>(٤)</sup>

(١) المغني ٥٢٦/ ٨ وسنن البيهقي ٢٠١/ ٩ وعبد الرزاق ٦٠/ ٦ و ٣٢٠/ ١٠

(٢) عبد الرزاق ٥٨/ ٦

(٣) المغني ٥٢٧/ ٨

(٤) الأموال ٩٧



## بلوغ :

### ١ — علامات البلوغ :

للبلوغ علامات :

منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى كخروج المنى من  
الْقُبْل يقظة أو مناماً ( ر : احتلام ) .  
ومنها ما هو خاص بالمرأة كالحيض . ( ر : حيض ) .

### ٢ — آثار البلوغ :

البلوغ مناط التكليف بالواجبات التعبدية كالصلاة والصيام  
والحج وغير ذلك ( ر : حج/٦ ب ) وهو شرط لتـرتب  
العقوبات البدنية ( ر : حد/٤ أ ) وصحة العقود والإقرارات  
نحو ذلك .

## بنت :

- أحوال البنت في الميراث ( ر : إرث/٦ هـ ) .
- انظر أيضاً : ولد .

## بنت ابن :

صيرورتها عصبه بغيرها ( ر : إرث/٦ ي ١ ب ) .

## بهيمة :

انظر : حيوان .

## بول :

نجاسة بول الآدمي ( ر : نجاسة/ ٢ ب ١ ) و ( نجاسة/ ٢ ) .

انتقاض الوضوء بالتبول ( ر : وضوء/ ٧ أ ) .

كراهة الصلاة مع مدافعة البول ( ر : صلاة/ ٨ ز ) .

## بيت المال :

### ١ — تعريف :

هو شخصية اعتبارية تأول إليه جميع أموال الدولة وتخرج منه نفقاتها .

### ٢ — موارد بيت المال :

جميع الأموال العائدة للدولة تدخل بيت المال ومن ذلك :

— زكاة الأموال الظاهرة ( ر : زكاة/ ٩ ) .

— خمس الغنائم ( ر : غنime/ ٣ ب ) .

— الفياء : ( ر : فيء ) .

— كل مال ليس له مستحق ، كميراث ولد الملائعنه بعد أن

تأخذ أمه نصيبها منه ( ر : إرث/ ٦ ي ١ أ ) . وميراث

المرتد ( ر : إرث/ ٤ د ٣ ) وحصة الوارث الذي رفض

أخذها ( ر : إرث/ ٦ ي ٢ ) .

— الخراج ( ر : خراج ) .

## بيع :

## ١ - تعريف :

البيع هو مبادلة مال بمال بغرض التملك والتملك .

## ٢ - المبيع :

— المبيع إما أن يكون سلعة غير النقود . كأنواع الأطعمة وأنواع الآلات ونحوها ، وإما أن يكون نقوداً ، فإذا كان المبيع نقوداً ، والتمن نقوداً فعندئذ يسمى البيع ب ( بيع الصرف ) .

— ثم إن المبيع إما أن يكون واجب التسليم فور عقد البيع ، أو يكون واجب التسليم بعد عقد البيع بمدة معينة ، فإن كان واجب التسليم بعد مدة معينة فعندئذ يسمى البيع ب ( بيع السلم ) وكيفما كان الأمر فإنه يشترط في المبيع شروط أحصينا منها عن ابن عباس رضي الله عنه ما يلي :

أ — أن يكون المبيع موجوداً مملوكاً للبائع حين العقد ، فعن عمرو بن دينار قال : سمعت نافع بن جبير يقول : بعث من عمرو بن عثمان طعاماً ، الطعام معجل والنقد مؤخر ، منه — أي من الطعام — ماهو عندي ، ومنه ما ليس عندي ، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فأتي رسول من عندهما : أما ما كان عندك فأخبره — أي فأخبر ثمنه — وما لم يكن عندك فاردده<sup>(١)</sup> .

(١) عبدالرزاق ٨ / ٤٠

- ولا يجوز بيع ما وقفه الإمام من الأراضي لأنها ليست ملكاً لمن هي في يده ( ر : أرض/ ١ ج ) .
- أما أم الولد فيجوز بيعها ، لأنها ملك سيدها ( ر : رق/ ٢ د ) .

**ب —** أن يكون المبيع في قبضة البائع وتحت تصرفه ، بحيث يكون قادراً على تسليمه ، وليس فيه شيء من خطر عدم القدرة على التسليم ، ولذلك كره بيع الطعام الذي اشتراه قبل قبضه<sup>(١)</sup> وهو يروي ذلك عن رسول الله ﷺ فيقول : قال رسول الله ﷺ ( من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه ) ووهب ابن قدامة رحمه الله تعالى وطيب ثراه فظن أن ابن عباس يرى جواز بيع غير الطعام قبل قبضه ، وليس كذلك ، فإن ابن عباس يرى بطلان بيع أي مبيع طعاماً أو غيره قبل قبضه ، لما في ذلك من خطر عدم التسليم ، لأن ابن عباس لما روى الحديث السابق عن رسول الله ﷺ قال : « فأحسب كل شيء بمنزلة الطعام »<sup>(٢)</sup> كما جاء في بعض روايات الحديث ، ولأنه كره أن يبتاع الرجل الثمر على رؤوس النخل ولا يبيعه حتى يصرمه<sup>(٣)</sup> . وسأله سعيد بن فيروز عن بيع النخل — أي

(١) المجموع ٢٩٥/ ٨ والمغني ١١٣/ ٤ والألم للشافعي ٢٤٣/ ٧  
 (٢) عبدالرزاق ٣٨/ ٨ والخل ٥١٩/ ٨ والبخاري في البيوع باب الطعام قبل أن يقبض ،  
 ومسلم في البيوع باب بطلان بيع المبيع قبل القبض  
 (٣) عبدالرزاق ٤١/ ٨ وكنز العمال ١٤٨/ ٤ والمغني ٨٩/ ٤

ثمر النخل — فقال : نهى رسول الله عن بيع النخل حتى يأكل منه ، أو يؤكل ، وحتى يوزن ، قال : فقلت : ما يوزن ؟ فقال رجل عنده : حتى يُحرز<sup>(١)</sup> .

واستثنى ابن عباس من ذلك « العرايا » لأن رسول الله ﷺ رخص فيها ، ولا يضر عنده — رضي الله عنه — أن يدخل المال في ذلك للتعديل ، فقد روى عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه قال : الثمر بالثمر على رؤوس النخل مكايلة إن كان بينهما دينار أو عشرة دراهم : فلا بأس<sup>(٢)</sup> .

ج — أن يكون مالاً عند المسلمين يحل الانتفاع به بوجه من وجوه الانتفاع المشروع .

(١) فالخمر ليس بمال عند المسلمين ولا يحل الانتفاع به وكذلك لا يجوز بيعه ، فقد سئل رضي الله عنه عن الخمر وثمنها فقال : هي حرام وثمنها حرام ، ثم قال : « يا معشر أمة محمد ﷺ : إنه لو كان كتاب بعد كتابكم ، ونبي بعد نبيكم لأنزل فيكم كما أنزل فيمن قبلك . . »<sup>(٣)</sup> ، وسئل عن بيع الخمر وشرائه والتجارة فيه فقال : « أمسلمون أنتم ؟ فقالوا : نعم ، قال : فإنه لا يصلح بيعه ولا شراؤه

(١) أخرجه البخاري في البيوع باب السلم الى من ليس عنده أصل ، ومسلم في البيوع باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها

(٢) المحلى ٤٦٠/ ٨

(٣) سنن البيهقي ٢٨٧/ ٨

ولا التجارة فيه لمسلم ، إنما مثل من فعل ذلك منكم مثل بني اسرائيل حُرِّمَتْ عليهم الشحوم أن يأكلوها ، فباعوها وأكلوا ثمنها <sup>(١)</sup> ، وسأل رجل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال : إن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر : فقال له رسول الله هل علمت أن الله حرمها ؟ قال : لا ، قال : فسارّ — أي الرجل — إنساناً إلى جنبه ، فقال له رسول الله ﷺ : بم ساررتك ؟ قال : أمرته ببيعها ، فقال رسول الله ﷺ إن الذي حرم شربها حرم بيعها ، ففتح المزاد حتى ذهب ما فيها <sup>(٢)</sup> ، و ( ر : أشربة/ ١ د ) .

وما قلناه في الخمر نقوله في الكلب ، والخنزير ، والقرد ، والدم ، والميتة ، وجلودها قبل الدبغ لأنها ليست بمال لنجاسة عينها ولا يُنتفع بها ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « السحت : الرشوة في الحكم ، ومهر البغي ، وثمن الكلب ، وثمن القرد ، وثمن الخنزير ، وثمن الخمر ، وثمن الميتة ، وثمن جلود الميتة <sup>(٣)</sup> » ونقوله أيضاً في الولاء أيضاً لأنه ليس بمال ( ر : ولأء/ ٣ هـ ) وفي الحرّ ( ر : تعزيز/ ٤ ب )

(١) سنن البيهقي ٨ / ٢٩٤

(٢) أخرجه مسلم في المساقات ، والنسائي في البيوع باب بيع الخمر ، والموطأ ٢ / ٨٤٦

(٣) سنن البيهقي ٦ / ١٢

أما إذا أمكن الانتفاع بالأشياء المتنجسة انتفاعاً مشروعاً فيجوز بيعها ، ولذلك أجاز ابن عباس بيع الزيت المتنجس لأنه يجوز إيقاده في السراج ر : نجاسة/ ٢ ج ٢ .

(٢) ولا يجوز بيع المجنونة ، والمجنونة والبرصاء والعفلاء<sup>(١)</sup> ، لفوات المنفعة المقصودة منها ، ولا يجوز بيع الثمر حتى يطعم<sup>(٢)</sup> ، وحَدَّ ابنُ عباسٍ لإطعام ثمر النخل احمراره فقال : إذا احمر بعض النخل أجزأه أن يبيعه<sup>(٣)</sup> .

(٣) ولا يجوز بيع الجارية المغنية ، ولا المعازف كلَّها ، لأن الانتفاع بها هو انتفاع غير مشروع ، فصارت في حكم ما لا ينتفع به<sup>(٤)</sup> .

(٤) وبناء على ذلك فقد رخص ابن عباس رضي الله عنه في بيع الهرّ لترخيص الرسول ﷺ باقتنائه وللانتفاع به<sup>(٥)</sup> به انتفاعاً مشروعاً ، ورخص في بيع أم الولد ، لأنها مملوكة لسيدها ، ويجوز الانتفاع بها انتفاعاً مشروعاً ( ر : رق/ ٢ د ) ، ورخص في بيع المائعات التي حلت فيها نجاسة ،

(١) سنن البيهقي ٧/ ٢١٥ والعفلاء : هي التي ضاق فرجها من ورم حتى صارت لا يمكن وطؤها

(٢) سنن البيهقي ٥/ ٣٠٢ وكنز العمال ٤/ ١٤٧ والمحلى ٩/ ١١٥ والمغني ٤/ ٩٠ والمجموع ١١/ ٣٥٢

(٣) عبد الرزاق ٨/ ٦٣ و ٦٤ وكنز العمال ٤/ ١٤٨

(٤) المحلى ٩/ ٥٩

(٥) المغني ٤/ ٢٥٧ والمجموع ٩/ ٢٤٨

لأنها غير نجسة العين ، ويرخص بالانتفاع بها على ما حكاه ابن حزم عنه<sup>(١)</sup> .

د — أن يكون المبيع معلوماً علماً يقطع المنازعة عادة ، وعلى هذا فلو كان فيه شيء من الغرر فالبيع فاسد كبيع الصوف على ظهور الأغنام ، واللبن في ضروع المواشي لأنه لا يمكن تقديره قال ابن عباس رضي الله عنه « لا تشتروا اللبن في ضروع الغنم ولا الصوف على ظهورها »<sup>(٢)</sup> .

هـ — أن لا يكون المبيع مما كرمه الله تعالى ، لأن بيعه دليل امتيانه ، وبناء على ذلك كان بيع الحر باطلاً ، لأن الحرية تكريم من الله للإنسان ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ فلا تنزع عنه هذه الحرية إلا بتشريع إلهي ، وقد قال ابن عباس في الرجل يبيع امرأته « قال يردّ البيع ويعاقبان »<sup>(٣)</sup> ، وجاز بيع أم الولد ، لأنها لا تعتق حتى يتكلم بعقبتها ( ر : ر : ٢ / د ) .

وكره ابن عباس رضي الله عنه بيع المصحف : فقد سئل رضي الله عنه عن بيع المصاحف للتجارة فيها فقال : لا نرى أن نجعله متجراً ، ولكن ما عملت بيدك فلا بأس به<sup>(٤)</sup> . وقد حكى لنا ابن عباس رضي الله عنه كيف

(١) المحلى ١ / ١٣٨

(٢) عبدالرزاق ٨ / ٧٥ وسنن البيهقي ٥ / ٣٤٠ وكنز العمال ٤ / ١٧٢ والمحلى

٨ / ٣٩٦ و ٣٩٧ والمغني ٤ / ٢٠٩ والمجموع ٩ / ٣٥٩ و ٣٦١

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٢

(٤) سنن البيهقي ٦ / ١٦ والمغني ٤ / ٢٦٣ والمجموع ٩ / ٢٧٤ وكشف الغمة ٢ / ٧



كانت تتداول المصاحف في عهد رسول الله ﷺ فقال :  
 « كانت المصاحف لا تُباع ، كان الرجل يأتي بورقه عند  
 النبي ﷺ فيقوم الرجل فيحتسب فيكتب ، ثم يقوم آخر  
 فيكتب حتى يفرغ المصحف » (١) .

ولكن ما العمل إذا اضطر الرجل إلى المصحف ولم يجد  
 من يعطيه إياه إلا بالثمن ؟ هنا يرى ابن عباس رضي الله  
 عنه أنه يجوز له أن يبذل المال رخيصاً للحصول على  
 المصحف ، لأن هذا تكريم للمصحف ، ولكن البائع  
 يأثم ، لأنه باع المصحف بعرض من الدنيا ، فهو امتهان  
 منه للمصحف ، وهذا من ثاقب نظر ابن عباس رضي الله  
 عنه ، فقال رضي الله عنه : اشتر المصاحف ولا تبعها (٢)  
 ( ر : قرآن/ ١٢ ) .

— وأبطل بيع الولاء ، لأن الولاء جزاء فعل خير أعطاه الله تعالى  
 للمعتق تكريماً له ، وبيعه أمانة امتهانه ، وقال : الولاء لمن  
 أعتق ، لا يباع الولاء ولا يوهب (٣) .

و — (١) ويشترط في بيع الربويات — كالأثمان ، والبر ، والشعير ،  
 والتمر — إذا بيعت بجنسها شرطان : التقابض ،  
 والتساوي .

(١) سنن البيهقي ١٦/ ٦

(٢) عبدالرزاق ١١٢/ ٨ ابن أبي شيبة ٢٧٤/ ١ ب والخل ٤٥/ ٩ والمجموع ٢٧٤/ ٩

وسنن البيهقي ١٦/ ٦

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧٨/ ١ وسنن البيهقي ٢٩٤/ ١٠

وكان ابن عباس أولاً لا يشترط فيها إلا شرطاً واحداً هو « التقابض » فإذا تحقق التقابض حل التفاضل فكان يقول « لاربا فيما كان يداً بيد »<sup>(١)</sup> وروى مسلم عن أبي نضرة قال : سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف — أي عن التفاضل في الصرف — فلم يريا به بأساً ، وإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري ، فسألته عن الصرف ؟ فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك منه ، لقولهما ، فقلت لأبي سعيد إني سألت ابن عباس عن الصرف ؟ فقال : أيداً بيد ؟ قلت : نعم ، قال : فلا بأس به ، قال أبو سعيد : أو قال ذلك ؟ إنا سنكتب إليه فلا يفتيكموه ، لا أحدثك إلا بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم : جاءه صاحب نخل بصاع من تمر طيب ، وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللون ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أنسي لك هذا ؟ قال : انطلقت بصاعين فاشتريت به هذا الصاع ، فإن سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويلك ، أربيت ، إذا أردت ذلك فبع تمرك بسلعة ، ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت ، قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا ، أم الفضة بالفضة ؟ قال أبو النضر : فأتيت ابن عمر بعد ،

(١) المحلى ٨ / ٤٨٣ و ٤٨٧ و ٤٩٢

فنهائي — أي رجع عن قوله الأول — ولم آت ابن عباس ، قال : فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه<sup>(١)</sup> . وهذا يكون ابن عباس رضي الله عنه قد رجع عن قوله بعدم اشتراط غير شرط واحد في بيع الأصناف الربوية بجنسها ، ذلك هو شرط « التقابض » إلى قول الجمهور في اشتراط شرطين هما « التقابض ، والتساوي » وروى عنه هذا الرجوع أئمة الحديث ، كما رأينا في صحيح مسلم ، وروى عبد الرزاق في مصنفه عن زياد — مولى ابن عباس — قال : كنت مع ابن عباس بالطائف فرجع عن قوله بالصرف قبل أن يموت بسبعين يوماً<sup>(٢)</sup> . وروى وكيع في أخبار القضاة عن عبد الرحمن الأزدي قال : مرّضت ابن عباس بالطائف ، فسمعتة يقول : اللهم إني أتوب إليك من قولي في الصرف<sup>(٣)</sup> .

(٢) وإذا اختلط المال الربوي بغيره جاز بيعه بمثله متفاضلاً ، إذ يكون الزائد مقابل غير الربوي ، قال ابن عباس : لا بأس ببيع السيف المحلي بالدرهم<sup>(٤)</sup> .

(٣) فإن كان المال من غير الأموال الربوية جاز التفاضل إذا بيع

(١) الحديث ملفق من روايتين من صحيح مسلم في المساقاة لباب بيع الطعام مثلاً بمثل ، وانظر محاولة أبي سعيد مع ابن عباس في مصنف عبد الرزاق ١١٧/ ٨

(٢) عبد الرزاق ١١٨/ ٨

(٣) أخبار القضاة ٤٨/ ٣

(٤) ابن أبي شيبة ٢٧٤/ ١ ب والحقلي ٤٩٦/ ٨ والمجموع ٢٥٢/ ١٠

بجنسه ، فقد سأل طاووس ابن عباس عن بيع البعير ببعيرين فقال : قد يكون البعير خيراً من بعيرين<sup>(١)</sup> وإنما جاز التفاضل لأن الحيوان الحي ليس من الأموال الربوية .  
(٤) وإذا اختلفت الأجناس جاز التفاضل والتأخير ، قال ابن عباس : لا بأس أن يباع اللحم بالشاة<sup>(٢)</sup> .

ز — العيب في المبيع : إذا ظهر في المبيع عيب كان موجوداً عند البائع ولم يطلع عليه المشتري كان له خيار رد المبيع ( ر : خيار/ ٣ ) .

ح — تلف المبيع : إذا تم البيع ، ثم تلف المبيع في يد البائع ، فقد انفسخ البيع ، وهلك المبيع من مال البائع<sup>(٣)</sup> .

ط — بيع العينة : بيع العينة هو أن يشتري الرجل السلعة من الرجل نقداً بكذا ، ثم يبيعه إياها بنسيئة بأكثر ، أو أن يشتري السلعة بنسيئة ثم يبيعه من الذي اشتراها منه نقداً بأقل مما اشتراها به ، وهي محرمة عند ابن عباس رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> حتى إنه قال فيها : دراهم بدراهم وبينهما جريرة<sup>(٥)</sup> وقال : « إذا بعتم السرقة من سرقة الحرير — أي شقق

(١) سنن البيهقي ٥ / ٢٨٧ وعبد الرزاق ٨ / ٢١ والمجموع ٩ / ٤٥٤

(٢) عبد الرزاق ٨ / ٢٧ والمحلى ٨ / ٥١٦ وكنز العمال ٤ / ١٤٣

(٣) المغني ٤ / ١١١

(٤) أعلام الموقعين ٣ / ١٨١

(٥) المحلى ٩ / ١٠٦

الحرير — بنسيئة فلا تشتروه»<sup>(١)</sup> — اي نقداً بأقل<sup>(٢)</sup> —  
 وقال : « اذا استقمت بنقدي وبعث بنقدي فلا بأس به ،  
 وإذا استقمت بنقد فبعث بنسيئة فلا ، إنما ذلك ورق  
 بورق » وقال « لا يستقيم بنقد ثم يبيع لنفسه بدين »<sup>(٣)</sup> ؛  
 وقال : ما بعث من شيء مما يكال بمكيال فلا تأخذ منه  
 شيئاً مما يكال بمكيال إلا ورقاً أو ذهباً ، فإن أخذت  
 ورقك فابتع ممن شئت منه أو من غيره<sup>(٤)</sup> .

ي — بيع الزكاة لمن أعطاها : جائز بعد القبض ( ر :  
 زكاة/١٠ ) .

### ٣ — الثمن :

يشترط في الثمن شروط حتى يصح البيع منها :

أ — أن يكون الثمن معلوماً : وبناءً على ذلك فإنه لو قال  
 البائع : هذا الشيء على ألف ، وأبيعك إياه بألف ومائة  
 صح البيع لأن الثمن معلوم<sup>(٥)</sup> .

ولكن إن قال له : هذا الشيء قد اشتريته — دون أن  
 يعلمه بثمن الشراء — وأبيعك إياه بريح عشرة ، فلا يصح  
 لأن الثمن مجهول ، لجهالة ثمن الشراء ، فعن سعيد بن

(١) عبدالرزاق ٨ / ١٨٧ وكنز العمال ٤ / ١٩٣

(٢) المغني ٤ / ١٧٤

(٣) عبدالرزاق ٨ / ٢٣٦

(٤) المغني ٤ / ٧٧

(٥) المغني ٤ / ١٧٩

جبر أن ابن عباس كان يكره ( ده بياز ده ) — معنأك  
أبيعك إياه بريح كذا دون ذكر ثمن الشراء — وقال : ذاك  
بيع الأعاجم<sup>(١)</sup>.

ب — ويجوز للرجل أن يبيع السلعة بنقد كذا وبالدين بأكثر  
منه ، قال ابن عباس لا بأس أن يقول : السلعة بنقد  
بكذا ونسيئة بكذا ، ولكن لا يفترقان إلا عن رضا<sup>(٢)</sup>.

ج — وإذا باع سلعته بنقد فلا يجوز له أن يقبض غيره ، إلا أن  
يرتفع ذلك النقد من التعامل ، فقد روي عكرمة عن ابن  
عباس أنه كره اقتضاء الذهب من الورق ، والورق من  
الذهب<sup>(٣)</sup>.

د — ولا يجوز لأحد المتبايعين أن يغرر بالآخر ، فان فعل  
أحدهما ذلك ثبت الخيار للمُعَرَّر به ( ر : خيار/٤ ) .

#### ٤ — المتبايعان :

أ — يجوز للمالك أن يياشر العقد بنفسه ، ويجوز له أن ينيب  
غيره منابه في العقد ، ولكن كره ابن عباس بيع  
السمسار ، لأن ذلك مما يغلي الأسعار على الناس ، لأن  
الأجر الذي يتقاضاه السمسار على بيعه سيضاف إلى ثمن  
السلعة ، فيرتفع السعر على المستهلكين ، فعن طاوس عن  
ابن عباس رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله

(١) عبدالرزاق ٢٣٣/٨ وكنز العمال ١٧٢/٤ والمحلى ١٤/٩ والمغني ١٧٩/٤

(٢) ابن أبي شيبة ٢٧٨/١

(٣) المحلى ٥٠٥/٨ والمغني ٤٧/٤

عليه وسلم عن ثَلَقِي الركبَان ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ « قال  
طاوس فقلت لابن عباس ما قوله : حَاضِرٌ لِبَادٍ : قال ابن  
عباس : لا يكون له سمساراً<sup>(١)</sup> .

ب — ويشترط في كل من المتعاقدين سواء أكانا أصيلين أم نائبيين  
عن غيرهما أن يكون غير محجور عليه لصغر أو جنون  
أو نحو ذلك قال ابن عباس رضي الله عنه « لا يجوز عتق  
الصبي ولا وصيته ولا بيعه ولا شراؤه ولا طلاقه »<sup>(٢)</sup> .

ج — ويشترط في كل منهما الاختيار ، فلو أكره أحدهما  
أو كلاهما على البيع ، فالبيع باطل ( ر : إكراه/ ٣ ) .

## ٥ — عقد البيع :

لصحة عقد البيع يشترط ما يلي :

أ — الإيجاب والقبول متوافقان ، وهذا مما لا خلاف فيه ،  
لأنهما يفصحان عن الرضا .

ب — خلوه من شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه مصلحة  
لأحد المتعاقدين .

— ومن هذا ما روى أن رجلاً اشترى عضواً من جزور برجل  
عناق ، واشترط على صاحبها أن يرضعها أمها حتى

(١) أخرجه البخاري ومسلم في البيوع باب بيع الحاضر للبادي ، وانظر فتح الباري

٤ / ٣١١ والمحلى ٨ / ٤٥٣ والمغني ٤ / ٢١٥ وكنز العمال ٤ / ١٦٤

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٧٧ وسنن البيهقي ٦ / ٣٤٥ وسنن الدارمي ٢ / ٤٢٦

تُفْطَم ، فقال ابن عباس رضي الله عنه : لا يصلح <sup>(١)</sup> .  
 — ومن ذلك أيضاً بيع العربون ، وهو أن يشتري السلعة ،  
 فيدفع إلى البائع درهماً على أنه إن أخذ السلعة احتسب  
 الدرهم من الثمن ، وإن لم يأخذها فالدرهم للبائع ، وهو  
 لا يصح عند ابن عباس رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> .

ج — **الإشهاد على عقد البيع** : وكان ابن عباس رضي الله عنه  
 يرى أن الإشهاد على عقد البيع فرض لا يجوز تركه ،  
 ويُعَصَى الله تعالى بتركه <sup>(٣)</sup> .

د — أن لا يقع البيع بعد النداء إلى صلاة الجمعة ، إلى حين  
 الانتهاء منها ، فعن عكرمة أن ابن عباس رضي الله عنه  
 قال : لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة ،  
 فإذا قُضِيَت الصلاة فاشترِ وبع <sup>(٤)</sup> .

## ٦ — بيع السلم :

أ — **تعريف** : السلم هو بيع سلعة مؤجلة موصوفة في الذمة  
 بعوض حال .

ب — **مشروعيته** : كان ابن عباس يرى مشروعية بيع السلم  
 بشروطه ، ويحتج لهذه المشروعية بقوله جل شأنه في سورة  
 البقرة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ

(١) عبد الرزاق ٢٨/ ٨ وكنز العمال ١٧١/ ٤

(٢) المغني ٤/ ٢٣٣ والمجموع ٩/ ٣٦٩

(٣) المغني ٤/ ٢٧٣ والمجموع ٩/ ١٦٢

(٤) المحلى ٩/ ٢٧ و٥/ ٨١



مُسَمَّى فَأَكْتُبُوهُ ﴿ فَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : « أَشْهَدُ أَنَّ  
السَّلَفَ الْمَضْمُونُ إِلَى أَجَلٍ قَدْ أَجَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأُذِنَ فِيهِ »  
وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ  
مُسَمَّى ﴾ <sup>(١)</sup> .

ج — شروطه : يشترط في السلم الشروط التالية :

(١) شروط المسلم فيه : يشترط في المسلم فيه شرطان  
أساسيان هما :

الأول : أن يكون معلوماً وذلك بوصفه وصفاً يصبح  
به كالمعلوم ، فقد سئل ابن عباس عن السلف في  
الكرائيس — وهي ثياب قطنية غليظة . فقال ، إذا كان  
ذرع معلوم إلى أجل معلوم فلا بأس <sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن لا يسمى إنتاج أرض بعينها ولا ثمرة بستان  
بعينه ولا ولد حيوان بعينه ، لأنه قد تصيبه آفة فيتلف ،  
وقد سأل أبو البختري ابن عباس عن السلم في النخل —  
أي ثمر نخل معين — فقال له ابن عباس : نهى رسول الله  
عن بيع النخل حتى يؤكل منه <sup>(٣)</sup> — فإذا تحقق هذان  
الشرطان في أي شيء جاز السلم فيه حتى ولو كان

(١) عبد الرزاق ٨ / ٥ وسنن البيهقي ٦ / ١٨ وتفسير ابن كثير ١ / ٣٣٤ والمحلى ٩ / ١٠٩

والمغني ٤ / ٢٧٥ وغيرها

(٢) سنن البيهقي ٦ / ٢٦

(٣) أخرجه البخاري ومسلم

حيواناً ، فقد أجاز ابن عباس السلم في الحيوان<sup>(١)</sup> .  
 (٢) **شرط الثمن** : ويشترط في الثمن أن يكون نقداً يعجل دفعه للبائع حين العقد ، لأن السلم ما شرع إلا لقضاء حاجة المحتاج إلى المال وهو البائع ، ولذلك اشترط تعجيل الثمن له قال ابن عباس « لا نرى بالسلف بأساً ، الورق في شيء ، الورق نقداً »<sup>(٢)</sup> أي على المشتري أن ينقد البائع الورق نقداً — أي معجلاً .

(٣) **شرط الأجل** : ويشترط تحديد أجل تسليم المسلم فيه ، فإن كان الأجل يتقدم ويتأخر كالخصاد والدراس ونحو ذلك لم يصلح أن يكون أجلاً ، قال ابن عباس : « لا سلف إلى العطاء ولا إلى الخصاد ولا إلى الأندر — أي البيدر — ولا إلى العصير ، واضرب له أجلاً »<sup>(٣)</sup> .

**د — بيع المسلم فيه قبل قبضه** : لقد قلنا في ( بيع/ ٢ ب ) يشترط في المبيع حتى يصح بيعه أن يكون مقبوضاً في يد البائع ، وما قلناه هناك ينطبق هنا على السلم ، فلا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ، فقد أتى رجل أسلف في سائب — أي شقق كتان رقيقة — فسأله : أبيعها قبل أن يقبضها ؟ فقال له ابن عباس : لا ، إنما تلك ورق

(١) سنن البيهقي ٢٢/ ٦ والخطي ١٠٩/ ٩ والمغني ٤/ ٢٧٨

(٢) سنن البيهقي ١٩/ ٦

(٣) عبدالرزاق ٦/ ٨ وابن أبي شيبة ١/ ٢٧٥ والخطي ٨/ ٤٤٧ والمغني ٤/ ٢٩٠ والمجموع

٩/ ٣٧٤ وسنن البيهقي ٦/ ٢٥ ونيل الأوطار ٥/ ٣٤٣

بورق ، وذلك بذهب<sup>(١)</sup> .

هـ — تسليم غير المعقود عليه : إذا أسلم شخص في طعام موصوف في الذمة إلى أجل معلوم فلما جاء الأجل لم يجد المعقود عليه عند البائع ، ووجد عنده غيره وتراضيا على أن يأخذ سلعة أخرى بقيمة السلعة الأولى ، جاز ذلك ، ويستحب أن تكون قيمة السلعة الحاضرة أقل من القيمة المتفق عليها للسلعة الأولى ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « إذا أسلفت في طعام فحلَّ الأجل فلم تجد طعاماً ، فخذ منه عرضاً بأنقص ولا تريح عليه مرتين »<sup>(٢)</sup> ، ومعنى « لا تريح عليه مرتين » — والله أعلم — أنه لا يجوز له أن يبيع المشتري البائع السلعة المسلم فيها ، لأنه يكون بذلك قد ربح عليه مرتين ، مرة بشرائها منه بأقل من قيمتها ، وذلك عندما اشتراها منه سلماً ، ومرة أخرى حين باعه إياها ؛ وسئل رضي الله عنه عن رجل باع بزاً — قماشاً — يأخذ مكانه براً — قمحاً — فقال : لا بأس<sup>(٣)</sup> .

— أما ما رواه طاوس قال : سألت ابن عباس عن رجل سلف في حُلِّل ، فلم يجدها عند صاحبه ، يأخذ حُللاً

(١) عبدالرزاق ٤٤/ ٨ والموطأ ٦٥٩/ ٢ والأُم ٢٤٣/ ٧ وكنز العمال ٢٥٨/ ٦

(٢) عبدالرزاق ١٦/ ٨ وكنز العمال ٢٥٨/ ٦ والمحلى ٥/ ٩ والمغني ٣٠٣/ ٤

(٣) عبدالرزاق ١٦/ ٨ وكنز العمال ١٤٣/ ٤

بقيمتها ؟ فكرهه ، قال : لا يأخذ منه غير ذلك<sup>(١)</sup> فإنه يحمل على أنه أراد أن يأخذ حُللاً بغير إرادة البائع — والله أعلم .

و — الإقالة في السلم : إذا حل أجل تسليم السلعة المسلم فيها ، ولم تكن موجودة عند البائع ، واتفقا على الإقالة ، جازت الإقالة .

وإن وجد عنده بعضها جاز له أن يأخذ هذا البعض ويقيله السلم في الباقي فقد قال ابن عباس رضي الله عنه : لا بأس إذا أسلف الرجل في طعام أن يأخذ بعضه طعاماً وبعض دراهم ، ويقول : هو المعروف<sup>(٢)</sup> . وقال في رجل يأخذ بعض سلمه ويأخذ بعض رأس ماله : لا بأس به ذلك المعروف الحسن الجميل<sup>(٣)</sup> ؛ وأتاه رجل فقال : إني أسلمت رجلاً ألف درهم في طعام ، فأخذت منه نصف سلفي طعاماً فبعته بألف درهم ، ثم أتاني فقال : خذ بقية رأس مالك خمسمائة ، فقال ابن عباس : ذلك المعروف وله أجران<sup>(٤)</sup> .

ز — الرهن والكفيل في السلم : اختلفت الرواية عن ابن عباس في أخذ الرهن والكفيل من المسلم إليه ففي رواية أنه

(١) عبدالرزاق ١٥/٨

(٢) عبدالرزاق ١٣/٨ وكنز العمال ٢٥٨/٦ والمغني ٣٠٣/٤ وسنن البيهقي ٢٧/٦

(٣) آثار أبي يوسف برقم ٨٤٠

(٤) ابن أبي شيبة ٢٧١/١

قال : لا بأس بالرهن والكفيل في السلم<sup>(١)</sup> .  
وفي رواية أخرى عنه أنه كان يكره الرهن في  
السلم<sup>(٢)</sup> . ووجهة نظر الرواية الثانية أن السلم يقوم في  
أصله على غاية إنسانية وهي قضاء حاجة المحتاج ، وفي  
اشتراط الرهن عليه أو الكفيل تضيق عليه .  
ووجه الرواية الثانية أن قضاء حاجة المحتاج لا يعني  
المجازفة بالمال .

---

(١) عبدالرزاق ١٠/ ٨ وابن أبي شيبة ٢٧٢/ ١ وكنز العمال ٦/ ٢٥٨ وسنن البيهقي  
١٩/ ٦  
(٢) ابن أبي شيبة ٢٧٢/ ١ والمحلى ٤/ ٣٠٩

## حرف التاء

## ت

## تأديب :

## ١ - تعريف :

التأديب عقوبة ينزلها الولي — غير القاضي — بمن له الولاية عليه بقصد تصحيح انحرافه وقد بينا الفرق بين التأديب والتعزير في كتابنا « موسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه » — فلا داعي لتكراره هنا .

## ٢ - المؤدّب والمؤدّب :

ويناء على ذلك فالمؤدّب قد يكون الأب ونحوه من الأولياء ، أو السيد ، أو الأمير ، أو المعلم ، أو الزوج ، والمؤدّب قد يكون الابن ونحوه ، أو العبد ، أو أحد أفراد الرعية ، أو التلميذ ، أو الزوجة ، كما سيأتي .

## ٣ - وسائل التأديب :

المفهوم من مقاصد الشريعة الغراء أن العقوبة هي آخر سهم يرمى به المرئي من كنانته ، وهذا ما أشار إليه القرآن العظيم بقوله سبحانه في سورة النساء ٣٤ ﴿ وَاللّٰتِي تَخَافُوْنَ نُشُوزَهُنَّ فِعْظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيْلًا ﴾ وعلى هذا فإن ابن عباس رضي الله عنه يرى بأنه لا بد من التدرج في التأديب حيث يبدأ بالوعظ ،

ومفهوم الوعظ : إفهام الخطيئة أن تصرفه خطأ ، وأن عليه ألا يعود إليه ، وإلا فإنه يحمل مسؤولية تصرفه الخاطيء في الدنيا وفي الآخرة ، يقول ابن عباس رضي الله عنه « عظوهن ، فإن أطعنكم وإلا فاهجروهن »<sup>(١)</sup> فالوعظ واجب قبل إيقاع أية عقوبة كما يفهم ذلك من كلام ابن عباس رضي الله عنه .  
 — فإن لم ينفع الوعظ فينتقل إلى عدم إجابتها إذا كلمته ، وإغلاظ القول لها إذا كلمها وهي الجفوة الكلامية ، قال ابن عباس : « يهجرها بلسانه ويغلظ لها بالقول ولا يدع جماعها »<sup>(٢)</sup> .

— فإن لم ينفع ذلك ترك وطأها مع الإبقاء على النوم معها في فراش واحد ، فيوليها ظهره إذا نام ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ : أن يكون الرجل وامراته على فراش واحد لا يجامعها<sup>(٣)</sup> وقال « لا تُتْرَك في الكلام ولكن لا يجامعها »<sup>(٤)</sup> .

— فإن لم ينفع ذلك طردها من فراشه ، قال ابن عباس « لا تضاجعها في فراشك »<sup>(٥)</sup> .

— فإن لم ينفع ذلك هدها بالضرب وأحضر آله قال ابن عباس

(١) تفسير الطبري ٤١/ ٥ الطبعة البولاقية الأولى سنة ١٣٢٥

(٢) تفسير الطبري ٤٢/ ٥ الطبعة السابقة وعبدالرزاق ٥١٠/ ٦ وابن كثير ٤٩٢/ ١

(٣) تفسير الطبري ٤١/ ٥ الطبعة السابقة والقرطبي ١٧١/ ٥

(٤) تفسير الطبري ٤١/ ٥ وابن كثير ٤٩٢/ ١

(٥) المغني ٤٦/ ٧

رضي الله عنه « علقوا السوط حيث يراها »<sup>(١)</sup> ، فإن ارْعَوْتُ وعادت إلى الخير فليس له أن يضربها<sup>(٢)</sup> .

— فإن لم ينفع ذلك كان له أن يضربها ، ويشترط في الضرب في التأديب أن يكون ضرباً غير مبرح قال ابن عباس « واضربوهن ضرباً غير مبرح »<sup>(٣)</sup> ولما سأله عطاء بن أبي رباح فقال له : وما الضرب غير المبرح يا ابن عباس ؟ قال : بالسواك ونحوه<sup>(٤)</sup> وما قاله ابن عباس من التدرج في تأديب الزوجة ينطبق على تأديب غيرها .

#### ٤ — حكمه :

التأديب واجب لما فيه من إصلاح الفرد ، وهو حق من حقوق الشخص على وليّه ، وواجب على الولي نحوه ، قال ابن عباس رضي الله عنه « أدب ابنك وزوجه واحججه ، فإذا فعلت ذلك فقد قضيت حقه ، وبقي حقلك عليه »<sup>(٥)</sup> . ولا يأثم الولي بهذا التأديب بل يؤجر لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول « رحم الله رجلاً ائتمر على يتيم بلطمة »<sup>(٦)</sup> .

(١) عبدالرزاق ١١ / ١٣٣

(٢) تفسير الطبري ٥ / ٤٣ و ٤٤ طبعة بولاق الأولى ، وأحكام القرآن للجصاص

١٨٩ / ٢

(٣) تفسير الطبري ٥ / ٤٤ الطبعة السابقة

(٤) تفسير الطبري ٥ / ٤٤

(٥) كشف الغمة ١ / ٦٩

(٦) سنن البيهقي ٦ / ٢٨٥



## تبذير :

## ١ - تعريف :

التبذير هو إنفاق المال في غير حق<sup>(١)</sup> . كما ورد ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه .

## ٢ - حكمه :

التبذير محرم لقوله جل شأنه في سورة الإسراء ٢٦ ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ، إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ .

## ٣ - أوجه التبذير :

للتبذير وجهان ، الوجه الأول يتمثل في الإنفاق في المحرمات ، ولو كان هذا الإنفاق قليلاً ، وهذا الذي يفصح عنه قول ابن عباس رضي الله عنه « لا تنفق في الباطل »<sup>(٢)</sup> .

— والوجه الثاني يتمثل في المغالاة في الإنفاق في المباحات من غير وجه مشروع لهذه المغالاة وهذا يفصح عنه قول ابن عباس رضي الله عنه « إن المبذر هو المسرف في غير حق »<sup>(٣)</sup> .

## ٤ - الحجر على المبذر :

التبذير سَفَهٌ ، والسفيه يحجر عليه ( ر : حجر/ ٢ أ ) .

(١) تفسير الطبري ١٥/ ٥٤ وتفسير ابن كثير ٢/ ٣٦ وأحكام القرآن للجصاص

٢٩٠/ ٨ والحلى ١٩٨/ ٣

(٢) تفسير الطبري ١٥/ ٥٤

(٣) تفسير الطبري ١٥/ ٥٤

## تبرع :

### ١ - تعريف :

التبرع هو تمليك بغير عوض .

### ٢ - عقود التبرع :

عقود التبرع أنواع ، وأهم هذه العقود وأشهرها : الهبة ، والصدقة ، والوصية ، والوقف ، والإعارة ، والقرض ، والابراء من الدين ، والعتق ، والكفالة ، وستحدث عن كل عقد من هذه العقود في مكانه .

### ٣ - حقيقة التبرع :

ينظر إلى عقود التبرع على أنها ضرر محض لما يترتب عليها من خسارة المال ، وهي كذلك في الظاهر ، ولكنها في الحقيقة قد توصل إلى خير كثير ، إلا أن هذا الخير هو خير محتمل وليس بمقطوع به ، كتقديم هدية لغني على أمل إنشاء علاقة تجارية معه ، فالهدية ذهبت من مال المُهدي حتماً ، ولكن العلاقة التجارية محتملة ، قد تتحقق وقد لا تتحقق ، وعلى هذا فالجانب المحقق في التبرع هو الخسارة ، وهي ضرر محض من الناحية الفقهية .

### ٤ - شروط التبرع :

لعقود التبرع شروطها ومن هذه الشروط :

أ - إنها لا تصح إلا من المالك نفسه أو ممن فوّضه عنه بالتبرع ، لأن التبرع ضرر محض لا يملك أحد إنزاله

بأحد ، وعلى هذا فلا يصح أن يتبرع الولي عن الصغير ،  
ولا الزوجة من مال زوجها ، ولا العبد من مال سيده ،  
ولا الأجير من مال مستأجره فقد أتت امرأة ابن عباس  
رضي الله عنه فقالت له : آخذ من مال زوجي فأصدق  
به ؟ قال : الخبز والتمر ؟ قالت : فدراهمه ، وقال : أتحيين  
أن يتصدق عليك ؟ — أي يتصدق هو من مالك —  
قالت : لا ، قال : فلا تأخذي دراهمه إلا بإذنه<sup>(١)</sup> وإنما  
سألها ابن عباس : الخبز والتمر ؟ لأن المرأة لها أن تتبرع من  
مال زوجها بما تتسامح به النفوس كقليل الخبز وقليل التمر  
ونحو ذلك ؛ وسأله رجل فقال : يا ابن عباس إني رجل  
مملوك وأرعى غنماً لأهلي ، فيمرُّ بي الظمان ، أفأسقيه ؟  
فقال ابن عباس : لا ، ثم لا ، إلا بأمر أهلك ، قال :  
فإني أتخوف عليه الموت ، قال : فاسقه ثم أخبر أهلك  
بذلك<sup>(٢)</sup> .

ب — أن يكون غير محجور عليه لصغر أو جنون أو نحو ذلك  
قال ابن عباس رضي الله عنه « لا تجوز صدقة الغلام  
ولا هبته ولا طلاقه ولا عتقه »<sup>(٣)</sup> .

( ج ) ولا تلزم عقود التبرع إلا بالقبض ، وللمتصدق أن يعود  
بما عزله من ماله للصدقة ما لم يصل ذلك المال إلى يد

(١) المحلى ٣١٩/ ٨ وعبد الرزاق ١٤٩/ ٤

(٢) سنن البيهقي ١٨٤/ ٤ وآثار أبي يوسف برقم ١٠٦٢ وعبد الرزاق ٧٤/ ٤ و ٤٥٩

(٣) سنن سعيد بن منصور ٢٩٨/ ١/ ٣

الفقير ، فإذا وصل إلى يده فقد لزمته الصدقة وليس للمتصدق العودة بها بعد ذلك قال ابن عباس : لا تجوز الصدقة حتى تُقبَض<sup>(١)</sup> .

( د ) كراهية تبرع الإنسان بكل ماله ( ر : صدقة/ ٣ ) .

## تشاؤب :

من آداب التشاؤب أن يضع المتشاؤب يده على فمه أثناء التشاؤب ، فإنها السنة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا تشاءب أحدكم في الصلاة فليضع يده على فيه ، فإنه من الشيطان »<sup>(٢)</sup> .

## تجارة :

١ — تعريف :

التجارة هي ممارسة البيع والشراء بقصد الربح .

٢ — حكمها :

التجارة حرفة من الحرف المباحة ( ر : احتراف/ ٢ أ ) .

٣ — التجارة في الحرم للحاج والمعتمر :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن لا بأس بالتجارة في الحرم

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٣/ ١ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٤٩

(٢) عبد الرزاق ٢٧٠/ ٢ وابن أبي شيبة ١١٠/ ١ ب وكثر العمال ٨/ ٢٠٣

للحاج والمعتمر لقوله تعالى في سورة البقرة ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (١).

٤ - ما يحرم الاتجار به :

كل ما حرم بيعه حرم الاتجار به ( ر : بيع/٢ ) .

٥ - زكاة عروض التجارة ( ر : زكاة/٤ ب ) .

### تحري :

١ - تعريف :

التحري هو تغليب الظن على أمر ما عند تعذر الوقوف على الحقيقة .

٢ - حكمه :

التحري دليل شرعي يجب العمل به عند ابن عباس رضي الله عنه عند تعذر الوصول إلى الحقيقة ، وعلى هذا فإن من تعذرت عليه معرفة القبلة فإنه يتحرى ويصلي قال تعالى في ذلك ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ (٢) .

### تحريم :

١ - تحريم الزوجة :

اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه أن الرجل إذا حرم

(١) تنوير المقباس ص ٢٧

(٢) تنوير المقباس ص ١٧

امراته على نفسه فقال : أنت عليّ حرام ، أو نحو ذلك ولم ينو به طلاقاً ، أنها لا تحرم عليه ، وأن عليه في ذلك كفارة<sup>(١)</sup> .  
وقد اختلفت الرواية عنه في الكفارة الواجبة بناء على التكيف الفقهي لهذا التحريم :

— ففي رواية أنه رضي الله عنه أنه اعتبر هذا التحريم ميئاً ، وأوجب فيه كفارة يمين ، فقد قال رضي الله عنه : إذا حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين يكفرها ، وقال ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> . وروي عن ابن عباس أنه قال مستدلاً على ذلك « إن التحريم يمين في كتاب الله تعالى ، قال عز وجل في سورة التحريم/ ١ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ثم قال تعالى في سورة التحريم/ ٢ ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

— وفي رواية أخرى أنه رضي الله عنه اعتبر هذا التحريم ظهاراً ، وأوجب فيه كفارة الظهار ، فقال رضي الله عنه : في الحرام تحرير رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً<sup>(٤)</sup> وقال له رجل : إني جعلت امرأتي عليّ حراماً ، قال

(١) المحلى ١٥/ ٨ و ١٢٧/ ١٠

(٢) سنن البيهقي ٣٥٠/ ٧ وأحكام القرآن للجصاص ٤٦٥/ ٣ والمحلى ١٠/ ١٢٦ وكشف الغمة ٩٧/ ٢ و ١٠٣ وابن أبي شيبة ٢٤١/ ١ وعبد الرزاق ٤٠٠/ ٦ وسنن سعيد بن منصور ٣٩٦/ ١/ ٣ والمغني ١٥٤/ ٧ و ١٥٦

(٣) المغني ١٥٦/ ٧ و ٣٤٣

(٤) المحلى ١٠/ ١٢٥ وأحكام القرآن للجصاص ٤٦٥/ ٣ والمغني ٧/ ١٥٤ و ٣٤٣ وعبد الرزاق ٤٠٤/ ٦

كذبت ، ليست عليك بحرام ثم تلا ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ  
مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ عليك أغلظ الكفارات ، عتق رقبة<sup>(١)</sup> .

## ٢ - تحريم غير الزوجة :

إذا حرم الرجل شيئاً على نفسه كالطعام والشراب ونحو ذلك  
كان عليه عتق رقبة أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين  
مسكيناً ، فقد روي سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله  
عنه أنه قال : « إذا قال حرام عليّ أن آكل ، أو قال هذا  
الطعام حرام عليّ ، قال : يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين  
أو يطعم ستين مسكيناً »<sup>(٢)</sup> .

## تحصيب :

### ١ - تعريف :

التحصيب : هو نزول الحاج بالتحصيب — عند مدخل  
مكة — بعد النفر من منى وقبل دخول مكة ، وصلاة الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء فيه ، ثم دخول مكة .

### ٢ - حكمه :

كان ابن عباس رضي الله عنه لا يرى التحصيب شيئاً — أي  
هو ليس بسنة — ويقول « التحصيب ليس بشيء ، إنما هو  
منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم »<sup>(٣)</sup> ( ر :  
حج / ٣٠ ) .

(١) سنن البيهقي ٣٥١/٧

(٢) المحلى ١٢٥/١٠ وأحكام القرآن للجصاص ٤٦٥/٣

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١٦٨/١ ب

## تحكيم :

### ١ - تعريف :

التحكيم هو اتفاق الخصمين على قبول حكم طرف ثالث بينهما فيما اختلفا فيه .

### ٢ - التحكيم بين الزوجين :

التحكيم جائز عموماً ، وقد قال الله تعالى في التحكيم بين الزوجين ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ ويكون حكم هذين الحكمين إذا اتفقا عليه ملزماً للطرفين المتخاصمين سواء كان حكمهما جمعاً بين الزوجين أو تفريقاً ، قال ابن عباس رضي الله عنه : إذا اجتمع رأي الحكمين أن يفرقا أو يجمعا بين الزوجين فأمرهما جائز<sup>(١)</sup> ، وأما إن اختلفا فحكم أحد الحكمين ولم يحكم الآخر : فليس حكمه بشيء حتى يجتمعا<sup>(٢)</sup> ، فإن اجتمعا على أن يفرقا فرضي أحد الزوجين ورفض الآخر ثم مات أحد الزوجين فإن الذي رضي يرث الذي لم يرض ، ولا يرث الكاره الراضي ، قال ابن عباس رضي الله عنه فيما رواه عنه ابن أبي حاتم والطبري : أمر الله أن يعيشوا رجلاً صالحاً من أهل الرجل ، ورجلاً مثله من أهل المرأة ، فينظران أيهما المسيء ، فإن كان الرجل هو

(١) سنن البيهقي ٣٠٦/٧ وأحكام القرآن للجصاص ١٩٢/٢ وكشف الغمة ٨٦/٢

(٢) كشف الغمة ٨٦/٢



المسيء : حجبوا عنه امرأته وقصروه على النفقة ، وإن كانت المرأة هي المسيئة : قصروها على زوجها ومنعوا نفقتها ، فإن اجتمع رأيهما على أن يفرقا أو يجمعا فأمرهما جائز ، فإن رأيا أن يجمعا فرضي أحد الزوجين وكره الآخر فمات أحدهما ، فإن الذي رضي يرث الذي لم يرض ، ولا يرث الكاره الراضي<sup>(١)</sup> .  
ويروى أن عقيلاً تزوج فاطمة بنت عتبة ، فتخاصما ، فجمعت ثيابها ومضت إلى عثمان ، فبعث عثمان حكماً من أهله ، عبد الله بن عباس ، وحكماً من أهلها ، معاوية ، وقال لهما : إن رأيكما أن تجمعا جمعتما ، وإن رأيكما أن تفرقا فرقتما ، فقال ابن عباس : لأفرقن بينهما ، وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف ، فلما بلغا الباب ، كانا قد اصطلحا ، وأغلقا عليهما الباب<sup>(٢)</sup> ، و ( ر : طلاق/٦ ح ) .

## تحلي :

انظر : حلية

## تحليل :

### ١ - تعريف :

التحليل هو : نكاح الرجل المطلقة ثلاثاً ليحلها لزوجها الذي طلقها .

(١) انظر تفسير ابن كثير ٤٩٣/١ وتفسير الطبري لقوله تعالى ﴿ فابعثوا حكماً من أهله ﴾

وحكماً من أهلها ﴿

(٢) عبدالرزاق ٥١٢/٦ والمغني ٤٩/٧ وغيرهما .

## ٢ — حكمه :

إذا طلق الرجل زوجته ، فتزوجها رجل — بعد انتهاء عدتها — على سبيل الديمومة ، دون تواطؤ بينهما ، فلم يطب له العيش معها ، فطلقها ومضت عدتها ، جاز لها أن تعود إلى زوجها الأول بعقد جديد ومهر جديد عملاً بقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٠ ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ .

فإن تزوجها الثاني زواجاً لا على سبيل الديمومة والبقاء ، ولكن ليحلها لزوجها ، سواء كان ذلك عن تواطؤ بينهما أو عن غير تواطؤ ، فهو آثم عند الله تعالى ، فعن مالك بن الحارث عن ابن عباس أن رجلاً سأله عمن طلق امرأته ، كيف ترى في رجل يحلها له ؟ فقال ابن عباس : من يخادع الله يخدعه<sup>(١)</sup> . ويعتبر هذا النكاح باطلاً ويفرق بينهما<sup>(٢)</sup> ، وسأله رجل فقال : إن نعلي طلق امرأته ثلاثاً ، قال ابن عباس : إن عمك عصى الله فأندمه ، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً ، قال : كيف ترى في رجل يحلها له ؟ قال : من يخادع الله يخدعه<sup>(٣)</sup> .

(١) المحلى ١٠ / ١٨١ والمغنى ٦ / ٦٤٦

(٢) تفسير ابن كثير ١ / ٢٨٠

(٣) عبدالرزاق ٦ / ٢٦٦

### ٣ — التحليل بوطء السيد :

كان ابن عباس يرى أن الأمة إذا طلقها زوجها ، فعادت إلى سيدها ، فوطء سيدها لها يحلها لزوجها<sup>(١)</sup> وقد خالف ابن عباس في هذا الكثير من الصحابة رضوان الله عليهم .

## تحميد :

### ١ — تعريف :

التحميد هو قول : « الحمد لله » .

### ٢ — التحميد بعد العطاس :

التحميد بعد العطاس سنة ، قال ابن عباس : إن الملائكة يحضرون أحدكم إذا عطس ، فإذا قال : الحمد لله ، قالت الملائكة : رب العالمين ، فإذا قال : رب العالمين ، قالت الملائكة : يرحمك الله<sup>(٢)</sup> .

## تحية الأشخاص :

انظر : سلام .

## تحية المسجد :

### ١ — تعريف :

تحية المسجد هي ركعتان يصليهما الداخل إلى المسجد قبل أن يقعد .

---

(١) المحلى ١٠ / ١٧٩ وعبد الرزاق ٦ / ٢٧٠

(٢) كنز العمال ٩ / ٢٢٧

## أحكامها :

- أ — تحية المسجد سنة ، وليست بواجبه .
- ب — إذا دخل الشخص إلى المسجد والإمام يخطب الجمعة فإنه يقعد يستمع إلى الخطبة وينصت ولا يصلي تحية المسجد ، لأن الاستماع إلى الخطبة واجب ، وصلاة ركعتي تحية المسجد سنة ، فترك السنة من أجل الواجب ، وقد سئل ابن عباس عن الرجل يصلي — أي تحية المسجد — والإمام يخطب ؟ قال : رأيته لو فعل ذلك كلهم أكان حسناً ؟ !!<sup>(١)</sup> ، والعجيب أن هذه العبارة وردت في المطبوع من المحلى خطأ بلفظ « فقال : لو أن الناس فعلوه كان حسناً »<sup>(٢)</sup> فانقلب المعنى بذلك ، والصحيح ما أوردناه ( ر : صلاة / ١١ ) .

## تخارج :

- ١ — تعريف :
- التخارج هو أن يتصالح الشركاء على إخراج بعضهم مما اشتركوا فيه . على شيء معلوم يدفعونه إليه .
- ٢ — حكمه :
- والتخارج جائز في الميراث ( ر : إرث / ٨ ) وجائز في الشركة قال ابن عباس رضي الله عنه « لا بأس أن يتخارج القوم من

(١) عبد الرزاق ٣ / ٢٨٥

(٢) المحلى ٥ / ٦٩

الشركة تكون بينهم ، فيأخذ بعضهم من الذهب الذي بينهم ،  
فيأخذ هذا عشرة نقداً ، ويأخذ هذا عشرين ديناراً — أي  
يبقى لهذا عشرون<sup>(١)</sup> ، وهذا يعني : أنه يجوز لأحد الشركاء أن  
يأخذ أقل من حقه من الشركة ، أو أكثر من حقه منها ،  
ويخرج منها ، لأن المخارجة مصلحة ، والمصلحة جائزة على  
الأقل وعلى الأكثر .

### تختم :

- ١ — كان ابن عباس رضي الله عنه يتختم بيمينه<sup>(٢)</sup> .
- ٢ — ولا يجوز أن يدخل الخلاء بخاتمه إن كان منقوشاً فيه اسم الله تعالى ، قال عكرمة كان ابن عباس إذا دخل الخلاء ناولني خاتمه<sup>(٣)</sup> — لأن فيه اسم الله تعالى .

### تخلي :

- ١ — تعريف :  
التخلي : هو جلوس الشخص لقضاء حاجته من الغائط والبول .
- ٢ — آداب التخلي :  
أ — إذا أراد الدخول إلى الخلاء أبعد عنه كل ما فيه اسم الله

(١) عبدالرزاق ٨ / ٢٨٨

(٢) المجموع ٤ / ٤٤٣

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ١٩ ب

تعالى كالحاتم ونحوه ؛ فقد كان ابن عباس إذا دخل إلى  
الخلاء خلع خاتمته وناولته عكرمة ( ر : تختم / ٢ ) .

ب — فإن كان في العراء فإنه لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها أثناء  
التخلي ، أما إن كان في البنيان فيجوز له استقبال القبلة  
واستدبارها<sup>(١)</sup> .

ج — ولا يذكر الله تعالى بلسانه حين قضاء حاجته ، ويجوز له  
ذكره بقلبه<sup>(٢)</sup> ، فإن عطس وهو على الخلاء يكره له أن  
يحمد الله تعالى<sup>(٣)</sup> .

د — وإذا خرج من الخلاء غسل يديه ، فقد كان ابن عباس  
إذا خرج من الغائط تلقى توراً فغسل وجهه ويديه<sup>(٤)</sup> .

## تخنث :

### ١ — تعريف :

التخنث هو تشبه الرجل بالمرأة في تعطفه وتلينه ومشيته وكلامه  
ونحو ذلك .

### ٢ — حكمه :

التخنث محرم للعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال

(١) المغني ١ / ١٦٢

(٢) المغني ٢ / ١٦٦

(٣) المجموع ٢ / ٩٧

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ١٨ ب

بالنساء ، وقد روى ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : ( لعن رسول الله ﷺ بيتاً يدخله مُحَنَّثٌ )<sup>(١)</sup> .

## تداوي :

إباحة التداوي للمحرم بما لا طيب فيه ( ر : إحرار ٩ / هـ ) .

## تدبير :

انظر : رق ٢ / جـ .

## تذكية :

التذكية هي ذبح الحيوان مأكول اللحم بشروطه الشرعية ( ر : ذبح ) .

## تراب :

- التيمم بالتراب ( ر : تيمم / ٥ ) .
- التطهير بالتراب ( ر : نجاسة / ٢ و )
- استعماله في تطهير الإناء الذي ولغ فيه الكلب ( ر : سؤر / ٢ ب ٢ ) .

---

(١) كنز العمال ٥ / ٤٦٧

## تربع :

التربع في الصلاة مكروه لما فيه من مخالفة الهيئة المسنونة للصلاة ، فعن الحكم بن عتيبة قال : أحسب ابن عباس كره التربع في الصلاة<sup>(١)</sup> .

## ترتيب :

- ترتيب أعمال الحج وما يجب عند الإحلال بهذا الترتيب . ( ر : حج / ٣٢ ) .
- الترتيب في أفعال الوضوء ( ر : وضوء / ٦ ب ٤ )
- الترتيب في أفعال الغسل ( ر : غسل / ٤ هـ )

## تسري :

### ١ — تعريف :

التسري هو وطء الأمة .

### ٢ — المتسرى بها :

أ — يشترط في المتسرى بها مايلي :

- (١) أن تكون أمة ، إذ الحرة لا توطأ إلا بعقد نكاح ، والأمة توطأ بعقد نكاح وبملك اليمين ، وهذا إجماع لاخلاف فيه لأحد .

---

(١) سنن البيهقي ٢ / ٣٠٦



(٢) أن تكون مملوكة للمتسري ، أو أباح له مالکها وطأها ، سواء كان ذلك المبيح زوجة أو أختاً أو بنتاً أو نحو ذلك ، وبذلك يكون ابن عباس ممن يبيح إحلال فروج الإماء للغير من قبل المالك ، لأن الأمة لا حُرمة لها ، وهي بمثابة المتاع ، يعيره مالکها لمن يشاء ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه « إذا أحلت امرأة الرجل أو ابنته أو أخته جاريتها فليصحبها وهي لها »<sup>(١)</sup> ، ولكن عليها الاستبراء ( ر : استبراء ) عند انتقال حق وطئها من رجل لآخر .

(٣) أن لا تكون ممن حرم عليه نكاحها لكونها من محارمه ، كأُمه ، أو أخته ، أو أم زوجته ، أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

(٤) أن تكون غير متزوجة ، ويستثنى من ذلك النساء المسيبات ، فإنهن يجوز وطؤهن بعد استبرائهن قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ قال « كل امرأة لها زوج هي عليك حرام إلا أمة ملكتها ولها زوج بأرض الحرب ، فهي ————— لي لك حلال إذا استبرأتها »<sup>(٣)</sup>

(٥) ولكن هل يشترط ألا تكون أخت لها تحتها كان قد تسرى بها ؟ .

(١) عبدالرزاق ٢١٦/ ٧ والخلی ٢٥٧/ ١١ وكنز العمال ١٦/ ٥٠٦ و ٧٤٤

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١٢٩/ ٢

(٣) تفسير الطبري لهذه الآية ٢/ ٥ وسنن البيهقي ١٦٧/ ٧ وأحكام القرآن للجصاص

١٣٥/ ٢ و ٤٣٩/ ٣ والمغني ٨/ ٤٢٧

—ففي رواية عن ابن عباس رضي الله عنه أنه توقف في أمرها ، فقد روى سعيد بن منصور أن ابن عباس سئل عن الجمع بين الأختين في ملك اليمين فقال : لا أحلُّهما ولا أحرِّمهما ، أحلتُّهما آية وحرمتها آية أخرى ، ولم أكن لأفعل<sup>(١)</sup> .

—وفي رواية أخرى أنه رضي الله عنه كان يحرم الجمع بين الأم وابنتها ، والأخت وأختها بملك اليمين قياساً على النكاح<sup>(٢)</sup> .  
—وفي رواية ثالثة : أنه أباح الجمع بين الأختين الأمتين في التسري ، فقد سئل عن وطء الأمتين الأختين وذكروا عنده قول علي بن أبي طالب « أحلتُّها آية وحرمتها آية » فقال « أحلتُّها آية وحرمتها آية ؟! » إنما يحرم عليّ قرابتي منهن ، ولا تحرم عليّ قرابة بعضهن من بعض<sup>(٣)</sup> ، وذكر الجصاص أن ابن عباس وطئ جاريته ، ثم وطئ أختها قبل إخراج الأولى عن ملكه<sup>(٤)</sup> .

٦) ولا يشترط أن تكون الأمة المتسرى بها عفيفة عن الزنا ، بل يجوز وطء الجارية الزانية ، وقد فعل هو ذلك ، فعن سعيد ابن جبير قال : دخلنا على ابن عباس في صدر النهار ،

(١) سعيد بن منصور ٤٠٤/ ١/ ٣ والمحلى ٥٢٢/ ٩

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١٢٩/ ٢

(٣) سنن سعيد بن منصور ٤٠٣/ ١/ ٣ وعبد الرزاق ١٩٢/ ٧ والمحلى ٥٢٢/ ٩ وأحكام

القرآن للجصاص ١٣٠/ ٢

(٤) أحكام القرآن للجصاص ١٣٠/ ٢

فوجدناه صائماً ، ثم رحنا عليه من العشي فوجدناه مفطراً ، فقلنا له : ألم تك صائماً ؟ قال : « بلى ، ولكن جارية لي أتت عليّ فأعجبنتني ، فأصبت منها ، وإنما هو تطوع ، وسأقضي يوماً مكانه ، وأزيدكم : إنها كانت بغياً فحصبته »<sup>(١)</sup> وروى عنه أنه وطئ جارية له — أم سليط — بعدما أنكر حملها<sup>(٢)</sup> .

ب — ويجوز للرجل أن يتسرى بمطلقة ثلاثاً دون أن تنكح زوجاً غيره ، وذلك بأن يكون الرجل قد تزوج أمةً ، فطلقها ثلاثاً ثم اشتراها من سيدها ، فيجوز له أن يطأها بما له عليها من ملك اليمين ، فقد سئل ابن عباس عن الرجل يبت أمة ثم يبتاعها ولم تنكح بعد أحداً ، أنحل له ؟ قال : نعم<sup>(٣)</sup> ، وتزوج عبد لابن عباس أمة له — أي لابن عباس — فطلقها العبد طلقين — أي بتها — فقال له ابن عباس : أرجعها ، فأبى ، فوهبها له ، وقال له : استحلبها بملك اليمين<sup>(٤)</sup> .

ج — ولايجل له أن يتسرى بامرأة ذمية غنمها الكفار ثم استردها المسلمون منهم ، فقد سئل ابن عباس فقيل له : يغير

(١) سنن سعيد بن منصور ٣/ ٢/ ٦١ وعبد الرزاق ٧/ ٢٠٨ وسنن البيهقي ٧/ ١٥٥ والمغني ٦/ ٦٠٤

(٢) ابن أبي شيبة ١/ ٢١٣ وسنن سعيد بن منصور ٣/ ٢/ ٦٢ والحلي ١٠/ ١٨٠

(٣) عبد الرزاق ٧/ ٢٤٥ والحلي ١٠/ ١٨٠

(٤) سنن سعيد بن منصور ٣/ ٢/ ٢٥٢

العدو فيسبي أهل الذمة ويسوق البقر والغنم ، فتطلبهم الخيل فتدركهم ، فيذبحون البقر والغنم وينكحون نساء أهل الذمة ، قال ابن عباس : المسلم يرّد على المسلم ، والمسلم يرّد على أهل العهد ، ومن نكح ذمية فهو زان<sup>(١)</sup> .

د — تحليل الأمة المطلقة المبتوتة إلى زوجها بوطء سيدها لها ( ر : تحليل / ٣ ) .

هـ — مظاهرة المتسرى بها : الظهار عند ابن عباس رضي الله عنه يرد على النكاح ولا يرد على التسري ، وعلى هذا فإن الرجل إن ظاهر من أمته فليس ظهاره بشيء ، وقد كان ابن عباس رضي الله عنه يقول : من شاء باهله أن ليس للأمة ظهار<sup>(٢)</sup> .

و — لا عدة على المتسرى بها عند انتقال حق وطئها من شخص لآخر ، بل عليها الاستبراء ( ر : استبراء / ٢ ) .

### ٣ — المتسري :

— مما لاختلاف فيه بين الصحابة رضي الله عنهم أنه يباح للحر التسري ، كما يباح للعبد إن أذن له سيده بذلك ، لأن العبد يملك النكاح بإذن سيده ، فيملك التسري به أيضاً ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه « لا بأس أن يتسرى العبد »<sup>(٣)</sup> ، وقد تقدم قبل قليل قول ابن عباس لعبد له طلق

(١) سنن سعيد بن منصور ٣ / ١ / ٣٤٧ وعبدالرزاق ٧ / ٢١٤ و ٢٤٧ والحقلي ١٠ / ٢٣٣

(٢) سنن البيهقي ٧ / ٣٧٣ وأحكام الجصاص ٣ / ٤٢١ وآثار أبي يوسف برقم ٦٩٧

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٢١٢ ب وعبدالرزاق ٧ / ٢١٥ والمغني ٦ / ٥٤١ وكنز العمال

زوجته فبتّها — وكانت الزوجة أمة لابن عباس — قال له :  
استحلها بملك اليمين ؛ وروى سعيد بن منصور في سننه أن ابن  
عباس أذن لغلام له أن يتسرى ، فاشتري ثلاث جوار ، ثمن  
كل واحدة منهن ألفين ألفين ؛ وقال لغلام له : لك فلانة —  
لأمة له — فاتخذها<sup>(١)</sup> .

— ويجوز للرجل أن ينام بين اثنين من إماءه ، ولكنه لايطأ واحدة  
أمام الأخرى ( ر : نكاح / ٩ ب ٤ ) .  
— وإن كانت عنده عدة إماء للتسري بهن فليس عليه أن يقسم  
بينهن ولا أن يعدل بينهن بالوطء أو المبيت<sup>(٢)</sup> .

### تشريق :

انظر : أيام التشريق .

### تشبه :

كراهة التشبه بالكافرين في العبادات ( ر : صلاة / ٨ ج ) .

### تشهد :

— التشهد في الصلاة ( ر : صلاة / ٩ م ) .  
— عدم قراءة البسمة مع التشهد ( ر : بسمة / ٢ ج ) .

(١) سنن سعيد بن منصور ٣ / ٢ / ٧٣

(٢) تنوير المقباس ٦٤

## تصوير :

- ١ - كان العرب يعبدون الصور - أي التماثيل - فأتى الإسلام وحرّم تلك العبادة ، وقطع كل صلة بها وحرّم صنع التماثيل ، وجعل الكسب من صنعتها كسباً خبيثاً ، وقد عرف ذلك الصحابة رضوان الله عليهم ووعوه جيداً ، قال ابن عباس رضي الله عنه « من السحت أجرة صور التماثيل »<sup>(١)</sup> ، وقال رجل لابن عباس : يا ابن عباس إني إنسان انما معيشتي من صنعة يدي . وإني أصنع هذه التصاوير ، فقال له ابن عباس : ادنه .. ادنه .. ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ ، قال : فربا لها الرجل ربوة شديدة ، وقال - أي ابن عباس - وبحك إن أبيت إلا أن تصنع فعليك بالشجر وماليس فيه روح<sup>(٢)</sup> » و ( ر : إجارة / ٢ ب ٢ ) .
- ٢ - والجدير بالذكر ، أن الصورة لا تكون محرمة إلا بوجود رأسها ، فإذا صنعت بغيز رأس فلاحرمة فيها ، قال ابن عباس رضي الله عنه : الصورة الرأس ، فإذا قطع الرأس فليس بصورة<sup>(٣)</sup> .
- ٣ - تعليق الصور واقتنائها ( ر : صورة ) .

(١) سنن البيهقي ٦ / ١٢

(٢) سنن البيهقي ٧ / ٢٧٠

(٣) سنن البيهقي ٧ / ٢٧٠ والمغني ٧ / ٧

## تطوع :

### ١ - تعريف :

التطوع هو ما شرع زيادة على الفرض .

### ٢ - وجوبه بالشروع فيه :

المتطوع أمير نفسه ، فإذا شرع في تطوعه ثم عرض له ما يلزم منه الخروج من التطوع فله أن يخرج منه ، قال ابن عباس : الصيام تطوعاً والطواف والصلاة والصدقة ، إن شاء مضى وإن شاء قطع<sup>(١)</sup> فإن خرج منه وقطعه : ففي رواية عنه : وجب عليه قضاؤه دون وجوب شيء من الكفارة عليه ، بهذا أفتى ابن عباس رضي الله عنه ابن سيرين عندما سأله ، قال ابن سيرين : صمْتُ يوماً فأجهدت فأفطرت ، فسألت ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما فأمراني بأن أقضي يوماً مكانه<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن عباس رضي الله عنه « إذا أصبح أحدكم صائماً ثم بدا له أن يفطر فليصم يوماً مكانه<sup>(٣)</sup> » ، وعن سعيد ابن جبير قال : دخلنا على ابن عباس في صدر النهار ، فوجدناه صائماً ، ثم رحنا عليه من العشي ، فوجدناه مفطراً ، فقلنا له : ألم تك صائماً ؟ قال : بلى ، ولكن جارية لي أتت علي فأعجبنتني فأصبت منها ، وإنما هو تطوع ، وسأقضي يوماً

(١) المحلى ٢٧٠/٦ والمغني ١٥١/٣ والمجموع ٤٥٥/٦ وابن أبي شيبة ١٩٩/١

(٢) أحكام القرآن للحصاص ٢٣٤/١

(٣) سنن البيهقي ٢٨١/٤

مكانه»<sup>(١)</sup> وفي هذه القصة أمران ، الأول : جواز إفساد صوم التطوع ، والثاني : قضاء ما أفسده من التطوع وفي رواية ثانية : إن الصائم إذا أفسد تطوعه فليس عليه قضاء<sup>(٢)</sup> ، قال ابن عباس : من أصبح صائماً تطوعاً إن شاء صام وإن شاء أفطر وليس عليه قضاء<sup>(٣)</sup> ، وكان ابن عباس يضرب لذلك أمثالاً : رجل طاف سبعاً فقطع ولم يوفه ، فله ما احتسب ، أو صلى ركعة ولم يصل أخرى قبلها فله ما احتسب ، أو يذهب بمال يتصدق به فيصدق ببعضه وأمسك بعضه<sup>(٤)</sup> .

والرواية الأولى هي التي يتناقلها العلماء من مذهب ابن عباس .

### ٣ — أنواع التطوع :

- التطوع في الصلاة ( ر : صلاة / ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ) .
- التطوع في الصيام ( ر : صيام / ٧ ، ٨ ) وعدم اشتراط تبين النية فيه ( ر : صيام / ١٠ ) .
- التطوع في الصدقات ( ر : صدقة ) .
- صلاة التطوع في السفر ( ر : سفر / ٣ ج د ) .

(١) سنن البيهقي ١٥٥/ ٧ ، وعبد الرزاق ٢٠٨/ ٧ وسنن سعيد بن منصور ٦٢/ ٢/ ٣

(٢) المجموع ٤٥٥/ ٦ .

(٣) عبد الرزاق ٢٧١/ ٤

(٤) عبد الرزاق ٢٧١/ ٤



## تطيب :

— من السنة أن يكون المسلم طيب الريح ، وخاصة عندما يقصد  
الجمع والجماعات لأن الرائحة الكريهة تؤذي مجالسيه ، وتنفر  
الناس عنه ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه : إذا ذهب  
الرجل إلى الجمعة فيمسّ طيباً إن كان عنده<sup>(١)</sup>  
( ر : جمعه / ٤ ج ) .

— إباحة التطيب قبل الإحرام ( ر : إحرام / ٦ ) .

— منع التطيب بالطيب المصنع أثناء الإحرام ( ر : إحرام / ٩  
ب ) .

— تطيب كفن الميت ( : موت / ٢ ج ٣ ) .

## تعريض :

### ١ — تعريف :

التعريض هو إرادة المتكلم من كلامه معنى يفهمه السامع من  
غير تصريح به .

٢ — التعريض يكون منقذاً من كثير من المواقف الحرجة في بعض  
الأحيان ، حيث يفرج المعرض عن نفسه دون أن يعرض نفسه  
إلى المؤاخذة ، ولذلك كان ابن عباس رضي الله عنه يقول

---

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٨٣ ب والحقلي ٢ / ١٠

« مايسرني بمعارض الكلام حمر النعم »<sup>(١)</sup> .  
 فيحرم على الرجل أن يصرح بخطبة المرأة المعتدة مادامت في  
 العدة ، ولكن يباح له أن يعرض بخطبتها لقوله تعالى في سورة  
 البقرة / ٢٣٥ ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتُم به من خطبة  
 النساء ﴾ والتعريض بالخطبة كما يقول ابن عباس أن يقول « إني  
 أريد أن أتزوج وإني لأحب امرأة من أمرها ... » يعرض لها  
 بالقول بالمعروف<sup>(٢)</sup> ، أو يقول « إنك جميلة ، وإنك لآلى  
 خير ، وإن النساء لمن حاجتي »<sup>(٣)</sup> أو يقول « إني أريد أن  
 أتزوج ، ولوددت إن تيسر لي امرأة صالحة ... »<sup>(٤)</sup>

## — تعريف :

- التعريف هو اجتماع الناس في المدن والقرى في المساجد يوم عرفة  
 للدعاء ، ( : حج / ٢١ و ) .
- وتعريف اللَّقْطَةِ الإعلان عن وجودها عنده ، ( ر : لقطة / ٢  
 ب ) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٧٧/ ٣

(٢) تفسير الطبري لهذه الآية ٣٢٠/ ٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/ ١ والخلي

٣٥/ ١٠

(٣) عبدالرزاق ٥٣/ ٧ و ٥٦

(٤) سنن البيهقي ١٧٨/ ٧

## تعزير :

١ - التعزير هو العقوبة التي يفرضها القاضي على جريمة لم يأت الشرع بعقوبة محددة لها .

## ٢ - تناسبه مع الجريمة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن التعزير لابد وأن يتناسب مع الجريمة ليكون عادلاً ، فلا يعزر شخص على جريمة بسيطة بعقوبة شديدة ، ولا بعقوبة بسيطة على جريمة كبيرة نكراء ، ولذلك كان رضي الله عنه يقول « من أحدث حدثاً في الحرم أقيم عليه ما أحدث فيه من شي »<sup>(١)</sup> .

## ٣ - وسائل التعزير :

لا نستطيع تحديد وسائل التعزير ، لأن للقاضي أن يتكر من الوسائل ما يتحقق به الردع ، ولكن ابن عباس يضع لنا قاعدة في الوسائل التعزيرية التي يجوز استعمالها وهي ألا تكون قريبة يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى في وقت من الأوقات ، فلا يجوز التعزير بصلاة مائة ركعة ، وبتسبيح الله تعالى ألف مرة ، ولا ينحو ذلك ، ولذلك نجده رضي الله عنه يحتج على مَنْ عَزَّرَ بحلق الرأس ، لأن حلق الرأس نسلك من مناسك الحج ، وهو عبادة ، فقال رضي الله عنه « جَعَلَ اللهُ حلقَ الرأسِ سُنَّةً وَنُسْكَاً ، فجعلتموه نكالاً ، وزدتموه في العقوبة »<sup>(٢)</sup> .

(١) المغني ٨ / ٢٣٩

(٢) عبدالرزاق ٩ / ٢٣٣

وأوجب ابن عباس رضي الله عنه تناسب التعزير مع الجريمة المرتكبة ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الفقرة السابقة .

#### ٤ — ما يعزر عليه من التصرفات :

التعزير يتناول جميع التصرفات التي نهى الشارع عنها ولم يفرض فيها عقوبة محددة ومن ذلك :

أ — التّعزير : والتّجش ، وتلقي الركبان ، ونحو ذلك فقد روى ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صلوات الله وسلامه عليه نهى عن تلقي الركبان وأن يبيع حاضر لبادٍ قال طاوس : فقلت لابن عباس : ما قوله « حاضر لبادٍ » قال : لا يكون له سمساراً<sup>(١)</sup> . وروى رضي الله عنه عن رسول الله قوله ( لا تستقبلوا السوق ، ولا تحفلوا ولا ينفق بعضكم لبعض<sup>(٢)</sup> ) .

ب — بيع الحر : فقد قال رضي الله عنه في الرجل يبيع امرأته قال : يعاقبان وينكلان ويردّ البيع<sup>(٣)</sup> وقال مرة : من باع حراً ليس عليه قطع ، وعليه شبيهه بالقطع ، الحبس<sup>(٤)</sup> .

ج — التكلم بالقدر : فعن مجاهد قال : أتيت ابن عباس برجل فقلت : يا ابن عباس هذا يكلمك بالقدر ، قال : ادنيه

(١) أخرجه البخاري ومسلم في البيوع باب بيع الحاضر للبادي ، وانظر فتح الباري

٣١١/ ٤ والمحلى ٤٥٣/ ٨ والمغني ٢١٥/ ٤

(٢) الترمذي في البيع باب بيع المحفلات

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٢/ ٢

(٤) عبدالرزاق ١٩٥/ ١٠ والمحلى ٣٣٧/ ١١

مني ، فقلت : هو ذا ، تريد أن تقتله ؟ قال : أي والذي  
نفسى بيده ، لو أدنيتني مني لوضعت يدي في عنقه فلم  
يفارقني حتى أدقها<sup>(١)</sup> ، وعن عطاء بن أبي رباح قال :  
أتيت ابن عباس وهو ينزع في زمزم قد ابتلت أسافل  
ثيابه ، فقلت له : قد تُكَلِّم في القدر ، قال : أوقد  
فعلوها ؟ فقلت : نعم ، قال : فوالله مانزلت هذه الآية  
إلا فيهم ، ﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴾ القمر / ٤٨ — أولئك  
شرار هذه الأمة ، لا تعودوا مرضاهم ولا تصلوا على  
موتاهم ، إن أريتني أحداً منهم فقأت عينيه بإصبعي  
هاتين<sup>(٢)</sup> .

د — التغريب عند سقوط الحد ( ر : سرقة / ٣ د ) .

### تعليق :

تعليق اليمين على مشيئة الله تعالى ( ر : يمين / ٤ ) .

### تعليم :

ما يعتبر به الحيوان الذي يصاد به معلماً ( ر : صيد / ٣ ب  
٢ ب ) .

### تغريب :

تغريب الزاني غير المحصن بعد الجلد ( ر : زنا / ٥ هـ ٢ )

(١) سنن البيهقي ١٠ / ٢٠٤

(٢) سنن البيهقي ١٠ / ٢٠٥

## تغيرير :

### ١ - تعريف :

التغيرير هو الغش بإيهام الغير بأن الشيء على صفة ما وهو ليس كذلك .

### ٢ - آثار التغيرير :

التغيرير في العقود يعطي المغيرر به عموماً حق فسخ العقد ، ويُلزم المغيرر بكافة الخسائر التي نتجت عن هذا التغيرير ( ر : خيار / ٤ ) وقد قضى ابن عباس في رجل خطب امرأة إلى أبيها ، وأمها عربية ، فأملكه ، ولها أخت من أبيها ، وأمها أعجمية ، فأدخلت عليه ابنة الأعجمية ، فجامعها ، فلما أصبح استنكرها ، فقضى أن الصداق للتي دخل بها ، وجعل له ابنة العربية وجعل على أبيها صداقها ، وقال : لا يدخل بها حتى يخلو أجل أختها<sup>(١)</sup> ، ونجد في هذه القصة تضمين الأب المهر ، لأنه هو الذي غرر بالزوج وأدخل عليه غير زوجته ، ويجب على الزوج مفارقة التي دخل بها لأنها ليست زوجته ، والعودة إلى زوجته التي عقد عليها .

وإذا تزوج الأمة على أنها حرة ، فأصابها وولدت منه ، فالولد حر ، وعلى الزوج فداؤه من سيد أمه ، وتكون قيمة الفداء حين وضع الولد ، وهو بالخيار بالنسبة إلى الأم إن شاء أمسكها وإن شاء فارقها ، ويرجع بما غرمه من المهر وفداء

(١) عبدالرزاق ٦ / ٢٥٢

الأولاد على من غره<sup>(١)</sup>  
— التعزير على التغرير ( ر : تعزير / ٤ أ ) .

## تقيل :

### ١ — حكمه :

حكم التقيل كحكم أية مباشرة بشهوة ، فهو حلال لمن يحل له نكاحها ، من زوجة أو أمة ، وهو حرام للأجنبية ، فقد قال رجل لابن عباس رضي الله عنه : قبلت امرأة لا تحل لي ؟ فقال له ابن عباس : زنى فوك ، قال : فما كفارة ذلك ؟ قال : تستغفر الله ولا تعود<sup>(٢)</sup> .

### ٢ — آثاره :

يترتب على التقيل الآثار التالية :

أ — الإثم إن قبل أجنبية ، وقد تقدم ذلك في الفقرة السابقة .  
ب — عدم إفساده الوضوء إن لم يصاحبه خروج المذي ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه « ما أبالي قبلتها — أي زوجته — أو شمت ريحاناً »<sup>(٣)</sup> وفي مصنف ابن أبي شيبة : أنه كان لا يرى في القبلة الوضوء<sup>(٤)</sup> .

ج — عدم إفساده الحج والعمرة ( ر : حج / ٣٥ ب )

(١) المغني ٦ / ٥١٨

(٢) كنز العمال ٥ / ٤٥٩

(٣) عبدالرزاق ١ / ١٣٤ وكنز العمال ٩ / ٤٩٣

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ٨

د — عدم إفساده الصوم ، ولكن يكره ذلك للشباب لما قد يؤدي إليه من إفساد الصوم ، ويباح للشيخ ، فقد سئل ابن عباس عن قبلة الصائم فأرخص فيها للشيخ ، وكرهها للشباب<sup>(١)</sup> ( ر : صيام / ١١ و ) .

٣ — تقبيل الحجر الأسود : ( ر : حج / ١٧ ج ) وتقبيل اليد بعد لمس الحجر الأسود ( حج / ١٧ ج ) .

### تقليد :

تقليد الأئمة الأعلام فيما ذهبوا إليه في الفتوى ( ر : إفتاء / ٢ ) .

### تكبير :

١ — التكبير في الصلاة ( ر : صلاة / ٩ أ ز ) .

— تكبيرات صلاة العيدين ( ر : صلاة / ١٧ ج ) .

— تكبيرات صلاة الإستسقاء ( ر : صلاة / ٢٠ أ ) .

— تكبيرات صلاة الجنازة ( ر : صلاة / ١٨ هـ )

٢ — التكبير في عيد الفطر :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أنه لا يشرع للمسلم أن يكبر أيام العيد إلا مع الإمام ، ولا يشرع له التكبير وحده<sup>(٢)</sup> ولذلك فإنه لا يشرع له التكبير وهو في طريقه إلى المصلى في الفطر ، فعن شعبة قال : كنت أقود ابن عباس يوم العيد ،

(١) سنن البيهقي ٤ / ٢٣٢ والمجموع ٦ / ٤٠٩

(٢) المغني ٢ / ٣٧٥



فسمع الناس يكبرون ، فقال : ما شأن الناس ؟ قلت : يكبرون ، قال : يكبرون ؟! أَكْبَرَ الإمام ؟ قلت : لا ، قال : أجمانين الناس<sup>(١)</sup> !! أما قول ابن عباس « حق على المسلمين إذا نظروا إلى هلال شوال أن يكبروا الله حتى يفرغوا من عيدهم لقوله تعالى في سورة البقرة / ١٨٥ ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه يريد به التكبير في أنفسهم — والله أعلم .

### ٣ — تكبير التشريق :

أ — صيغته : صيغة تكبير التشريق عند ابن عباس رضي الله عنه على ما رواها عنه ابن أبي شيبة كما يلي « الله أكبر ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر وأجل ، الله أكبر ولله الحمد »<sup>(٣)</sup> ورواها البيهقي كما يلي « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ولله الحمد ، الله أكبر وأجل ، الله أكبر على ما هدانا » ثلاثاً نسقاً<sup>(٤)</sup> ، ورواها النووي كما يلي « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر ولله الحمد »<sup>(٥)</sup> ويظهر أن في ذلك سعة — والله أعلم .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٨٤ ب وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٢٢٤ والمغني ٢ / ٣٧٤

(٢) تفسير الطبري لهذه الآية ٢ / ٩٢ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٢٢٤

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٨٤ ب

(٤) سنن البيهقي ٢ / ٣١٥

(٥) المجموع ٥ / ٤٥

**ب - حكمه :** كان ابن عباس رضي الله عنه حريصاً على التكبير ، فكان هو يكبر ، ويأمر غيره أن يكبر ، فقد روى البيهقي في سننه عن عمرو بن دينار قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنه يكبر يوم الصدور ويأمر من حوله أن يكبروا وكأنه تأول قوله تعالى في سورة البقرة / ٢٠٣ ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ أو قوله — البقرة / ٢٠٠ ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (١) .

**ج - وقته :** اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في أن آخر وقت تكبير التشريق هو صلاة العصر من آخر أيام التشريق ( ر : أيام التشريق / ٢ ) ولكن اختلفت الرواية عنه في وقت ابتداء تكبير التشريق .

— ففي رواية عنه أنه يُبدأ بتكبير التشريق من بعد صلاة صبح يوم عرفة<sup>(٢)</sup> ففي سنن البيهقي « كان ابن عباس يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق » (٣) .

— وفي رواية ثانية عنه أنه يُبدأ بتكبير التشريق من بعد صلاة ظهر يوم عرفة ، فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه أن ابن عباس كان يكبر من صلاة الظهر يوم عرفة إلى صلاة

(١) سنن البيهقي ٣١٣/ ٢

(٢) المغني ٣٩٣/ ٢ و ٣٩٤ والمجموع ٤٠/ ٥

(٣) سنن البيهقي ٣١٤/ ٢ وتنوير المقباس ص ٢٨

العصر من آخر أيام التشريق<sup>(١)</sup> .

— وفي رواية ثالثة عنه أنه يُبدأ بتكبير التشريق من صلاة الظهر يوم النحر ، فقد روى البيهقي في السنن ، وأبو يوسف في الآثار أنه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق<sup>(٢)</sup> .

#### ٤ — التكبير عند رؤية الكعبة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يستحب للمسلم أن يرفع يديه ويكبر عند رؤية الكعبة المشرفة<sup>(٣)</sup> .

### تكلم :

— التكلم في الطواف ( ر : حج / ١٧ و ١ ) .

— التكلم بعد أن يرقى الخطيب المنبر ( ر : خطبة / ٣ ) .

### تلاوة :

انظر : قرآن .

سجود التلاوة ( ر : سجود / ٦ ) .

### تلبية :

#### ١ — تعريف :

التلبية هي قول « لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك ، إن

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٨٤ ب

(٢) سنن البيهقي ٢ / ٣١٣ وآثار أبي يوسف برقم ٢٩٦

(٣) المغني ٣ / ٣٦٩

الحمد والنعمة لك والملك ، لاشريك لك لبيك » .

## ٢ - حكمها :

التلبية للمحرم بحج أو عمرة سنة ، لا يحل تركها ، ولا استبدالها بغيرها من تهليل أو تكبير أو أي ذكر لله تعالى ، قال عبد الله ابن عباس رضي الله عنه « إن الشيطان يأقئ ابن آدم فيقول : دع التلبية ، وهلل وكبر ليحيي البدعة ويميت السنة »<sup>(١)</sup> .

## ٣ - متى يبدأ بالتلبية :

يبدأ بالتلبية إذا أحرم بالحج أو العمرة ، فإن أحرم من بلده فإنه لا يلبي حتى يخرج من البلد ، فقد سمع ابن عباس رجلاً يلبي بالمدينة فقال : إن هذا لمجنون ، إنما التلبية إذا برزت<sup>(٢)</sup> .  
( ر : إحرار / ٧ ) .

## ٤ - رفع الصوت بالتلبية :

يرفع الرجل صوته بالتلبية<sup>(٣)</sup> ، فقد سئل ابن عباس : ما برّ الحاج ؟ قال : العجّ الثجّ ،<sup>(٤)</sup> — يعني رفع الصوت بالتلبية — ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية لأن أمر المرأة مبني على السر قال ابن عباس رضي الله عنه « لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية »<sup>(٥)</sup> .

(١) كنز العمال ١٥٢/ ٥

(٢) المغني ٢٩٢/ ٣

(٣) تفسير ابن كثير ٢٣٦/ ١ والمغني ٢٨٨/ ٣

(٤) ابن أبي شيبه ١٩٤/ ١

(٥) ابن أبي شيبه ١٨٨/ ١

## ٥ — متى يقطع التلبية :

اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في وقت التوقف  
عن التلبية :

أ — ففي الحج : روي عنه أنه يقطع التلبية إذا رمى جمرة  
العقبة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « يمسك الحاج عن  
التلبية إذا رمى جمرة العقبة »<sup>(١)</sup> ، وهو المحفوظ عن ابن  
عباس ، وروي عنه أنه يستمر على التلبية إذا رمى جمرة  
العقبة حتى يأتي الحرم ويدخل المسجد الحرام ، قال ابن  
عباس : تلبى حتى تأتي حرمك إذا رميت الجمرة<sup>(٢)</sup> .  
وعلى هذا فإنه يجوز له أن يلبي في طواف القدوم<sup>(٣)</sup> ،  
ويلبي يوم عرفة ، وقد غضب ابن عباس لما سمع معاوية  
ينهى عنها ، وعزا ذلك إلى أن هذا النهي هو نهى سياسي  
مخالفة لعلي بن أبي طالب الذي كان يأمر بها ، فقال رضي  
الله عنه « لعن الله فلانا ، إنه كان ينهى عن التلبية في هذا  
اليوم لأن علياً كان يلبي فيه »<sup>(٤)</sup> وقال « لعن الله فلاناً ،  
عمدوا إلى أعظم أيام الحج فمحووا زينة الحج ، وإنما زينة  
الحج التلبية »<sup>(٥)</sup> .

(١) كنز العمال ٥ / ١٤٨ و ١٥١ والمغني ٣ / ٤٣٠ وابن أبي شيبة ١ / ١٧٨

(٢) سنن البيهقي ٥ / ١١٣

(٣) المغني ٣ / ٢٩٢

(٤) كنز العمال ٥ / ١٥٢

(٥) كنز العمال ٥ / ١٥٢

ب — أما في العمرة : سواء في ذلك عمرة التمتع وغيرها ، فإنه يستمر على التلبية حتى يبدأ بطواف العمرة<sup>(١)</sup> ، فإذا استلم الحجر الأسود وشرع في طواف العمرة قطع التلبية ، قال ابن عباس رضي الله عنه « يلبي حتى يستلم الحجر الأسود »<sup>(٢)</sup> .

## تلف :

### ١ - تعريف :

التلف هو خروج الشيء عن كونه منتفعاً به انتفاعاً مطلوباً منه عادة .

- ٢ — تلف المبيع بيد البائع يفسخ البيع ( ر : بيع / ٣٠ ح ) .  
— تلف الأضحية ( ر : أضحية / ٣ د ) .

## تمتع :

- التمتع هو أن يأق بالعمرة في أشهر الحج ثم يتبعها بحج ( ر : حج / ١٢ ج ) .  
— متى يحرم المتمتع بالحج ( ر : حج / ٣ ب ) .

## تمثال :

تحريم صناعة التماثيل واعتبار كل ما يكسبه منها حراماً ( ر : إجارة / ٢ ب ٢ ) و ( إحتراف / ٢ ج ) .

(١) سنن البيهقي ١٠٤/٥

(٢) أخرجه أبوداود في سننه في المناسك باب متى يقطع المعتمر التلبية ، وابن أبي شيبه

١٧٨/١ وسنن البيهقي ١٠٤/٥ ور : المحلى ١٣٨/٧ والمغني ٤٠١/٣

## تنجيم :

### ١ — تعريف :

التنجيم هو التنبؤ بما يكون في المستقبل اعتماداً على النظر في النجوم .

### ٢ — حكمه :

كان ابن عباس يحرم التنجيم لما فيه من الرجم بالغيب بغير علم ، ولأن العلم بما يكون مما اختص الله تعالى به ، ولذلك قال في قوم يكتبون أبا جاد وينظرون في النجوم قال : ما أدرى من فعل ذلك له عند الله من خلاق<sup>(١)</sup> ؟ .

## تنشيف :

روى عبدالرزاق وغيره أن ابن عباس رضي الله عنه كره أن يمسح بالمنديل من الوضوء ، ولم يكرهه إذا اغتسل من الجنابة<sup>(٢)</sup> ، وإنما كره ابن عباس التنشيف من ماء الوضوء ولم يكرهه من ماء الغسل ، لأنه في الغسل يضطر إلى التنشيف للبس ثيابه ، ولأن الرطوبة لو بقيت في ثيابه لأضرته لأنها تغطي مساحة كبيرة من جسده بخلاف الوضوء . و ( ر : وضوء / ٩ ) .

## تنقل :

انظر : تطوع .

(١) سنن البيهقي ١٣٩/ ٨

(٢) عبدالرزاق ١٨٢/ ١ وابن أبي شيبة ١٢٥/ ١ والمجموع ٤٩٨/ ١

## تنفيل :

### ١ — تعريف :

التنفيل هو منح الأمير المجاهد زيادة عن سهمه من الغنيمة .

### ٢ — حكمه :

التنفيل جائز ، بشرط ألا ينقص من سهام المجاهدين شيئاً ، ولذلك فإن النفل يؤخذ من الخمس الذي هو حصة الدولة ، ولا يؤخذ من جملة الغنيمة قبل القسمة ، ولا من أربعة الأخماس التي هي حصة المجاهدين بعد القسمة ، وعلى هذا فإن الأمير إذا قال « من قتل قتيلاً فله سلبه » فإن هذا السلب يحسب من الخمس ، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنه « السلب من النفل ، والنفل من الخمس »<sup>(١)</sup> ، ثم إن هذا السلب يُخَمَّسُ ، فيأخذ المجاهد أربعة أخماسه ، وي طرح خمسه في بيت المال<sup>(٢)</sup> .

## تيمم :

### ١ — تعريف :

التيمم هو إزالة الحدث بالتراب .

### ٢ — الأسباب المبيحة للتيمم :

يباح التيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل عند ابن عباس رضي

(١) سنن البيهقي ٦ / ٣١٢

(٢) المحلى ٧ / ٢٣٧ والمغني ٨ / ٣٩١



الله عنه في الأحوال التالية :

أ — فقد الماء : فمن فقد الماء حلّ له التيمم ، فقد روى ابن

أبي شيبة قال : قال رجل لابن عباس : إنا ننتجع الكلاء

ولا نجد الماء ، أفترضاً باللبن ؟ قال : لا ، عليكم

بالتيمم<sup>(١)</sup> .

ب — احتياجه للماء الذي معه للشرب ونحوه : قال ابن

عباس : إذا كنت مسافراً وأنت جنب ، أو أنت على غير

وضوء فخفت إن توضأت أن تموت من العطش ،

فلا توضأه واحبسه لنفسك<sup>(٢)</sup> .

ج — التضرر باستعمال الماء : قال ابن عباس رضي الله عنه :

إذا أجنب الرجل وبه الجراحة والجذري ، فخاف على نفسه

إن هو اغتسل ، قال : يتيمم بالصعيد<sup>(٣)</sup> .

د — خوف فوت فريضة لا قضاء لها كصلاة الجنازة ، قال ابن

عباس رضي الله عنه : إذا خفت أن تفوتك الجنازة وأنت

على غير وضوء فتيمم وصلّ عليها<sup>(٤)</sup> .

هـ — للنوم على طهارة : كان ابن عباس رضي الله عنه يرخص

بالتيمم لمن استيقظ في الليل ثم أراد العودة إلى النوم ، لينام

(١) ابن أبي شيبة ١٠/١ ب

(٢) ابن أبي شيبة ١٨/١ ب وسنن البيهقي ٢٣٤/١ وأحكام القرآن للجصاص

٣٧٤/٢ والمغني ٢٦٥/١ وكشف الغمة ١/٦٣

(٣) ابن أبي شيبة ١٨/١ وعبد الرزاق ٢٢٤/١ وسنن البيهقي ٢٢٤/١ وكنز العمال

٥٩٥/٩ وأحكام القرآن للجصاص ٣٦٧/٢ والمغني ١/٢٥٧

(٤) ابن أبي شيبة ١٤٧/١ والمجموع ٢/٢١٦

على طهارة ، لأن الوضوء يطير النوم من عينيه ، فقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه كان إذا قام من الليل تيمم<sup>(١)</sup> ويحتمل أن يكون هذا التيمم عندما لا يجد الماء ، وهو بعيد .

○ ويباح لمن لا يجد الماء ، أو لا يقدر على استعماله أن يعتمد الحدث ، ويتيمم ويصلي<sup>(٢)</sup> ، فقد كان عبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر في سفر لا يجدون الماء ، فواقع ابن عباس ، فعابوا ذلك عليه<sup>(٣)</sup> .

### ٣ — ما يسقطه التيمم من الأحداث :

ويصلح التيمم بدلاً عن الوضوء ، كما يصلح بدلاً عن الغسل ، وقد رأينا فيما تقدم كيف أن ابن عباس تيمم من الجنابة ، وقد ثبت عنه رضي الله عنه أنه أصاب من جارية له رومية وهو عادم للماء فتيمم وصلى بالناس وهو متيمم ، فلم ينكر عليه أحد<sup>(٤)</sup> ، وقال « لاتقربوا الصلاة وأنتم جنب إذا وجدتم الماء ، فإن لم تجدوا الماء فقد أحل لكم أن تتمسحوا بالأرض »<sup>(٥)</sup> .

### ٤ — إمامة المتيمم المتوضئين :

من الحادثة المتقدمة في الفقرة السابقة نرى أن ابن عباس رضي

(١) ابن أبي شيبة ٢٠/ ١ ب

(٢) المحلى ٢/ ١٤١ والمجموع ٢/ ٢٢٧

(٣) ابن أبي شيبة ١٧/ ١ ب والمغني ١/ ٢٧٦

(٤) انظر سنن البيهقي ١/ ٢١٨ وابن أبي شيبة ١/ ١٧ ب والمغني ١/ ٢٥٧ و ٢٧٦

(٥) تفسير الطبري ٥/ ٦٢

الله عنه يرى إباحة إمامة التيمم المتوضئين على كل حال ، ولم ينكر عليه ذلك أحد ممن كان معه من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقد جاءت رواية ابن أبي شيبة للحادثة السابقة كما يلي : قال ابن أبي شيبة بعد أن ساق سنده : عن سعيد بن جبير قال : كان ابن عباس في سفر مع أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى بهم ذات يوم ، ثم التفت إليهم فضحك ، فأخبرهم أنه أصاب من جارية له رومية ، وصلى بهم وهو جنب متيمم<sup>(١)</sup> ، و ( ر : صلاة / ١٤ ب ٤ ) .

## هـ - ما يجوز التيمم به :

أ - كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن التيمم لا يكون إلا بالتراب ، وأطيب تراب للتيمم هو تراب الأرض الزراعية ، فقد كان ابن عباس يقول : أطيب الصعيد أرض الحرث<sup>(٢)</sup> فإن لم يجد إلا طيناً فإنه يأخذ هذا الطين فيطلى به جسده ، فإذا جف تيمم به<sup>(٣)</sup>

○ وَرَغِمَ أَنْ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «أَطْيَبُ الصَّعِيدِ أَرْضُ الْجَرَثِ» وَأَنَّهُ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا أَنَّ التَّرَابَ يَكُونُ طَيِّباً وَيَصَحُّ التَّيْمُمُ بِهِ وَإِنْ دَاخَلَهُ بَعْضُ الشَّوَائِبِ ، وَإِنْ لَمْ

(١) وأنظر أيضاً المحلى ١٤٣/ ٢ والبيهقي ٢٣٤/ ١ والمغني ٢٢٥/ ٢

(٢) ابن أبي شيبة ٢٦/ ١ ب وسنن البيهقي ٢١٤/ ١ وكشف الغمة ٦٣/ ١ وتفسير القرطبي ٢٣٦/ ٣

(٣) المغني ٢٥٠/ ١ وتفسير القرطبي ٢٣٨/ ٣

يكن من أطيب الصعيد ، فإن النووي قد حكى عن ابن عباس أنه لا يجوز التيمم بالسبخة ، وهي التراب الذى فيه ملوحة<sup>(١)</sup> ، وقد نصر النووي بذلك مذهبه رحمه الله .

ب — ويشترط في التراب الذى يتيمم به أن يكون طاهراً ، إذ لا يصح التيمم بالنجس إجماعاً لأنه ليس بطيب<sup>(٢)</sup> .

## ٦ — كيفية التيمم :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن من أراد التيمم ضرب كفيه بالتراب ضربة واحدة<sup>(٣)</sup> ، ومسح بها وجهه وكفيه إلى الرسغين ، فقد كان رضي الله عنه يقول « التيمم للوجه والكفين »<sup>(٤)</sup> .

— وفي رواية أخرى عنه أن التيمم ضربتان ، الضربة الأولى للوجه ، والضربة الثانية لليدين<sup>(٥)</sup> .

وهو رضي الله عنه يستدل على أن التيمم للكفين لا للمرفقين فيقول : إن الله قال في كتابه حين ذكر الوضوء في سورة المائدة / ٦ ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ وقال في التيمم في سورة النساء / ٤٣ ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ وقال في سورة المائدة / ٣٨ ﴿ وَالسَّارِقُ

(١) المجموع ٢٤ / ٢٣٨

(٢) العدة شرح العدة ١ / ١٥

(٣) المغني ١ / ٢٤٤

(٤) عبدالرزاق ١ / ٢١٣ وسنن البيهقي ١ / ٢١٢ والمحلى ٢ / ١٥٦ وكنز العمال ٩ / ٥٩٥

وكشف الغمة ١ / ٦٣ والمغني ١ / ٢٤٤ و ٢٥٥

(٥) تنوير المقباس ص ٧١ و ٨٩

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴿٦﴾ وكانت السنة في القطع :  
الكفين ، إنما هو الوجه والكفين<sup>(١)</sup> — يعني التيمم .

يريد ابن عباس أن يقول : إن الله تعالى لما أراد الأيدي إلى  
المرافق بينها بقوله : إلى المرافق ولما أراد الأيدي إلى الرسغين  
أطلق كلمة الأيدي ، ودلينا على ذلك أن اليد في آية العرقه  
مطلقة ، والقطع إنما يكون من الرسغ ، وفي التيمم اليد مطلقة  
أيضاً ، فتحمل على ما أطلقه الله تعالى في اليد في آية السرقة .

## ٧ — ما يصلي بالتيمم :

اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه فيما يجوز  
للشخص أن يصلي بالتيمم .

— ففي رواية عنه : أنه يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض  
والنوافل<sup>(٢)</sup> .

— وفي رواية ثانية عنه : أنه لا يصلي بالتيمم الواحد إلا صلاة  
واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى قال ابن عباس « من السنة  
ألا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة  
الأخرى »<sup>(٣)</sup> ، ولا تناقض بين الروایتين — فيما يبدو لي والله  
أعلم — ويجمع بينهما بأن يقال : إذا تيمم الشخص حل له  
أن يصلي بتيممه هذا ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يخرج  
الوقت ، فإذا خرج الوقت فعليه تيمم آخر ، وعلى هذا فإن

(١) أخرجه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في التيمم

(٢) المحلى ٢ / ١٣٢

(٣) سنن البيهقي ١ / ٢٢١ وعبد الرزاق ١ / ٢١٥ والمجموع ٢ / ٣٢٤

المراد بالصلاة المذكورة في الرواية الثانية هو وقت الصلاة ،  
 ويعضد هذا ما حكاه ابن قدامة عن ابن عباس أن التيمم  
 يبطل بخروج الوقت ودخوله<sup>(١)</sup>

## ٨ — مبطلات التيمم :

يبطل التيمم بما يبطل به الوضوء بالاتفاق ، وبزوال العذر المبيح  
 للتيمم بالاتفاق أيضاً ، ويبطل أيضاً عند ابن عباس رضي الله  
 عنه بخروج الوقت ، وبدخول الوقت ، كما تقدم في الفقرة  
 السابقة ، وعلى هذا لو تيمم بعد أذان الظهر وبقي على تيممه  
 حتى أذن العصر كان عليه أن يتيمم مرة أخرى لبطلان تيممه  
 بخروج الوقت .

ولو تيمم وقت الضحى وبقي على تيممه إلى أذان الظهر  
 لوجب عليه أن يتيمم مرة أخرى لبطلان تيممه بدخول  
 الوقت .

(١) المغني ١ / ٢٦٣

## حرف الثاء

### ث

ثمر :

جواز الأكل من ثمر الشجر الذي في الفضاء ( ر : سرقة /  
٤ ب ) .

ثمن :

الثن ما يكون بدلاً في البيع ( ر : بيع / ٣ ) .

ثوب :

انظر : لباس .

## حرف الجيم

### ج

#### جائزة :

##### ١ — تعريف :

الجائزة : هي هبة السلطان .

##### ٢ — حكم قبولها :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى جواز قبول هبة السلطان ، حتى ولو كان السلطان غير شرعي ، لأن ما له في مال السلطان أكثر مما أخذ ، فما أخذه فهو جزء من حقه ، وكان ابن عباس نفسه يقبل جوائز السلطان<sup>(١)</sup> فعن حبيب بن أبي ثابت قال : رأيت هدايا المختار الثقفي — الكذاب — تدخل بيت ابن عباس وابن عمر فيقبلانها<sup>(٢)</sup> .

#### جين :

##### ١ — تعريف :

الجين هو اللبن المنعقد بالأنفحة .

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٦/ ٢ والمغني ٢٦٩/ ٤

(٢) المحلى ٩/ ١٥٣ وكنز العمال ٥/ ٨٢٠ وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٧١ وشرح السير الكبير ١/ ٩٩



## ٢ — حكم أكله :

كان ابن عباس رضي الله عنه يميز أكل الجبن إذا كان الحيوان الذي أخذت منه الأنفحة مما يحل أكله ، فإن كان لا يحل أكله لكونه من غير مأكول اللحم في الأصل ، أو لأن ذابحه مما لا يحل أكل ذبيحته فإنه لا يؤكل الجبن المنعقد من أنفحته لكون الأنفحة نجسة ، وهي تنجس اللبن بمخالطتها إياه ، فقد روى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه كان لا يرى بالجبن الذي تصنعه اليهود والنصارى بأساً<sup>(١)</sup> و ( ر : طعام / ٢ ب ٢ ) .

## جَدُّ :

أحوال الجد في الميراث ( ر : إرث / ٦ ب ) .

## جدة :

أحوال الجدة في الميراث ( ر : إرث / ٦ ط ) .

## جراد :

حل أكل الميت منه ( ر : طعام / ٢ ب ٢ ) .

## جزية :

### ١ — تعريف :

الجزية هي ما تفرضه الدولة الإسلامية من أموال على رؤوس أهل الذمة أو أراضيهم .

(١) عبد الرزاق ٤ / ٥٤١ والمجموع ٩ / ٧٠

٢ — الجزية عنوان ولاء الذمي وطاعته للدولة الإسلامية وخضوعه لها ، وخضوع الذمي للدولة الإسلامية هو الصغار المراد في الآية الكريمة في سورة التوبة ٢٩ ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ قال ابن عباس : وهم صاغرون : أي يمشون بالجزية ملين<sup>(١)</sup> .

### ٣ — مقدار الجزية :

كان ابن عباس يرى أنه لا يجوز أن يرهق أهل الذمة بالجزية سواء أكانت جزية رؤوس أم جزية أرض — خراج — فلا يؤخذ منهم ما هم بحاجة إليه . فقد سأل ابراهيم بن يحيى ابن عباس رضي الله عنه : ما في أموال أهل الذمة ؟

قال : العفو — يعني : الفضل<sup>(٢)</sup> — ولا يؤخذ منهم أكثر مما فرض عليهم ، قيل لابن عباس : إنهم — أي المسلمون — يأمرونا بكذا وكذا ؟ قال : فلا تعمل لهم<sup>(٣)</sup> .

### ٤ — آثار دفع الجزية :

قلنا إن دفع الجزية عنوان الولاء والطاعة والخضوع للدولة الإسلامية ، وتأخذها الدولة الإسلامية مقابل حمايتها لأهل الذمة ودفاعها عنهم والقيام بمصالحهم بما تقدمه لهم من خدمات ، وبناء على ذلك فإن الذمي إذا دفع الجزية وقبلتها منه الدولة كان على الدولة أن تحفظ له ماله ونفسه وعرضه ودينه ،

(١) أحكام القرآن للجصاص ٩٩/ ٣ .

(٢) سنن البيهقي ٩/ ٢٠٥ وعبدالرزاق ١٠/ ٣٣٤ وفيه ابراهيم بن سعد

(٣) عبدالرزاق ١٠/ ٣٣٤

وتمنع الاعتداء عليه ، ولا يؤخذ شيء من ماله إلا بطيب نفسه سواء كان هذا الأخذ بعوض أم بغير عوض ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا أدى أهل الذمة الجزية لم تحل لكم أموالهم إلا بطيب أنفسهم »<sup>(١)</sup> .

## ٥ - تحمل المسلم الجزية :

قلنا إن الجزية - ضريبة الرؤوس - تفرض على الذمي بما يتسع لها ماله ، وهي في مقابلة فرض الزكاة على المسلمين ، أما الخراج - وهو جزية الأرض - فهو يفرض على أرض الذمي في مقابل فرض زكاة الزروع على المسلم .

ولا يجوز لمسلم أن يتحمل الجزية - سواء أكانت جزية رؤوس أم جزية أرض - عن الذمي بأي شكل كان هذا التحمل ، حتى لو استأجر المسلم أرض الذمي ، فإنه يكره له أن يقبل اشتراط دفع خراجها عن الذمي ، فقد سأل رجل ابن عباس فقال : آخذ الأرض أتقبلها - أرض جزية - فأعمرها وأؤدي خراجها ، فنهاه ، ثم جاءه آخر فنهاه ، ثم جاءه آخر فنهاه ، ثم قال : لا تعتمد إلى ما ولي الله هذا الكافر فتحله من عنقه وتجعله في عنقك ، ثم تلا قوله تعالى في سورة التوبة ٢٩ ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) عبد الرزاق ٦ / ٩١

(٢) عبد الرزاق ٦ / ٩٣ و ١٠ / ٣٣٧ والاموال ٧٨

و ( ر : أرض/ ١ ج ) .

**جعل :**

الجعل على الجهاد ( ر : جهاد/ ١٠ ) .

**جلد :**

انظر : إهاب .

**جلد :**

الحدود التي تكون عقوبتها الجلد هي : الزنا ( ر : زنا/ ٥ هـ )  
والقذف ( ر : قذف/ ٤ أ ) وشرب الخمر أو السكر من غيره  
( ر : أشربة/ ٣ أ ) .

**جماع :**

انظر : وطء .

**جمرة :**

رمي الجمرات في الحج ( ر : حج/ ٢٤ ، ٢٩ ) .

**جمعة :**

١ — ساعة الإجابة فيه :

ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في يوم الجمعة

ساعة — وقت — يستجيب الله تعالى فيها الدعاء ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال ( فيه ساعة لا يُوافقها عبد مسلم هو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه )<sup>(١)</sup> ، وكان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن هذه الساعة هي ما بين العصر والغروب فقد روى ابن أبي شيبه عن ابن عباس قال : « الساعة التي تذكر — تُرجى — في الجمعة ما بين العصر إلى أن تغرب الشمس »<sup>(٢)</sup> .

## ٢ — صيام يوم الجمعة :

روى ابن أبي شيبه عن طاوس قال : ما رأيت ابن عباس مفطراً يوم جمعة قط<sup>(٣)</sup> ويحمل هذا على أن ابن عباس كان يصوم يوم الجمعة ولكنه كان لا يفرد بالصيام ، فقد روى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تصوموا يوم الجمعة وحده ، وحكى النووي الإتفاق على كراهة إفراد يوم الجمعة بالصيام<sup>(٤)</sup> . و ( ر : صيام/ ٦ ب ) .

## ٣ — قراءة آية سجدة في صلاة صبحها :

كان ابن عباس رضي الله عنه حريصاً على أن يقرأ آية من آيات السجدة في إحدى ركعتي صلاة صبح يوم الجمعة ، فعن

(١) أخرجه البخاري ومسلم والنسائي ومالك في الموطأ كلهم في الجمعة

(٢) ابن أبي شيبه ١ / ٨١ ب

(٣) ابن أبي شيبه ١ / ١٢٥

(٤) نيل الأوطار ٤ / ٣٣٦

الشعبي قال : « ما شهدت ابن عباس قرأ يوم الجمعة إلا بـ « تنزيل » و « هل أتى » وفي رواية : « إلا قرأ بسورة فيها سجدة »<sup>(١)</sup> ، يعني أنه يقرأ في إحدى الركعتين سورة تنزيل السجدة ، وفي الأخرى سورة « هَلْ أَتَى » ويريد بـ « تنزيل » سورة السجدة التي أولها ﴿ آلم . تنزيل الكتاب لَارْتَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ والسجدة فيها هي عند قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا ﴾ أما سورة « هَلْ أَتَى » فإنها ليس فيها سجدة عند ابن عباس ، لأنه ليس بعد سورة الحجرات سجدة عنده ، وبذلك يُعلم أنه كان يسجد في إحدى ركعتي الصبح لا في كلتي الركعتين ( ر : سجود/٦ و ) و ( ر : صلاة/٩ هـ ٣ ) .

#### ٤ — التنظيف والتجمل يوم الجمعة :

أ — الغسل : إذا كان يوم الجمعة كان عليه أن يغتسل قبل أن يذهب إلى الصلاة ، وهذا الغسل ليس بواجب ، ولكنه للنظافة ، فقد سئل ابن عباس عن غسل الجمعة فقال : ليس بواجب ، ولكنه أطهر ، وسأخبركم كيف كان يذو الغسل : كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ، ويعملون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف ، إنما هو عريش كعريش موسى ، تصله الأيدي ، فخرج

(١) ابن أبي شيبة ١/ ٨١ ب واللفظ له ، وأخرجه البخاري في الجمعة باب الدهن للجمعة ، ومسلم في الجمعة باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، وأبو داود في الطهارة باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة .

عليهم رسول الله في يوم حار وقد عرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح آذى بعضهم بعضاً ، فلما وجد رسول الله تلك الروائح قال : ( يا أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، ويمس أحدهم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه ) قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وَكُفُّوا الْعَمَلَ بغيرهم ، ووسع مسجدهم ، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق والصنان<sup>(١)</sup> .

ولا يجزئه الوضوء بدلاً من الغسل ، فقد قال ابن عباس « ما سمعت أحداً يرى أن له طهوراً يوم الجمعة غير الغسل »<sup>(٢)</sup> .

وكان ابن عباس نفسه يغتسل يوم الجمعة ويقول : إني لأغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة ويوم الجمعة ومن الجنابة والاحتلام ومن الحمام وإذا احتجمت<sup>(٣)</sup> .

وبرغم التصريح في هذه الرواية بأن غسل الجمعة ليس بواجب عند ابن عباس ، فإن الإمام ابن حزم الأندلسي قد استنبط من أمر ابن عباس بالغسل يوم الجمعة وقوله : « اغتسل ، وإن كان عند أهلك طيب فلا يضرك أن

(١) كشف الغمة عن الأئمة ١/ ١٤٣ وكنز العمال ٨/ ٣٨٠

(٢) ابن أبي شيبة ١/ ٧٥ ب

(٣) عبدالرزاق ٣/ ٣١٠

تصيب منه <sup>(١)</sup> ، افتراض الغسل يوم الجمعة عند ابن عباس <sup>(٢)</sup> .

**ب - الاستياك :** من السنة الاستياك يوم الجمعة ، فإن السواك طهور الفم قال ابن عباس « سنة الجمعة الغسل والسواك » <sup>(٣)</sup> .

**ج - التطيب :** ومن السنة التطيب يوم الجمعة ، قال ابن عباس : « سنة الجمعة الغسل والسواك والطيب » <sup>(٤)</sup> وقال : إن كان عند أهلك طيبٌ فلا يضرك أن تصيب منه <sup>(٥)</sup> ، وقال « إذا ذهب إلى الجمعة فليمس طيباً إن كان عنده » <sup>(٦)</sup> .

**د - لبس أنقى الثياب :** ومن السنة أن يلبس يوم الجمعة أنظف الثياب وأجملها قال ابن عباس : سنة الجمعة الغسل والسواك والطيب وتلبس أنقى ثيابك <sup>(٧)</sup> .

## ٥ - البيع بعد النداء لصلاتها :

لا يصح البيع من بعد النداء لصلاة الجمعة إلى حين الانتهاء منها ، فقد روى عكرمة عن ابن عباس إنه قال « لا يصلح

(١) عبدالرزاق ٣ / ١٩٧ والمحلى ٢ / ١٠

(٢) المحلى ٢ / ٩

(٣) عبدالرزاق ٣ / ٢٠٣

(٤) عبدالرزاق ٣ / ٢٠٣

(٥) عبدالرزاق ٣ / ١٩٧

(٦) ابن ابى شيبة ١ / ٨٣ والمحلى ٢ / ١٠

(٧) عبدالرزاق ٣ / ٢٠٣



البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة ، فإذا قضيت الصلاة  
فاشتر وبيع<sup>(١)</sup> و ( ر : بيع/ ٥ د ) .

٦ — خطبة الجمعة وصلاتها :

وقت صلاة الجمعة ( ر : صلاة/ ٧ هـ ) وخطبتها ( ر :  
خطبة ) وصلاتها ( ر : صلاة/ ١٦ ) .

جمل :

انظر : ابل .

جنابة

١ — تعريف :

الجنابة هي النجاسة المعنوية الحاصلة للإنسان من الوطء  
أو الإنزال .

٢ — الجنب طاهر حسيّاً :

إذا كانت الجنابة نجاسة معنوية فالجنب إذن طاهر حسيّاً ،  
جسمه وعرقه ، وبناء على ذلك فقد كان رضي الله عنه يقول  
« لا بأس بعرق الجنب والحائض في الثوب »<sup>(٢)</sup> .

وسئل رضي الله عنه عن المرأة تحيض في درعها فيكون عليها

(١) المحلى ٥ / ٨١ و ٩ / ٢٧

(٢) معرفة السنن والآثار للبيهقي ١ / ٤٤٠ وابن أبي شيبة ١ / ٣٠ ب وسنن البيهقي

١ / ٢٤١ وكنز العمال ٩ / ٥٦٧ والمغني ١ / ٢١٢ وسنن الدارمي ١ / ٢٤١

أيام حيضها فتعرق فيه ، أتصلي فيه ؟ قال : نعم ، ما لم يكن فيه دم ، وكذلك الجنب يعرق في ثوبه فيصلي فيه<sup>(١)</sup> ، ولذلك كان هو رضي الله عنه يعرق وهو جنب ثم يصلي في ثيابه ولا يغسلها<sup>(٢)</sup> ويقول « الثوب لا يجنب »<sup>(٣)</sup> .  
وبناء على ذلك أيضاً فإن الجنب إذا مسَّ غير الجنب فإن الجناية لا تنتقل إلى غير الجنب بهذا المسَّ ، وقد كان ابن عباس يقول « ليس على الرجل يمس الرجل الجنب جناية »<sup>(٤)</sup> .

### ٣ - آثار الجناية :

- أ - صوم الجنب : الجناية لا تمنع الصيام ، فإذا جامع الرجل زوجته ليلاً فلم يغتسل ، وأصبح صائماً صح صومه<sup>(٥)</sup> .  
و ( ر : صيام/ ٨ د ) .  
ب - وضوءه لحاجته : إذا أراد الجنب القيام بحاجة أساسية توضأ ثم أتاها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم فليتوضأ »<sup>(٦)</sup> وقال في الرجل يصيب

(١) سنن البيهقي ٢ / ٤٠٩

(٢) معرفة السنن والآثار ١ / ٤٣٩ وعبدالرزاق ١ / ٣٦٦

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٣٢

(٤) عبدالرزاق ١ / ١٢٤

(٥) المغني ٣ / ١٣٧ والمجموع ٦ / ٣٤٥ والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار

ص ١٣٧

(٦) كنز العمال ١٥ / ٤٩٤ والمجموع ١ / ١٧١

الجناية ثم يريد الخروج ، يتوضأ وضوءه للصلاة<sup>(١)</sup> .

ج — دخوله المسجد : ولا يحل للجنب دخول المسجد والمكث فيه ، ولكن إن اضطر لعبوره ، جاز له العبور دون المكث ، قال ابن عباس رضي الله عنه لجنب : « لا تقرب المسجد إلا أن يكون طريقك فيه فتمرّ مرّاً ولا تجلس »<sup>(٢)</sup> ، وقال : « لأبأس للحائض والجنب أن يمرّا في المسجد ما لم يجلسا فيه »<sup>(٣)</sup> .

د — صلاة الجنب : ولا يحل للجنب أن يقرب الصلاة حتى يغتسل ، عملاً بقوله جل شأنه في سورة النساء/٤٣ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ﴾ قال ابن عباس في تفسير هذه الآية الكريمة « لا تقربوا الصلاة وأنتم جنب إذا وجدتم الماء ، فإن لم تجدوا الماء فقد أحل لكم أن تمسحوا بالأرض »<sup>(٤)</sup> فإن كنتم مسافرين ولا تجدون ما تقيمون به فتصلون<sup>(٥)</sup> .

ه — قراءته القرآن : كان ابن عباس رضي الله عنه يبيح للجنب قراءة القرآن الكريم قليلاً أو كثيراً<sup>(٦)</sup> وكان هو

(١) ابن أبي شيبة ١٣/ ١

(٢) تفسير الطبري ٦٣/ ٥ وسنن البيهقي ٤٤٣/ ٢ والمغني ١٤٥/ ١ والمجموع ١٧٣/ ٢

(٣) تفسير الطبري ٦٣/ ٥ وتنوير المقباس ص ٧٠

(٤) تفسير الطبري ٦٢/ ٥

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٢٠٣/ ٢ و ٢٠٤ والمغني ١٤٦/ ١

(٦) المغني ١٤٤/ ١ والمجموع ١٧٢/ ٢

نفسه رضي الله عنه يقرأ سورة البقرة وهو جنب<sup>(١)</sup> ، ( ر :  
قرآن/١٠ ) .

#### ٤ — ما يرفع الجناية :

ولا ترتفع الجناية إلا بالغسل قال ابن عباس رضي الله عنه : إني  
لأغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة ويوم الجمعة ومن  
الجناية والاحتلام ومن الحمام وإذا احتجمت<sup>(٢)</sup> فإن لم يجد  
ما يغتسل به ، أو كان غير قادر على الاغتسال لسبب من  
الأسباب جاز رفع الجناية بالتيمم ( ر : تيمم/٣ ) .

### جنازة :

الجنازة : الميت ( ر : موت ) .

### جناية :

#### ١ — تعريف :

الجناية هي الفعل المحظور الواقع على النفس فما دونها .

#### ٢ — أنواع الجناية :

الجناية على ثلاثة أنواع :

أ — عمد : وهي الجناية التي قصد فيها الجاني الضرب  
لشخص معين بما يقتل به غالباً من ذلك : الضرب ، وهذه

(١) المحلى ٧٩/١

(٢) عبدالرزاق ٣/٣١٠

الجناية توجب الإثم في الآخرة والقصاص في الدنيا .

وقد كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن القاتل عمداً مخلدٌ في النار لا يقبل الله تعالى توبته وإن تاب ، فقد أتاه رجل فقال : ما ترى في رجل قَتَلَ مؤمناً متعمداً ؟ فقال : جزاؤه جهنم خالداً فيها ، وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ، قال : أرأيت إن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ؟ قال ابن عباس : ثكلته أمه وأنى له التوبة والهُدى ؟ ! والذي نفسي بيده لقد سمعت نبيكم يقول ( ثكلته أمه رجل قتل رجلاً متعمداً جاء يوم القيامة آخذاً بيمينه أو بشماله تشخب أوداجه دماً قبل عرش الرحمن يلزم قاتله بيده الأخرى يقول : ياربِّ سَلْ هذا فيم قتلني ) ووالذي نفس عبد الله بيده لقد نزلت هذه الآية فما نسختها من آية حتى قبض نبيكم وما نزل بعدها من برهان<sup>(١)</sup> .

**ب — شبه عمد :** هو موت إنسان بتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً . وشبه العمد ، يكون في النفس ولا يكون بما دونها ، وتجب فيه الدية مغلظة والكفارة .

**ج — خطأ :** وهو أن يصيب شخص آخر من غير قصد وتجب في الخطأ الدية والكفارة ، فمن حمل غلاماً بغير إذن أهله فسقط فمات غرمه الحامل بالدية<sup>(٢)</sup> .

(١) تفسير الطبري ٥ / ١٣٧ وسنن البيهقي ٨ / ١٥ والمغني ٧ / ٦٣٦

(٢) المحلى ١١ / ١٤

### ٣ — الجاني :

إذا وقعت الجناية فالجاني إما أن يكون معروفاً أو غير معروف .  
أ — فإن كان الجاني معروفاً فهو لا يخلو من أن تنطبق عليه  
حال من الأحوال التالية :

(١) **جناية العبد** : إن كان الجاني عبداً وكانت الجناية عمداً  
فالواجب هو القصاص إلا أن يعفى عن القصاص إلى  
الضمان . وإن كانت الجناية خطأ فالواجب الضمان ،  
ويجب هذا الضمان على سيد العبد ، إلا أنه لا يكلف  
هذا السيد بأن يدفع للمجني عليه أكثر من قيمة العبد ،  
قال ابن عباس : « العبد لا يغرم سيده فوق نفسه شيئاً ،  
فإن كان ضمان الجرح أكثر من ثمن العبد فلا يزداد  
له » (١) .

(٢) **اشتراك أكثر من واحد في الجناية** : كان ابن عباس رضي  
الله عنه يرى أن جماعة لو اشتركوا في قتل شخص واحد  
عمداً قُتلوا جميعاً به إذا كان كل واحد منهم لو انفرد بفعله  
وجب عليه القصاص (٢) فكان رضي الله عنه يقول « لو أن  
مائة قتلوا رجلاً قُتلوا به » (٣) .

(٣) **جناية الوالد على ولده** : إذا كان الجاني والداً للمجني  
عليه ، وكانت الجناية عمداً فإنه لا يقتص من الوالد

(١) سنن البيهقي ١٠٥/ ٨

(٢) المغني ٦٧١/ ٧ و ٦٧٢

(٣) عبدالرزاق ٤٧٩/ ٩ وكنز العمال ٨٦/ ١٥

الجاني ، بل تجب عليه الدية ، وقد كان ابن عباس يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك قوله ( لا يقاد الوالد بولده )<sup>(١)</sup> .

(٤) جناية السكران : إذا ارتكب السكران جناية في حالة سكره أخذ بها وعومل معاملة الصاحي في ذلك ، فإن كانت الجناية موجبة للقصاص اقتص منه ، وإن كانت موجبة للدية وجبت عليه الدية قال ابن عباس رضي الله عنه « ما أصاب السكران في سكره أقيم عليه الحد فيه »<sup>(٢)</sup> .

ب — وإن كان الجاني غير معروف بعينه فإنه يُحصَر المشتبه بهم ، وإن ادعى أولياء المقتول القتل على رجل بعينه ولا بينة لهم على ذلك ، أقسم أولياء القتل خمسين يمينا أن فلاناً قتله ، وهي « القسامة » .

ويستحق أولياء الدِّم بالقسامة الدِّية دون القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم لليهود ( إما أن تَدُوا صاحبكم وإما أن تأذنوا بحرب من الله<sup>(٣)</sup> ) . قال ابن عباس رضي الله عنه « لا قسامة إلا أن تقوم بينة » يعني : لا يُقتل بالقسامة ولا ييطل بها دم مسلم<sup>(٤)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٤٤

(٢) كشف الغمة ٢/ ١٤٠ وكنز العمال ١٥/ ٩٠

(٣) المغني ٨/ ٧٧

(٤) عبدالرزاق ١٠/ ٤٢

ويذكر لنا ابن عباس رضي الله عنه أن القسامة كانت في الجاهلية ، وأن أول من ابتدعها وعمل بها أبو طالب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقرت في الإسلام ، يقول ابن عباس : إن أول قسامة كانت في الجاهلية لفينا بني هاشم ، كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى ، فانطلق معه في إبله ، فمرب به رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه ، فقال : أغثنني بعقال أشد به عروة جوالقي ، لا تنفر الإبل ، فأعطاه عقلاً ، فشد به عروة جوالقه ، فلما نزلوا عُقلت الإبل إلا بغيراً واحداً ، فقال الذي استأجره : ما بال هذا البعير لم يعقل من بين الإبل ؟ قال : ليس له عقال ، قال : فأين عقاله ؟ قال : فحذفه بعضا كان فيها أجله ، فمرب به رجل من أهل اليمن ، فقال : أتشهد الموسم ؟ قال : ما أشهد ، وربما شهدته ، قال : هل أنت مبلّغ عني رسالة مرة من الدهر ؟ قال : نعم ، قال : فإذا شهدت الموسم فناد : يا آل قريش ، فإذا أجابوك فناد : يا آل بني هاشم ، فإن أجابوك ، فسل عن أبي طالب ، فأخبره أن فلاناً قتلني في عقال ، ومات المستأجر فلما قدم الذي استأجره أتاه أبو طالب ، فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال : مرض ، فأحسنتم القيام عليه ووليتُ دفنه ، قال : قد كان أهل ذاك منك ، فمكث حيناً ، ثم إن الرجل الذي أوصى إليه أن يبلغ عنه وافي الموسم ،



فقال : يا آل قريش ، قالوا : هذه قريش ، قال : يا آل بني هاشم ، قالوا : هذه بنو هاشم ، قال : أين أبو طالب ؟ قالوا : هذا أبو طالب ، قال : أمرني فلان أن أبلغك رسالة ، أن فلاناً قتله في عقال ، فأتاه أبو طالب فقال : اختر منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدي مائة من الإبل ، فإنك قتلت صاحبنا ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبيت قتلناك به ، فأتي قومه فأخبرهم . فقالوا : نحلف ، فأتته امرأة من بني هاشم — كانت تحت رجل منهم قد وَلَدَتْ منه — فقالت : يا أبا طالب : أحب أن تحجر ابني هذا برجل من الخمسين ولا تصبرُ يمينه حيث تُصبرُ الأيمان ، ففعل ، فأتاه رجل منهم فقال : يا أبا طالب أردت منا خمسين رجلاً أن يحلفوا مكان مائة من الإبل ، يصيب كل رجل منهم بغيران ، هذان بغيران فأقبلهما مني وتصبّرُ يميني حيث تصبر الايمان : فقبلهما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا .

قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده ، ما حال الحول ومن الثمانية وأربعين عين تطرف<sup>(١)</sup> .

٤ — المجني عليه :

أ — الجناية على المرأة : الجناية على المرأة إما أن تقع عمداً

(١) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي باب أيام الجاهلية . والنسائي في القسامة .  
والهملی ٧٨/١١

أو خطأ .

(١) فإن وقعت عمداً فالواجب في ذلك القصاص ، سواء أوقعت على النفس أم على مادون النفس ، قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه : « تقتل النفس بالنفس . وتفقأ العين بالعين : ويقطع الأنف بالأنف ، وتنزع السن بالسن ، وتقتص الجراح بالجراح ، فهذا يستوي فيه أحرار المسلمين فيما بينهم رجالهم ونسائهم إذا كان عمداً في النفس ومادون النفس »<sup>(١)</sup> .

(٢) أما إن كانت الجناية خطأ ، فالواجب في ذلك الدية سواء أكانت الجناية على نفس المرأة أم على ما دون النفس . وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم ، والتابعون والأئمة المجتهدون من بعدهم — إلا ما حكى عن ابن علية والأصم — على أن دية المرأة في النفس على النصف من دية الرجل ، فإن كانت المقتولة مسلمة فديتها نصف دية الرجل المسلم ، وإن كانت ذمية فديتها نصف دية الرجل الذمي وهكذا .

أما إن كانت الجناية على ما دون النفس ، فإننا لم نعثر على قول في ذلك لابن عباس رضي الله عنه ، وقد اختلف الصحابة في ذلك ، فذهب عمر بن الخطاب إلى أن ضمانها يكون كضمان مثيلتها من الرجل حتى يبلغ

(١) تفسير الطبري ١٦٨/٥ وسنن البيهقي ٦٤/٨

الضمان ثلث الدية ، فإن جاوز الثلث صار على النصف من ضمان مثيلتها من الرجل ، كما بينا ذلك في كتابنا « موسوعة فقه عمر بن الخطاب ، مادة : جناية/٣ ب ٤ » ؛ وذهب على بن أبي طالب رضي الله عنه إلى أن ضمان الجناية الخطأ على ما دون النفس من المرأة هو على النصف من ضمان مثيلتها من الرجل ، لأن دية المرأة في النفس هي على النصف من دية الرجل ، ف ضمان أطرافها وجراحاتها كذلك . كما بينا ذلك في كتابنا « موسوعة فقه علي بن أبي طالب ، مادة : جناية » .

## ب — الجناية على المسلم بين الكفار المحاربين : إذا كان بين

المسلمين والكفار حرب ، وكان بين الكافرين مسلم يعيش معهم فقتل على يد أحد المسلمين فإنه لا دية له ، لأنه قد سقطت عصمته باختلاف الدار ، قال تعالى في سورة النساء/٩٢ ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه : « يكون الرجل مؤمناً وقومه كفار — أي محاربون — فيقتل ، لا دية له ، ولكن عتق رقبة مؤمنة »<sup>(١)</sup> وقال « المؤمن يكون في العدو من المشركين يسمعون

(١) تفسير الطبري ١٣٠/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢٤٠/٢

بالسرية من أصحاب محمد فيفرون ويثبت المؤمن فيقتل ،  
ففيه تحرير رقبة مؤمنة <sup>(١)</sup> .

**ج — الجناية على الذمي :** إذا قتل المسلم الذمي فإنه لا يقتل  
به سواء أقتله عمداً أم خطأ ، وعلى القاتل الدية والكفارة  
لقوله سبحانه في سورة النساء/٩٢ ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ  
بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ  
مُؤْمِنَةٍ ﴾ قال ابن عباس : إذا كان الكافر ذمياً فعلى قاتله  
الدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة أو صيام شهرين  
متتابعين <sup>(٢)</sup> .

ودية الذمي كدية المسلم عند ابن عباس ، وهو يحتج  
لذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودى العامرين  
بدية المسلمين ، وكان لهما عهد من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم <sup>(٣)</sup> .

**د — الجناية على العبد :** إذا وقعت الجناية على العبد فإن الجاني  
إما أن يكون عبداً أو حراً .  
(١) فإن كان الجاني عبداً : وكانت الجناية عمداً فقد اختلفت  
الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في وجوب القصاص  
من الجاني .

— ففي رواية عنه أن القصاص واجب إلا أن يعفى عنه ،

(١) تفسير الطبري ٥ / ١٣١ وانظر المغني ٧ / ٦٥٢

(٢) تفسير الطبري ٥ / ١٣١ وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٢٤٤

(٣) أخرجه الترمذي في الديات برقم ١٤٠٤

فقد روى ابن جرير الطبري عن ابن عباس أنه قال : تقتل النفس بالنفس ، وتفقأ العين بالعين ، ويقطع الأنف بالأنف ، وتنزع السن بالسن ، وتقتص الجراح بالجراح ، فهذا يستوي فيه أحرار المسلمين فيما بينهم رجالمهم ونساؤهم إذا كان في النفس وما دون النفس<sup>(١)</sup> ، وسند هذه الرواية قوله تعالى في سورة البقرة / ١٧٨ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ .

وفي رواية ثانية حكاها عنه ابن قدامة في المغني أنه ليس بين العبيد قصاص في نفس ولا جرح ، لأنهم أموال<sup>(٢)</sup> ولا يقتص من الأموال للأموال ، فلو كان لرجل فرسان ، فقتل أحدهما الآخر ، فلا يقتص من القاتل .  
(٢) أما إن كان الجاني حراً : وكانت الجناية عمداً فالواجب القصاص من الحر الجاني ، قال ابن عباس : « إذا قتل الحرُّ العبدَ متعمداً فهو قود »<sup>(٣)</sup> ، ولم نعثر عن ابن عباس على تفريق بين ما إذا كان الحر القاتل سيذاً للعبد أو أجنياً .

أما إن كانت الجناية خطأ فالواجب هو الضمان بالقيمة سواء أكانت الجناية على النفس أم على مادونها فقد

(١) تفسير الطبري ٥ / ١٦٨

(٢) المغني ٧ / ٦٦٠

(٣) سنن البيهقي ٨ / ٣٥

كان ابن عباس يقول « في موضحة العبد ما نقص من قيمته »<sup>(١)</sup> .

فإن كان الجاني خطأً هو السيد فلا تجب عليه إلا الكفارة لأنه لا فائدة في الضمان وفي ذلك يقول ابن عباس لما استفتي في رجل نوط عبداً له ، فمات ، ولم يرد قتله ، فقال له ابن عباس : ليعتق رقبة أو ليصم شهرين متتابعين<sup>(٢)</sup> .

هـ — الجناية على المكاتب : إذا وقعت الجناية على المكاتب ففي كل مكان قلنا فيه في العبد إنه مضمون بالقيمة ففي المكاتب كذلك إن لم يكن المكاتب قد أدى شيئاً من بدل المكاتب ، فإن كان قد أدى المكاتب شيئاً من بدل المكاتب فعتق بذلك بعضه ثم جُني عليه فإنه يؤدي بقدر ما عتق منه دية الحر ؛ وما بقي دية العبد ؛ وكان ابن عباس رضي الله عنه يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله قضى في المكاتب أن يؤدي بقدر ما عتق منه دية الحر ، وما بقي دية العبد<sup>(٣)</sup> .

و — الجناية على الجنين : إذا وقعت الجناية على الجنين فأملص ميتاً فالواجب فيه الغرة — عبد أو أمة — وهي تعدل

(١) المغني ٦١/ ٨

(٢) سنن البيهقي ٣٧/ ٨

(٣) أخرجه ابوداود في الديات ، والنسائي في القسامة ، والترمذي في البيوع باب المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي .

نصف عشر الدية ، أما إن نزل حياً واستهل — أي صاح — ثم مات فإنه يُضمن بالدية كاملة<sup>(١)</sup> .

ز — الجناية على عضو تعطلت منفعتُه المقصودة منه : إذا وقعت الجناية على عضو تعطلت منافعة المقصودة منه فإن ضمانه يكون بثلث ديته ، قال ابن عباس رضي الله عنه في اليد الشلاء إذا قطعت ثلث ديتها<sup>(٢)</sup> ، وفي العين العوراء إذا خسفت ثلث ديتها<sup>(٣)</sup> .

وقضى رضي الله عنه في اليد الشلاء والرجل الشلاء والعين القائمة بالعوراء ، والسن السوداء ، في كل واحدة منهن ثلث ديتها<sup>(٤)</sup> .

ح — الجناية على عضو تفوت بفواته جميع المنافع المقصودة منه : الأعور تقوم عينه الصحيحة مقام عينين له ، فإذا جنى شخص عليها فأفقدوها الإبصار فكأنما جنى على عَينيه ، لفوات منفعة الإبصار كلها ، ولذلك كان ضمانها بالدية كاملة كضمان العينين كليهما قال ابن عباس رضي الله عنه « دية عين الأعور — الصحيحة — ألف دينار »<sup>(٥)</sup> .

(١) المغني ٧ / ٨١١

(٢) المحلى ١٠ / ٤٤١

(٣) المحلى ١٠ / ٤٢١

(٤) كنز العمال ١٥ / ١٠٨

(٥) المحلى ١٠ / ٤١٩

ط — الجناية على الأعضاء : اتفق الصحابة رضوان الله عليهم على أن الجناية إن وقعت على عضو لامثل له في الجسد كاللسان والأنف ونحوهما فاستأصلته أو أذهبت منافعة المقصودة منه ففيه الدية كاملة .

وإن وقعت على عضو له نظائر متعددة في البدن فاستأصلته أو أذهبت منافعه المقصودة منه ، قسمت الدية على هذا العضو مع نظائره في البدن ، وضُمِّنَ بحصته منها ، كاليدَيْن ، ففي كل واحد منهما نصف الدية خمسون من الإبل ، وكالأصابع ، ففي كل أصبع منها عشر من الإبل ، وفي كل أظفلة منها ثلث دية الإصبع ، إلا الإبهام ففي كل مفصل منها خمس من الإبل<sup>(١)</sup> . . أي نصف دية الإصبع لأن الإبهام يتألف من مفصلين فحسب .

ي — الجناية على الأظافر : قضى عبد الله بن عباس رضي الله عنه في الظفر إذا عَوَّرَ بخمس دية الإصبع<sup>(٢)</sup> .

ك — الجناية على الأسنان : كان عبد الله بن عباس رضي الله عنه يساوي بين الأسنان والأنياب والأضراس في الدية قياساً على الأصابع ، وكان يجعل في كل واحد من الأسنان خمساً من الإبل<sup>(٣)</sup> فقد أرسل مروان بن الحكم أبا غطفان

(١) المغني ٨ / ٣٥ والمحلى ١٠ / ٤٣٧

(٢) عبدالرزاق ٩ / ٣٩٣ والمحلى ١٠ / ٤٤٥

(٣) المغني ٨ / ٢١



بن طريف المري إلى ابن عباس يسأله : ماذا في الضرر ؟  
فقال ابن عباس : فيه خمس من الإبل ، قال : فردني  
مروان إلى ابن عباس فقال : أتجعل مقدم الفم مثل  
الضرر ؟ فقال ابن عباس : لو لم تعتبر ذلك  
إلا بالأصابع ، عقلها سواء<sup>(١)</sup> .

ل — الجناية على العظام : إذا وقعت الجناية على العظام ، فإنه  
لا قصاص في العظام ، لأنها لا تمكن فيها المماثلة<sup>(٢)</sup> ،  
وتجب فيها حكومة عدل ، فما قضي فيها من الضمان ،  
وجب .

م — سرية الجناية : إذا جنى على عضو إنسان فسرت الجناية  
إلى نفسه ، فمات ، ضمن الجاني نفس المجني عليه بالدية  
كاملة ، لا فرق في ذلك بين أن يكون قد جرى الضمان  
أو الصلح على الجناية على العضو قبل السراية أو لم  
يجر<sup>(٣)</sup> .

ه — العقوبة على الجناية :

أ — القصاص :

(١) ونعني بالقصاص : أن يُفعل بالجاني مثل ما فعَلَ بالمجني  
عليه .

(٢) شروط إقامة القصاص : بالاستقراء والتتبع وجدنا أن ابن

(١) الموطأ ٢/ ٨٦١ وعبد الرزاق ٩/ ٣٤٥ وسنن البيهقي ٨/ ٩٠ والمحلى ١٠/ ٤١٣

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٦٣

(٣) المحلى ١٠/ ٤٨٦

- عباس يشترط لإقامة القصاص من الشروط ما يلي :
- أن تقع الجناية عمداً ، لأنه لا قصاص إلا في العمد كما تقدم ( ر : جناية/ ٢ أ ) و ( جناية/ ٤ أ ١ ) .
- أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً بالإجماع ، فلا قصاص من صغير ولا من مجنون .
- أن لا يكون الجاني أباً للمجنني عليه ، فلا يقتص لولد من والده كما تقدم في ( جناية/ ٣ أ ٣ ) .
- أن لا يكون القاتل مسلماً والمقتول كافراً . كما تقدم في ( جناية/ ٤ ج ) .
- أن لا يكون الجاني عبداً والمجنني عليه عبداً مثله في إحدى الروايتين عن ابن عباس ، كما تقدم في ( جناية/ ٤ د ) .
- أن تمكن المماثلة في القصاص ، فإن لم تمكن المماثلة فلا قصاص ، ولذلك فإنه لا قصاص في الجناية على العظام ( ر : جناية/ ٤ ل ) .
- أن لا تكون الجناية على جنين ( ر : جناية/ ٤ و ) .
- أن تثبت الجناية بالشهادة أو الإقرار ، أما إن ثبتت بالقسامة فلا قصاص ( ر : جناية/ ٣ ب ) .
- ٣ ) ويقتص من الجماعة للواحد ( ر : جناية/ ٣ أ ٢ ) ويقتص من السكران إذا اقترف الجناية في حالة سكره كما يقتص من الصاحي ( ر : جناية/ ٣ أ ٤ ) .
- ٤ ) القصاص في الحرم : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أنه لا يجوز إقامة القصاص في حرم مكة إلا إذا اقترف الجاني

الجناية في الحرم وفي ذلك يقول ابن عباس « وإن قتل في الحرم أو سرق أقيم عليه — أي الحد أو القصاص — في الحرم »<sup>(١)</sup>.

أما إن اقترف جنايته في الحل ثم لجأ إلى الحرم ، فإنه لا يقام عليه القصاص في الحرم بل يُضَيَّقُ عليه حتى يخرج منه فيقام عليه القصاص في الحل ، وفي هذا يقول ابن عباس : « من قتل أو سرق في الحل ثم دخل الحرم فإنه لا يجالس ولا يكلم ولا يؤوى ، ويناشد حتى يخرج فيقام عليه ، ومن قتل أو سرق في الحل فأدخل الحرم فأرادوا أن يقيموا عليه ما أصاب أخرج من الحرم إلى الحل »<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا يحمل قول ابن عباس رضي الله عنه « لو وجدت قاتل أبي في الحرم لم أقتله »<sup>(٣)</sup>.

## ب — الدية :

(١) متى تجب الدية : تجب الدية في الأحوال التالية :  
— الحالة الاولى : العفو عن القصاص في القتل العمد : فإذا عفا أولياء الدم عن القصاص وجبت الدية ، والجدير بالذكر أن قبول الدية في حالة العفو عن القصاص رخصة رخص الله بها لهذه الأمة ، وقد كان بنو اسرائيل لا يقبل

(١) عبدالرزاق ٣٠٤/ ٩ وأحكام القرآن للجصاص ٢١/ ٢ والمغني ٢٣٩/ ٨

(٢) عبدالرزاق ٣٠٤/ ٩ وأحكام القرآن للجصاص ٢١/ ٢ و ٢٣ والمغني ٢٣٦/ ٨

وكشف الغمة ١٢٢/ ٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٥/ ٢ ب و ١٣٦

من الجاني منهم إلا القصاص ، قال ابن عباس رضي الله عنه « كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة في سورة البقرة ١٧٨ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ . . فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ قال: العفو أن يقبل في العمدالدية ﴿ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ يتبع الطالب بمعروف ويؤدى إليه القاتل ﴿ وَأَذَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ مما كتب على من كان قبلكم »<sup>(١)</sup> ؛ وكان ابن عباس يرى أن عفو أولياء الدم عن القصاص يسقط القصاص عن الجاني ويسقط الإثم حتى يصبح وكأنه لم يَجْنِ<sup>(٢)</sup> .

— الحالة الثانية : في حالتي القتل شبه العمد ، والقتل الخطأ ( ر : جناية/ ٢ ب ج ) .

— الحالة الثالثة : سقوط القصاص لاعتبار شرعي لعدم إمكان المماثلة ، أو لكون الجاني أباً والمجني عليه ابناً له ، أو كون الجاني صغيراً أو مجنوناً ، أو كون الجناية ثبتت بالقسامة ، كما تقدم في ( جناية/ ٥ أ ٢ ) .

(٢) مقدار الدية : اتفقت الرواية عن الصحابة رضوان الله عليهم على أن مقدار الدية مائة من الإبل ، قال ابن عباس رضي الله عنه : كانت الدية عشراً من الإبل ، وعبد

(١) عبدالرزاق ١٠/ ٨٥ وسنن البيهقي ٨/ ٥١ والمحلّى ١٠/ ٣٦١ و ٤٦٢ وأحكام القرآن للجصاص ١٥١/ ١ والمغني ٧٥٢/ ٧  
(٢) أحكام القرآن للجصاص ٤٤١/ ٢ والمحلّى ١٠/ ٤٧٢

المطلب أول من سنّ دية النفس مائة من الإبل ، فجرت  
قريش والعرب على جعلها مائة من الإبل ، وأقرها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه<sup>(١)</sup> .  
—وهي من البقر والحلل مائتان<sup>(٢)</sup> .

—وهي من الذهب ألف مثقال أو ألف دينار<sup>(٣)</sup> ، ومن  
الفضة اثنا عشر ألف درهم<sup>(٤)</sup> ، وهو يروي في ذلك أن  
رجلاً من بني عدي قتل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ديته اثني عشر ألفاً<sup>(٥)</sup> .

—ودية الذمي كدية المسلم ( ر : جناية/ ٤ ج ) .  
—وتحل القيمة في الجناية على العبد محل الدية في الجناية على  
الحر كما تقدم ( ر : جناية/ ٤ د ) .

٣) تغليظ الدية : وتغلظ الدية في القتل شبه العمد بالإتفاق  
لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته يوم فتح  
مكة « ألا إن دية الخطأ شبه العمد — ما كان بالسوط  
والعصا — مائة من الإبل أربعون في بطونها أولادها »<sup>(٦)</sup> .  
—وتغلظ أيضاً في القتل في الحرم ، وفي القتل في الأشهر  
الحرم ، وفي قتل ذي الرحم<sup>(٧)</sup> فعن نافع بن جبير قال :

(١) كنز العمال ١٥/ ١٢٩

(٢) المغني ٧/ ٧٦٠

(٣) المحلى ١٠/ ٤١٩ والمغني ٧/ ٧٦٠

(٤) المحلى ١٠/ ٣٩٧ والمغني ٧/ ٧٧٣

(٥) أخرجه ابوداود والترمذي في الديات والنسائي في القسامة .

(٦) أخرجه ابوداود في الديات ، والنسائي في القسامة ، وابن ماجه في الديات .

(٧) المغني ٧/ ٧٧٢

قتل رجل في البلد الحرام في شهر حرام ، فقال ابن عباس رضي الله عنه : ديته اثنا عشر ألف درهم ، وللشهر الحرام أربعة آلاف ، وللبلد الحرام أربعة آلاف<sup>(١)</sup> .

(٤) تقسيط الدية : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الدية إن وجبت كاملة فإنها تقسط على من وجبت عليه في ثلاث سنوات ، أما إن كان الواجب ثلثي دية أو نصف دية : فإنها تقسط في سنتين ، أما إن كان الواجب ثلث دية فما دون ذلك فإنها تجب حالة في عامه ذاك ، لافرق عنده في ذلك بين دية العمد وشبه العمد والخطأ ، فقد جاء في تنوير المقباس : تقسط الدية في ثلاث سنوات إن كانت تامة ، إن عفى عنها<sup>(٢)</sup> ، فإن كانت ثلثي دية أو نصفها ففي سنتين ، وإن كان ثلثها ففي عامه ذاك<sup>(٣)</sup> .

(٥) من يدفع الدية : اتفق الصحابة رضوان الله عليهم على أن الجاني إذا صالح أولياء دم المقتول على الدية ، فهي واجبة في ماله لا يشاركه فيها أحد ، كما لا يشاركه أحد في ضمان الجناية على العبد ، لأن العبد مال ، وضمن إتلاف الأموال واجب في مال المتلف ، كما لا يشاركه أحد في ضمان جناية اعترف بها — وهي أن يعترف الإنسان

(١) المحلى ١٠ / ٣٩٧ والمغني ٧ / ٧٧٣

(٢) كذا ، ولعل الصواب «عفى عليها» ، أي عفى عن القصاص على أن يدفع الدية .

(٣) تنوير المقباس ص ٢٤

على نفسه بقتل خطأ أو شبه عمد — وفي ذلك يقول ابن عباس رضي الله عنه « لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً »<sup>(١)</sup>.

أما ما عدا ذلك من ديات الخطأ وشبه العمد فهي واجبة على عاقلة الجاني مقسطة على ثلاث سنين<sup>(٢)</sup>.

**ج — الكفارة :** الكفارة واجبة في القتل الخطأ وشبه العمد بالاتفاق ، وقد حدث سليمان المزني أنه استفتى عبد الله بن عباس عن رجل نوط عبداً له فمات ولم يرد قتله ، فقال له ابن عباس ليعتق رقبة أو ليصم شهرين متتابعين<sup>(٣)</sup> ، ومن هذا النص يتبين معنا أن كفارة القتل هي إعتاق رقبة ، ويشترط في هذه الرقبة المعتقة أن تكون مؤمنة لقوله تعالى في سورة النساء/ ٩٢ ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ومن هذا الشرط — شرط الإيمان في الرقبة المعتقة — فقد كان ابن عباس لا يميز في كفارة القتل اعتناق الصغير الذي لم يبلغ ويقول في تفسير « الرقبة المؤمنة » من عقل الإيمان وصام وصلى — أي من كان بالغاً<sup>(٤)</sup> — فإن لم يجد الرقبة المطلوبة صام شهرين متتابعين<sup>(٥)</sup>.

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٥٨/ ١ وسنن البيهقي ٨/ ١٠٤ والمغني

٧٧٥/ ٧ و ٧٧٦

(٢) المغني ٧/ ٧٦٧

(٣) سنن البيهقي ٨/ ٣٧

(٤) تفسير الطبري ٥/ ١٢٩ وتفسير ابن كثير ١/ ٥٣٤ وأحكام القرآن للجصاص

٢/ ٢٢٧

(٥) تفسير الطبري ٥/ ١٣٠

د — حرمان القاتل من الميراث : القاتل لا يرث ممن قتله شيئاً  
( ر : إرث/٤ د ٢ ) .

## جنون :

١ — تعريف :

الجنون : هو ذهاب العقل بالكلية لآفة .

٢ — آثار الجنون :

— الجنون مسقط للتكاليف الشرعية البدنية كلها كالصلاة والحج

والصوم ونحوها ( ر : حج/٦ ب ) .

— ومسقط للعقوبات البدنية كالحد والقصاص ( ر : حد/٤ أ )

وكل ذلك إجماع لا خلاف فيه .

— ومبطل لجميع التصرفات القولية سواء أكانت عقوداً أم فسوخاً

أم إقرارات بالإجماع أيضاً ، قال ابن عباس رضي الله عنه :

ليس لمستكره ولا مجنون طلاق<sup>(١)</sup> ، و ( ر : طلاق/٤ أ )

و ( وصية/٤ أ ) و ( بيع/٢ ج ٢ ) .

— وينقض به الوضوء ( ر : وضوء/٧ ب ) .

## جنين :

١ — تعريف :

الجنين هو الحمل ما دام في بطن أمه .

---

(١) أخرجه البخاري تعليقاً في الطلاق باب الطلاق في الإغلاق .



## ٢ - أحكامه :

- الجناية على الجنين ( ر : جناية/٤ و ) .
- إباحة أكل الجنين الميت في بطن أمه إن هي ذبحت ( ر :
- ذبح/٣ ) و ( طعام/٢ ب ٢ ) .
- أرث الجنين ( ر : أرث/٣ ب ١ ج ) .

## جهاد :

### ١ - تعريف :

الجهاد هو قتال العدو الكافر في ساحات الحرب إعلاء لكلمة الله تعالى .

### ٢ - موقف الدولة الإسلامية من الدول الأخرى مسلماً وحرراً :

كان المسلمون مأمورين بالإحسان إلى الكافرين الذين لم يشهروا في وجوههم السيف ولم يعتدوا على حق من حقوقهم ، تأليفاً لقلوبهم واتقاء لشهرهم ونزل في ذلك مجموعة من الآيات الكريمة منها قوله سبحانه في سورة الممتحنة / ٨ ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ولكن لما يُؤس من تجميد عداوة الكافرين ومن كسب ودهم وإخلاصهم ، وظهر عملياً أنهم لا يمكن أن يُكنُّوا الود والولاء للدولة الإسلامية ، إذ نكثوا عهودهم مرة بعد مرة ، ولما أصبح الإسلام قادراً على تحطيم سيوفهم ، أعلن نبذ كل عهد بينه وبين مشركي العرب ، ونزل قول الله تعالى في سورة براءة/١

﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾  
 فَمَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَلِمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ  
 وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ \* وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ  
 الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ  
 خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ  
 الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ \* إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ  
 لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ  
 إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ \* فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ  
 فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ  
 وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ  
 فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ  
 اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ  
 بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ \* كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ  
 وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
 فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ \* كَيْفَ  
 وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ  
 بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ \* اسْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا  
 قَلِيلًا فَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ \* لَا يَرْقُبُونَ  
 فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ \* فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا  
 الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ  
 يَعْلَمُونَ \* ﴿١﴾ .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢٢٠ و ٢٢١

وبذلك أصبح المشركون كما يقول ابن عباس على منزلتين من الرسول والمؤمنين ، كان مشركو العرب أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه ، ومشركون من غيرهم أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه ، وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا تطهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه ؛ وإن هاجر عبد أو أمة منهم فهما حران ولهما ماله للمهاجرين ، وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين من أهل العهد لم يُردّوا وردّت أثمانهم<sup>(١)</sup> .

### ٣ — الاستعداد للجهاد :

فرض على المسلمين أن يكونوا على استعداد دائم للقاء العدو لقوله تعالى في سورة الانفال / ٦٠ ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ لأن خسارة حرب قد تكون سبباً في ذهاب دولة أو استئصال خير ، وإذا كان الإعداد للحرب لا يتم إلا بالمال كان التبرع بالمال واجباً ، والبخل في هذا الميدان يعني الهلاك ، فيتبرع كل واحد بما يقدر عليه ولو قليلاً فقد كان ابن عباس رضي الله عنه يقول : لا يقولنَّ أحدكم لا أجِدُ شيئاً ، إن لم يجد إلا مشقصاً فليجهّز به في سبيل الله ولقوله تعالى في سورة البقرة / ١٩٥ ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> ،

(١) صحيح البخاري في الطلاق باب نكاح من أسلم من المشركات ، وسنن البيهقي

١٨٧/ ٧

(٢) سنن البيهقي ٤٥/ ٩

وقد يظن البعض أن هذه الآية من سورة البقرة / ١٩٥ ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ هي في الجهاد بالنفس وأنه لا يجوز لمسلم أن يرمى بنفسه على الموت ، ولكن ابن عباس يُنبّه أن هذه الآية إنما وردت في الجهاد بالمال فقد قرأ رضي الله عنه هذه الآية ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وقال : « ليس ذلك في القتال ، إنما هو في النفقة ، أن تُمسك يدك عن النفقة في سبيل الله »<sup>(١)</sup> .

— صرف الزكاة في الجهاد ( ر : زكاة / ٧ د ) .

#### ٤ — حكم الجهاد :

كان حكم الجهاد أول ما فرض : فرض عين ، وقد نزل في ذلك مجموعة من الآيات الكريمة من ذلك قوله تعالى في سورة التوبة / ٤١ ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وقوله في سورة التوبة / ٣٩ ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يَعْذِبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وقوله في سورة التوبة / ١٢٠ ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ ولكن لما كثر المسلمون وأصبح من غير الضروري خروجهم جميعاً إلى الجهاد ، نسخ ذلك ، وجعل الجهاد فرض كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي وكان الناسخ هو قوله تعالى في سورة التوبة / ١٢٢

(١) تفسير ابن كثير ١ / ٢٢٩ وتنوير المقباس ص ٢٧

﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾<sup>(١)</sup> وبقي فرض عين في حالات النفير العام<sup>(٢)</sup> .

## ٥ — القتال مع الأمير الفاسق على النية :

النية تلعب دوراً كبيراً في الجهاد ، إذ قد يتجاوز الرجلان في القتال ولا يقلّ بلاء أحدهما فيه عن الآخر ويكون أحدهما في النار والآخر في الجنة ، لأن الأول لم يخلص النية لله تعالى في القتال ، فكان يقاتل ليقال إنه شجاع مقدام ، ولأن الآخر أخلص لله النية في القتال فقاتل لينال رضوان الله تعالى ، فقد كان ابن عباس رضي الله عنه يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم فتح مكة ( لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا )<sup>(٣)</sup> .

ومادام ثواب الجهاد مرتبط بالنية ، فإن نية الجندي قد تختلف عن نية قائده ، فيقاتل القائد من أجل الملك أو المال أو .. ويقااتل الجندي لإعلاء كلمة الله ، وفي مثل هذه الحالة يجازى كل امرئ على نيته ، فيكون القائد ليس له من جهاده شيء ، ويكون ثواب جهاد الجندي الجنة ، ولا يجوز لجندي أن يمتنع عن الجهاد لفساد نية أميره فقد قال رجل لابن عباس :

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ١٢ و ١٣ والمغني ٨/ ٣٤٦

(٢) تنوير المقباس ص ٢٩

(٣) أخرجه البخاري في الجهاد باب فضل الجهاد ، ومسلم في الإمارة باب المبايعة بعد الفتح ، والترمذي في السير باب ماجاء في الهجرة ، والنسائي في الجهاد باب الاختلاف في انقطاع الهجرة ، وأبو داود في الجهاد باب الهجرة هل انقطعت ؟

إننا نغزو مع هؤلاء الأمراء ، فإنهم يقاتلون على طلب الدنيا ،  
قال : فقاتل أنت على نصيبك من الآخرة<sup>(١)</sup>

## ٦ - الغزو في البحر :

كان ركوب البحر قديماً يكتنفه الكثير من المخاطر لقلّة خبرة  
العرب البحرية من جهة ، ولتخلف وسائل السفر في البحر  
آنذاك ، ولذلك كره بعض الصحابة ركوب البحر للسفر  
الآمن وكرهوه للجهاد أيضاً ، وخالفهم في ذلك ابن عباس مع  
طائفة من الصحابة رضوان الله عليهم ، ولعل حجته في ذلك  
هي أن ما قدره الله تعالى على ابن آدم كائن لا محالة ، وأن  
الجهاد مبناه على المخاطرة ، ولذلك فإنه لم يتردد رضي الله عنه  
في الإشتراك في إحدى الغزوات البحرية فعن عكرمة قال :  
خرج ابن عباس في البحر غازياً وأنا معه<sup>(٢)</sup> .

## ٧ - اشتراك المرأة في الجهاد :

كان ابن عباس يرى إباحة اشتراك المرأة في الجهاد ، وهي إن  
اشتريت فإنها تعمل من الأعمال ما يتفق مع استعدادها ،  
كمداواة الجرحى والقيام على الزمّنى ونحو ذلك فقد كتب  
نجدة الحروري في فتنة ابن الزبير إلى عبدالله بن عباس يسأله  
عن خمس خصال ، فقال ابن عباس : لولا أني أكتم علماً ما  
كتبت إليه .

كتب إليه نجدة : أما بعد فأخبرني : هل كان رسول الله

(١) مصنف عبدالرزاق ٥ / ٢٧٩

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٢٦١ ب

صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لهن  
بسهم ؟ وهل كان يقتل الصبيان ، ومتى ينقضي يَتِمُّ اليتيم ؟  
وعن الخُمُس لمن هو ؟

فكتب إليه ابن عباس : كتبت تسألني هل كان رسول  
الله يغزو بالنساء ؟ وقد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى ويحذرن  
من الغنيمة وأما سهم فلم يضرب لهن ، وإن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يكن يقتل الصبيان ، فلا تقتل الصبيان ،  
وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم ؟ فلعمري إن الرجل  
لتنبت لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء منها ،  
وإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه  
اليتيم ، وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو ؟ وإنا نقول : هو  
لنا ، فأبى علينا قومنا ذاك<sup>(١)</sup> .

## ٨ — من لا يجوز قتله في الحرب :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أنه لا يجوز لمجاهد في سبيل  
الله تعالى أن يقتل من لم يشهر على المسلمين السلاح ، ولم  
يحرز عليهم ، ولم يكن له رأي في الحرب ، ومن هؤلاء  
عادة : النساء والصبيان ، والشيخ الفاني ، والعباد الذين اعتزلوا  
الناس في الصوامع ونحوهم ، فقد قال ابن عباس في تفسير قوله  
تعالى ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ من قوله تعالى في سورة البقرة / ١٩٠

(١) صحيح مسلم في الجهاد باب النساء الغازيات يرضخ لهن ، والترمذي في السير باب  
من يعطي من الفداء ، وأبوداود في الجهاد باب المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، وسنن  
البيهقي ٦ / ٣٣٢ وغيرها

﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ فقال رضي الله عنه « لا تقتلوا النساء ولا الصبيان ولا الشيخ الكبير ولا من ألقى إليكم السلم وكف يده ، فإن فعلتم فقد اعتديتم » <sup>(١)</sup> ، وقد تقدم قول ابن عباس لنجدة الحروري « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقتل الصبيان ، فلا تقتل الصبيان » .

## ٩ — الفرار من الحرب :

كان الأمر الأول في الجهاد على أنه ينبغي على الرجل المسلم أن يثبت في الجهاد أمام عشرة من الكافرين لا يفر أمامهم فإن فر فقد أثم وارتكب كبيرة ، فشق ذلك على المسلمين فأنزل الله تعالى — رحمة منه وفضلاً — التخفيف عنهم ، فجعل الواجب على المسلم أن يثبت أمام اثنين من الكافرين لا يفر أمامهم ، فإن فر فقد أثم وارتكب كبيرة ، يقول ابن عباس رضي الله عنه : جعل الله تعالى على المسلمين على الرجل عشرة من الكفار لا ينبغي له أن يفر منهم ، فكانوا كذلك حتى أنزل الله تعالى التخفيف ، فنسخ الأمر الأول في سورة الأنفال / ٦٥ ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ . الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ

(١) تفسير الطبري ١١٠/٢ والمغني ٤٧٧/٨



أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١﴾ فَإِنْ لَقِيَ  
رجل رجلين ففرّ أو رجلاً ففرّ فهي كبيرة ، وإن لقي ثلاثة ففر  
منهم فلا بأس<sup>(١)</sup> ، ويقول : أيما رجل فرّ من ثلاثة ، لم يفرّ ،  
ومن فرّ من اثنين فقد فرّ<sup>(٢)</sup> ، أي بقاء بإثم الفرار ، وعلينا أن  
نلاحظ أن ابن عباس عندما يقول « لا بأس » فإنما يعني أن  
تركه أولى .

## ١٠ - الجعل على الجهاد :

الأصل في الجهاد أن يكون لله تعالى ، ولهذا لا يجوز للمسلم أن  
يأخذ على الجهاد أجراً ، ولا جُعلاً ، كالصلاة ، قال ابن  
عباس رضي الله عنه من السحت جعيلة الغزو<sup>(٣)</sup> ولكن إن  
أخذ الجعل واشترى به سلاحاً أو أداة للحرب فلا بأس عليه  
من أخذه ، أما إن أخذه واشترى به غير ذلك من ثياب  
أو غنم أو نَعَمٍ فذلك هو الممنوع ، قال ابن عباس رضي الله  
عنه عندما سئل عن الجعائل في الغزو : إن جعلتها في كراع  
أو سلاح فلا بأس ، وإن جعلتها في عبد أو أمة أو غنم فهو  
غير طائل<sup>(٤)</sup> ، و ( إجارة / ٢ ب ٣ )

(١) عبدالرزاق ٥ / ٢٥٢ وتفسير الطبري ١٠ / ٢٧ ، والبيهقي ٩ / ٧٦ والخبر ملفق ، وإنما

أبيح لنفسه التلقيق — ويمتنع المحدثون — لأنني أريد فقه الأخبار لا روايتها ،

(٢) سنن البيهقي ٩ / ٧٦ وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٧٠ وسنن سعيد بن منصور

٢ / ٢٢٤ / ٧ والحلي ٧ / ٢٩٢

(٣) سنن البيهقي ٦ / ١٢

(٤) عبدالرزاق ٥ / ٢٣١ وسنن البيهقي ٩ / ٢٧ وشرح السير الكبير ١ / ١٣٨

- ١١ - السلب وأحكامه ( ر : سلب ) .
- الغنمة وأحكامها ( ر : غنمة ) .
- الصلح ( ر : صلح ) .
- الصلاة في الحرب ( ر : صلاة / ١٥ ) .

### جهل :

- الجهالة بأحد أركان العقد كالثمن أو المبيع أو الأجل مفسدة للعقد ( ر : بيع / ٢ د ) و ( بيع / ٣ أ ) و ( بيع / ٦ )
- جهل المطلقة ( ر : طلاق / ٥ ز ) .
- جهالة الجاني ( ر : جناية / ٣ ب ) .

### جورب :

يشرع المسح على الجوربين ، كما يشرع المسح على الخفين ( ر : خف ) وكان عبدالله بن عباس رضي الله عنه يمسح على الجوربين<sup>(١)</sup> .

---

(١) نيل الأوطار ١ / ٢٢٦ طبع بيروت ، دار الجيل

## حرف الحاء

### ح

#### حاجة :

الرخصة للحاجة ( ر : رخصة / ٢ أ ) .

#### حامل :

##### ١ — تعريف :

نريد بالحامل من كان ولدها في بطنها لم تلده بعد .

##### ٢ — أحكام الحامل :

أ — صيام الحامل : يرخص للحامل إذا خافت على نفسها أو ولدها أن تفطر في رمضان ، فإذا ما أفطرت لم يجب عليها القضاء بل الواجب عليها الفدية ، وهي طعام مسكين عن كل يوم أفطرته قياساً على الشيخ الكبير<sup>(١)</sup> ، وقد كان ابن عباس يأمر وليدة له حبلى أن تفطر في شهر رمضان ، وقال لها : أنت بمنزلة الكبير الذي لا يطيق الصيام ، فأفطري وأطعمي عن كل يوم نصف صاع من حنطة<sup>(٢)</sup> ، وهذا هو المحفوظ المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٨٠/ ١ والمغني ١٤٠/ ٣ والمجموع ٢٩٥/ ٦

(٢) عبدالرزاق ٢١٩/ ٤

وفي رواية أخرى أن الحامل إن أفطرت في رمضان  
تقضي ما أفطرته ولا تطعم<sup>(١)</sup>. و ( ر : صيام / ٩ د ) .

ب — عدة المرأة الحامل : ( ر : عدة / ٣ ج ٥ ) و ( عدة /  
٥ ب ٢ ) ورجعتها ( ر : رجعة / ٢ ب ) .

ج — النفقة على المعتدة الحامل : ( ر : عدة / ٣ د ١ ، ٣ )  
و ( عدة / ٥ د ١ ، ٣ ) و ( نفقة / ٢ )

د — ذبح الحيوان الحامل ذبحاً للجنين الذي في بطنه حكماً  
( ر : ذبح / ٣ أ ) .

٣ — انظر : حمل .

### حبس :

— عقوبة من باع حراً بالحبس ( ر : تعزير / ٤ ب ) و ( سرقة /  
٤ أ ) .

— حبس البغاة حتى يتوبوا ( ر : بغي / ٣ ) .

### حج :

ستكلم على الحج في النقاط التالية :

١ — علم ابن عباس بأحكام الحج ، ٢ — وجوبه على  
الفور ، ٣ — الخروج بقصد الحج ، ٤ — الحج ماشياً ،

---

(١) عبدالرزاق ٤ / ٢١٨

- ٥ — اجتماع حج نذر وحج فريضة ، ٦ — شروط وجوب الحج ، ٧ — شروط جواز الحج ، ٨ — الحج عن الغير ، ٩ — عدم سقوط الحج بالموت ، ١٠ — نية الحج ، ١١ — الإحرام بالحج ، ١٢ — أنواع الحج ، ١٣ — التلبية ، ١٤ — فوات الحج ، ١٥ — الكسب في الحج ، ١٦ — الدعاء عند رؤية الكعبة ، ١٧ — طواف القدوم ، ١٨ — صلاة سنة الطواف ، ١٩ — السعي بين الصفا والمروة ، ٢٠ — الذهاب إلى منى ، ٢١ — الوقوف بعرفة ، ٢٢ — المبيت بمزدلفة ، ٢٣ — الإسراع بوادي محسر ، ٢٤ — رمي جمرة العقبة ، ٢٥ — ذبح الهدي ، ٢٦ — التحلل الأول ، ٢٧ — طواف الإفاضة ، ٢٨ — المبيت بمنى ، ٢٩ — رمي الجمار ، ٣٠ — التحصيب ، ٣١ — طواف الوداع ، ٣٢ — ترك شيء من نسكه أو تقديمه أو تأخيره ، ٣٣ — مكان أداء الجزاء ، ٣٤ — دخول الكعبة ، ٣٥ — إفساد الحج ، ٣٦ — استقبال الحاج والدعاء له .

#### ١ — علم ابن عباس بأحكام الحج :

لقد أتى يوم كان فيه عبدالله بن عباس رضي الله عنه أعلم الناس بأحكام الحج ، بشهادة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، فقد قالت : ابن عباس أعلم من بقي بالحج<sup>(١)</sup> .

(١) ابن أبي شيسبة ٢٠٣/١ ب

## ٢ - وجوب الحج على الفور :

روى ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يفيد وجوب الحج على من قدر عليه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم ( من أراد الحج فليتعجل )<sup>(١)</sup> وحكى ابن قدامة في المغني من كلام ابن عباس نحوه<sup>(٢)</sup> ، ولكن النووي حكى في المجموع عن ابن عباس خلاف هذا حين قرر أن الحج واجب على التراخي عند ابن عباس<sup>(٣)</sup> ولعل الصواب ما حكاه عنه ابن قدامة .

## ٣ - الخروج بقصد الحج :

حكى الشعراني في « كشف الغمة عن الأئمة » عن ابن عباس رضي الله عنه أن الحج الأتم والأكثر ثواباً هو الذى يخرج المسلم إليه قصداً ، أما إن خرج لتجارة أو حاجة حتى إذا كان قريباً من مكة قال لو حججت ، فذلك يجزئ ولكن التمام أن يخرج له لا لغيره<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن كثير عنه أن تمامة أن تحرم به من دويرة أهلك ، أي من حيث خرجت له<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه أبوداود في المناسك ، والامام أحمد في المسند برقم ١٩٧٣ والحاكم في المستدرک

١ / ٤٤٨ والبيهقي في السنن ٤ / ٣٤٠

(٢) المغني ٣ / ٢٤٢

(٣) المجموع ٧ / ٨٣

(٤) كشف الغمة ١ / ٢١٨

(٥) تفسير ابن كثير ١ / ٢٣٠

#### ٤ — الحج ماشياً :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الحج ماشياً لمن يقدر عليه أفضل من الحج راكباً ، لأن الله تعالى قدم المشي على الركوب في قوله في سورة الحج / ٢٧ ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ فكان ابن عباس يقول : ما آسى على شيء إلا أنني وددت كنت حججت ماشياً لأن الله تعالى يقول ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ..... ﴾<sup>(١)</sup>

#### ٥ — إجتماع حج نذر وحج فريضة :

إذا نذر شخص أن يحج ولم يكن قد حج حجة الفريضة ، ثم حج ، كان حجه هذا مسقطاً لحج النذر وحجة الفريضة<sup>(٢)</sup> ، فقد سئل عكرمة عن ذلك فقال : يقضى حجه عن نذره وعن حجة الإسلام ، أرأيت لو أن رجلاً نذر أن يصلي أربع ركعات ، فصلى العصر ، أليس ذلك يجزئه عن العصر والنذر ؟ قال : وذكرت قولي لابن عباس فقال : أصبت وأحسن<sup>(٣)</sup> . وأتت امرأة ابن عباس نذرت الحج ولم تحج — حجة الإسلام — فحججت ، فسألت ابن عباس ؟ فقال : قضيتها ورب الكعبة<sup>(٤)</sup> — أي قضيت النذر بحجة الإسلام .

(١) تفسير ابن كثير ٣ / ٣١٦ وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢٣٢ والمجموع ٧ / ٧٠

(٢) المجموع ٧ / ١٠١ والمغني ٨ / ٢٠

(٣) المغني ٣ / ٢٤٧

(٤) ابن أبي شيبه ١ / ١٦٢ ب

## ٦ - شروط وجوب الحج :

أ - الإسلام : لا يجب الحج على غير المسلم لأن فروع الإسلام لا يخاطب بها غير المسلمين ، ولأن غير المسلم ممنوع من دخول منطقة الحرم ، ومناسك الحج كلها في منطقة الحرم .

ب - البلوغ : ولا يجب الحج على الصغير حتى يبلغ ، فإن حج به وهو صغير لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ، ووجب عليه الحج إذا بلغ ، قال ابن عباس رضي الله عنه « أيما صبي حج به أهله صبيّاً ثم أدرك - أي بلغ - فعليه حج الرجل »<sup>(١)</sup> .

- وإذا كان لا يجزىء حج الصغير عن حجة الإسلام ، فلا أن لا يجزىء حج المجنون أولى .

ج - الحرية : ولا يجب الحج على العبد حتى يعتق ، فإن حج وهو عبد لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ، فإن أعتق بعد ذلك فعليه الحج ، قال ابن عباس رضي الله عنه « أيما عبد حج به أهله ثم أعتق فعليه الحج »<sup>(٢)</sup> .

فإذا أحرم العبد أو الصغير بالحج وهو كذلك فأعتق العبد أو بلغ الصغير بعرفة فما دونها فقد أجزأ حجه لأنه لم يفته شيء من فرائض الحج ، أما إن أعتق العبد أو بلغ

(١) ابن أبي شيبة ١/ ١٩٢ وسنن البيهقي ٤/ ٣٢٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢٧ والمحلى ٧/ ٤٤ والمغني ٣/ ٢٤٨ و ٢٤٩  
(٢) المراجع السابقة



الصغير بعد ذلك لم يجزىء حجه ، وعليه حجة أخرى ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا أعتق العبد بعرفة أجزاء عنه حجته ، فإن أعتق بجمع — أي بمزدلفة — لم تجزىء عنه »<sup>(١)</sup> .

#### د — الاستطاعة : والاستطاعة أربعة أنواع .

(١) استطاعة مالية : وتتمثل هذه الاستطاعة بتوفر الزاد له ، والنفقة لعياله حتى يرجع ، والراحلة التي يبلغ عليها الحج ويعود عليها إلى وطنه ، فقد ورد في تفسير قوله تعالى في سورة آل عمران / ٩٧ ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ أي « بلاغاً وسيراً بالزاد والراحلة وترك النفقة لعياله إلى أن يرجع »<sup>(٢)</sup> وقال : « إذا ملك الزاد والراحلة وجب عليه الحج »<sup>(٣)</sup> ، وكان يكفيه في ذلك الزمان ثلاثمائة درهم ، قال ابن عباس إذا ملك الرجل ثلاثمائة درهم وجب عليه الحج وحرم عليه الإماماء<sup>(٤)</sup> .

فإن لم يجد إلا مال الزكاة جاز له أخذه والحج به ، وجاز لمعطى الزكاة أن يدفعه إليه ليحج به ( ر : زكاة / ٧ د ) .

(٢) استطاعة بدنية : وتتمثل هذه الاستطاعة بتوفر الصحة

(١) المغني ٣ / ٢٤٨

(٢) تنوير المقياس ص ٥٢

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٢٠٤ والمحلى ٧ / ٥٤

(٤) عبدالرزاق ٧ / ٢٦٤

التي تمكنه من أداء الحج من غير إعنات ، فقد ورد عنه رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ قال : « أن يصح بدن العبد ويكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يجحف به »<sup>(١)</sup> .

(٣) **عدم وجود مانع يمنع من الوصول إلى الحرم وأداء المناسك** : فقد ورد عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ قوله « السبيل : الزاد والراحلة ولم يحل بينه وبينه أحد »<sup>(٢)</sup> .

(٤) **وجود محرم للمرأة** : وتعتبر المرأة غير مستطاعة للحج إذا لم تجد المحرم الذي يرافقها ، فلا يجب عليها الحج حتى تجده ، قال ابن عباس : سمعت النبي يخطب يقول ( لا تسافر المرأة إلا مع محرم : فقال رجل : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة ، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا ؟ فقال رسول الله : إنطلق فحج مع إمرأتك )<sup>(٣)</sup>

(٥) **والمعتدة من وفاة أو طلاق** : مستطاعة للحج ، وتستطيع أن تخرج إليه ، وإن كان الأولى عدم الخروج إلا بعد انتهاء العدة ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « لأبأس بالمطلقات ثلاثاً والمتوفى عنهن أزواجهن أن يججن في

(١) سنن البيهقي ٤ / ٣٣١

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٢٤ والمحلى ٧ / ٥٤

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٢٤ والحديث أخرجه البخاري ومسلم في الحج باب حج النساء وسفر المرأة مع محرم الى الحج

عدتهن»<sup>(١)</sup> ، وقوله « لا بأس » يعني أن تركه أولى .

## ٧ - شروط جواز الحج :

يشترط لجواز الحج شرائط هي :

أ - الهجرة : وذلك أن الهجرة لما كانت فرضاً على المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يجزىء حج الأعرابي حتى يهاجر ، وفي ذلك يقول ابن عباس رضي الله عنه « أيما أعرابي حج ثم هاجر فعليه أن يحج حجة أخرى »<sup>(٢)</sup> ، وروى ذلك مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ب - الإحرام : فلا حج بغير إحرام ( ر : إحرام ) .

ج - الزمان : وذلك بأن يقع الإحرام بالحج في أشهر الحج ، وأشهر الحج هي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة<sup>(٣)</sup> قال ابن عباس رضي الله عنه « من السنة ألا يُحرّم بالحج إلا في أشهر الحج »<sup>(٤)</sup> ، لقوله تعالى في سورة البقرة / ١٩٧ ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٨٧

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٢٧ والمحلّى ٧ / ٤٤

(٣) سنن البيهقي ٤ / ٣٤٢ والمحلّى ٧ / ٦٩ والمجموع ٧ / ١٣٠ و ١٣٢ والمغني ٣ / ٢٩٥

وتنوير المقباس ص ٢٧

(٤) صحيح البخاري في الحج باب الحج أشهر معلومات ، وابن أبي شيبة ١ / ١٨٧ وسنن البيهقي ٤ / ٣٤٣ والمحلّى ٧ / ٦٥ وتفسير ابن كثير ١ / ٢٣٥ وأحكام القرآن للجصاص

١ / ٣٠٠ ونيل الأوطار ٥ / ٢٩

فَمِنْ الْحَجِّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿١﴾  
 — فَإِنْ أَحْرَمَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ بَنِيَةِ الْحَجِّ انْعَقَدَ الْإِحْرَامُ  
 عُمْرَةً لَا حِجًّا<sup>(١)</sup> .

د — المكان : ونعنى بالمكان أن يؤدي المناسك في أماكنها  
 المحددة شرعاً ، من طواف وسعي ووقوف بعرفة ، وغير  
 ذلك ، فلو حج إلى غير الحرم لم يجز حجه . كما إذا حج  
 إلى بيت المقدس ، أو إلى قبر نبي من الأنبياء أو نحو  
 ذلك .

ه — عدم صحة حج الأقف ( ر : أقلف / ٢ ) .

٨ — الحج عن الغير :

أ — المعروف أن العبادات البدنية المحضة كالصوم والصلاة  
 لا تدخلها النيابة ، وأن العبادات المالية المحضة كلها  
 كالصدقات تدخلها النيابة ، وأن العبادات المختلطة التي  
 هي مالية وبدنية كالحج تدخلها النيابة أيضاً ولكن بشرط  
 العجز عن أدائها ، ترجيحاً لجانب الخير والتيسير على  
 المسلمين ، أما مع القدرة فيجب أن يؤديها من وجبت  
 عليه بذاته ، والأصل في ذلك ما رواه ابن عباس قال :  
 ( كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر  
 إليها وتنظر إليه ، فجعل رسول الله يصرف وجه الفضل  
 إلى الشق الآخر ، قالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله

على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن  
يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> ،  
وذلك في حجة الوداع ، ونذرت امرأة أن تحج ماشية ،  
فمشت حتى إذا بلغت عقبة العطن عجزت ، فركبت ،  
ثم أتت ابن عباس فسألته ، فقال : أتستطيعين أن تحجي  
قابلاً ؟ فإذا انتهيت إلى المكان الذي ركبته منه فتمشي  
ماركبت ؟ قالت : لا ، قال لها : فهل لك ابنة تمشي  
عنك ؟ قالت : لي ابنتان ولكنهما أعظم في أنفسهما من  
ذلك ، فقال : استغفري الله <sup>(٢)</sup> .

ب — ويشترط فيمن يحج عن غيره أن يكون قد حج حجة  
الإسلام عن نفسه ، فإن أحرم عن غيره ولم يكن قد حج  
عن نفسه ، وقع عن نفسه لا عن الغير <sup>(٣)</sup> ، فيروي ابن  
عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً  
يقول : لبيك عن شبرمة ، قال : ومن شبرمة ؟ قال : أخ  
لي ، أو قريب لي ، فقال : أحججت عن نفسك ؟  
قال : لا ، قال : فحج عن نفسك ثم حج عن

(١) أخرجه البخاري في الحج باب من لا يستطيع الثبوت على الراحلة ، ومسلم في الحج باب  
الحج عن العاجز ، والترمذي في باب الحج عن الشيخ الكبير وأبوداود في باب الرجل  
يحج عن غيره ، والنسائي في باب الحج عن الحي .

(٢) المحلى ٦١/٧

(٣) المغني ٣/٢٤٥ والمجموع ٧/١٠٠

شبرمة<sup>(١)</sup> .

ج - وإذا مات الرجل ولم يحج ، وقد وجب عليه الحج وجب أن يحج عنه وليه كما سيأتى في الفقرة التالية .

#### ٩ - عدم سقوط الحج بالموت :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى عدم سقوط الحج بموت من وجب عليه ، سواء أكان حجة إسلام أم حجة نذر ، ويجب على ولي الميت أن يقضى تلك الحجة من تركته سواء أوصى بذلك قبل موته أم لم يوص<sup>(٢)</sup> ، فقد جاءت امرأة إلى ابن عباس فقالت : إن أُمِّي ماتت وعليها حجة أفأقضيها عنها ؟ فقال ابن عباس : هل كان على أمك دين ؟ قالت : نعم ، قال : فكيف صنعت ؟ قالت : قضيته عنها ، قال ابن عباس : فالله خير غرمائك<sup>(٣)</sup> يعني : إن وفاء حق الله أولى من وفاء حق العباد .

#### ١٠ - نية الحج :

أ - النية شرط من شروط انعقاد الحج عند ابن عباس رضي الله عنه ، وعلى هذا فإن الشخص إذا قام بأي مظهر من مظاهر الإحرام لا يكون محرماً بالحج إلا إذا صاحبه النية ،

(١) أبوداود في الحج باب الرجل يحج عن غيره ، وابن ماجه في المناسك باب الحج عن الميت ، وابن حبان في صحيحه برقم ٩٦٢ والبيهقي في السنن ٤ / ١٨٠ ، ورواه موقوفا الشافعي في مسنده ١ / ٢٨٧ وأنظر التلخيص الحبير ٢ / ٢٢٣ و ٢٢٤

(٢) المحلى ٩ / ٣٣٩ والمجموع ٧ / ٩١ و ٩٧

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ١٩٣ ب والمحلى ٧ / ٦٣

فالتلبية وسوق الهدى ليسا بإحرام إذا لم ترافقهما النية  
( ر : إحرام / ٧ ) . وكذا تلبيد الشعر وعقصه ، قال ابن  
عباس رضي الله عنه « من لبس أوضفر أو عقد أو فتل  
أو عقص فهو على مانوى من ذلك »<sup>(١)</sup> ، لأنه قد يفعل  
ذلك زينةً ، أو يفعله تخفيفاً ، أو يفعله إحراماً ، والنية هي  
التي تعين

ب - الاشتراط بالنية : ويجوز للرجل أن ينوى الحج ويشترط إن  
لم يتيسر له الحج فهي عمرة ، وكان ابن عباس رضي الله  
عنه يفضل للمحرم بالحج أن يشترط ، بل وكان يأمر  
به<sup>(٢)</sup> .

## ١١ - الإحرام بالحج :

انظر : إحرام .

## ١٢ - أنواع الحج :

الحج على ثلاثة أنواع : حج إفراد ، وحج قرآن ، وحج تمتع .

أ - حج الإفراد : هو أن ينوي عند إحرامه الحج وحده ،  
ويهلّ به ويقول : لبيك اللهم بحج .

### ب - حج القران :

(١) هو أن ينوي عند إحرامه الحج والعمرة معاً ، ويهلّ بهما  
ويقول لبيك اللهم بحج وعمرة .

(١) سنن البيهقي ١٣٥/٥

(٢) المحلى ١١٤/٧

(٢) والقران مشروع ، فإذا حج الشخص قارناً كفاه طواف واحد وسعي واحد لحجه وعمرته ، قال ابن عباس رضي الله عنه « يكفيك لهما طوافك الأول بين الصفا والمروة »<sup>(١)</sup> .

(٣) والقارن عليه دم — شاة — إن قدر على ذلك ، فإن لم يقدر فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج آخرها يوم عرفة ، وسبعة إذا رجع — كما سيأتي — فقد قال رجل لابن عباس : « إني جمعت مع حج عمرّة ، فقال : ما معك من الورق ؟ قال : أربعين درهماً ، قال : ليس في هذه فضل ، عشرة منها لعلف راحلتك ، وعشرة تنزود بها ، وعشرة تكتسي بها ، وعشرة تكافئ بها أصحابك »<sup>(٢)</sup> يعني أنه قد رخص له بالتحول إلى الصيام — فإن لم يصم الثلاثة الأيام في الحج لم يعد يجزئه الصيام ووجب عليه الهدي كما سيأتي .

#### ج — حج التمتع :

(١) تعريفه : هو أن يأتي بالعمرة في أشهر الحج ثم يتحلل منها ويقيم بمكة حلالاً إلى الحج ، فإذا جاء الحج أحرم من مكة وحج مع الناس .

(٢) مشروعيته : والتمتع مشروع للآفاقي ، ويروي ابن عباس التمتع عن أبي بكر وعمر وعثمان ، وكان هو رضي الله عنه

(١) المحلى ١٧٤/ ٧

(٢) سنن البيهقي ٢٦/ ٥



يجح متمتعاً<sup>(١)</sup> ، ولما قيل له : إن فلاناً — لعلمهم يريدون معاوية — ينهى عن المتعة قال : انظروا في كتاب الله ، فإن وجدتموها فيه فقد كذب على الله وعلى رسوله ، وإن لم تجدوها فقد صدق<sup>(٢)</sup> ، وهو يريد أن يقول : بعد أن ذكرها الله تعالى في كتابه بقوله جل شأنه في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فلا قول لقائل مع قول الله تعالى . — أما أهل مكة — وهم الذين يقيمون ضمن منطقة الحرم<sup>(٣)</sup> — فليس في حقهم تمتع لقوله تعالى في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ فَإِذَا أُمِنتُمْ مِنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ وكان ابن عباس يقول : يا أهل مكة لا متعة لكم ، أحلت لأهل الآفاق وحرمت عليكم ، إنما يقطع أحدكم وادياً ، أو قال : يجعل بينه وبين الحرم وادياً ، ثم يُهل بعمره<sup>(٤)</sup> .

(٣) فضله : وكان ابن عباس يرى أن التمتع أفضل أنواع الحج<sup>(٥)</sup> ، فكان يأمر القارن أن يجعلها عمرة — أي

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٧٣

(٢) المغني ٣ / ٢٨١

(٣) المحلى ٧ / ١٤٦ وحلية العلماء ٣ / ٢٢٢ والمجموع ٧ / ١٧٧

(٤) تفسير ابن كثير ١ / ٢٣٥ والمحلى ٧ / ١٥٧

(٥) المغني ٣ / ٢٧٦

قِرَاناً — إذا لم يكن ساق الهدي<sup>(١)</sup> ويقول : والله ما تمت حجة رجل قط إلا بمتعة<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو جمرة : سألت ابن عباس عن المتعة فأمرني بها<sup>(٣)</sup> .

(٤) كَيْفِيَّتُهُ : يحرم الشخص بعمره في أشهر الحج فيأتيها ، ثم يتحلل منها ويقيم في الحرم إلى وقت الحج ، فيحرم من مكانه ويحج مع الناس .

وخروج المتمتع من الحرم بعد أن يتحلل من عمرته وعودته إليه محرماً بالحج من الميقات لا ينفي عنه صفة التمتع ولا يسقط عنه ماوجب عليه من الدم فقد حدث أن قوماً اعتَمَرُوا في أشهر الحج ثم خرجوا إلى المدينة فأهلوا بالحج ، فقال ابن عباس رضي الله عنه : عليهم الهدي<sup>(٤)</sup> .

وقد أشكل على البعض تقديم العمرة على الحج في التمتع مع أن الله تعالى قدم الحج عندما قال في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فقالوا لابن عباس : كيف تأمر بالعمرة قبل الحج والله تعالى يقول ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فقال : كيف تقرأون الدَّيْنِ قَبْلَ الوصية ، أو الوصية قبل الدَّيْنِ ؟ قالوا : الوصية ، قال :

(١) المحلى ١٠١/ ٧ و ١٠٣

(٢) المحلى ١٠١/ ٧

(٣) المحلى ١٤٩/ ٧ والمغني ٤٦٩/ ٣

(٤) المحلى ١٦٠/ ٧

فبأيها تبدؤون ؟ قالوا : بالدين ، قال : فهو ذاك<sup>(١)</sup>

(٥) هديه :

أ ( وعلى المتمتع هدي دم شاة أو بقرة أو جزور ، ولا يجزئه أقل من شاة ، وتجزئ البقرة عن عشرة أشخاص ، وكذا الجزور<sup>(٢)</sup> ، فعن أبي جهمرة قال : سألت ابن عباس عن المتعة ؟ فأمرني بها ، وسألته عن الهدي فقال : فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم<sup>(٣)</sup> يذبحه في الحرم ، في منى أو في مكة ( ر : حج / ٢٥ ) .  
— فمن وجب عليه دم للمتمتع أو للقران فلم يهده — أي يذبحه — حتى جاء العام القادم فعليه دمان ، الدم الذي وجب عليه ، والدم الآخر للتأخير ، قال ابن عباس لمن تمتع فنسي أن ينحر ، وأتخر هديه حتى مضت الأيام : اهدِ هدياً لهديك ، وهدياً لما أخرت<sup>(٤)</sup> .

ب) فإن لم يستطع المتمتع أو القارن أن يهدي دميّاً لسبب من الأسباب المشروعة كفقد النفقة مثلاً فإنه يصوم ثلاثة أيام متواليات في عشر ذي الحجة من عامه هذا — آخرها يوم عرفة — وسبعة أيام إذا رجع إلى

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣٦٣/ ٢

(٢) المحلى ١٥٤/ ٧

(٣) المحلى ١٥٠/ ٧ والمغني ٤٦٩/ ٣

(٤) ابن أبي شيبة ٢٠٠/ ١ ب والمغني ٤٨٠/ ٣

أهله ، في طريقه إليهم أو بعد استقراره فيهم ، قال ابن عباس « يطوف الرجل بالبيت ما كان حلالاً حتى يُهَل بالحج ، فإذا ركب إلى عرفة فمن تيسر له هديه من الإبل أو البقر أو الغنم سحب ما تيسر له من ذلك ، أي ذلك شاء . غير أنه ان لم يتيسر له فعله ثلاثة أيام في الحج وذلك قبل يوم عرفة ، فإن كان من الأيام الثلاثة يوم عرفة فلا جناح »<sup>(١)</sup> ، وفي تنوير المقباس في تفسير ابن عباس « فمن لم يستطع فصيام ثلاثة أيام متتابعات في الحج ، في عشر الحج — أي عشر ذي الحجة — آخرها يوم عرفة ، وسبعة إذا رجع إلى أهله في الطريق أو في أهله »<sup>(٢)</sup> .

— فإن مضت أيام عشر ذي الحجة ولم يصم الأيام الثلاثة عاد وجوب الهدي عليه ولا يجزئه غيره<sup>(٣)</sup> ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا لم يصم المتمتع فعليه الهدي »<sup>(٤)</sup> .

### ١٣ — التلبية :

إذا أحرم الحاج لبّي « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك »

(١) سنن البيهقي ٢٥/٥

(٢) تنوير المقباس ص ٢٧

(٣) المحلى ١٤٣/٧ و ١٤٤ وأحكام القرآن للجصاص ٢٩٥/١ والمغني ٤٧٨/٣

(٤) ابن أبي شيبة ١٦٤/١

وأصل التلبية — كما يقول ابن عباس — أن الله تعالى لما أمر إبراهيم عليه السلام أن يؤذن في الناس بالحج قال : يا أيها الناس إن ربكم اتخذ بيتاً وأمركم أن تحجُّوه ، فاستجاب له ما سمعه من حجر وشجر وأكمة وتراب وأي شيء ، فقالوا : لبيك اللهم لبيك<sup>(١)</sup> ( ر : تلبية ) .

#### ١٤ - فوات الحج :

إذا أحرِم بالحج ولبي ولكنه لم يصل إلى عرفة حتى نزل الناس منها ، فإنه لا يحتسب له حجاً ، وعليه أن يؤدي بإحرامه هذا عمرة ثم يتحلل من إحرامه ، ويلزمه الحج في العام القابل<sup>(٢)</sup> .

#### ١٥ - الكسب في الحج :

أ — يجوز للرجل أن يؤاجر نفسه من جماعة يخدمهم أو يدلهم على الطريق ويحجون به ، فقد قال له رجل : إني آجرت نفسي من قوم على أن أخدمهم ويحجون بي ، فهل لي من حج ؟ قال ابن عباس : هذا من الذين قال الله تعالى فيهم في سورة البقرة / ٢٠٢ ﴿ أولئك لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ب — ويجوز للرجل أن يحج ومعه تجارة ، فيبيعها في الحرم ، ويجوز له أن يتجر فيه ، وكان ابن عباس يحتج لجواز ذلك بقوله

(١) سنن البيهقي ١٧٦/ ٥ وتفسير ابن كثير ٢١٦/ ٣

(٢) المغني ٥٢٧/ ٣ والمجموع ٢٣٥/ ٨

(٣) ابن أبي شيبة ١٩٦/ ١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٠٩/ ١ والمغني ٤٦٧/ ٥ وكشف

الغمة ٢١٤/ ١

تعالى في سورة البقرة / ١٩٨ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> .

## ١٦ - الدعاء عند رؤية الكعبة :

إذا دخل الحاج مكة ورأى الكعبة استحب له أن يرفع يديه ويدعو أول ما يراها<sup>(٢)</sup> . قال عبدالله بن مسعود : ترفع الأيدي في سبعة مواطن : إذا قام إلى الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وفي عرفات وفي جَمْع وعند رمي الجمار<sup>(٣)</sup> .

## ١٧ - طواف القدوم :

أ - الآفاق إذا دخل الحرم يسن له أول ما يدخل أن يطوف طواف القدوم سبعة أشواط ، أما المكي فإنه ليس عليه طواف قدوم ، بل يرتدى ثياب الإحرام ويخرج إلى منى ومنها إلى عرفة ، قال ابن عباس : الطواف لكم يا أهل العراق والصلاة لأهل مكة<sup>(٤)</sup> .

— ويجعل طوافه من وراء الحجر ، لأن الحجر من الكعبة ، قال ابن عباس : لو وليت من البيت شيئاً لأدخلت الحجر فيه كله ، فلم يَطُفْ إلا من ورائه<sup>(٥)</sup> .

— فإن شرع الآفاق بالطواف فحضرت الصلاة قبل أن يتم

(١) ابن أبي شيبة ١/ ١٦٩ وتفسير ابن كثير ١/ ٢٤٠ وتنوير المقباس ص ٢٧

(٢) المجموع ٨/ ١٠

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ٣٧

(٤) المغني ٣/ ٤٠٥ و ٥٥٥

(٥) عبدالرزاق ٥/ ٥٧

طوافه فإنه يقطع طوافه ويصلي مع الناس ثم يتم طوافه ،  
فقد كان ابن عباس في طواف فحضرت الصلاة فصلى ،  
ثم بنى على ما مضى من طوافه<sup>(١)</sup> .

### ب — شروط الطائف حول الكعبة :

(١) ويشترط في الطائف حول الكعبة أن يكون على طهارة  
كاملة ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه : تقعد  
المستحاضة أيام أقرائها ثم تغتسل وتطوف بالبيت<sup>(٢)</sup> .  
(٢) كما يشترط فيه أن يكون مستور العورة ، وقد كانت المرأة  
في الجاهلية — كما يقول ابن عباس — إذا طافت بالبيت  
تخرج صدرها وما هنالك ، فأنزل الله تعالى في سورة  
الأعراف / ٣١ ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾<sup>(٣)</sup> بل  
كانوا يطوفون بالبيت عراة ، الرجال بالنهار والنساء بالليل  
وكانت المرأة تقول :

اليوم يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ      فما بَدَا مِنْهُ فَلَا أَجْلُهُ<sup>(٤)</sup>  
فحرم الله ذلك وقال في سورة الأعراف / ٣١ ﴿ خُذُوا  
زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ .

### ج — تقبيل الحجر الأسود : يبدأ طوافه باستلام الحجر

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٩٩

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٨٦

(٣) سنن البيهقي ٢ / ٢٢٣

(٤) سنن البيهقي ٢ / ٢٢٣ و ٥ / ٨٨ وتفسير ابن كثير ٢ / ٢١٠ وتنوير المقباس

الأسود ، ثم يستلمه في كل شوط أيضاً فيقبله ويسجد عليه ثلاثاً ، فقد روى أبو جعفر قال : جاء ابن عباس يوم التروية مُسْبِداً — أي مُلبّداً — رأسه ، فرأيته قبل الركن ثم سجد عليه ، ثم قبله ثم سجد عليه ، ثم قبله ثم سجد عليه<sup>(١)</sup> .

— ثم يدعو لأن الدعاء ، آنذاك مستجاب ، قال ابن عباس « والذي نفس ابن عباس بيده ما حاذى بالركن عبد مسلم يسأل الله خيراً إلا أعطاه إياه »<sup>(٢)</sup> ، وقال : « من استلم الركن ثم دعا استجيب له ، قال ، قيل لابن عباس : وإن أسرع ؟ قال : وإن كان أسرع من البرق الخاطف »<sup>(٣)</sup> ، ويقول في دعائه كلما وصل إلى الحجر « اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك وسنة نبيك » وفي رواية « إيفاء بعهدك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك »<sup>(٤)</sup> ، فإن عجز عن تقبيل الحجر الأسود والسجود عليه لزحام أو لغيره لمسه بيده وقبل يده بعده<sup>(٥)</sup> ، فقد كان ابن عباس إذا استلم الحجر قبل يده<sup>(٦)</sup> ، ومسح مرة الركن بثوبه ثم قبله<sup>(٧)</sup> ،

(١) عبد الرزاق ٣٧/ ٥ وابن أبي شيبة ١٩٠/ ١ وسنن البيهقي ٧٥/ ٥ والمجموع ٦٥/ ٨

(٢) عبد الرزاق ٣٠/ ٥

(٣) عبد الرزاق ٣٠/ ٥

(٤) عبد الرزاق ٣٤/ ٥

(٥) المغني ٣٨١/ ٣ والمجموع ٦٥/ ٨

(٦) ابن أبي شيبة ١٨٦/ ١

(٧) عبد الرزاق ٧٢/ ٥



فإن تعذر عليه استلامه أيضاً أشار إليه بيده ومضى  
قال ابن عباس : « إنما أمرتكم أن تطوفوا فإن تيسر  
عليكم فتستلموا »<sup>(١)</sup> ، وهذا يعنى أنه إذا لم يتيسر  
فلا حاجة لإغناات نفسه لاستلامه ، ويفسر ذلك قول ابن  
عباس رضي الله عنه « إذا وجدت على الركن زحاماً  
فلا تؤذ أحداً وامض »<sup>(٢)</sup> وقوله « لوددت أن الذي يزاحم  
على الركن ينقلب كفافاً لا له ولا عليه »<sup>(٣)</sup> .

**د — استلام الركن اليماني :** وإذا وصل في طوافه الركن اليماني  
استلمه وقال « اللهم قننى بما رزقتنى ، واخلف عليّ كل  
غائبة بخير »<sup>(٤)</sup> ، ولا يستلم غير الحجر الأسود والركن اليماني  
من أركان الكعبة المشرفة ، قال عطاء بن أبي رباح « أدركت  
مشيختنا ابن عباس وجابراً وأبا هريرة وأبا عبيد بن عمير  
لايستلمون إلا الحجر الأسود والركن اليماني لايستلمون  
غيرهما من الأركان »<sup>(٥)</sup> وأما ما ذكره في حلية العلماء عن  
ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يستلم أركان الكعبة  
الأربعة<sup>(٦)</sup> فإنه لا يصح عنه ، فقد روى أبو الطفيل قال :  
كنت مع ابن عباس ومعاوية وهما يطوفان بالبیت ، فكان

(١) سنن البيهقي ٨١/ ٥

(٢) عبدالرزاق ٣٦/ ٥ وابن أبي شيبه ٨١/ ٥

(٣) عبدالرزاق ٣٦/ ٥

(٤) المغني ٣٨١/ ٣

(٥) ابن أبي شيبه ١٩٣/ ١ ب

(٦) حلية العلماء ٢٨٤/ ٣

معاوية لا يمر بركن الا استلمه فقال له ابن عباس : إنه لا يستلم هذان الركنان ، فقال معاوية : ليس شيء من هذا البيت مهجوراً ، فقال ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، فقال معاوية : صدقت <sup>(١)</sup> .

**هـ — الرمل في الطواف :** كان ابن عباس يرى أن الرمل كله في الطواف حول الكعبة وفي السعي بين الصفا والمروة ليس بسنة ، ولكنه فضيلة بالنسبة لأهل الآفاق من الرجال ، فلو ترك الرمل فقد فاتته الفضيلة ولا شيء عليه <sup>(٢)</sup> ، وكان هو رضي الله عنه لا يمرل في شيء من الطواف <sup>(٣)</sup> ، ووجهة نظر ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمّل ليرى المشركين قوته لا لأن الرمل من المناسك فهو يقول « قدم رسول الله وأصحابه مكة وقد وهنتهم حمى يثرب فقال المشركون : إنه يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة ، فجلسوا مما يلي الحجر ، وأمرهم النبي أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا بين الركنتين ليرى المشركون جلدّهم ، فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم

(١) الخبر ملفق من صحيح البخاري في الحج باب من لم يستلم الركنتين ، ومسلم في الحج باب استلام الركنتين ، والترمذي في الحج باب ماجاء في استلام الحجر والركن ، ومسند الإمام أحمد ١/ ٣٣٢ وعبد الرزاق ٥/ ٤٥ والمغني ٣/ ٣٨٠ والمجموع ٨/ ٣٩ وإنما استجزنا التلفيق لأن غايتنا استكمال الحكم الفقهي لأسوق الرواية الحديثية

(١) المجموع ٨/ ٦٧

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ١٨١ والمجموع ٨/ ٦٦

أن الحمى وهنتهم ؟ هؤلاء أجلد من كذا وكذا .. قال ابن عباس : ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم <sup>(١)</sup> .

— أما النساء وأهل مكة فلا رمل عليهم ، لانتفاء الحكمة في حق أهل مكة ، ولأن أمر المرأة مبني على الستر ، والرمل مخل بالستر قال ابن عباس « ليس على النساء رمل » <sup>(٢)</sup> وقال : الرمل على أهل الآفاق ، وليس على أهل مكة رمل <sup>(٣)</sup> .

## و — العمل في الطواف :

(١) ولا يتكلم بشيء من كلام الناس في طوافه ، فإن كان لابد فلا يتكلم إلا بخير ، قال ابن عباس : الطواف صلاة ، فإذا طفتهم فأقلوا الكلام <sup>(٤)</sup> ، وكان هو رضي الله عنه لا يتكلم حتى يفرغ من طوافه <sup>(٥)</sup> ، فعن عطاء قال : طفت وراء ابن عباس وابن عمر فلم أسمع أحداً منهم يتكلم في الطواف <sup>(٦)</sup> ، ولا بأس بالتلبية في طواف

(١) البخاري في الحج باب كيف كان بدء الرمل ، ومسلم في الحج باب الرمل في الطواف .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٤/ ١

(٣) ابن أبي شيبة ١٩٤/ ١ والمغني ٣٧٦/ ٣

(٤) عبد الرزاق ٤٩٦/ ٥ وابن أبي شيبة ١٦٣/ ١ وسنن البيهقي ٨٥/ ٥ و ٨٧

(٥) سنن البيهقي ٨٥/ ٥

(٦) عبد الرزاق ٥٠/ ٥ وابن أبي شيبة ١٦٣/ ١ والمجموع ٥٢/ ٨

القدوم<sup>(١)</sup> .

٢) ولا بأس بالشرب في الطواف قال ابن عباس : لا بأس بالشرب في الطواف<sup>(٢)</sup> ، وقد شرب ابن عباس وهو يطوف ، وروى عن رسول الله أنه شرب ماءً في الطواف<sup>(٣)</sup> .

ز — الطواف في الأوقات التي تكره فيها الصلاة : إن ما تقدم من قول ابن عباس « الطواف صلاة » لا يعنى أنه صلاة حقيقية ، ولكنه كالصلاة في إشتراط الطهارة وستر العورة فيه ، وترك كلام الناس فيه مع شيء من التساهل فيه ، وإذا كان الطواف ليس بصلاة حقيقية فإنه لا يكره أدائه في الأوقات التي تكره فيها الصلاة<sup>(٤)</sup> ، كالطواف بعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، فعن ابن أبي أوفى أنه رأى ابن عباس يوم التروية طاف بعد العصر سبعاً ثم صلى ركعتين حاجاً ومعتماً ، ويقوم بعد صلاة الصبح فيطوف سبعاً ويركع ركعتين<sup>(٥)</sup> .

ح — وبعد الانتهاء من ذلك كله يأتي الملتزم — وهو بين الركن والباب من الكعبة — فيلتزمه بالصاق صدره وكفيه فيه

(١) المغني ٣ / ٢٩٢

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٨٧ ب

(٣) سنن البيهقي ٥ / ٨٥

(٤) المجموع ٨ / ٦٥

(٥) عبد الرزاق ٥ / ٦٢ وسنن البيهقي ٥ / ٩١ والمحلى ٧ / ١٨١ وكنز العمال ٥ / ١٨٣

والموطأ ١ / ٣٦٩

ويدعو الله تعالى قال ابن عباس : ما بين الركن والباب يدعى الملتزم ، لا يلتزم ما بينهما أحد يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه ( ر : ملتزم ) .

#### ١٨ - صلاة سنة الطواف :

بعد أن ينهي طوافه يصلي ركعتين سنة الطواف ، والأفضل أن يصليهما خلف مقام إبراهيم ، فإن صلاهما في غيره صح ، فقد صلى ابن عباس رضي الله عنهما ركعتي الطواف في الحطيم<sup>(١)</sup> .

— فإن صلى صلاة فريضة بعد الطواف أجزأته عن ركعتي سنة الطواف<sup>(٢)</sup> .

#### ١٩ - السعي بين الصفا والمروة :

أ — بعد الانتهاء من طواف القدوم يتوجه الحاج الآفاقي إلى الصفا يسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ، أما المكي فإنه يؤخر هذا السعي إلى ما بعد طواف الإفاضة ، فعن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول « الطواف بين الصفا والمروة لأهل مكة بعد أن يرجعوا من مني »<sup>(٣)</sup> .

ب — أصله : وأصل السعي بين الصفا والمروة أن هاجر لما اشتد العطش بولدها إسماعيل أخذت تصعد إلى الصفا تارة ، وإلى المروة تارة تبحث عن الماء ، ولكن قريشاً لم تلبث أن

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٧٤

(٢) المغني ٣/ ٣٨٤ والمجموع ٨/ ٧١

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ١٩٥

ركزت أصنامها على الصفا والمروة ، وأخذوا يطوفون بها ، فلما دخل الناس في الإسلام وحُرمت الأصنام أمسك الناس عن الطواف بينهما حتى نزل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> يعنى أن الصفا والمروة لا يدنسها وضع الأصنام عليها .

**ج - حكمه :** السعي بين الصفا والمروة في الحج سنة - أي تطوع - ولا شيء على الحاج بتركه <sup>(٢)</sup> ، قال ابن عباس : إن شاء سعى بين الصفا والمروة وإن شاء لم يسع <sup>(٣)</sup> ، ويستدل ابن عباس على عدم وجوب السعي بين الصفا والمروة بقراءة خاصة كان يقرأها هو وابن مسعود وغيرهما لقوله تعالى في سورة البقرة / ١٥٨ ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ فقد كان ابن عباس يقرأ هذه الآية بزيادة « لا » في قوله « يَطَّوَّفَ بِهِمَا » هكذا ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان لا يَطَّوَّفَ بِهِمَا ) <sup>(٤)</sup> ويدل على صحة هذا الذي ذهب إليه قوله تعالى بعد ذلك ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ ﴾

(١) تفسير الطبري ٢ / ٢٨

(٢) تفسير الطبري ٢ / ٣٢ وتفسير ابن كثير ١ / ١٩٩ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٩٦

والمغني ٣ / ٣٨٩ والمجموع ٨ / ٨٦

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ١٨١ ب وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٩٨

(٤) هذه من القراءات الشاذة كما في المحتسب لابن جيني ١ / ١١٥

عَلِيمٌ <sup>(١)</sup> .

د — ما يبدأ به : ويبدأ السعي بين الصفا والمروة بالصفاء وينتهي بالمروة شوطاً ، ثم من المروة إلى الصفا شوطاً آخر ، وهكذا سبعة أشواط ، فقد أتى ابن عباس رجل فقال : أبدأ بالصفاء قبل المروة ، أو المروة قبل الصفا ؟ وأصلي قبل أن أطوف ، أو أطوف قبل أن أصلي ؟ وأحلق قبل أن أذبح ، أو أذبح قبل أن أحلق ؟ فقال ابن عباس : خذ ذلك من كتاب الله ، فإنه أجدر أن يحفظ ، قال تعالى في سورة البقرة / ١٥٨ ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ الذبح قبل الحلق ، وقال في سورة الحج / ٢٦ ﴿ وَطَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ الطواف قبل الصلاة <sup>(٢)</sup> .

هـ — الرمل في السعي : يحكي لنا ابن عباس رضي الله عنه أن أهل الجاهلية كانوا يرملون في بطن الوادي بين الصفا والمروة فيقول رضي الله عنه « إنما كان أهل الجاهلية يسعونها ويقولون : لانحيز البطحاء — أي بطن المسعى — إلا شداً <sup>(٣)</sup> — أي عدواً — ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة المنورة معتمراً قال أهل مكة إنه لن يقوى هو وأصحابه على الرمل لأن المرض أضعفهم ،

(١) تفسير الطبري ٢ / ٣٠ والمحل ٧ / ٩٧

(٢) سنن البيهقي ١ / ٨٥ والمغني ٣ / ٣٨٨

(٣) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار باب أيام الجاهلية

فرمل رسول الله ورمل معه أصحابه يُرِيّ المشركين قوتهم<sup>(١)</sup> ، لا لأن الرمل من المناسك كما تقدم القول على ذلك عندما تكلمنا عن الرمل في الطواف ( حج / ١٧ هـ ) ومن هنا كان ابن عباس رضي الله عنه يقول « ليس السعي — أي الرمل — في بطن الوادي بين الصفا والمروة سنة »<sup>(٢)</sup> ، وفعل رسول الله في الرمل هنا لا يدل على أكثر من الاستحباب وإذا كان الرمل مستحباً ، فهو مستحب لأهل الآفاق ، لا لأهل مكة<sup>(٣)</sup> .

**و — رفع اليدين بالدعاء على الصفا والمروة:** يستحب أن يرفع يديه بالدعاء على الصفا والمروة ، قال ابن عباس : ترفع الأيدي في سبعة مواطن وذكر منها : وعلى الصفا والمروة<sup>(٤)</sup> .

## ٢٠ — الذهاب الى منى :

في اليوم الثامن من ذي الحجة يصلي الحاج الفجر بمكة ثم ينتظر حتى تطلع الشمس فيتوجه إلى منى ويبقى فيها إلى ما بعد طلوع شمس اليوم التالي — يوم عرفة — قال ابن عباس رضي الله عنه « الرواح الى منى إذا زاغت — أي طلعت

(١) أحكام القرآن للجصاص ٩٨/ ١

(٢) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ، وانظر فتح الباري ١٢٠/ ٧ والمحلى ٩٦/ ٧

(٣) المحلى ٩٦/ ٧

(٤) ابن أبي شيبة ٣٧/ ١



الشمس»<sup>(١)</sup> .

— وما وراء العقبة ليس من منى ، فمن بات فيها لاعتبر قد بات في منى ، قال ابن عباس : « لا يبيتن أحد من وراء العقبة ليلاً بمنى »<sup>(٢)</sup> .

## ٢١ — الوقوف بعرفة :

أ — الغسل قبل التوجه إلى عرفة : يسن له الغسل قبل التوجه إلى عرفة قال ابن عباس « إني لأغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة و..... »<sup>(٣)</sup> .

ب — وقت الوقوف بعرفة : بعد مطلع شمس يوم عرفة — اليوم التاسع من ذي الحجة — يتوجه الحاج من منى إلى عرفة ، ووقت الوقوف بعرفة يمتد من ذلك الوقت حتى طلوع فجر اليوم الثاني — العاشر من ذي الحجة — فأية ساعة وصل عرفة من ذلك الوقت من ليل أو نهار احتسب له وقوفاً ، ولكن إن وصل عرفة في النهار فإنه لا يفيض منها — أي لا يذهب منها — حتى غروب الشمس ، وإن وصلها ليلاً فوقف فيها زمناً كان له وقوفاً وأفاض متى شاء ، قال ابن عباس رضي الله عنه « من

(١) ابن أبي شيبة ١٨٦/ ١ والمجموع ١٠٢/ ٨

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٤/ ١ وأهمل ١٨٥/ ٧ والمغني ٤٤٩/ ٣

(٣) عبدالرزاق ٣١٠/ ٣ وابن أبي شيبة ٨/ ١

وطىء عرفة بليل فقد أدرك الحج <sup>(١)</sup> ، وابن عباس نفسه حج مرة من المرات فأتى عرفة بسحر <sup>(٢)</sup> ، ويكثر في عرفة من الدعاء ويرفع يديه به <sup>(٣)</sup> .

**ج — مكان الوقوف بعرفة :** عرفة كلها موقف وشعابها موقف ، وحدود عرفة من الجبل المشرف على عرفة إلى الجبال المقابلة له إلى مايلي بساتين بنى عامر ، ووادي عُرنة ليس من عرفة ، ولايجزىء الوقوف فيه . قال ابن عباس : عرفة كلها موقف وشعابها موقف ، وارفعوا عن عُرنة <sup>(٤)</sup> وقال : من أفاض من عُرنة فلا حج له <sup>(٥)</sup> .

**د — حكمة :** الوقوف بعرفة فرض ، ومن فاتته الوقوف بعرفة فلا حج له ، وقد تقدم قول ابن عباس : من أفاض من عُرنة فلا حج له .

**هـ — صوم يوم عرفة :** يستحب للحاج أن لا يصوم يوم عرفة ، ليتقوى بفطره على الدعاء فقد روى ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفطر يوم عرفة ، وبعث إليه — أي إلى الرسول — أم الفضل بلبن فشربه <sup>(٦)</sup> ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما لا يصوم يوم عرفة في الحج

(١) ابن أبي شيبة ١٧٣/ ١ والمحل ١٢٤/ ٧ وأحكام القرآن للجصاص ٣١١/ ١

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٦/ ١

(٣) ابن أبي شيبة ٣٧/ ١

(٤) كنز العمال ١٨٦/ ٥ وسنن البيهقي ١١٥/ ٥ وأحكام القرآن للجصاص ٣١٢/ ١

(٥) كنز العمال ١٨٦/ ٥

(٦) كنز العمال ١٩٣/ ٥

و — التعريف في المدن والقرى : نريد بالتعريف هنا : اجتماع الناس في المساجد يوم عرفة للدعاء<sup>(٢)</sup> ، مشاركة للحجاج في موقفهم ، وتعرضاً لنفحات الله في هذا اليوم المبارك ، وهو عمل مشروع ابتدعه ابن عباس رضي الله عنه كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى « أول من فعل التعريف ابن عباس وعمرو بن حريث »<sup>(٣)</sup> ، وقال الحسن البصري « أول من عرف في البصرة ابن عباس »<sup>(٤)</sup> .

## ٢٢ — المبيت بمزدلفة :

أ — إذا غربت شمس يوم عرفة يسير الحاج من عرفة إلى مزدلفة ، فيبيت بمزدلفة ويبقى فيها إلى الصباح ثم يخرج منها قبل طلوع الشمس متوجهاً نحو منى ، وقد كان أهل الجاهلية يبقون في منى حتى ترتفع الشمس على رؤوس الجبال ، يقول ابن عباس « كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رؤوس الجبال كأنها العمائم على رؤوس الرجال دفعوا ، فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم فدفع حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس »<sup>(٥)</sup> ، ويجوز للنساء والأولاد والضعفة أن

(١) ابن أبي شيبة ١/ ١٦٩

(٢) المغني ٢/ ٣٩٩

(٣) المغني ٢/ ٣٩٩

(٤) ابن أبي شيبة ١/ ١٨٢ وسير أعلام النبلاء ٣/ ٣٥١

(٥) كنز العمال ٥/ ٢١٦

يتعجلوا الإفاضة من مزدلفة ليلاً قبل الفجر ، لأن ابن عباس يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله بليل من مزدلفة مع الضعفة والنساء والصغار<sup>(١)</sup> .

**ب — حكم المبيت بمزدلفة :** المبيت بمزدلفة فرض عند ابن عباس رضي الله عنه ، ولذلك كان يقول « من أفاض من عرفة — أي ولم يقف بمزدلفة — فلا حج له »<sup>(٢)</sup> .

**ج — صلاة المغرب في الطريق إلى مزدلفة :** لعل ابن عباس رضي الله عنه كان يرى جمع صلاتي المغرب والعشاء في مزدلفة رخصة رخص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذلك أجاز للحاج أن يصلي المغرب في الطريق إلى مزدلفة في وقته ، وقد روى عنه رضي الله عنه أنه صلى المغرب دون جمع<sup>(٣)</sup> — أي المزدلفة — وهو في طريقه إليها .

## ٢٣ — الإسراع في وادى محسر:

حين يترك الحاج مزدلفة متوجهاً نحو منى سيمر بوادى محسر ، فيستحب الإسراع حين المرور به<sup>(٤)</sup> ، فقد كان ابن عباس

(١) البخاري في الحج باب من قدم ضعفة أهله بليل ، ومسلم في الحج باب استحباب تقديم دفع الضعفة ، والترمذي في الحج باب ماجاء في تقديم الضعفة ، وابوداود في المناسك باب التعجيل من جمع ، والنسائي في الحج باب تقديم النساء الى منازلهم ، وابن ماجه في المناسك باب من تقدم من جمع إلى منى ، وانظر المحلى ١٣٢/ ٧ وغيره .

(٢) المحلى ١٣١/ ٧

(٣) ابن أبي شيبة ١٧٨/ ١ والمحلى ١٢٩/ ٧

(٤) المجموع ١٣٧/ ٨

يوضع — أي يسرع — في وادي محسر ، ويستحب الإسراع به ، بينما يكره الإسراع في عرفات<sup>(١)</sup> ،

## ٢٤ — رمي جمره العقبة :

أ — أصله : أصل رمي الجمار من أن سيدنا إبراهيم لما أمر بذبح ولده أخرجه إلى منى لتنفيذ أمر الله فظهر له إبليس يوسوس له بمعصية الله تعالى فيما أمره به من ذبح ولده ، فرماه سيدنا إبراهيم عليه السلام ، ثم ظهر له ثانية ، فرماه ، ثم ظهر له ثالثة فرماه ، فحفظ الناس ذلك وصار منسكاً من مناسك حجهم يرمز إلى عدم الاستجابة لوساوس الشيطان وإلتزام طاعة الله تعالى ولو بدت التكاليف ثقيلة على النفس ، أو لم يبد وجه الحكمة فيها ، وكان عرب الجاهلية يرمون الجمار حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما : رمينا الجمار في الجاهلية بسبع وفي الإسلام بسبع<sup>(٢)</sup> .

ب — وقت رميها : يرمي الحاج جمره العقبة بعد طلوع شمس اليوم العاشر من ذي الحجة قال ابن عباس : إذا انْتَفَحَ النهار من يوم النفر الآخر فقد حل الرمي والصدر<sup>(٣)</sup> .

ج — ويستحب أن تكون الحصى التي يرمي بها قدر حصى الخذف<sup>(٤)</sup> . وعددها سبع حصيات كما تقدم .

(١) ابن أبي شيبة ٢٠٣/ ١

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٠/ ١

(٣) سنن البيهقي ١٥٢/ ٥ والمجموع ٢٢٨/ ٨

(٤) المجموع ١٤٩/ ٨

د — كيفية الرمي : كان ابن عباس يرفع يديه إذا رمي الجمرة حتى تساوي رأسه ويُرى بياض إبطه<sup>(١)</sup> .

هـ — دعاء الرمي : كان ابن عباس إذا رمي الجمرة كبر مع كل حصاة يرميها ، ثم يقف ويطل الوقوف يرفع يديه ويدعو الله تعالى<sup>(٢)</sup> ، فعن عبدالرحمن بن يزيد قال : أفضت مع عبدالله فرمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، واستبطن الوادي ، حتى إذا فرغ قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ، ثم قال : هكذا رأيت الذي أنزلت عليه سورة البقرة صنع<sup>(٣)</sup> .

## ٢٥ — ذبح الهدي :

بعد أن ينتهي الحاج من رمي جمرة العقبة يذبح هديه إن كان متمتعاً أو قارناً ، ويذبح ماوجب عليه من دم الجزاء .

ويجب الذبح في الحرم ، ولايجزئه الذبح في غيره ، ويستحب أن يذبحه في منى لأن مكة تنزه عن الدماء ، قال ابن عباس « مناخر البدن بمكة ، ولكنها نُزهت عن الدماء ، ومنى من مكة »<sup>(٤)</sup> ، وروى ابن أبي شيبة أن ابن عباس كان ينحر في مكة<sup>(٥)</sup> .

(١) ابن أبي شيبة ١٨٠/١ والمغني ٤٥١/٣

(٢) المجموع ٢٢٧/٨ والمغني ٤٥١/٣ وابن أبي شيبة ٣٧/١

(٣) المغني ٤٥١/٣

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٢٠١/١ ب وسنن البيهقي ٢٣٩/٥

(٥) ابن أبي شيبة ٢٠١/١ ب

## ٢٦ - التحلل الأول :

أ - إذا ذبح هديه حلَّ له كل شيء إلا النساء من الوطاء والقبلة واللمس بشهوة<sup>(١)</sup> ، قال ابن عباس : إذا رميت جمرة العقبة حل لكم كل شيء إلا النساء ، فقال رجل : والطيب ؟ فقال ابن عباس : أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضمُّ رأسه بالمسك ، أطيب ذلك أم لا<sup>(٢)</sup> ؟ ! فيتحلل من إحرامه بقص أظافره وحلق شعره أو تقصيره<sup>(٣)</sup> ، أي ذلك فعل أجزأه سواء بذلك ألبَد شعره أم لم يلبده ، أضفره أم لم يضفره ، إلا أن ينذر أو ينوي حلق شعره حين إحرامه ، فلا يجزئه إلا الحلق<sup>(٤)</sup> .

فإن حلق رأسه بدأ باليمين ، وبلغ بالحلق العظمين<sup>(٥)</sup> للذين في أسفل الصدغين .

ب - ولا يكون التحلل إلا بعد الذبح ، فقد سأل رجل ابن عباس : أحلق قبل أن أذبح ، أو أذبح قبل أن أحلق ؟ فقال ابن عباس : خذ ذلك من كتاب الله تعالى فإنه أجدر أن يُحفظ ، قال تعالى في سورة البقرة / ١٩٦

(١) المغني ٣ / ٤٣٨

(٢) المحلى ٧ / ١٣٩ والمغني ٣ / ٤٣٩ وسنن النسائي في الحج باب ما يحل للمحرم بعد رمي

الجمار ، وابن ماجه في المناسك باب ما يحل للرجل اذا رمى جمرة العقبة

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٢٠٣

(٤) المغني ٣ / ٤٣٥ والمجموع ٨ / ١٦٤

(٥) ابن أبي شيبة ١ / ١٨٦

﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ فإن  
قدّم من ليس عليه هدي — دم — التحلل من الإحرام  
بالحلق ونحوه على رمي جمرة العقبة ، أو قدم من عليه  
هدي التحلل من الإحرام على ذبح الهدي وجب عليه دم  
شاة<sup>(١)</sup> .

## ٢٧ — طواف الإفاضة :

بعد أن يتحلل الحاج من إحرامه التحلل الأول يتوجه إلى مكة  
لأداء طواف الإفاضة ، أو طواف الزيارة ، فيطوف بالكعبة  
سبعة أشواط لايرمل في شيء فيها لأن رسول الله — كما يروى  
ابن عباس — لم يرمل في السبع التي أفاض فيها<sup>(٢)</sup> .

وهذا الطواف تكون قد انتهت مناسك الحج لمن سعى بين  
الصفاء والمروة قبل أن يخرج إلى عرفات ، فقد روى أبو حمزة  
قال : قال لي ابن عباس : أتقرأ سورة الحج ؟ يقول الله تعالى  
في سورة الحج / ٢٩ ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فإن آخر  
المناسك الطواف بالبيت العتيق<sup>(٣)</sup> ، وقال رجل لابن عباس :  
ما هذه الفتيا التي قد شغبت الناس : إنه من طاف فقد  
حلّ — يعني أنه مناسكه — قال ابن عباس : سنة  
نبيكم<sup>(٤)</sup> .

(١) المجموع ٨ / ١٦٤

(٢) سنن أبي داود في المناسك باب الإفاضة في الحج .

(٣) تفسير ابن كثير ٣ / ٢١٨

(٤) أحكام القرآن للجصاص ١ / ٢٩٠



أما من لم يسع بين الصفا والمروة من أهل مكة — ومن المتمتعين — فإنهم يؤخرون السعي إلى ما بعد طواف الإفاضة كما تقدم في ( حج / ١٩ أ ) — فيسعون بين الصفا والمروة سبعة أشواط ، وبذلك ينتهى حجهم ، وفي هؤلاء يقول ابن عباس رضي الله عنه « تمام الحج يوم النحر إذا رمي جمرة العقبة وطاف بالبيت وبالصفا والمروة ، فقد حل » <sup>(١)</sup> .

## ٢٨ — المبيت بمنى :

إذا أنهى الحاج طواف الإفاضة ، والسعي بين الصفا والمروة لمن عليه السعي ، يعود إلى منى ليبيت فيها ليالي أيام التشريق ، والمبيت بمنى واجب ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لايبتن أحد من وراء العقبة ليلاً بمنى » <sup>(٢)</sup> ، لأن ما وراء العقبة ليس من منى ، ويرخص للرعاة وأرباب المصالح في مكة أن يرموا الجمرات ليلاً ، ويبيتون حيث يشاءون فكان يقول رضي الله عنه « إذا رميت الجمرات فبت حيث شئت » <sup>(٣)</sup> ويقول « لأبأس لمن كان له متاع بمكة أن يبيت فيها ليالي منى » <sup>(٤)</sup> .  
وأيام منى ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهي أيام التشريق ( ر : أضحية / ٤ ) و ( أيام التشريق ) .

## ٢٩ — رمي الجمار :

في اليوم الحادى عشر من ذي الحجة إذا انتصف النهار يتوجه

(١) تفسير ابن كثير ٢٣٠/ ١ والمغني ٣٩٩/ ٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٤/ ١ والحقلي ١٨٥/ ٧ والمغني ٤٤٩/ ٣

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٥/ ١ والحقلي ١٨٥/ ٧ والمغني ٤٤٩/ ٣

(٤) الحقلي ١٨٥/ ٧

الحاج لرمي الجمرات الثلاث ، فيرمى الجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ، ويفعل في اليوم الذى يليه مثل ما فعل في هذا اليوم ، ثم إن أراد أن يعود إلى مكة عاد ، ويسقط عنه الرمي في اليوم الثالث ، وإن أراد أن يبقى إلى اليوم الثالث ليرمي الجمرات الثلاث بقي .

### ٣٠ - التحصيب :

بعد أن ينهى الحاج الرمي في اليوم الثالث يتوجه نحو مكة ، وعند مدخل مكة يمر بالمحصب ، وقد كان من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما مر بالمحصب نزل فيه وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم دخل مكة من الليل وطاف بالبيت <sup>(١)</sup> ، ولكن ابن عباس رضي الله عنه كان يرى أن هذا النزول الذى نزل به رسول الله في المحصب ليس من الشعائر وإنما هو منزل نزل به عليه الصلاة والسلام — فكان يقول « ليس التحصيب بشيء ، إنما هو منزل نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم » <sup>(٢)</sup> .

### ٣١ - طواف الوداع :

قبل أن يسافر الحاج عائداً إلى بلده عليه أن يطوف بالكعبة سبعة أشواط كطواف القدوم إلا أنه لا رمل فيها ولا اضطباع ،

(١) أخرجه البخاري في الحج باب النزول بذى طوى ، ومسلم في الحج باب استحباب النزول بالمحصب ، والترمذي في الحج باب نزول الأبطح ، وأبوداود في المناسك باب التحصيب

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٦٨ ب

ويكون هذا الطواف في آخر لقاء له مع البيت ، ثم يسافر ، لما رواه ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت )<sup>(١)</sup> .

— فإذا حاضت المرأة بعد طواف الإفاضة ، وقبل طواف الوداع رخص لها أن تسافر دون أن تطوف طواف الوداع ، قال ابن عباس « رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت »<sup>(٢)</sup> ، وروى مسلم : قال طاوس : كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ فقال له ابن عباس : إمّا لا ، فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرجع زيد إلى ابن عباس يضحك وهو يقول : ما أراك إلا وقد صدقت<sup>(٣)</sup> . وفي صحيح البخاري : إن أهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة طافت ثم حاضت ، فقال لهم : تنفر ، قالوا : لا نأخذ بقولك وندع قول زيد ، قال : إذا قدمتم المدينة فسلوا ، فقدموا المدينة فسألوا ، فكان فيمن سألوا أمّ سُلَيْم ، فذكرت حديث صفية — تعنى : الإذن لها بأن تنفر »<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه مسلم في الحج باب وجوب طواف الوداع ، وابوداود في المناسك باب طواف الوداع

(٢) سنن البيهقي ٥ / ١٦٢ و ١٦٣ والبخاري في الحج باب حيض المرأة بعد الافاضة ، ومسلم في الحج باب وجوب طواف الوداع

(٣) مسلم في الحج باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض

(٤) البخاري في الحج باب حيض المرأة بعد الافاضة

### ٣٢ - ترك شيء من نسكه أو تقديمه أو تأخيره :

إذا ترك الحاج شيئاً من نسكه سواء أكان تركه له عمداً أم نسياناً يجب عليه دم شاة ، قال ابن عباس : « من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمًا » <sup>(١)</sup> ، وكذا إن قدم من نسكه شيئاً أو أخره كان عليه دم شاة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « من قدم شيئاً من حجه أو أخره فليهرق دمًا » <sup>(٢)</sup> .

### ٣٣ - مكان أداء الجزاء :

إذا وجب الجزاء على الحاج لتركه شيئاً من مناسك الحج أو تقديمه أو تأخيره فإن هذا الجزاء إن كان دمًا أو طعاماً وجب أداءهما بمكة المكرمة - أعنى في الحرم - أما إن كان صياماً فإنه يستطيع أن يؤديه حيث شاء في الحرم ، أو في الطريق إلى أهله ، أو في وطنه فقد أثر عن ابن عباس أنه قال « الهدئي والطعام بمكة ، والصوم حيث شاء » <sup>(٣)</sup> أو كلاماً بهذا المعنى .

### ٣٤ - دخول الكعبة :

دخول الكعبة والصلاة فيها ليسا من شعائر الحج ، ولما رأى ابن عباس حرص الحجاج على دخول الكعبة خاف أن يتوهم البعض فيظن أن دخول الكعبة من شعائر الحج ، فنبه على

(١) الموطأ ١/ ٣٩٧ و ٤١٩ وسنن البيهقي ٥/ ٣٠ و ١٥٢ والمحلّى ٧/ ٢٥٦ والمجموع

٨/ ١٠٦ والمغني ٣/ ٤٤٨ و ٤٩١

(٢) ابن أبي شيبة ١/ ١٩٣

(٣) المغني ٣/ ٥٤٦ و ٥٤٨

ذلك وقال « أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حركم في شيء »<sup>(١)</sup> .

### ٣٥ - إفساد الحج :

أ - اتفقت الرواية عن ابن عباس أن الحج يفسد بالجماع قبل الوقوف بعرفة ، ويجب بذلك بدنة<sup>(٢)</sup> ، ولا يفسد بشيء غير الجماع أما إن وطئ بعد عرفة وقبل طواف الإفاضة فحجه تام ولكن عليه أن يهدى بدنة ، فقد سئل عن رجل وقع على أهله وهو بمنى - أي بعد الوقوف بعرفة - قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنة<sup>(٣)</sup> .

ب - أما إفساد الحج بالتقبيل فقد نقل النووي عن ابن عباس أن الحج يفسد بالتقبيل<sup>(٤)</sup> ، وروى غير النووي عنه أن التقبيل لا يفسد الحج<sup>(٥)</sup> ، فقد قال ابن عباس : من قبل امرأته وهو محرم فليهرق دماً وقد تم حجه<sup>(٦)</sup> ، وأتاه رجل فقال : إني قبلت امرأتي وأنا محرم فحذفت بشهوتي ، قال : إنك لشبق ، أهرق دماً ، وتمَّ حجُّك<sup>(٧)</sup> .

(١) ابن أبي شيبة ١/ ١٦٦

(٢) الموطأ ١/ ٣٨٤

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ١٩٢ و ١٩٣ وآثار أبي يوسف برقم ٢٤٩ والمحلى ٧/ ١٨٩ و ١٩٧ والأم ٧/ ٢٤٤ والمغني ٣/ ٥٤٥

(٤) المجموع ٧/ ٤٠٢

(٥) المغني ٣/ ٣٦٥

(٦) سنن البيهقي ٥/ ١٩٨

آثار أبي يوسف برقم ٥٦٤

ج — ما يجب عليه بإفساد حجه :

(١) إن أفسد حجه وجب عليه دم بدنة وعلى من وطئها إن كانت مطاوعة له بدنة أخرى<sup>(١)</sup> ، قال رجل لابن عباس ، وقعت على امرأتي قبل أن أزور فقال : إن كانت أعانتك فعلى كل واحد منكما ناقة حسناء جملاء ، وإن كانت لم تعنك فعليك ناقة حسناء جملاء<sup>(٢)</sup>

(٢) وعليه أن يمضي في حجه حتى يتمه ، قال ابن عباس « من أحرم بحج أو بعمره فليس له أن يحل منهما حتى يتمهما ، وتقام الحج يوم النحر إذا رمى جمرة العقبة وزار البيت فقد حل من إحرامه كله ، وتقام العمرة إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة فقد حل<sup>(٣)</sup> .

وفي رواية أنه يجعل حجه عمره ويهدي دماً<sup>(٤)</sup> — جملاً — والصحيح الأول .

(٣) وعليه قضاء حجه في العام القادم ، فإذا حج مع من جامعها في العام التالي ووصلا إلى المكان الذي جامعها فيه يتفرقان عن بعضهما ، ولا يجتمعان حتى يقضيا حجهما ، قال ابن عباس في رجل وقع على أهله وهو محرم : اقضيا حجكما وارجعا إلى بلدكما ، فإذا كان عام

(١) ابن أبي شيبة ١٩٣/ ١ وسنن البيهقي ١٦٨/ ٥

(٢) سنن البيهقي ١٦٨/ ٥

(٣) تفسير الطبري ١٢٠/ ٢ وابن كثير ٢٣٠/ ١ والمغني ٣٦٥/ ٣

(٤) الموطأ ٣٨٤/ ١

قابل فاخرجنا حاجين ، فإذا أحرمتما فتفرقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما ، واهديا هدياً<sup>(١)</sup> ، وحكى ابن حزم وابن قدامة عنه أنهما إذا وصلا إلى المكان الذي أصابها فيه تفرقا<sup>(٢)</sup> ، وهي رواية ثانية عن ابن عباس رضي الله عنهما ، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلاً أتى عبد الله بن عمرو بن العاص يسأله عن محرم وقع بامرأة ، فأشار إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب فقال : اذهب إلى ذلك فسله ، قال شعيب : فلم يعرفه الرجل ، فذهبت معه ، فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك ، فقال الرجل : فما أصنع ، قال : اخرج مع الناس واصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت قابلاً فحج واهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو بن العاص وأنا معه فأخبره ، فقال : اذهب إلى ابن عباس فسله ، قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس ، فسأله فقال له كما قال عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فرجع إلى ابن عمرو وأنا معه ، فأخبره بما قال ابن

عباس ، ثم قال : ما تقول أنت ؟ فقال : قولي مثل ما قال<sup>(٣)</sup> ، قال البيهقي : هذا إسناد صحيح ، أقول : وهو أصح الروایتين عن ابن عباس رضي الله عنه في ذلك ،

(١) سنن البيهقي ٥ / ١٦٨

(٢) المغني ٣ / ٣٦٦ والحقلي ٧ / ١٩٠

(٣) سنن البيهقي ٥ / ١٦٧

وليس عليه غير ذلك الذي ذكرناه ، قال ابن عباس : أمر الله بالقصاص أياً أخذ منكم العدوان ؟ ( حَجُّ بَجَج ، وعمرةً بعمرة<sup>(١)</sup> ) .

٣٦ - استقبال الحاج والدعاء له : ( ر : استقبال )  
و ( دعاء/٧ د ) .

## حجاب :

### ١ - تعريف :

الحجاب : هو الساتر الذي يستر ما يجب ستره من المرأة .

### ٢ - حجاب الحرة والأمة :

أ - لم يكن الحجاب مفروضاً على النساء في بدء الإسلام ، فكان النساء يخرجن وقد بدت بعض شعورهن أو نحورهن أو أذرعتهن أو نحو ذلك ، فأمر الله تعالى الرجال بغض أبصارهم ، فقال جل شأنه في سورة النور/٣٠ ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ولكن ذلك لم يلبث أن نسخ - كما يقول ابن عباس - بفرض الحجاب على النساء الحرائر ولم يستثن من ذلك إلا القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً ، حيث أجاز لهن أن يضعن حجابهن وإن بدا منهن ما يظهر عادة من غير تكلف<sup>(٢)</sup> عملاً بقوله تعالى في سورة النور/٦٠ ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ

(١) ابن أبي شيبة ١/١٦٥

(٢) سنن البيهقي ٧/٩٣ والمغني ٦/٥٦٠



النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ  
يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَغْفِرْنَ خَيْرٌ  
لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٩﴾ .

**ب — ما تستره الحرة :** وتستتر المرأة الحرة عن الرجال  
الأجانب — غير المحارم — جميع بدنها إلا الوجه  
والكفين<sup>(١)</sup> تغطي نحرها وجيها عملاً بقوله تعالى في سورة  
الاحزاب/ ٥٩ ﴿يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ﴾ قال ابن عباس نحرهن  
وجيوبهن<sup>(٢)</sup> ، وتغطي جبينها ورأسها<sup>(٣)</sup> .

**ج — ما تستره الأمة :** أما الأمة فإنها لضرورة كثرة خروجها  
ودخولها وكثرة عملها فإنها لا تلتزم بالحجاب كما تلتزم به  
الحرة ، إذ الأمر بالنسبة إليها أخف ، فيجوز أن يبدو منها  
ما يظهر حين العمل غالباً من نحرٍ وساعدٍ ونحو ذلك<sup>(٤)</sup> .

**د — الزينة في الأعضاء الظاهرة :** وما جاز إظهاره من أعضاء  
المرأة جاز اظهار الزينة فيه — أي جاز إظهار العضو المباح  
إظهاره مزيناً — لمن دخل من الرجال الأجانب على المرأة  
في بيتها ، فيجوز للمرأة المسلمة إظهار الكف مخضباً ،  
والأصبع مزيناً بالخاتم ، والعين مكحلة ونحو ذلك لقوله  
تعالى في سورة النور/ ٣١ ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ

(١) ابن أبي شيبة ٢٢٢/ ١ والمغني ٥٥٣/ ٦ و ٥٥٩

(٢) تنوير المقياس ص ٣٥٧

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣٧٢/ ٣

(٤) أنظر أحكام القرآن للجصاص ٣٧٢/ ٣

منها ﴿ قال ابن عباس في تفسيرها الزينة الظاهرة الوجه  
وكحل العين وخضاب الكف والخاتم ، فهذا تظهره في  
بيتها لمن دخل من الناس عليها <sup>(١)</sup> .

### ٣ - حجاب المسلمة من الكافرة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن على المرأة المسلمة أن  
تستر من جسدها عن المرأة الكافرة - يهودية كانت أم  
نصرانية أم مجوسية - ماتستره عن الرجال الأجانب فلا يظهر  
منها - من المسلمة - عند الكافرة نحر ولا قرط ولا وشاح  
لقوله تعالى في سورة النور/ ٣١ ﴿ ولا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ  
منها وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ  
إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ  
بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ  
أَوْ نِسَائِهِنَّ ﴾ قال ابن عباس « أو نسائهن » هن  
المسلمات ، لا تبدي ليهودية ولا نصرانية النحر والقرط  
والوشاح وما لا يحل أن يراه إلا محرم <sup>(٢)</sup> .

### ٤ - حجاب المرأة أمام عبدها :

وذكر في تنوير المقباس ما يفيد وجوب احتجاب المرأة من  
عبدها والرخصة في ترك الحجاب من أمتها وإن كانت كافرة

(١) أنظر : سنن البيهقي ٨٥/ ٧ والخطي ٢٢١/ ٣ وتفسير ابن كثير ٢٨٣/ ٣ وأحكام

القرآن للجصاص ٣/ ٣١٥ وتفسير الطبري ٩٣/ ١٨

(٢) تفسير ابن كثير ٢٨٤/ ٣ وتنوير المقباس ص ٢٩٥ و ٣٥٦ وتفسير الطبري لهذه الآية  
الكرمية

حيث قال في تفسير قوله تعالى في سورة النور/٣١ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ أي من الإماء دون العبيد<sup>(١)</sup> ولكن نقل ابن قدامة وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه أنه أباح للعبد أن ينظر إلى شعر مولاته ، واستدل له بقوله تعالى في سورة النور/٣١ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ وما رواه الترمذي عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( إذا كان لإحداكن مكاتب فملك ما يؤدي فتحتجب منه ) وما رواه أبو داود في سننه عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة بعبد قد وهبه لها ، وعلى فاطمة ثوبٌ إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها ، وإذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها ، فلما رأى رسول الله ما تلقى قال : ( إنه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلارك )<sup>(٢)</sup> ولقوله تعالى في سورة النور/٥٨ ﴿لَيْسَتْ أَذُنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدُهَا ، طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ولأنه يشق التحرز منه ، فأبيح له النظر إليها كذلك لذوي المحارم .

(١) تنوير المقباس ص ٢٩٥

(٢) أحكام الجصاص ٣/٣١٨ والمغني ٦/٥٥٦

## ٥ - حجاب المرأة ممن يريد خطبتها :

ويجب على المرأة التحجب ممن يريد خطبتها ، ولا يجوز لها أن تُظهر له غير الوجه والكفين<sup>(١)</sup> لينظر إليها ، ويرى حظها من الجمال .

## ٦ - حجاب المرأة ممن لاحاجة له في النساء :

الرجل الذي لاشهوة له للنساء سواء أكان مغفل العقل ، أو شيخاً فانياً ، أو خصياً<sup>(٢)</sup> لا بأس أن تتحلل المرأة من بعض مايجب عليها ستره مما جاور أطراف العورة أمامه لعدم رغبته في النساء ، فيرخص لها أن يبدو منها أذناها أو عنقها أو معصمها ونحو ذلك ، قال ابن عباس رضي الله عنه « الزينة التي تبديها لهؤلاء : قرطاهها ، وقلادتها ، وسوارها ، أما خلخالاتها ومعصداها ونحرها وشعرها فإنه لا تبديه إلا لزوجها »<sup>(٣)</sup> .

## ٧ - حجاب القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً :

أ - القواعد من النساء هن اللاتي لا رغبة لهن في الرجال ، ولا رغبة للرجال فيهن لكبر سن أو دمامة خلقة أو نحو ذلك .

ب ( يجوز للقواعد من النساء أن يجلسن في بيوتهن بدرع وخمار

(١) المغني ٦ / ٥٥٣

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٢٢٥ والمغني ٦ / ٥٦١ وتفسير الطبري ١٨ / ٩٥ وابن كثير

٢ / ٢٨٥ وتنوير المقباس ص ٢٩٥ وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣١٨

(٣) تفسير الطبري ١٨ / ٩٥

دون جلباب ، وأن يدخل عليهن الرجال في بيوتهن وهن كذلك<sup>(١)</sup> وإن بدا منهن ما يظهر — منهن عادة من غير تكلف<sup>(٢)</sup> ، كالمعصم والأذن والعنق ونحو ذلك .

## ٨ — حجاب المرأة في الصلاة :

وتستر المرأة في الصلاة جميع بدنها إلا الوجه والكفين ، وتؤمر المرأة بلبس الجلباب أمام الرجال ، ولا تؤمر بلبسه في الصلاة فإن لبسته فحسن ، فقد سئل ابن عباس رضي الله عنه : في كم تصلي المرأة من الثياب ؟ قال : في درع وخمار<sup>(٣)</sup> .

## ٩ — حجاب المعتدة من مطلقها :

( ر : طلاق/ ١٠ ج ) و ( عدة/ ٣ و ٦ ) .

## حجاز :

### ١ — تعريف :

الحجاز هي المنطقة ما بين نجد وتهامة .

### ٢ — عدم سكنى غير المسلمين فيها :

كان ابن عباس رضي الله عنهما يرى أنه لا يجوز لأحد من أهل الكفر أن يساكن المسلمين في أرض الحجاز فقد قال رضي الله عنه « لا يشارككم اليهود والنصارى في أمصاركم إلا أن يُسلِموا »<sup>(٤)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٩٣/ ٧ وتفسير ابن كثير ٣٠٤/ ٢

(٢) سنن البيهقي ٩٣/ ٧ والمغني ٥٦٠/ ٦

(٣) المحلى ٢٢٠/ ٣

(٤) عبدالرزاق ٣٦٢/ ١٠

## حجامة :

### ١ — تعريف :

الحجامة هي المداواة بالمحجم ، وذلك بمص الدم أو القيح من الجرح .

### ٢ — كسب الحجام :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن كسب الحجام كسب حلال ، واحتراف الحجامة أمر لا بأس به ، وكان يقول . أنا آكل كسب الحجام ، وهو يستدل على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره ، ولو علمه حراماً لم يعطه<sup>(١)</sup> . ( ر : إجازة/ ٢ ب ٣ ) و ( احتراف/ ٢ د ) .

### ٣ — آثار الاحتجام :

أ — الغسل من الحجامة : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى الاغتسال من الحجامة ويقول « إني لأغتسل يوم الفطر ويوم النحر ، ويوم عرفة ، ويوم الجمعة ، ومن الجنابة ، والاحتلام ، ومن الحمام ، وإذا احتجمت »<sup>(٢)</sup> ، ولكن هل كان يعتبر هذا الغسل غسلاً واجباً ، أم غسلاً مستحباً ؟ ذلك ما لم نستطع الوصول إليه ، وإن كنت أميل إلى اعتباره إياه غسلاً مستحباً لإعادة النشاط إلى البدن — والله أعلم .

(١) انظر : المحلى ٨ / ١٩٣ والمغني ٥ / ٤٩١ ونيل الأوطار ٥ / ٢٤

(٢) عبدالرزاق ٣ / ٣١٠ وأنظر ابن أبي شيبة ٨ / ١

ب - احتجام المحرم : الإحرام لا يمنع الاحتجام إن احتاج المحرم إليه ( ر : إحرام/ ٩ هـ ) .

ج - احتجام الصائم : والصيام لا يمنع الاحتجام ، فإن احتجم الصائم بقي على صيامه ولا يفطره ذلك الاحتجام<sup>(١)</sup> فقد سئل ابن عباس عن احتجام الصائم فقال « الفطر مما دخل لا مما خرج »<sup>(٢)</sup> ولكن من الأفضل للصائم ألا يحتجم ، لأن الحجامة تورث ضعفاً بما ينزفه الجسم من الدم . قال ابن عباس « إنما كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف »<sup>(٣)</sup> ولذلك كان هو يحتجم ليلاً<sup>(٤)</sup> .

## حجب :

انظر : إرث/ ٤ د ٤ .

## حَجَرُ :

### ١ - تعريف :

الحجر هو منع نفاذ التصرف القولي لإنسان لوجه مشروع .

### ٢ - أسباب الحجر :

يمكننا أن نركز أسباب الحجر في الأسباب التالية :

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٤١ والمجموع ٦/ ٤٠٢ والمحلى ٦/ ٢٠٥

(٢) ابن أبي شيبة ١/ ١٢٥ ب

(٣) شرح معاني الآثار ١/ ٣٥٠

(٤) المغني ٣/ ١٠٣

القصور العقلي ، والرق ، والفلس ، والإضرار بالغير .

أ — **القصور العقلي** : والقصور العقلي قد يكون لجنون ، أو لصغر سن ، ويغلب أن ينتج عن هذا القصور العقلي سفة ، وهو سوء تصرف في الأموال أو في غيرها ، وقد يوجد السفه مع العقل وبعد البلوغ ، ولذلك فإنه يحجر على الإنسان إذا وُجد سبب من أسباب القصور العقلي ، الجنون أو الصغر أو وجد الناتج وهو سوء التصرف في الأموال ولو كان في بالغ عاقل ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ اختبروا اليتامى عند الحلم — أي عند البلوغ — فإن عرفتم منهم الرشد في حالهم والإصلاح في أموالهم فادفعوا إليهم أموالهم وأشهدوا عليهم<sup>(١)</sup> ، فهذا النص يظهر لنا أن الحجر قد يقع على مسيء التصرف في ماله ولو كان عاقلاً بالغاً ، وكتب نجدة الحروري — في فتنة ابن الزبير يسأل ابن عباس عن خمس خصال ، فقال ابن عباس : لولا أن أكنم علماً ما كتبت إليه ، كتب إليه نجدة : أما بعد ، فأخبرني هل كان رسول الله يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لمن بسهم ؟ وهل كان يقتل الصبيان ؟ ومتى ينقض يتم اليتيم ؟ وعن الخمس لمن هو ؟ فكتب إليه ابن

(١) سنن البيهقي ٥٩/ ٦ وتفسير الطبري ٤/ ١٦٩ وتنوير المقباس ص ٦٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٦٣ والمغني ٤/ ٤٦٧



عباس : كتبت تسألني هل كان رسول الله يغزو بالنساء ؟ وقد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة ، وأما سهم فلم يضرب هن ، وإن رسول الله لم يكن يقتل الصبيان ، فلا تقتل الصبيان ، وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم ؟ فلعمري إن الرجل لتنت لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء منها ، وإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم ؛ وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو ؟ وأنا أقول : هو لنا ، فأبى علينا قومنا ذاك<sup>(١)</sup> .

— والجدير بالذكر أنه إذا زال سبب الحجر وثبت كمال العقل في المحجور عليه زال عنه الحجر وصحت جميع تصرفاته القولية كما تقدم ، قال ابن عباس « اليتيم ينقضي يتمه إذا أونس منه الرشد »<sup>(٢)</sup> .

— والجدير بالذكر أيضاً أن ثبوت الرشد مطلوب لرفع الحجر عليه فقط ، أما تكليفه بالواجبات الشرعية كالصلاة والصوم والجهاد ، واستحقاقاته المترتبة على هذا التكليف إنما يكون بالبلوغ قال ابن عباس : الصغير يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه مسلم في الجهاد باب النساء الغازيات ، والترمذي في السير باب من يعطى الفيء ، وأبو داود في الجهاد باب المرأة والعبد يحذان من الغنيمة ، وسنن البيهقي

٥٤/ ٦ والحلى ٢٨٥/ ٨

(٢) سنن البيهقي ٣٤٥/ ٦

(٣) سنن البيهقي ٣٠/ ٩

ب — الرق : ويججر على الرقيق — بسبب رقه — في سائر تصرفاته القولية المضرة أو الدائرة بين النفع والضرر المتعلقة بالأموال ، فلا يصح طلاقه ولا صدقته ولا وصيته ، كما سيأتي عندما نتحدث عن آثار الحجر .

ج — الفلّس : ولم أعر على شيء في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه .

د — الإضرار بالغير : من يتصرف تصرفاً مضراً بالغير ، وأبى الامتناع عن هذا التصرف فإنه يحجر عليه فيه ، كالطبيب الجاهل ، والمفتي غير الفقيه ونحو ذلك .

### ٣ — آثار الحجر :

ان الحجر يردّ على التصرفات القولية دون التصرفات الفعلية ، إذ التصرفات الفعلية مضمونة على كل حال ، والتصرفات القولية على ثلاثة أنواع :

أ — تصرفات مضرة ضرراً محضاً : وهذه التصرفات المضرة ضرراً محضاً لو وقعت وقعت غير صحيحة ، ومن هذه التصرفات المضرة ضرراً محضاً ما يلي :

(١) الطلاق : فلا يصح طلاق العبد ، وقد حدث أن عبداً كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس ، فطلقها ، فبّتها ، فقال له ابن عباس لا طلاق لك فأرجعها ، فأبى<sup>(١)</sup> ، وقد فهم الجصاص من قول ابن

(١) عبدالرزاق ٧/ ٢٣٩ و ٢٤١ وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٨٥ وسنن سعيد بن منصور ٣/ ١٩٩ و ٣٤٧ والحلى ٩/ ٤٧٠ و ١٠/ ١٣١ وكنز العمال ٩/ ٤٧٨

عباس له « فأرجعها » على أن الطلاق قد وقع ، وهو خلاف ما هو منصوص عن ابن عباس من عدم وقوع الطلاق .

كما لا يصح طلاق الصغير<sup>(١)</sup> قال ابن عباس « لا يجوز عتق الصبي ولا وصيته ولا بيعه ولا شراؤه ولا طلاقه »<sup>(٢)</sup> .

(٢) العتق : فلا يجوز عتق الصغير ، وقد تقدم في الفقرة السابقة قول ابن عباس في ذلك .

(٣) الصدقة : فلا تجوز صدقة العبد ولا صدقة الصغير ، فقد سئل ابن عباس عن المملوك يتصدق بشيء ؟ فقال ﴿ ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يَقْدِرُ على شيء ﴾ لا يتصدق بشيء إلا أن يكون في إبل راعية فيأتيه رجل قد أقطع حلقه من العطش يخشى إن لم يسقيه أن يموت ، فإنه يَسْقِيهِ<sup>(٣)</sup> .

(٤) الوصية : فلا تجوز وصية الصغير ، قال ابن عباس « لا تجوز وصية الغلام حتى يحتلم »<sup>(٤)</sup> ولا تصح وصية العبد ، فقد سئل ابن عباس رضي الله عنه : أيوصي

(١) المغني ١١٧/ ٧

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٧/ ٢ وسنن الدارمي ٤٢٦/ ٢

(٣) سنن البيهقي ١٩٤/ ٤

(٤) عبد الرزاق ٨٠/ ٩ والحاوي ٣٣١/ ٩ والمغني ١٠١/ ٦ وانظر : ابن أبي شيبة ١٧٧/ ٢

وسنن الدارمي ٤٢٦/ ٢

العبد ؟ قال : لا<sup>(١)</sup> .

ب - تصرفات دائرة بين النفع والضرر : وهي سائر عقود المعاوضة ، كالبيع والشراء ، وهذه التصرفات لاتصح من المحجور عليه إلا إذا أجازها الولي ، وقد تقدم قول ابن عباس : لا يجوز عتق الصبي ولاوصيته ولايبيعه ولاشراؤه ولاطلاقه . ( ر : بيع/٤ ب ) .

#### ٤ - انتهاء الحجر :

أ - ينتهي الحجر بزوال سببه ، فإن كان سببه الجنون ، فإنه يزول بعودة العقل ، وإن كان سببه الصغر فإنه يزول بالبلوغ مع الرشد ، والرشد : صلاح الحال وحسن التصرف في المال - كما تقدم .

ب - فإذا زال الحجر وجب تسليم المال إلى من كان محجوراً عليه وإن لم يطالب به ، فقد حكى الجصاص مذهب ابن عباس في ذلك فقال : يجب تسليم أموال اليتامى بعد البلوغ وإيناس الرشد إليهم وإن لم يطالبوا بدفعها إليهم ، لأن الأمر بدفعها في قوله تعالى في سورة النساء/٦ ﴿ فَإِنْ أَنْسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ مطلق ، فالتوعد على تركه ، غير مشروط فيه مطالبة اليتيم<sup>(٢)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٦ / ٢٨٢

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٥٠ .

## حَجَرُ أَسْوَدَ :

بدء الطواف من الحجر الأسود ، وتقيله في كل شوط من أشواط الطواف ( ر : حج/١٧ ح ) .

## حَجَرٌ :

الحَجَر من الكعبة ويجب إدخاله في الطواف ، أي يجب أن يكون الطواف من خلفه ( ر : حج/١٧ أ )  
و ( طواف/٢ ) .

## حَدٌّ :

### ١ - تعريف :

الحد عقوبة مقدرة شرعاً لجرائم معينة .

### ٢ - الحد حق الله تعالى :

الحدود حق الله تعالى ، ولذلك فإنها إذا بلغت الإمام فليس لأحد أن يعفو عنها ، فقد قال ابن عباس في الشفاعة في الحد : يفعل ذلك ما لم يبلغ الإمام ، فإذا بلغ الحد الإمام فلا أعفاه الله إن أعفاه<sup>(١)</sup> ؛ وإنما كانت العبرة لبلوغ الحد الإمام لا لشبوته عند الإمام : لأن دعوى الحد إذا بلغت الإمام ، كان الإمام هو المدعى فيها نيابة عن الله تعالى ، بناء

(١) المغني ٨ / ٢٨١

على أنه — أي الإمام — له الولاية العامة والمسؤول عن تنفيذ أوامر الله تعالى — وليس للنائب أن يسقط حقاً من حقوق المنوب عنه إلا برضاه ، ولما أمر الله تعالى بإقامة الحدود فليس للإمام أن يعفو عنها ، و ( ر : شفاعة/٢ ب ج ) و ( سرقة/٢ ) .

### ٣ — من الذي يقيم الحدود ؟ :

الأصل أن إقامة الحدود إلى الإمام وإلى القضاة الذين عينهم الإمام ، فإذا ثبت الحد على أحد أمروا من كان عالماً بتنفيذ الحدود بتنفيذ الحد عليه ، وقد أوكل عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن عباس تنفيذ حد الجلد على إماء ثبت الزنا عليهن . قال ابن عباس : أمرني عمر بن الخطاب أن أجلد ولائد الإمارة أنا وفتية من قریش ، خمسين خمسين<sup>(١)</sup> .

### ٤ — الحدود :

أ — لا يقام الحد على إنسان إلا إذا كان عاقلاً بالغاً عالماً بالتحريم متعمداً غير مكره ، وكل هذا إجماع لا خلاف فيه .

ب — الحد على الكافر : كان ابن عباس يرى أن الحدود هي خالص حق الله تعالى ، وخالص حق الله تعالى لا يطالب به إلا المؤمنون ، أما الكافرون فإنهم لا يطالبون إلا بحقوق العباد فحسب ، وبناء على ذلك ، فإنه كان يرى أنه

(١) الموطأ ٢ / ٧٢٧

لا يقيم على كافر حد ، لاحد شرب الخمر<sup>(١)</sup> ولا حد السرقة<sup>(٢)</sup> ولا غيرهما من الحدود ، فقد روى مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان لا يرى على أهل الذمة حداً<sup>(٣)</sup> وإذا كان لا يرى على أهل الذمة حداً ، فعدم رؤيته وجوبه على غيرهم من الكافرين أولى ، وإذا كان الكفار لاحد عليهم فليس معنى ذلك إعفاءهم من العقوبة ، بل هم يعاقبون بعقوبة أخرى مناسبة .

**ج — حد الرقيق :** القاعدة العامة في حد الرقيق : أن الرقيق إذا ارتكب ما يوجب الحد وجب عليه من الحد نصف ما يجب على الحر لقوله تعالى في سورة النساء/٢٥ ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ وعلى هذا :

— فإن كان الحد يقبل التنصيف كالجلد مثلاً ، وجب عليه نصف ما يجب على الحر ، كحد القذف وحد شرب الخمر ، وقد حد ابن عباس العبد في القذف أربعين جلدة<sup>(٤)</sup> وقال : حد العبد يفترى على الحر أربعون<sup>(٥)</sup> .

— وإن كان لا يقبل التنصيف وله بدل يقبل التنصيف

(١) ابن أبي شيبة ٢/ ١٣٠ والمحلى ١١/ ١٥٩

(٢) المراجع السابقة نفسها وعبدالرزاق ٧/ ٣٩٦

(٣) المحلى ١١/ ١٥٨

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٢٦٨

(٥) وعبدالرزاق ٧/ ٤٣٧

فالواجب على الرقيق نصف هذا البدل — كالزنا الذي حده للمحصن الرجم ، ولغير المحصن يبدل الرجم بالجلد مائة جلدة — وعلى هذا فإن الرقيق إذا زنى فإنه يجلد خمسين جلدة ، قال ابن عباس رضي الله عنه : أمرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أجلد ولائد الإمارة أنا وفتية من قريش خمسين خمسين في الزنا<sup>(١)</sup> .

— والجدير بالذكر أن حد الزنا — الجلد — لا يقام على الرقيق إلا إذا تزوج ، فإن لم يكن له سبق زواج فلا جلد عليه ، لأن الله تعالى يقول في كتابه في سورة النساء/ ٢٥ ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ أي : فإذا تزوجن فعليهن نصف الحد ، أما إذا لم يتزوجن فلا شيء عليهن<sup>(٢)</sup> .

— وإن كان لا يقبل التنصيف وليس له بدل ، فإنه يسقط ، كقطع اليد في السرقة ، ولذلك كان ابن عباس رضي الله عنه يذهب إلى أنه لا قطع على العبد والأمة إذا سرقا ، لأنه حد لا يمكن تنصيفه فلم يجب في حقهما ، كالرجم<sup>(٣)</sup> .

**د — حد المكاتب :** المكاتب في الحدود كالعبد المملوك<sup>(٤)</sup>

(١) الموطأ ٢ / ٧٢٧

(٢) عبدالرزاق ٧ / ٣٩٦ وسنن البيهقي ٨ / ٢٤٣ وكنز العمال ٥ / ٤٤٧ وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ١٦٨ و ٣ / ٢٥٦ وكشف الغمة ٢ / ١٢٩ والمغني ٨ / ١٧٤ وغيرها

(٣) المغني ٨ / ٢٦٧

(٤) سنن البيهقي ١٠ / ٢٣٥ والمخلى ٩ / ٢٢٨



( ر : ر ق / ٢ ب ٨ ) .

٥ — الجرائم التي رتب الشارع عليها حدوداً ، وحدودها :

حد الردة ( ر : ردة / ٤ ب ) وحد الزنا ( ر : زنا / ٥ هـ ) وحد السرقة ( ر : سرقة / ٥ ) وحد القذف ( ر : قذف / ٤ أ ) وحد قطع الطريق ( ر : قطع الطريق / ٢ ) .

٦ — إعلان عقوبة الحدود :

ولا يجوز أن تقام الحدود سراً ، بل يجب إعلانها وحضور الناس لها ولو واحداً ، ليتحقق الردع بها : ولقوله تعالى في سورة النور / ٢ ﴿ وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال ابن عباس : الطائفة أقلها واحد<sup>(١)</sup> .

٧ — درؤه بالشبهات :

المبدأ المتفق عليه في الحدود — وهي حقوق الله تعالى كما تقدم — أنها تدرأ بالشبهات تغليياً لجانب الرحمة والمسامحة في الله تعالى ، ولذلك كان ابن عباس يقول : إذا كان في الحد لعل وعسى فهو معطل<sup>(٢)</sup> .

٨ — دغم الحدود عند تعددها :

إذا ارتكب رجل عدة جرائم تستوجب عدة حدود ، وكان بين هذه الجرائم عقوبة تستحق القتل ، كالردة وزنا المحصن مثلاً ، فإنه يكتفى بالقتل ، فمن سرق وقتل ، فإنه لا تقطع يده ثم يقتل ، بل يكتفى بقتله ويعفى عن قطع اليد ، لا يستثنى من

(١) المحلى ١١ / ٢٦٤

(٢) المغني ٨ / ٢١١

ذلك إلا حد القذف ، فإنه لا يندغم بغيره من الحدود  
لتغليب حق العبد فيه ، فمن قذف وارتدّ مثلاً ، فإنه يجلد  
ثمانين حد الفرية ، ثم يقتل ، قال ابن عباس رضي الله عنه :  
« إذا وجب على الرجل القتل ، ووجبت عليه حدود ، لم تقم  
عليه الحدود ، إلا الفرية ، فإنه يحُدُّ ثم يقتل » <sup>(١)</sup> .

## ٩ — مكان إقامة الحدود :

أ — عدم إقامتها في المساجد : كان ابن عباس يذهب الى أن  
الحدود لا تقام في المساجد ، لأن المساجد تنتزه عن  
الصَّخْب والدماء وقد روى رضي الله عنه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قوله ( لا تقام الحدود في  
المساجد <sup>(٢)</sup> ) .

ب — عدم إقامتها في الحرم : وحرم مكة كله مسجد عند ابن  
عباس رضي الله عنه فإنه كان يقول الحرم كله مسجد <sup>(٣)</sup>  
ولذلك فإنه لا تقام فيه الحدود إلا أن يقتربها فيه ، لأنه  
سبق إلى هتك حرمة ، قال ابن عباس « من قتل أو سرق  
في الحل ثم دخل في الحرم فإنه لا يجالس ولا يكلم  
ولا يؤذى ولا يناشد حتى يخرج ، فإذا خرج أقيم عليه  
حد ما أصاب ، فإن قتل أو سرق في الحل ثم أدخل الحرم  
فأرادوا أن يقيموا عليه ما أصاب أخرجوه من الحرم إلى

(١) عبدالرزاق ١٠ / ٢٠

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢٦٢

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ٦٧ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٧٣

الحل ، فإن قتل أو سرق في الحرم أقيم عليه في الحرم<sup>(١)</sup> .

## حداد :

### ١ - تعريف :

الحداد هو ترك الزينة للمعتدة .

### ٢ - حكمه :

الحداد واجب على المعتدة من الوفاة ، فقد كان ابن عباس ينهى المتوفى عنها زوجها عن الطيب والزينة<sup>(٢)</sup> ، ويقول « المتوفى عنها لا تمس طيباً ، ولا تلبس ثوباً ، مصبوغاً ، ولا تكتحل ، ولا تلبس الحلي ، ولا تختضب ، ولا تلبس المعصفر<sup>(٣)</sup> » ( ر : عدة/٥ د ٤ ) أما إحداد المعتدة من الطلاق البائن بينونة كبرى فإننا لم نعثر على شيء فيه عن ابن عباس رضي الله عنه .

## حَدَّث :

الحدث هو النجاسة الحكمية التي تصيب الإنسان ، وتزال هذه النجاسة أحياناً بالوضوء وتسمى بنواقض الوضوء ( ر : وضوء/٧ ) وأحياناً بالغسل ، وتسمى بموجبات الغسل ( ر : غسل/٣ ) .

(١) سنن البيهقي ٢١٤/٩ وكنز العمال ٤٠٤/٥

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥٣/١ وعبد الرزاق ٤٣/٧ والمغني ٥١٨/٧

(٣) كنز العمال ٦٩٢/٩ والمحلى ٢٧٨/١٠

## حَرْبِي :

### ١ - تعريف :

الحربي هو الكافر الذي ينتمي إلى دولة كافرة محاربة .

### ٢ - أحكامه :

أ - الحربي مباح النفس ( ر : جهاد ) و ( سبي ) والمال ( ر : غنيمة ) إلا أن ينال من المسلمين أماناً ، فيعصم بذلك نفسه وماله .

ب - ويؤخذ من الحربي عشر ما يحمله من التجارات عند اجتيازه حدود الدولة الإسلامية وقد كان الخلفاء في عصر ابن عباس يأخذون العشر من تجار أهل الحرب ، ولا يُعرف أن ابن عباس أنكر عليهم ذلك<sup>(١)</sup> .

ج - ونساء أهل الحرب حرام على المسلمين ولو كنَّ من أهل الكتاب ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا تحل نساء أهل الكتاب إذا كانوا حرباً » . وتلا قوله تعالى في سورة التوبة/٢٩ ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> و ( ر : نكاح/٣ ب ٢ ج ) .

(١) انظر موسوعة فقه عمر بن الخطاب ، مادة : عشر

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/٣٣٤

## حرم :

### ١ - تعريف :

إذا أطلق الحرم فإنه يراد به حرم مكة .  
وحرم مكة : بقعة من الأرض تضم مكة وما ألحق بها من بناء ومرافق .

### ٢ - أحكام حرم مكة :

أ - الحرم كله مسجد : يمتاز المسجد الحرام في مكة المكرمة بأن الصلاة الواحدة فيه تعدل في ثوابها مائة ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد رسول الله ، فإن الصلاة في مسجد مكة تعدل مائة صلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة ، وحرم مكة كله له حكم المسجد الحرام ، قال ابن عباس : « الحرم كله مسجد »<sup>(١)</sup> والصلاة فيه كالصلاة في المسجد الحرام .

ب - تنزهة عن الدماء : والحرم يتنزه عن الدماء لقوله تعالى في سورة آل عمران/٩٧ ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ وبناء على ذلك :

(١) لا تقام فيه الحدود التي فيها دم كالقتل وقطع اليد ، ولا القصاص الذي فيه دم كالقتل والجرح إلا أن ينتهك الجاني حرمة الحرم بفعله ، فيقدم على ارتكاب جريمته في الحرم ، فحينئذ يجوز أن يقام عليه حدها أو يقتص منه في

(١) الأموال ص ٦٧ وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٧٣

الحرم ( ر : حد/ ٩ ب ) و ( جناية/ ٥ أ ٤ ) .  
 (٢) وإذا دخل الأسير الحَرَمَ حَرَمَ قتلَه مادام فيه قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا دخل الأسير مكة فقد حقن دمه »<sup>(١)</sup> و ( ر : أسر/ ٢ ب ) .

(٣) ولا يصاد شيء من صيود الحرم البرية ولا يُتلف ولا يؤكل ، فإن فعل شيئاً من ذلك فعليه الجزاء ( ر : إحرار/ ٩ ط ٢ ب ) .

ج — ولا يُخَرَّجُ شيء من تراب الحرم أو من حجارته إلى خارجه ، فقد كره ابن عباس أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيئاً<sup>(٢)</sup> ، لئلا يكون ذلك سبباً في عبادة الأصنام من جديد ، فقد كانت عبادة الأصنام في العرب من ذلك . حيث كانوا يخرجون معهم عند رحيلهم عن الحرم شيئاً من تراب الحرم فيطوفون حوله كما يطوفون حول الكعبة ، ثم تطور ذلك فأصبح ذلك التراب صنماً على ما يذكره الكلبي .

د — تغليظ دية من قتل في الحرم ( ر : جناية/ ٥ ب ٣ ) .

هـ — أما منع الكفار من دخول الحرم فإننا لم نعثر على شيء من ذلك عن ابن عباس ، والله تعالى يقول في سورة التوبة/ ٢٨ ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ .

(١) أخبار القضاة ٣ / ٤٩

(٢) سنن البيهقي ٥ / ٢٠٢ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليل ١٣٩

- و — لقطه الحرم كلقطه غيره في الأحكام ( ر : لقطه/٢ أ ) .
- ز — لا يحل تأجير منازل الحرم للحجاج والمعتمرين ، بل ينزلون فيها بغير أجره ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا ينبغي لأهل مكة أن يأخذوا من البادي أجره المنازل »<sup>(١)</sup>
- و ( ر : إجارة/٢ ب ٣ ) .
- ح — يحل الجوار في الحرم — أعني الإقامة فيه حباً — لمن أراد ذلك ، وقد جاور فيه عبد الله بن عباس وجماعة من الصحابة ، قال عطاء بن أبي رباح : جاور عندنا عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري<sup>(٢)</sup> .
- ط — من أين يحرم أهل الحرم بالحج ( ر : إحرام/٣ ب ) وبالعمره ( ر : عمره/٢ ) .
- ي — دخول الحرم بإحرام ( ر : إحرام/٢ ) .
- ك — ليس على أهل الحرم طواف قدوم في الحج ( ر : حج/١٧ أ ) .
- ل — أهل الحرم لا تمتع عليهم ( حج/١٢ ج ٢ ) .
- م — الرمل في السعي هو للآفاقي دون أهل الحرم ( ر : حج/١٢ ج ٢ ) .
- ن — صلاة التطوع لأهل الحرم أفضل من الطواف ( ر : طواف/٧ ) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٩/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٨/١

س - توزيع جزاء الصيد لفقراء الحرم ( ر : احرام ٩ ط ٢ ب  
النقطة السابعة ) .

## حرير :

### ١ - تحريم لبس الحرير وافتراشه للرجال :

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على تحريم لبس الحرير على الرجال لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ( إنما يلبس الحرير من لا خلاق له )<sup>(١)</sup> ولما رواه علي بن أبي طالب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وذهباً فجعله في شماله ثم قال : إن هذين حرام على ذكور أمتي<sup>(٢)</sup> ، وكان ابن عباس يرى أن علة التحريم هي ما يدخله الحرير على لابس من التكبر لأنه قال للمسور بن مخرمة عندما أنكر على ابن عباس لبسه ثوب حرير لمرض به : « إنما كره ذلك لمن يتكبر فيه »<sup>(٣)</sup> ، وبناء على ذلك فإنه لا يحرم فرش الحرير على الأرض والجلوس عليه عنده ، لأن الفراش موضع إهانة<sup>(٤)</sup> .

### ٢ - ما يباح من الحرير للرجال :

ويرى ابن عباس رضي الله عنه أن لبس الحرير للرجال مباح في حالتين :

(١) أخرج الحديث البخاري ومسلم في كتاب اللباس

(٢) أخرجه ابوداود في اللباس ، والنسائي في الزينة

(٣) سنن البيهقي ٢٧٠/٧ وكشف الغمة ١/١٥٤

(٤) نيل الأوطار ٢/٧٧ و ٧٨



— الحالة الأولى : إذا اضطر إلى لبسه المريض ونحوه ، لأن رسول الله رخص لبعض الصحابة بلبس الحرير لحكمة به أحدثها انتشار القمل<sup>(١)</sup> ، وقد لبس ابن عباس الحرير في مرضه ، وذلك عندما دخل عليه المسور بن مخرمة يعوده ، فرأى عليه ثوب استبرق<sup>(٢)</sup> فقال : يا ابن عباس ما هذا الثوب ؟ قال ابن عباس : انزعوا هذا الثوب عني<sup>(٣)</sup> .

— الحالة الثانية : أن يخالط الحرير شيء آخر كالصوف والقطن ونحو ذلك ، فإذا كان كذلك حل لبسه للرجال قال ابن عباس رضي الله عنه « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصنعت من الحرير ، فأما القلم وسدى الثوب فلا بأس به »<sup>(٤)</sup> ، وكان ابن عباس نفسه يلبس الخز<sup>(٥)</sup> ، والخز كما يقول أهل اللغة ما ينسج من صوف وإبريسم ، أو ما ينسج من أبريسم خالص ، والإبريسم : هو أحسن الحرير ، ولكن الخز المعروف والمستعمل في عصر رسول الله

(١) أنظر صحيح البخاري وصحيح مسلم ، كتاب اللباس باب الترخيص بالحرير للحكمة .

(٢) الاستبرق : كلمة فارسية الأصل ، وهو الديباج الغليظ ، والديباج : سداه ولحمته الحرير — انظر المفصل في الألفاظ الفارسية المغربية لصالح الدين المنجد ، والمعجم الوسيط —

(٣) سنن البيهقي ٢٧٠/٧ وكشف الغمة ١/١٥٤

(٤) سنن أبي داود في اللباس باب الرخصة في العلم وخيط الحرير وكنز العمال ١٥/٤٦٦ والمغني ٩/٥٩٠ وغيرها

(٥) المغني ١/٥٩١

صلى الله عليه وسلم — كما يقول صاحب النهاية والذي كان يلبسه الصحابه هو منسوج من صوف وإبريسم<sup>(١)</sup> .

## حريم :

### ١ — تعريف :

الحريم هو الحمى الذي لا يجوز الاعتداء عليه .

### ٢ — ما يفرض له حريم :

إن استنباط الماء في أرض موات يعتبر إحياء لها ، وتشجيعاً للناس على استنباط المياه الجوفية في أراضي الموات فقد جعل الإسلام لكل ماء يستنبط حريماً من الأرض يملكه صاحب الماء ، وهذا الحريم يتناسب مع احتياج مستنبط الماء للاستفادة من مائه ، ويرى ابن عباس رضي الله عنه أن حريم البئر خمسون ذراعاً من كل جانب ، وحريم العين أكبر من حريم البئر ، لأن ماءها سطحي جار ، ويقدر حريمها بمائتي ذراع من كل جانب ، قال ابن عباس رضي الله عنه « حريم البئر خمسون ذراعاً ، وحريم العين مائتا ذراع »<sup>(٢)</sup> و ( ر : احياء الموات / ٢ ) و ( بئر / ١ ) .

(١) النهاية في غريب الحديث مادة : خز ، وانظر نيل الأوطار ٨٢/ ٢

(٢) سنن البيهقي ١٥٦/ ٦ وخراج يحيى بن آدم ص ١٠٦

## حُقْب :

الحقْب عند ابن عباس ثمانون عاماً ، ورد ذلك عنه في تفسير قوله تعالى في سورة النبأ ﴿ لَا يَثْبِيْنَ فِيْهَا اَحْقَابًا ﴾<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فإنه لو حلف ألا يكلمه حقْباً ، فهو ثمانون عاماً ، وهذا لا يعارض ما روي عنه في تفسير قوله تعالى في سورة الكهف/ ٦٠ ﴿ أَوْ اَمْضِيَ حُقْبًا ﴾ أي دهرًا<sup>(٢)</sup> ، لأن العرب تطلق كلمة دهر على الزمن الطويل غير المحدد ، فالثمانون عاماً دهر ، والمائة عام دهر ، وهكذا .

## حَلْف :

انظر : يمين .

## حَلِي :

### ١ — تعريف :

الحلي ما يتزين به من المعادن المصوغة ونحوها .

### ٢ — أحكامه :

- عدم وجوب الزكاة فيما يلبس من الحلي ( ر : زكاة/ ٣ أ )
- و ( زكاة/ ٤ أ ٢ ) .
- تحلية المصحف ( ر : قرآن/ ١٥ ) .

(١) تنوير المقباس ٤٤٩ وتفسير ابن كثير ٤٦٣/ ٤ والمغني ٧٨٨/ ٨

(٢) تنوير المقباس ص ٢٤٩ وتفسير ابن كثير ٩٢/ ٣

## حمى :

حمى البئر وحمى العين ( ر : احياء الموت/ ٢ ) .

## حمار :

- تحريم أكل لحمه ( ر : طعام/ ٤ ب ) .
- مروره أمام المصلي ( ر : صلاة/ ٨ ل ١ ) .

## حمّام :

١ — تعريف :

الحمام هو المكان الذي يغتسل فيه الناس .

٢ — أحكامه :

أ — دخول الحمام : يجوز للمسلم أن يدخل الحمام . ولكن لا يدخله إلا وهو مستور العورة ولا ينظر فيه إلى عورة أحد ، وقد دخل ابن عباس الحمام بالجحفة<sup>(١)</sup> .

ب — ماء حياض الحمامات : كان الماء يوضع في الحمامات في حياض ، فيغرف الناس منه الماء ويسكبونه على أجسادهم ، فتتغمس أيديهم في تلك الحياض ، وفيهم الجنب وغير الجنب ، فتحرّج البعض من استعمال ماء تلك الحياض لذلك فسألوا ابن عباس عن ذلك فقالوا له : حوض

---

(١) ابن أبي شيبة ١٩/ ١ والمغني ٢٣٠/ ١

الحمام يغتسل منه الجنب وغير الجنب ؟ فقال : إن الماء لا يجنب<sup>(١)</sup> .

ج - الصلاة في الحمام ( ر : صلاة/ ٨ د ١ ) .

- الغسل من دخول الحمام ( ر : غسل / ٣ ب ٢ ب )

## حَمْل :

١ - تعريف :

الحمل هو الحَبَل ، والحَبَل هو الحالة التي يكون فيها الجنين في بطن أمه علقه أو مضغة أو متخلفاً . والمرأة تسمى بذلك : حاملاً .

٢ - أحكامه :

أ - أقل مدة الحمل : اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي الله

عنه أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، لأن الله تعالى جعل

جملة مدة الحمل والفصال - أي الفطام - ثلاثون

شهرًا ، وجعل مدة الرضاع - من الولادة إلى الفصال -

أربعة وعشرون شهرًا ، فصارت مدة الحمل ستة أشهر ،

فقد أتى عثمان بن عفان في امرأة ولدت في ستة أشهر ،

فأمر عثمان برجمها ، فقال ابن عباس : ادنوه مني ، فأدنوه

منه فقال : إنها تخاصمك بكتاب الله ، يقول الله تعالى في

سورة البقر/ ٢٣٣ ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ

كَامِلَيْنِ ﴾ ويقول في آية أخرى ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ

(١) عبدالرزاق ١ / ٢٩٨

شَهْرًا ﴿ فَرَدَهَا عَثْمَانُ وَخَلَى سَبِيلَهَا <sup>(١)</sup> ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَاجَعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِمِثْلِ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الَّذِي رَاجَعَهُ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .

**ب — أكثر مدة الحمل :** يظهر أن ابن عباس يرى أن أكثر مدة الحمل أربع سنين ، لأنه أمر امرأة المفقود أن تتربص هذه المدة ( ر : مفقود ) .

**ج — ميراث الحمل ( ر : إرث/ ٣ ب ١ ج ) .**

**— طلاق الحامل ( ر : طلاق/ ٥ هـ ) .**

**— عدة الحامل المطلقة ( ر : عدة/ ٣ ج ٥ ) والمتوفى عنها زوجها ( ر : عدة/ ٥ ب ٢ ) .**

**— الرخصة للحامل بإفطار رمضان ( ر : صيام/ ٩ د ) .**

**— متى ينتهي حق الرجل في إرجاع مطلقته الحامل ( ر : رجعة/ ٢ ب ) .**

## حميل :

### ١ — تعريف :

الحميل هو الولد الذي تحمله المرأة التي أخذت سبياً مدعية أنه ابنها .

### ٢ — أحكامه :

إن جاءت المرأة المسبية تحمّل ولداً مدعية أنه ابنها فإنه لا تثبت

(١) سنن سعيد بن منصور ٣/ ٢٦٩ وعبد الرزاق ٧/ ٣٥١ وكنز العمال ٥/ ٤١٩

(٢) كنز العمال ٦/ ٢٠٦ والمغني ٧/ ٤٧٧

أمومتها له إلا بالينة ، وبالتالي لا يثبت التوارث بينهما إلا بعد إثبات أمومتها له ( ر : إرث/ ٣ ب ١ د ) .

## حَيْض :

### ١ - تعريف :

الحيض هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لاداء بها ولا حبل ولم تبلغ سن الإياس .

### ٢ - دم الحيض :

أ - لونه وريحه : دم الحيض دم بُحراني ، أي متغير في لونه وريحه ، قال ابن عباس : « إذا رأت المرأة الدم البُحراني فلا تصل »<sup>(١)</sup> ، أما الكُدرة والصفرة فليست بحيض ، ولا يجب الغسل بها ، بل يجب الوضوء<sup>(٢)</sup> .

ب - نجاسته : ودم الحيض نجس كسائر الدماء ، وعلى هذا فلا يجوز للمرأة أن تصلي في ثوب أصابه دم الحيض ، فقد سئل ابن عباس عن المرأة تحيض في درعها فيكون عليها أيام حيضها فتعرق فيه ، أتصلي فيه ؟ قال : نعم مالم يكن فيه دم<sup>(٣)</sup> .

### ٣ - أقل الحيض والطهر :

كان ابن عباس يرى أن الحيض لأحد لأقله ، ويظهر لنا ذلك

(١) سنن البيهقي ٣٤٠/ ١ وسنن الدارمي ٢٠٣/ ١ والخل ١٦٧/ ٢ و ١٩٨ والمغني ٣١٠/ ١ و ٣٥٥

(٢) كنز العمال ٦٣٢/ ٩ ومصنف عبدالرزاق ٣١٨/ ١

(٣) سنن البيهقي ٤٠٩/ ٢

من قوله المتقدم « إذا رأت الدم البحراني فإنها لا تصلي » .  
كما أنه يرى أن الطهر لاحد لأقله أيضاً ، حتى إن الحائض  
لو رأت الطهر بعد ساعة اغتسلت وصلت<sup>(١)</sup> ، فقد  
استحيضت امرأة من آل أنس قال أنس : فأمروني فسألت ابن  
عباس ، فقال : أما ما رأت الدم البحراني فلا تصلي ، فإذا  
رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل ولتصل<sup>(٢)</sup> .

ولم نعثر على قول لابن عباس في أكثر الحيض ، ولعله يرده  
إلى العادة ، فيكون أكثر حيض كل امرأة ما جرت عادتها به ،  
أو لا يجعل لأكثره حداً ، لأنه محدود بوجود الدم البحراني ،  
فإذا انقطع ذلك الدم البحراني فقد انتهى الحيض .

#### ٤ - نجاسة الحائض :

نجاسة الحائض هي نجاسة معنوية لا مادية ، وعلى هذا فإن  
جسدها طاهر إن لم تكن به نجاسة ، وعرقها طاهر ، ولذلك  
كان لا يرى بأساً بعرق الجنب والحائض<sup>(٣)</sup> . فقد سئل رضي  
الله عنه عن المرأة تحيض في درعها فيكون عليها أيام حيضها  
فتعرق فيه ، أتصلي فيه ؟ قال : نعم ما لم يكن فيه دم ،  
وكذلك الجنب يعرق في ثوبه فيصل في فيه<sup>(٤)</sup> ليس هذا

(١) المحلى ٢/ ٢٠٠ والمغني ١/ ٣٥٥

(٢) سنن الدارمي ١/ ٢٠٣ وسنن البيهقي ١/ ٣٤٠ والمحلى ٢/ ١٦٧ والمغني

١/ ٣١٠ و ٣٥٥

(٣) ابن أبي شيبة ١/ ٣٠ ب وسنن البيهقي ١/ ١٨٧

(٤) سنن البيهقي ٢/ ٤٠٩



فحسب ، بل سؤرها طاهر أيضاً ( ر : ماء/٨ ) وكذا فضل  
طهورها ( ر : ماء/٩ ) .

## ٥ - آثار الحيض :

### أ - الامتناع عن الصلاة :

(١) تمتنع الحائض عن الصلاة ، فقد كتبت امرأة الى ابن  
عباس في الدم منذ سنتين ، فكتبت إليه تعظم عليه إن  
كان عنده علم إلا أنبأها ، فقال ابن عباس : تجلس وقت  
أقراءها ثم تغتسل وتصلي ، فما أتى عليها شهران حتى  
طهرت<sup>(١)</sup> .

(٢) وسجدة التلاوة صلاة ، فإذا سمعت الحائض آية سجدة  
لا تسجدها ، قال ابن عباس : الحائض تسمع السجدة  
لا تسجدها ، لأنها صلاة<sup>(٢)</sup>

(٣) ولا تقضي الحائض ما فاتها من الصلاة ، لأن الله تعالى  
حطَّ عنها الصلاة في مدة حيضها ، فقد سئل ابن عباس  
رضي الله عنه عن النفساء والحائض هل تقضيان الصلاة  
إذا طهرن ؟ قال : هو ذا أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم ، فلو فعلن ذلك أمرنا نساءنا بذلك<sup>(٣)</sup> .

(٤) اذا طهرت الحائض قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر  
والعصر جميعاً ، وإذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب

(١) سنن البيهقي ١/ ٢٣٥ وانظر سنن الدارمي ١/ ٢٠١ و ٢٠٣

(٢) سنن الدارمي ١/ ٢٣٦

(٣) سنن الدارمي ١/ ٢٣٤

والعشاء جميعاً<sup>(١)</sup>

## ب — الامتناع عن الطواف حول الكعبة :

(١) والحائض لا تطوف حول الكعبة ، لأن الطواف حول الكعبة كالصلاة عند ابن عباس رضي الله عنه ، قال ابن عباس : تقعد المستحاضة أيام أقرائها ثم تغتسل وتطوف بالبـ—————يت<sup>(٢)</sup> . و(ر: حج/١٧ ب) و ( إستحاضة/٢ ي ) .

(٢) ويرخص للحائض بترك طواف الوداع إذا طافت طواف الإفاضة في الحج ( ر : حج/٣١ ) .

ج — ولا يحرم على الجنب قراءة القرآن وإن كان الأحسن له ألا يقرأ القرآن ، فقد صح عن ابن عباس أنه لم ير بالقراءة للجنب بأساً<sup>(٣)</sup> .

د — المكث في المسجد : وتمتنع الحائض عن المكث في المسجد ، ويجوز لها المرور فيه من غير لبث فيه ، قال ابن عباس ، « لا تقرب الحائض المسجد إلا أن يكون طريقها فيه فتمرّ مرّاً ولا تجلس »<sup>(٤)</sup> ، وقال « لا بأس للحائض والجنب أن يمرا في المسجد ما لم يجلسا فيه »<sup>(٥)</sup> .

(١) كنز العمال ٩ / ٦٢٤ وكشف الغمة ١ / ٧٤ والمغني ١ / ٣٩٦

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٨٦

(٣) نيل الأوطار ١ / ٢٨٤ وعزاه الى البخاري ، وجامع الأصول لابن الأثير برقم ٥٣٤٦ والمغني ١ / ١٤٤

(٤) تفسير الطبري ٥ / ٦٣ والمجموع ٢ / ١٧٣ وسنن البيهقي ٢ / ٤٤٣ والمغني ١ / ١٤٥

(٥) تفسير الطبري ٥ / ٦٣ وتنوير المقباس ص ٧٠

هـ — ولا تصوم الحائض : فإذا طهرت قضت ما أفطرتـه في رمضان بالإجماع ، ولم نعثر على نص في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه .

و — مباشرة الحائض ووطؤها : من استقرأ النصوص الواردة عن ابن عباس رضي الله عنه في مباشرة الحائض نجد تضارباً واضحاً ، وللتوفيق بينها نقول :

(١) إن كان الزوج شاباً لا يأمن على نفسه الوطء إن حدثت منه مباشرة — من مداعبة أو قبلة أو نحوها — فعليه أن يعتزل زوجته أثناء حيضها ، وعلى هذا يحمل ما روي عن ابن عباس من كراهة مباشرة الحائض<sup>(١)</sup> ، ولذلك كان هو رضي الله عنه يعتزل زوجته الحائض أيام حيضها سداً للذريعة ، فعن منبوذ المكي عن أمه قالت : كنا عند ميمونة ، فدخل عليها ابن عباس فقالت له : أي بني مالي أراك شعث الرأس ؟ فقال : إن مرجّلتني حائض<sup>(٢)</sup> .

(٢) أما إن كان لا يخشى على نفسه الوطء فلا بأس بمداعبتها والاستمتاع بها بما دون الوطء إذا كانت متزرة قال ابن عباس : « للرجل من امرأته وهي حائض كل شيء إلا مخرج الدم »<sup>(٣)</sup> وقال « اتق من الحائض مثل موضع النعل »<sup>(٤)</sup> وقال : « يحل للرجل من امرأته الحائض كل

(١) المحلى ٦ / ٢٠٦

(٢) المحلى ١٠ / ٧٦

(٣) المحلى ١٠ / ٧٩

(٤) سنن البيهقي ١ / ٣١٤

شيء إلا الجماع»<sup>(١)</sup> ، كل ذلك جائز إذا كانت متزرة ،  
فقد سئل ابن عباس : ما للرجل من امرأته إذا كانت  
حائضاً ؟ قال : مافوق الإزار<sup>(٢)</sup> .

(٣) ولا يحل له وطؤها بحال حتى تنقضي حيضتها وتغتسل ،  
فقد قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة  
البقرة/٢٢٢ ﴿اعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ اعتزلوا  
نكاح فروجهن ، وقال في تفسير قوله تعالى في سورة  
البقرة/٢٢٢ ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ  
فَاتَّوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ فإذا تطهرن من الدم  
وتطهرن بالماء<sup>(٣)</sup> .

(٤) فإن وطئها في الحيض وجبت عليه الكفارة ، وقد اختلفت  
الرواية عن ابن عباس في هذه الكفارة .

ففي رواية عنه : إنه إن أصابها في الدم تصدق  
بدينار ، وإن أصابها في انقطاعه تصدق بنصف  
دينار<sup>(٤)</sup> .

وفي رواية أخرى أن عليه عتق رقبة<sup>(٥)</sup> .

(١) تفسير ابن كثير ٢٥٩/ ١

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣٣٧/ ١ وتفسير الطبري ٢٢٦/ ٢

(٣) تفسير الطبري ٢٢٨/ ٢ وسنن البيهقي ٣٠٩/ ١ والمغني ٣٣٨/ ١ وتنوير المقباس

ص ٣١

(٤) ابن أبي شيبة ١٥٩/ ١ وعبد الرزاق ٣٢٨/ ١ وسنن البيهقي ٣١٤/ ١ و ٣١٨ وسنن

الدارمي ٢٥٤/ ١ والمحلى ١٧٨/ ٢ و ٩٧/ ١٠ والمغني ٣٣٦/ ١ والمجموع ٣٧٦/ ٢

(٥) المحلى ١٨٧/ ٢ و ١٨٩/ ٦ و ٨٠/ ١٠

ز — طلاق الحائض : يكره للرجل أن يطلق زوجته أثناء حيضها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « الطلاق على أربعة أوجه ، وجهان حلال ، ووجهان حرام ، فأما الحلال فأن يطلقها من غير جماع أو حاملاً مستينناً حملها ، وأما الحرام فأن يطلقها حائضاً أو حين يجامعها لا يدري أيشمَل الرحم على الولد أم لا <sup>(١)</sup> ، و ( ر : طلاق/٤ ج ) .

ح — استبراء المرأة رحمها بالحيض ، ( ر : إستبراء/٣ ) .  
— احتساب عدة الطلاق بالحيضات ( ر : عدة/٣ ج ) .  
— مرور الحائض بين يدي المصلي ( ر : صلاة/٨ ل ١ ) .

## حيلة :

انظر : مخرج .

## حين :

إن أطلق الرجل كلمة « حين » كما إذا حلف ألا يكلمه حيناً ، كانت ستة أشهر ، قال ابن عباس : الحين ستة أشهر <sup>(٢)</sup> ، وإن قيده بلفظه أو بنيته بزمن محدد كان كما قيده به ، ولذلك روى عن ابن عباس أنه قال : الحين قد يكون

(١) المحلى ١٠/ ١٦٣

(٢) المحلى ٨/ ٥٨ والمغني ٨/ ٧٨٨ وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ١٨٢

غدوة وعشية<sup>(١)</sup> ، وروى عنه الحين سنة ، محتجاً بقوله تعالى ﴿ تُوْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ أي كل سنة<sup>(٢)</sup>

## حيوان :

### ١ - وطء الحيوان :

أ - إذا وطئ حيواناً فإنه لاحد عليه في ذلك ، ولكن يُعزَّر ، قال ابن عباس رضي الله عنه « ليس على الذي يأتي البهيمة حدٌ »<sup>(٣)</sup> ، أما ما رواه الترمذي وأبو داود عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه<sup>(٤)</sup> ) فقد قال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير<sup>(٥)</sup> : وفي إسناد هذا الحديث كلام . أقول : والحديث لم يتفرد بروايته عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة ، بل رواه عنه أيضاً داود بن الحصين ، كما هو في سند ابن ماجه ومصنف عبد الرزاق وعباد بن منصور كما هو في سنن البيهقي .

(١) المحلى ٥٨/ ٨

(٢) المحلى ٥٧/ ٨ وابن أبي شيبة ١٦٠/ ١

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٩/ ٢ وعبد الرزاق ٣٦٦/ ٧ وكنز العمال ٤٥٠/ ٥ والمحلى

٣٨٦/ ١١ وسنن البيهقي ٢٣٤/ ٨ والمغني ١٨٩/ ٨

(٤) الترمذي وابوداود في الحدود باب من أتى بهيمة

(٥) التلخيص الحبير ٥٥/ ٤

ومال البيهقي إلى تصحيحه . ولكن الأثر الأول أصح على كل حال .

ب — أما البيهية المزني بها فإنه يكره أكلها ، عند ابن عباس رضي الله عنه<sup>(١)</sup> ، فإن ابن عباس لما روى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من ألقى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها ) قيل له : ما شأن البيهية ؟ قال : ما سمعت من رسول الله في ذلك شيئاً ، ولكن أراه صلى الله عليه وسلم كره أن يؤكل لحمها أو ينتفع بها وقد فعل بها ذلك<sup>(٢)</sup> .

٢ — ما يحرم أكله من الحيوانات وما يباح وما يكره : ( ر : طعام/٢ ، ٣ ، ٤ ) .

- ما يجوز بيعه من الحيوانات ( ر : بيع/٢ ج ١ ، ٤ ) .
- ما يحل قتله من الحيوانات في الحرم وما يحرم وما يترتب على قتله من الجزاء ( ر : إحرام/٩ ط ) .
- ما يصح ذبحه من الحيوان في الأضحية ( ر : أضحية/٣ ) .
- ما يعتبر به الحيوان المستخدم في الصيد معلماً ( ر : صيد/٣ ب ٢ ) .
- نجاسة الحيوان بالموت ( ر : موت/٣ أ ) .
- سؤر الحيوان ( ر : سؤر/٢ ب ) .

(١) نيل الأوطار ٧/٢٩٠

(٢) الترمذي وأبوداود في الحدود باب فيمن ألقى بهيمة ، والمغني ٨/١٩١ وكشف الغمة ٢/١٣٤

### ٣ — تعذيب الحيوان :

يحرم تعذيب الحيوان سواء أكانت نهايته الموت أم لم تكن ، فقد مرّ ابن عباس رضي الله عنه على جماعة من الأنصار قد وضعوا حمامة يرمونها ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الحيوان غرضاً<sup>(١)</sup> .

---

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢٦٩ ب



## حرف الخاء

### خ

#### خاتم :

- جواز لبس الخاتم للمحرم ( ر : إحرار/ ٩ أ ٤ ) .
- جواز إظهار المرأة الخاتم في الكفين من غير تبرج ( ر : زينة/ ٣ أ ) .

#### ختان :

##### ١ — تعريف :

الختان هو قطع قُلْفَةِ الذَّكَرِ .

##### ٢ — حكمه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى الختان واجباً ويشدد في أمره<sup>(١)</sup> ( ر : إبط ) و ( أقلف ) .

##### ٣ — آثار الختان :

أ — الاحتفال به : وكان ابن عباس يحتفل إذا ختن أحد أولاده ، فيقيم مظاهر البهجة ويدعو اللاعبين ليلعبوا أمام الناس ، فقد روى ابن أبي شيبه أن ابن عباس حين ختن بنيه دعا اللاعبين ، فأعطاهم أربعة دراهم أو قال ثلاثة<sup>(٢)</sup> .

(١) المغني ١ / ٨٥

(٢) ابن أبي شيبه ١ / ٢١٤

ب - ومن لم يَحْتَسِنَ لَا تُقْبَلُ شهادته ، ولا تصح صلاته  
ولاحجه ، ولا تؤكل ذبيحته ( ر : أكلف ) .

## خراج :

### ١ - تعريف :

الخراج هو ما يفرضه الإمام من الضرائب على الأراضي التي في يد أهل الذمة .

٢ - والخراج يفرض على الأراضي التي فتحت عنوة ، أو التي صالح أهلها عليها ، وقد عرضنا ما وقعنا عليه من أحكام الخراج عن ابن عباس رضي الله عنه في ( أرض / ١ ) و ( جزية / ٥ ) فارجع إليه في هذين الموطنين .

## خصاء :

### ١ - تعريف :

الخصاء هو استئصال خصية الذكر من إنسان أو حيوان .

### ٢ - حكمه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يكره خصاء الحيوان ولا يبيحه ويقول فيه نزل قوله تعالى ﴿ وَلَا مَرْئِيَهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> أقول : وإنما يخصى الحيوان لطيب لحمه .

(١) تفسير الطبري ١٨٠/ ٥ وتفسير ابن كثير ٥٥٦/ ١ وأحكام القرآن للجصاص

وإذا كان ابن عباس لا يبيح خضاء الحيوان لطيب بذلك لحمه — وهو غرض مشروع — فكيف بخضاء الإنسان ؟ إنه أشد له كراهة لأنه يقطع النسل . وهو غرض غير مشروع .

## خضاب :

### ١ — تعريف :

الخضاب هو تغيير لون الجلد أو الشعر بالحناء ونحوه .

### ٢ — أحكامه :

أ — الخضاب مباح للنساء خاصة ، لأنه من زينتهن ، وقد كان نساء الصحابة يختضبن ، فإذا اختضبت المرأة وأرادت الوضوء فعليها أن تخلع عصائب الخضاب وتغسل يديها ، ولا يجوز لها أن تمسح عليها ، فقد سئل ابن عباس عن الخضاب فقال : أخبرك كيف تختضب نساؤنا ، يصلين العشاء ثم يركبن الخضاب فينمن ، فإذا كان صلاة الصبح نزعه فتوضأن وصلين ثم ركن ، فإذا كانت صلاة الظهر نزعه بأحسن خضاب ، فلا يشغلهن عن وضوء<sup>(١)</sup> .

ب — اظهر المرأة الخضاب في الكف من غير تبرج ( ر : زينة/٣ أ ) .

## خطأ :

### ١ — تعريف :

الخطأ ما انعدم فيه القصد من الأقوال والأفعال .

(١) سنن البيهقي ١ / ٧٧

## ٢ - آثار الخطأ :

أ - الخطأ عموماً : سواء أكان في الأقوال أم في الأفعال يسقط الإثم ، لأنه لا إثم إلا عن عمد ، قال تعالى في سورة الأحزاب/٥ ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ وهذا أمر لاختلاف فيه عن أحد من الصحابة .

ب - الخطأ في الأقوال يمنع ترتب آثارها عليها ، فمن جرى على لسانه لفظ الكفر خطأ فإنه لا يعتبر مرتدّاً ، لأن التصرفات القولية تفتقر إلى الإرادة لكي ترتب آثارها عليها ، والإرادة لاتجتمع الخطأ ، ولم نعثر على مثال لذلك عند ابن عباس رضي الله عنه .

ج - والخطأ في الأفعال يعفي المخطيء من العقوبة الجسدية سواء أكانت حداً ( ر : حد/٤ أ ) أم قصاصاً ، إذ لاقصاص على من قتل خطأ ، ولكن ذلك لا يعفيه من الضمان المالي والكفارة إذا وقع الخطأ على حق من حقوق الإنسان ، فمن قتل شخصاً خطأ وجبت عليه الدية والكفارة ( ر : جناية/٢ ج ) و ( جناية/٤ أ ٢ ) و ( جناية/٤ د ٢ ) .

أما إذا وقع الخطأ على حق من حقوق الله تعالى فإنه - أي الخطأ - يعفي الخاطيء من الضمان ، كما إذا قتل المجرم صيداً من صيود الحرم خطأ ، فإنه لاضمان عليه فيه عند ابن عباس رضي الله عنهما ( ر :

إحرام/ ٩ ط ٢ ب ) ولكنه لا يعفي من القضاء إن كان له عن الفعل مندوحة ، فمن أكل أو شرب أو جامع ظاناً غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فعليه القضاء<sup>(١)</sup> . ومن توضأ لغير الصلاة أو لغير صلاة الفريضة فسبق الماء إلى حلقه فابتلعه خاطئاً فعليه القضاء ، لأنه له عن الوضوء مندوحة ، أما إن لم يكن له عن الفعل مندوحة فلا قضاء عليه ، كمن توضأ لصلاة فريضة وضوءاً واجباً فسبق الماء إلى حلقه فابتلعه خاطئاً غير عامد فلا قضاء عليه ، قال ابن عباس في الرجل يضمنض — للوضوء وهو صائم فيدخل بطنه ، قال : إن كان للمكتوبة فليس عليه شيء ، وإن كان تطوعاً فعليه القضاء<sup>(٢)</sup> .

— دخول فم الصائم ما يُفطره خطأ ( ر : صيام/ ٨ أ ) .

### خطبة :

١ — تعريف :

الخطبة هي طلب المرأة للنكاح .

٢ — أحكامها :

أ — رؤية من يريد خطبتها : لا يجوز للرجل أن يرى من المرأة التي يريد خطبتها غير الوجه والكفين<sup>(٣)</sup> ، و ( ر : حجاب/ ٥ ) .

(١) المجموع ٦ / ٣٤٨

(٢) عبدالرزاق ٤ / ١٧٥ وابن أبي شيبة ١ / ١٢٧ ب والمغني ٣ / ١٠٨ والمجموع

٦ / ٣٤٨ و ٣٧١

(٣) المغني ٦ / ٥٥٣

## ب — خطبة المعتدة :

(١) ولا يجوز للرجل أن يخطب — أي يتفق مع المرأة المعتدة على النكاح ، مادامت في العدة ، ولكن يباح له أن يلّمح لها بها تلميحاً ، ويُعرّض لها بالخطبة تعريضاً كقوله لها : إنك جميلة ، وإنك لإلى خير ، وإن النساء لمن حاجتي ونحو ذلك ( ر : تعريض / ° ) لقوله تعالى في سورة البقرة/٢٣٥ ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ ، وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه ﴿ لا تواعدوهن سرّاً ﴾ : لا تقل لها إني عاشق وعاهدني ألا تتزوجي غيري ، ونحو هذا<sup>(١)</sup> .

(٢) فإن خطبها في العدة ثم تزوجها بعد انتهاء العدة فقد أثم وخالف أمر الله تعالى ، ونكاحه مكروه ، وخير له أن يفرق بينهما قال ابن عباس رضي الله عنه « إن واثقت وواعدت رجلاً في عدتها لتنكحه ثم ثم لها ذلك ؟ قال : خير له أن يُفرّق بينهما »<sup>(٢)</sup> .

## خُطْبَةٌ :

الخطبة هي كلام منشور يلقي على جمهور من الناس .

(١) تفسير الطبري ٢ / ٣٢٤

(٢) عبدالرزاق ٧ / ٥٥

## ١ - الخطب الواجبة :

الخطب الواجبة هي : خطبة الجمعة وتؤدى قبل الصلاة بالإجماع ، وخطبة العيد وتؤدى بعد الصلاة ، فقد كتب عبد الله ابن الزبير الى عبد الله بن عباس يسأله : كيف أصنع في هذا اليوم - يوم العيد - فقال : لا تُؤدّن ، ولا تقيم ، وصل قبل الخطبة<sup>(١)</sup> ، والخطبة الثالثة : هي خطبة الاستسقاء .

- وهناك خطب مسنونة كالخطبة التي تلقى عند عقد النكاح ، وغيرها .

## ٢ - تصرف الخطيب في الخطبة :

أ - سلامه على الناس : إذا صعد الخطيب المنبر فإنه يستقبل الناس بوجهه ويسلم عليهم<sup>(٢)</sup> .

ب - قراءة القرآن فيها : يستحب ألا تخلو الخطبة من شيء من القرآن الكريم ، فإن قرأ شيئاً من القرآن فيه سجدة نزل من على المنبر فسجد ثم عاد ليتم خطبته ، فقد قرأ ابن عباس سورة ( ص ) على المنبر . فنزل فسجد<sup>(٣)</sup> .

## ٣ - تصرف المستمع للخطبة :

أ - من حضر خطبة واجبة وجب عليه الاستماع والإنصات قال ابن عباس رضي الله عنه : السكوت في أربعة مواطن :

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٥٨/ ١ وسنن البيهقي ٣/ ٢٨٤

(٢) المجموع ٤/ ٤٠١

(٣) سنن البيهقي ٢/ ٣١٩

الجمعة والعيدين والاستسقاء<sup>(١)</sup> ، أي السكوت في خطبة الجمعة وفي خطبتي العيدين وفي خطبة الاستسقاء ، وعلى المسلم أن يمتنع عن كل ما من شأنه الإخلال بالاستماع والإنصات كالصلاة والكلام والتشاغل ونحو ذلك ، فقد كان ابن عباس يكره الصلاة والكلام بعد خروج الإمام<sup>(٢)</sup> ( ر : صلاة/ ٨ ح ) .

ب — متى يبدأ بالسكوت والإنصات : يبدأ بالسكوت والإنصات إذا خرج الخطيب الى المنبر ، وقد تقدم النص في أن ابن عباس كان يكره الصلاة والكلام بعد خروج الإمام ، أما ما رواه الإمام عبد الرزاق الصنعاني عن ابن عباس أنه تكلم يوم الجمعة بعدما خرج الإمام وقبل أن يخطب<sup>(٣)</sup> فإنه إن ثبت عن ابن عباس فإنه يعارض قوله ، وإذا تعارض قول وفعل قدم القول على الفعل .

## خَفُّ :

### ١ — تعريف :

الخف ما يلبس من الجلد ونحوه في القدمين ، ويكون لما فوق الكعبين .

(١) عبد الرزاق ٣ / ٢٨٣ وسنن البيهقي ٢ / ٣٠٠

(٢) شرح معاني الآثار ١ / ٢١٧ وابن أبي شيبة ١ / ٧٧ و ٧٩ والمغني ٢ / ٣٢٤

(٣) عبد الرزاق ٣ / ٢٠٩



## ٢ — أحكامه :

## أ — المسح على الخفين :

(١) مشروعيته : روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه أنكر مشروعية المسح على الخفين وقال « سبق الكتاب الخفين »<sup>(١)</sup> حتى قال ابن عبد البر « لم يرد عن أحد من الصحابة إنكار المسح على الخفين إلا عن ابن عباس وعائشة وأبي هريرة »<sup>(٢)</sup>.

ولكن الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنه إباحة المسح على الخفين ، فقد قيل لعطاء بن أبي رباح : إن عكرمة يقول : قال ابن عباس سبق الكتاب الخفين ، فقال عطاء : كذب عكرمة ، أنا رأيت ابن عباس يمسخ عليهما<sup>(٣)</sup> ، ولكن السؤال الآن هو : هل هذه الإباحة هي إباحة مطلقة أم هي إباحة مشروطة ، الظاهر ان ابن عباس يجعل هذه الإباحة مشروطة بوجود البرد الشديد أو السفر البعيد ، وفي غير هاتين الحالتين لا يبيح المسح على الخفين ، فقد روى طاوس أنه سمع رجلاً يحدث ابن عباس بنحبر سعيد وابن عمر في المسح على الخفين فقال ابن عباس : لو قلت هذا في السفر البعيد والبرد الشديد<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٣٠

(٢) الاستدكار ١ / ٢٧٣

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٣٠

(٤) عبدالرزاق ١ / ١٩٨

وبذلك نرى أنه لا تناقض فيما روي عن ابن عباس في المسح على الخفين ، ويُجمع بين ما روى عنه في ذلك بأن يقال : إن الأصل عنده المنع من المسح على الخفين ولا يباح المسح عليهما إلا في حالات الضرورة كالبرد الشديد والسفر الطويل ، وبذلك يحمل ما روى عنه أنه كان يمسح على خفيه على أنه كان يمسح عليهما في البرد الشديد .

(٢) شروط المسح على الخفين : يصح المسح على الخفين بشروط عثرنا منها عند ابن عباس : لبس الخفين على طهارة ، أي بعد غسل الرجلين في الوضوء قال ابن عباس : امسح إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهرتان<sup>(١)</sup> .

(٣) كيفية المسح على الخفين : يمسح ظاهر الخفين بأصابعه مرة واحدة ، ولا حاجة إلى تثليث المسح ، قال ابن عباس : المسح على الخفين مرة مرة<sup>(٢)</sup> .

(٤) مدة المسح على الخفين : اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في أن مدة المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « للمسافر ثلاثة أيام وليالين ، وللمقيم يوم

(١) كنز العمال ٩ / ٦١٧

(٢) كنز العمال ٩ / ٦١٩

وليلة»<sup>(١)</sup> .

ولا يلزمه خلال المدة المذكورة خلع نعليه وغسل رجليه  
في حال انتقاض وضوئه ، بل يكفيه إذا توضأ أن يمسح  
على خفيه من غير خلعهما ، قال ابن عباس رضي الله عنه  
« امسح على الخفين وإن خرجت من الخلاء »<sup>(٢)</sup> .

ب — تطهير الخفين : ر : طهارة .

ج — شروط لبسه للمحرم إن لم يجد النعلين ( ر : إحرام / ٩  
أ ٢ ) .

خلاء :

انظر : تَخَلَّى .

خُلع :

١ — تعريف :

الخلع هو تفريق بين الزوجين على عوض تدفعه المرأة .

٢ — حكمه :

الخلع مباح بشروط منها :

---

(١) سنن البيهقي ٢٧٣/ ١ و ٢٧٧ وابن أبي شيبة ٢٩/ ١ ب وعبدالرزاق ٢٠٨/ ١ وكنز العمال ٩/ ٦١٧ والمخلى ٢/ ٦١ و ٨٨ وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٣٤٨ والمغني ٢٨٦/ ١ والمجموع ١/ ٥٢١

(٢) سنن البيهقي ٢٧٣/ ١ وكنز العمال ٩/ ٦١٧

أ — أن تكون الإساءة من المرأة : كنشوزها ، فقد قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة النساء/١٩ ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ قال : الفاحشة المبينة هي النشوز<sup>(١)</sup> ، وكتركها إقامة حدود الله استخفافاً بحق الزوج ، وسوء خلقها ، فتقول : والله لا أبرر لك قسماً ، ولا أطأ لك مضجعاً ، ولا أطيع لك أمراً<sup>(٢)</sup> .

فإن لم تكن هناك إساءة من المرأة فلا يحل له أن يأخذ شيئاً على خلعها ، فإن فعل فقد أكل حراماً ، والخلع باطل مردود<sup>(٣)</sup> .

ب — أن يتقدمه وسائل التأديب المختلفة : إن كانت الإساءة من المرأة فإن على الزوج أن يعظها ، ثم يهجرها في المضجع ، فإن قبلت وإلا فقد أذن الله تعالى لزوجها بأن يضربها ضرباً غير مبرح ، فإن قبلت وإلا فقد أحل الله للزوج أن يضيق عليها حتى تختلع منه<sup>(٤)</sup> .

### ٣ — آثار الخلع :

يترتب على الخلع الآثار التالية :

أ — استحقاق الزوج بدل الخلع : وبدل الخلع هذا قد يكون

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٠٩/٢ وتفسير القرطبي ٤/٢١١

(٢) المغني ٧/٥٤ وأحكام القرآن للجصاص ٢/٣٩٢

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٠٩/٢ والمغني ٧/٥٥

(٤) تفسير ابن كثير ١/٤٩٢

أقل من المهر الذي أعطاها إياه ، وقد يكون أكثر من الذي أعطاها إياه ، حسبما يتفقان ، قال ابن عباس رضي الله عنه « تختلع المرأة حتى بعقاصها »<sup>(١)</sup>

**ب — فسخ النكاح بين الزوجين :** وإنما قلنا فسخ النكاح ، لأن الخلع ليس بطلاق عند عبد الله بن عباس رضي الله عنه بل هو فسخ ، وإذا كان الخلع فسخاً فإنه لا ينقص عدد الطلاق<sup>(٢)</sup> ، فقد قال : « كل شيء أجازته المال فليس بطلاق »<sup>(٣)</sup> ، وروى طاوس أن ابراهيم بن سعد بن أبي وقاص سأل ابن عباس عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أينكحها قال ابن عباس : نعم ، ليس الخلع بطلاق ، ذكر الله تعالى الطلاق في أول الآية وآخرها ، والخلع بين ذلك ، فليس الخلع بطلاق<sup>(٤)</sup> ، قال الجصاص : « هذا مما أخطأ فيه طاوس ، وكان كثير الخطأ »<sup>(٥)</sup> .

أقول : وليس كذلك — والله أعلم — فطاوس لم يكن

- 
- (١) ابن أبي شيبة ٢٤٦/ ١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٩٣/ ١ والمغني ٥٢/ ٧  
 (٢) كشف الغمة ٩٥/ ٢ وابن أبي شيبة ٢٤٤/ ١ ب والمخلى ٢٣٧/ ١٠ وأحكام القرآن للجصاص ٣٩٦/ ١ والمغني ٥٦/ ٧  
 (٣) عبدالرزاق ٤٨٧/ ٦ وكشف الغمة ٩٥/ ٢  
 (٤) عبدالرزاق ٤٨٧/ ٦ وسنن سعيد بن منصور ٣٤١/ ١ وابن أبي شيبة ٢٤٤/ ١ ب وسنن البيهقي ٣١٦/ ٧ والمخلى ٢٣٧/ ١٠ وتفسير ابن كثير ٢٧٥/ ١ وكشف الغمة ٩٥/ ٢  
 (٥) أحكام القرآن للجصاص ٣٩٦/ ١

كثير الخطأ كما قال الجصاص ، ولم يخطئ في هذه ، فقد روى نقله هذا عن ابن عباس الكافة ، وهو واثق مما يرويه ويدلنا على ذلك ما رواه عبد الرزاق بسنده عن طاوس قال : لولا أنه علم لا يحل كتمانها — يعني الفداء — ما حدثته أحداً ، كان ابن عباس لا يرى الفداء طلاقاً حتى تطلق ، ثم يقول : ألا ترى أن الله تعالى ذكر الطلاق من قبله فقال ﴿ الطلاق مَرَّتَانِ ﴾ ثم ذكر الفداء فقال ﴿ ولا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ فلم يجعله طلاقاً ، ثم قال في كتابه في سورة البقرة / ١٣٠ ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ ولم يجعل الفداء بينهما طلاقاً<sup>(١)</sup> ، فطاوس يروى ذلك عن ابن عباس وهو يود ألا يرويه لما فيه من المخالفة لما ذهب إليه جمهور الصحابة رضوان الله عليهم ، ولا يكون ذلك إلا من الوثائق مما يروي .

**ج — عدم وقوع الطلاق على المختلعة :** وإذا كان الخلع فسخاً لا طلاقاً ، فإن المرأة بمجرد الفسخ لم تعد زوجة للرجل ، ولذلك فإنه إذا طلقها في فترة الاستبراء فإنه لا يقع عليها الطلاق ، فقد سئل ابن عباس عن المختلعة يطلقها زوجها ؟ قال : « لا يلزمها الطلاق ، لأنه طلق ما

(١) عبد الرزاق ٦ / ٤٨٦ وانظر المغني ٧ / ٥٦

لا يملك » <sup>(١)</sup>، وسئل رضي الله عنه عن الطلاق بعد الخلع فقال : لا طلاق بعد الخلع <sup>(٢)</sup>.

د — الاستبراء : ويترتب على كون الخلع فسخاً لا طلاقاً أن المرأة لا تجب عليها العدة منه ، ولكن يكفيها استبراء رحمها بحيضة ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « عدة المختلعة حيضة » <sup>(٣)</sup>.

## خلوة :

### ١ — تعريف :

الخلوة هي مكث الرجل مع المرأة في مكان لا يطلع عليهما فيه أحد .

### ٢ — حكمها وآثارها :

أ — خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية حرام يترتب عليها الإثم لما في ذلك من الفتنة ، فقد روى ابن عباس عن رسول الله قوله ( لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا ومعهما ذو محرم ) <sup>(٤)</sup> وهذا إجماع لاختلاف فيه <sup>(٥)</sup>.

(١) سنن البيهقي ٣١٧/٧ وعبد الرزاق ٤٨٧/٦ والمحلى ٢٣٩/١٠ وتفسير ابن كثير

٢٧٦/١ والمغني ٥٩/٧ وكشف الغمة ٩٥/٢

(٢) سنن سعيد من منصور ٣٤٦/١/٣

(٣) تفسير ابن كثير ٢٧٦/١ ونيل الأوطار ٣٨/٧ والمغني ٤٤٩/٧

(٤) أخرجه البخاري في النكاح باب لا يخلون رجل بامرأة ، ومسلم في الحج باب سفر المرأة مع محرم الى حج وغيره .

(٥) نيل الأوطار ١٥/٥ و ٢٤١/٦

ب — أما خلوة الرجل بمحارمه من النساء فهي مباحة بالإجماع أيضاً .

ج — وأما خلوة الرجل بالمرأة التي يحل له وطؤها بعقد أو ملك يمين فهي مباحة أيضاً ، فإن عقد على المرأة وخلا بها دون أن يطأها فإنه لا يجب عليه إلا نصف المهر المسمى ، فقد قال ابن عباس في الرجل أدخلت عليه امرأته ثم طلقها فزعم أنه لم يمسه قال : « عليه نصف الصداق » <sup>(١)</sup> لقوله تعالى في سورة البقرة/ ٢٣٧ ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ قال ابن عباس : المس : الوطء <sup>(٢)</sup> .

ونقل الجصاص عن ابن عباس أن الخلوة ولو بغير مسيس توجب المهر كاملاً <sup>(٣)</sup> .

## خمر :

الخمر هو كل عصير تخمر وصار مسكراً ، وقد تقدمت أحكامه في (أشربة) .

## خنثى :

الخنثى هو الذي لم تتميز ذكورته من أنوثته لكونه ليس له آلة

(١) سنن سعيد بن منصور ٣/ ١/ ١٩٤/ ١ وسنن البيهقي ٧/ ٢٥٤/ ٧ وتفسير ابن كثير ٢٨٨/ ١

(٢) تفسير الطبري ٢/ ٢٨٩/ ٢ وتنوير المقباس ص ٣٣ والمغني ٦/ ٧٢٤

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٤٣٦



ذكر ولا آله أنثى .

— ميراث الخنثى ( ر : إرث/ ٥ ) .

## خنزير :

١ — نجاسته :

اتفق الصحابة رضوان الله تعالى عنهم على أن الخنزير نجس العين ، لا نعلم في ذلك خلافاً بينهم .

٢ — أكل لحمه :

لا يجوز أكل لحم الخنزير بالإجماع ، قال ابن عباس رضي الله عنه : لا يحرم من الأطعمة إلا ما ذكرته الآية الكريمة في سورة الأنعام/ ١٤٥ ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ <sup>(١)</sup> ﴾ ( ر : طعام/ ٢ ب ١ ) و ( طعام/ ٢ ب ٤ ) .

٣ — تربيته في بلاد المسلمين :

كان ابن عباس يرى عدم جواز اقتناء الخنزير ولا تربيته في الأمصار التي مصرها المسلمون ، أما التي مصرها الكافرون وصالح أهلها المسلمين عليها فإن نص عقد الصلح على عدم اقتناء الخنزير فيها فلا يجوز اقتناؤه ، وإن نص على إباحة اقتنائه لأهل الذمة فإنه يجوز لهم اقتناؤه ، قال ابن عباس « أما ما مصره المسلمون فلا ترفع فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ١٧ وتنوير المقباس ٢٣ والمغني ٨/ ٥٨٦

ولا صليب ، ولا ينفخ فيه بوق ، ولا يضرب فيه ناقوس ،  
ولا يدخل فيه خمر ولا خنزير . وما كان من أرض صولحت  
صلحاً فعلى المسلمين أن يفوا لهم بصلحهم <sup>(١)</sup> ، و ( ر :  
أرض/ ٣ ) .

#### ٤ - بيع الخنزير :

ولا يجوز بيع الخنزير ( ر : بيع/ ٢ ج ١ ) .

#### ٥ - مروره أمام المصلي ( ر : صلاة/ ٨ ك ١ ) .

### خَوْف :

الخوف في الشريعة عذر مبيح للأخذ بالرخصة ، ولا خوف  
إلا مع غلبة الظن ، وهو عنصر من أهم العناصر المكونة  
للضرورة التي تباح بها المحظورات .

— فمن خاف على نفسه باستعمال الماء للغسل فإنه يباح له  
التييم للضرورة ( ر : تيمم/ ٢ ج ) .

— ومن خاف فوات صلاة فريضة لا قضاء لها أبيع له التيمم  
( ر : تيمم/ ٢ د ) .

— ومن خاف على نفسه التلف من الجوع أبيع له أكل الميتة  
( ر : طعام/ ٣ ج ) و ( ضرورة/ ٢ ج ) .

— وإن خاف المسلمون أن يهاجمهم العدو أبيع لهم أن يصلوا  
صلاة الخوف ( ر : صلاة/ ١٥ ب ) .

(١) عبدالرزاق ٦/ ٦٠٠ وسنن البيهقي ٩/ ٢٠١ والمغني ٨/ ٥٢٦ و ٥٢٧

— ويستحب الدعاء عند الخوف من سلطان ونحوه ( ر : دعاء/ ٧ ج ) .

## خيار :

### ١ — تعريف :

الخيار هو كون أحد المتعاقدين في حل من فسخ العقد أو إمضائه .

### ٢ — خيار المجلس :

كان عبد الله بن عباس رضي الله عنه ، يثبت لكل من المتعاقدين حق فسخ العقد مادام في مجلس العقد لم يتفرقا بأبدانهما<sup>(١)</sup> .

### ٣ — خيار العيب :

أ — يثبت الخيار للطرف المتضرر في حال وجود عيب في المعقود عليه وإن لم يشترط المتعاقدان ذلك ، لأن الأصل في الشريعة عدم الإضرار بالغير ، فقد روى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه فيمن اشترى الدراهم واشترط إن كان فيها زائف أن يرده ؟ أنه كره الشرط ، وقال : ذلك له وإن لم يشترط<sup>(٢)</sup> .

ب — ولا فرق بين أن يكون المعقود عليه سلعة من السلع أو زوجة أو زوجاً أو غير ذلك ، فقد روى عن ابن عباس أن

(١) المغني ٣/ ٥٦٣ والمجموع ٩/ ١٩٦

(٢) المحلى ٨/ ٥٠٩

خيار فسخ النكاح لعيب في الزوجة يثبت لكل واحد من الزوجين<sup>(١)</sup> ( ر : طلاق/ ٦ أ ٤ ) .  
والعيوب التي ترد بها النساء أربعة هي : الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج<sup>(٢)</sup> .

#### ٤ - خيار التغيرير :

أ - تعريف : التغيرير هو الإغراء بالإلتزام بوجه باطل - وهو من أنواع الغش .  
ب - آثاره : والتغيرير موجب لإثبات الخيار للمُعَرَّر به ، فمن اشترى شاة محفلة وهو لا يدري ، فهو بالخيار بين الإمساك أو الرد<sup>(٣)</sup> ، ومن التغيرير تلقي الركبان الذي روى ابن عباس النبي عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ يتلقاهم ويقول لهم ما ادفعه لكم أحسن من سعر سوق المدينة ، ونحو ذلك .

#### ٥ - خيار العتق :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الأمة المتزوجة إذا أعتقت ، وكان زوجها حراً فلا خيار لها في البقاء معه أو الفرقة منه ، ولكن إن كان عبداً فهي بالخيار فإن شاءت اختارت المقام معه ، وإن شاءت اختارت فسخ النكاح<sup>(٤)</sup> لاختلال

(١) المغني ٦/ ٦٥٠

(٢) المحلى ١٠/ ١١٠

(٣) تكملة المجموع ١٢/ ١٦

(٤) المغني ٦/ ٦٥٩ والمحلى ١٠/ ١٥٣ وابن أبي شيبه ١/ ٢١٥ ب

الكفاءة بينهما ، ولأن الحرة تُعَيَّر بنكاح العبد . وهو — اي ابن عباس — يروي في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير بريرة لما أعتقت وزوجها عبد أسود يسمى مغيثاً ، — يقول ابن عباس — كأني انظر إليه يسعى في طرق المدينة<sup>(١)</sup> . وهذا الاختيار منها لا يخلو من أن يكون بعد الدخول بها ، أو قبل الدخول بها .

— فإن كان بعد الدخول بها فإنها تستحق بالدخول جميع ما سمي لها من مهر .

— وإن كان قبل الدخول بها فإنها لا تستحق شيئاً من المهر لأنها فرقة جاءت من قبلها ، قال ابن عباس في الأمة إذا أعتقت قبل أن يدخل بها فاختارت نفسها : لا شيء لها ، لا يجمع عليه أن تذهب نفسها وماله<sup>(٢)</sup> .

## خَيْل :

— قال ابن عباس رضي الله عنه : « ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة »<sup>(٣)</sup> و ( ر : زكاة/ ٣ أ ) .  
— كراهة أكل لحم الخيل ( طعام/ ٤ أ ) .

(١) سنن البيهقي ٢٢١/ ٧ والخطي ١٥٤/ ١٠ والمغني ٦٥٩/ ٦

(٢) سنن البيهقي ٢٢٦/ ٧ وكشف الغمة ٦٦/ ٢

(٣) الأموال ٤٦٤

## حرف الدال

د

دَابَّة :

انظر : حيوان .

دباغة :

١ — تعريف :

الدباغة هي إزالة الرطوبات النجسة من الإهاب — أي الجلد .

٢ — تطهيرها للجلود :

الدباغة مطهرة لجلود الميتة التي كانت طاهرة حين حياتها ، وهي تطهرها ظاهراً وباطناً ، فيجوز استعمالها في الجامدات والمائعات كالماء واللبن على حد سواء ( ر : إهاب ) و ( نجاسة/٢ و ) .

دُبْر :

١ — تعريف :

الدبر هو المكان الطبيعي لخروج الغائط من الإنسان والحيوان .

٢ — تطهيره مما يخرج منه ( ر : استنجاء ) .

## ٣ - وطء الدبر :

لا يحل وطء الدبر ، سواء أكان دبر أنثى ، أم دبر ذكر . ( ر :  
نكاح / ١٠ ب ١ ) .

أ - أما دبر الأنثى فقد روى عكرمة أن ابن عباس كان يكره  
إتيان الرجل امرأته في دبرها ، ويعيبه عيباً شديداً<sup>(١)</sup> ، وكان  
رضي الله عنه يفسر قوله تعالى في سورة البقرة / ٢٢٣  
﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ أنها  
من بين يديها أو من خلفها بعد أن يكون في المأثى<sup>(٢)</sup> -  
أي في القُبْل - ، وقال في قوله تعالى في سورة  
البقرة / ٢٢٢ ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ أي في  
الفرج ولا تعدلوا إلى غيره ، فمن فعل من ذلك شيئاً فقد  
اعتدى<sup>(٣)</sup> ، ولتصوير إثم وطء المرأة في دبرها يروى لنا ابن  
عباس عن رسول الله قوله : ( لا ينظر الله إلى رجل أتى  
رجلاً أو امرأة في الدبر<sup>(٤)</sup> ) . وسأل رجل ابن عباس عن  
الذي يأتي امرأته في دبرها فقال رضي الله عنه : هذا  
يسألني عن الكفر<sup>(٥)</sup> ، ولم ينقل عن ابن عباس أنه فرض

(١) سنن الدارمي ١ / ٢٦٠ وسنن البيهقي ٧ / ١٩٩ وكشف الغمة ٢ / ٧٩ والمحلى

١٠ / ٧٠ والمغنى ٧ / ٢٢

(٢) سنن الدارمي ١ / ٢٥٨ وتنوير المقباس ٣١

(٣) سنن البيهقي ١ / ٣٠٩

(٤) تفسير ابن كثير ١ / ٢٦٢ والحديث رواه الترمذي في الرضاع باب إتيان النساء في

أدبارهن

(٥) عبدالرزاق ١١ / ٤٤٢

عقوبة معينة على ذلك ، وعلى هذا ففيه التعزير .

ب — أما وطء دبر الذكر ، فهو أشد تحريماً من وطء دبر الأنثى ، لأن الذكر ليس بمحل للوطء أصلاً ، وهو ما يسمى بـ « اللواط » ، وقد اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في عقوبة اللوطي ،  
— ففي رواية عنه أن اللوطي يرجم سواء أكان محصناً أم غير محصن ، فقد قال رضي الله عنه في البكر يوجد على اللوطية : يرجم<sup>(١)</sup> .

— وفي رواية أخرى عند البيهقي وغيره أنه يُنظر إلى أعلى بناء في القرية فيرمى منه منكساً ثم يتبع بالحجارة<sup>(٢)</sup> .

فكل واحدة من هاتين الروايتين فيها رجم ، ولكن الرواية الثانية أن الرجم يكون بعد رميه من أعلى جدار في القرية ، وهي لا تنافي الرواية الأولى ، والأصل في هاتين الروايتين جميعاً ما رواه عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ( من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به<sup>(٣)</sup> ) .

(١) سنن أبي داود في الحدود باب من عمل عمل قوم لوط ، وعبد الرزاق ٧ / ٣٦٤ وابن أبي شيبة ٢ / ١٢٧ وسنن البيهقي ٨ / ٢٣٢ وكنز العمال ٥ / ٤٧٠ وكشف الغمة ١٣٤ / ٢

(٢) عبد الرزاق ٢ / ١٢٧ ونيل الأوطار ٩ / ٢٨٧ و ٢٨٨

(٣) أخرجه الترمذي وأبو داود في الحدود باب حد اللواط ، وانظر : أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢٦٣



## دُعَاء :

### ١ - تعريف :

الدعاء هو الطلب من الله تعالى مع التذلل والخضوع .

### ٢ - الحالات التي يكره فيها الدعاء :

ويكره للمسلم أن يدعو الله تعالى ويذكره في حالين الأول :  
عندما يكون على الخلاء . والثاني : عندما يكون على الجماع ،  
قال ابن عباس : يكره أن يذكر الله تعالى وهو جالس على  
الخلاء ، أو هو يواقع امرأته ، لأنه ذو الجلال وجلّ عن  
ذلك<sup>(١)</sup> .

### ٣ - الساعة التي يستجاب فيها الدعاء :

في يوم الجمعة ساعة يستجيب الله تعالى فيها الدعاء ، هي  
ما بين العصر والغروب ( ر : جمعة/ ١ ) .

### ٤ - رفع الأيدي في الدعاء :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى استحباب رفع الأيدي في  
الدعاء<sup>(٢)</sup> ، وكيفية هذا الرفع أن يسط كففيه الى السماء  
ويرفعهما حتى لحيته ، قال ابن عباس « الابتهاال هكذا —  
وبسط يديه وظهراهما إلى وجهه — والدعاء هكذا ، ورفع يديه  
حتى لحيته ، والإخلاص هكذا ، يشير بإصبعه »<sup>(٣)</sup> وقال عن  
رفع الإصبع في التشهد : هو الإخلاص<sup>(٤)</sup> .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٥٧/ ٢ والمجموع ٩٧/ ٢

(٢) المجموع ١٠/ ٩

(٣) عبدالرزاق ٢٥٠/ ٢

(٤) ابن أبي شيبة ١١٦/ ١

## ٥ - القيام للدعاء :

كان ابن عباس رضي الله عنه يكره التشبه بالكفار على كل حال ، ومن عادة اليهود أن لا يدعون الله تعالى إلا قياماً ، فكره ابن عباس أن يلتزم المسلم القيام في الدعاء ، فلا يدعو إلا قائماً ، واستحب له أن يدعو قائماً وقاعداً من غير تقييد بهيئة معينة ، مادامت الهيئة التي هو عليها لا تنم عن استخفاف ، فقال رضي الله عنه « لا تقوموا تدعون كما يصنع اليهود في كنائسهم »<sup>(١)</sup> .

## ٦ - الدعاء للكافر :

يستحب للمسلم أن يدعو للكافر الذي له حق عليه مادام ذلك الكافر حياً ، فإذا مات امتنع عليه الدعاء له ، فقد توفي أبو رجل ، وكان هذا الأب يهودياً ، والابن مسلماً ، فلم يتبعه ابنه ، فذكر ذلك لابن عباس فقال « وما عليه لو غسله ، واتبعه ، واستغفر له ما كان حياً » .

— يقول : دعا له ما كان الأب حياً — ثم قرأ ابن عباس من سورة التوبة/ ١١٤ ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ .  
— يقول : لما مات على كفره<sup>(٢)</sup> . و ( ر : موت/ ٢ ب ١ ) .

## ٧ - الدعاء للميت :

ويستحب الدعاء للميت المسلم عند دفنه ، فإن ابن عباس لما دفن عبد الله بن السائب قام على قبره فدعا له ثم انصرف<sup>(٣)</sup> ،

(١) ابن أبي شيبة ١١٦/ ١

(٢) عبدالرزاق ٤٠/ ٦

(٣) ابن أبي شيبة ١٥٧/ ٢ وسنن البيهقي ٥٦/ ٤

و ( ر : موت/ ٢ ط ) .

## ٨ — بعض ما أثر عنه من الأدعية :

أ — دعاء الشرب من زمزم : كان ابن عباس إذا شرب من زمزم دعا الله تعالى وقال : اللهم إني أسألك علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، وشفاءً من كل داء<sup>(١)</sup> ، و ( ر : زمزم/ ٢ ) .

ب — دعاء استقبال الحاج : وكان إذا لقى من هو قادم من الحج قال : أعظم الله أجرك وتقبل نسكك ، واخلف لك نفقتك<sup>(٢)</sup> .

ج — دعاء الخوف من سلطان : « الله أكبر أعز من خلقه جميعاً ، الله أعز مما أخاف وأحذر . وأعوذ بالله الذي لا إله إلا هو الممسك السموات السبع أن يقعن على الأرض إلا بإذنه من شر عبادك ( فلان ) وجنوده وأتباعه من الجن والإنس ، اللهم كن لي جاراً من شرهم ، جل ثناؤك ، وعز جارك ، وتبارك اسمك ، ولا إله غيرك » . ( ثلاثة مرات )<sup>(٣)</sup> .

د — دعاء استلام الحجر الأسود : كان ابن عباس إذا استلم الحجر الأسود قال : اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك<sup>(٤)</sup> .

(١) عبدالرزاق ١١٣/ ٥ وكشف الغمة ٢٢٩/ ١

(٢) عبدالرزاق ١٦٨/ ٥

(٣) ابن أبي شيبه ١٤١/ ٢

(٤) عبدالرزاق ٣٤/ ٥

- هـ — الدعاء عند رؤية الكعبة ( ر : حج/١٦ ) .
- الدعاء في عرفة ( ر : حج/٢١ ب ) .
- الدعاء في الملتزم ( ر : ملتزم/٢ ) .
- الدعاء عند رمي الجمرات ( ر : حج/٢٤ هـ ) .
- الدعاء عند الانصراف من الصلاة ( ر : صلاة/٣١ ب ) .

## دعوة :

### ١ — تعريف :

الدَّعوة : بفتح الدال هي : ما يدعو إليه من الطعام والشراب .

### ٢ — إجابة الدعوة :

من السنة إجابة الدعوة ، ويعذر المسلم بترك الإجابة بانشغاله بأمر من أموره الدينية أو الدنيوية ، فقد دعى ابن عباس إلى طعام وهو يعالج من أمر السقاية شيئاً ، فقال للقوم : قوموا إلى أخيكم وأجيئوا أحاكم ، واقرأوا عليه السلام ، وأخبروه أنني مشغول<sup>(١)</sup> .

## دفن :

دفن الميت ( ر : موت/٢ ز ) .

---

(١) عبدالرزاق ١٠ / ٤٤٨ وكشف الغمة ٢ / ٧٤

## دلالة :

- انظر : سمرة ، و ( بيع/٤ أ ) .  
— جزاء الدال على صيد الحرم الصائد ( ر : إحرام/٩ ط ٢  
ب ) .

## دم :

- ١ — تعريف :  
الدم هو السائل الأحمر الذي يجري في العروق .  
٢ — نجاسته وما يترتب عليها :  
أ — كان ابن عباس رضي الله عنه — وكذلك غيره من الصحابة — لا يفرقون بين دم الحيض الذي هو انهدامات رحمية ، وبين الدم الجاري في العروق ، ويطلقون على الجميع اسم « دم » وكان ابن عباس رضي الله عنه يعتبر الدم عموماً نجساً ، ويجب تطهير الثوب الذي أصابه ، ولا تجوز الصلاة فيه ، فقد سئل ابن عباس عن المرأة تحيض في درعها فيكون عليها أيام حيضتها فتعرق فيه ، أتصلي فيه ؟ قال : نعم ما لم يكن فيه دم<sup>(١)</sup> ، فقوله « ما لم يكن فيه دم » يدل على أن الدم نجس .  
ب — أكله : ويترتب على كون الدم نجساً أنه لا يجوز أكله ،

(١) سنن البيهقي ٢/٤٠٩

ويستثنى من ذلك ما كان عالقاً منه باللحم فيجوز أكله مع اللحم دفعاً للخرج ، وعلى هذا فالحرمة ترد على الدم المسفوح<sup>(١)</sup> . ( ر : طعام/٢ ب ١ ) و ( طعام/٢ ب ٣ ) .

ج — بيعه : ويترتب على كونه نجساً أيضاً بطلان بيعه ، وتحريم أكل ثمنه ، وقد عدّ ابن عباس موارد المال الحرام — السحت — وذكر منها ثمن الدم<sup>(٢)</sup> ( ر : بيع/٢ ج ١ ) .

د — نقصه الوضوء : ويترتب على كونه نجساً أن خروجه من البدن ينقض الوضوء إذا كان كثيراً ، أما إن كان قليلاً فإنه لا ينقض ، قال ابن عباس : « إذا كان الدم فاحشاً فعليه الإعادة — أي إعادة الوضوء — وإن كان قليلاً فليس عليه إعادة »<sup>(٣)</sup> والفاحش عند ابن عباس ما فحش في عين الناظر ، لأن الامام أحمد لما سئل : مثل أي شيء يكون الفاحش : أجاب : قال ابن عباس : ما فحش في قلبك<sup>(٤)</sup> ، وهو الأصح عن ابن عباس — والله أعلم — وفي رواية ثانية عنه : أن الدم لا ينقض الوضوء ، وأنه كان إذا رعف خرج فغسل الدم ورجع فبني على ما قد

(١) تفسير ابن كثير ٧/٢

(٢) سنن البيهقي ٤٠٥/٢ والمغني ١٨٥/١

(٣) المغني ١٨٦/١

(٤) الاستذكار ٢٨٧/١ والمجموع ٥٨/٢ ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ٣٦٧/١

صلى ، ( ر : وضوء/٧ أ ) ( وضوء/٨ أ ) .

## دَيْن :

انظر : قرض

— اشتراط خلو النصاب الذي تجب فيه الزكاة عن الدين المنقص

عن النصاب ( ر : زكاة/٣ ب ) .

— اشتراط وفائه في بلد آخر ( ز : سفتجة ) .

## دِيَة :

الدية هي ما وجب من المال بدلاً للنفس ( ر : جناية/٥

ب ) .

## حرف الذال ذ

### ذبح :

#### ١ - تعريف :

الذبح هو قطع الودجين ، وهما العرقان الكبيران اللذان يحملان الدم إلى الرأس .

#### ٢ - الذابح :

الذابح إما أن يكون مسلماً أو كافراً .

#### أ - ذبيحة المسلم :

(١) فإن كان الذابح مسلماً أكلت ذبيحته سواء كان صغيراً أم كبيراً ، ذكراً أم أنثى — مالم يكن أقلف — كما سيأتي .

قال ابن عباس : من ذبح من صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، فكل<sup>(١)</sup> ، بشرط أن يكون حلالاً وليس بمحرم بحج أو عمرة ( ر : إحرام/ ٩ ط ١ ) .

(٢) ذبيحة الأقلف : كان ابن عباس يرى أن ذبيحة الأقلف — الذي لم يحتتن — لا تؤكل ولو كان مسلماً ( ر : أقلف/ ٢ ) .

---

(١) عبدالرزاق ٤ / ٤٨٢



ب — ذبيحة الكافر : الكافر إما أن يكون كتابياً — أعني يهودياً أو نصرانياً — أو غير كتابي .

(١) ذبيحة الكتابي : والكتابي إما أن يذبح ذبيحة نسك لمسلم — أي أضحية — أو ذبيحة أكل لمسلم أو لغير مسلم .

أ ( فإن ذبح الكتابي ذبيحة نسك لمسلم فإن هذه الذبيحة لا تؤكل مطلقاً عند ابن عباس رضي الله عنه فقد كان هو لا يأكل مما ذبحه أهل الكتاب من الأضاحي<sup>(١)</sup> ويقول : لا يذبح أضحيتك إلا مسلم<sup>(٢)</sup> . و ( ر : أضحية/ ٦ ) .

ب) وإن ذبح ذبيحة طعام فإن ذبيحته تؤكل على كل حال سواء أسمى عليها أم لم يسم<sup>(٣)</sup> أم سمي عليها اسم غير الله تعالى ، قيل لابن عباس : إن أهل الكتاب يذكرون على ذبائحهم غير الله ، فقال : إن الله حين أحل ذبائحهم علم ما يقولون على ذبائحهم<sup>(٤)</sup> ، أما قوله تعالى في سورة الأنعام/ ١١٩ ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ وقوله في سورة الانعام/ ١٢١ ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ فإن ابن

(١) كشف الغمة ١/ ٢٣٢

(٢) سنن البيهقي ٩/ ٢٨٤

(٣) المحلى ٧/ ٤٥٥ والمغني ٨/ ٥٦٧ وأحكام الجصاص ٢/ ٣٢٢

(٤) عبدالرزاق ٦/ ١١٨

عباس يرى أنه نُسخَ عمومُه واستثني منه ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى في سورة المائدة/ ٥ ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .

ج) وذبائح نصارى العرب كبني تغلب وتبوخ وبهراء كذبائح النصارى من غير العرب ، وقد سئل ابن عباس عن ذبائح نصارى العرب فقال : لا بأس بها وتلا قوله تعالى في سورة المائدة/ ٥١ ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

٢) ذبيحة الكافر غير الكتابي : أما غير أهل الكتاب من الكفار فلا يحل أكل ذبائحهم سواء أكانوا مجوساً<sup>(٣)</sup> أم صابئة ، فقد قال عبد الله بن عباس في الصابئة « هم قوم بين اليهود والنصارى ، لا تحل ذبائحهم — ولا مناكحتهم »<sup>(٤)</sup> .

### ٣ — المذبوح :

أ — إذا ذبح الشخص شاة أو بقرة فخرج في بطنها جنين ميت ، حلّ أكله ، لأن حكمه حكم عضو من أعضائها ، فكما يحل العضو منها بالذبح ، يحل جنينها

(١) سنن البيهقي ٢٨٢/ ٩

(٢) عبدالرزاق ٤٨٦/ ٤ و ١٨٧/ ٧ والموطأ ٤٨٩/ ٢ وسنن البيهقي ٢١٧/ ٩ وأحكام القرآن للجصاص ٣٢٣/ ٢ والمغني ٥١٧/ ٨

(٣) المجموع ٨٠/ ٩

(٤) المغني ٥٧٠/ ٨ عبدالرزاق ١٢٥/ ٦

بالذبح قال ابن عباس : الجنين ذكاته ذكاة أمه<sup>(١)</sup> ، وأشار إلى جنين ناقة وأخذ بذنبه وقال : هذا من بهيمة الأنعام<sup>(٢)</sup> .

ب — وما انفصل عن الحيوان من لحمه قبل ذبحه أو ما صار في حكم المنفصل لا يجوز أكل شيء منه — أي مما انفصل — ويجوز أكل باقيه الذي ورد عليه الذبح ، فعن أبي طلحة الأسدي قال : عدى الذئب على شاة ففرى بطنها ، فسقط منه شيء إلى الأرض ، فسألت ابن عباس ؟ فقال : انظر ماسقط منها إلى الأرض فلا تأكله ، وأمره أن يذكيها فيأكلها<sup>(٣)</sup> .

#### ٤ — آلة الذبح :

يجوز أكل الذبيحة إذا ذبحت بكل ما يُفري الأوداج ويقطعها قطع السكين ، سواء كان حديداً أم حجراً محدداً ، أم ليقة قصب أو نحو ذلك قال ابن عباس رضي الله عنه : « ما أفرى الأوداج فكلوه »<sup>(٤)</sup> ، وسئل رضي الله عنه عن ذبيحة القصبة إذا لم يجد سكيناً فقال : إذا أفرت فقطعت الأوداج كقطع السكين وذكر اسم الله فكل ، وإذا بلغت ثلعاً فلا تأكل ، وسئل عن ذبيحة المروة — الحجر الرقيق — إذا لم يجد

(١) سنن البيهقي ٣٣٦/ ٩ وتفسير ابن كثير ٣/ ٢ وكشف الغمة عن الأئمة ١/ ٢٤٠

(٢) المحلى ٤١٩/ ٧

(٣) عبدالرزاق ٤/ ٤٩٤ والمحلى ٧/ ٤٥٨ والمغني ٨/ ٥٨٤ وكشف الغمة ١/ ٢٣٩

(٤) الموطأ ٢/ ٤٨٩ والمحلى ٧/ ٤٤٠

سكيناً ؟ فقال : إذا أفرت فقطعت الأوداج فكل ، وإذا بلغت ثلعا فلا تأكل<sup>(١)</sup> ، وفي بعض روايات الأثر الذي رواه أبو طلحة الأسدي عن ابن عباس في الفقرة السابقة ، « فأدركها فذبحها بحجر » فقال ابن عباس : يلقي ما أصاب الأرض ويأكل سائرهما أما إذا لم تُفَرَّ آلة الذبح الأوداج ، ومات الحيوان قبل ذلك فلا يجوز أكله ، فعن أبي رجاء العطاردي قال : سألت ابن عباس عن أرانب ذبحتها بظفري ، قال : لا تأكلها ، فإنها المنخنقة<sup>(٢)</sup> ، وقال : أذبح بالعود إذا أفرى الأوداج غير مُفَرِّدٍ<sup>(٣)</sup> — أي غير مميت قبل فري الأوداج — وقال لرجل لم يأكل مما ذبح بالظفر : أحسنت حين لم تأكل ، قتلها خنقا<sup>(٤)</sup> .

## ٥ — التسمية على الذبيحة :

الذبيحة إما أن يذبحها كتابي ، وإما مسلم :

أ — فإن ذبحها كتابي فإنه لا يكلف بالتسمية ، بل تؤكل ذكر اسم الله عليها أو لم يذكره عمداً أو نسياناً ، بل وتؤكل ولو ذكر اسم غير الله تعالى عليها كما تقدم ( ذبح/٢ ب ١ ) .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢٦٩

(٢) عبدالرزاق ٤ / ٤٩٦ والحاكي ٧ / ٤٥

(٣) عبدالرزاق ٤ / ٤٩٧

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ٢٦٩

ب — وإن ذبحها مسلم :

(١) ففي رواية عن ابن عباس رضي الله عنه : أنه لا تشترط التسمية على الذبيحة في حقه ، بل تستحب ، حتى لو تركها عمداً أو سهواً جاز أكلها<sup>(١)</sup> .

(٢) وفي رواية ثانية : أن التسمية على الذبيحة التي يذبحها المسلم شرط لجواز أكلها ، فإن تركها وهو متعمد لتركها لم يحل أكلها ، وإن تركها ناسياً جاز أكلها<sup>(٢)</sup> فقد قال في تفسير قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ قال : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه عمداً ، وإن أكله بغير الضرورة معصية<sup>(٣)</sup> ، وقال : من ذبح فنسي أن يسمي فليذكر اسم الله عليه وليأكل ولا يدعه للشيطان إذ ذبح على الفطرة<sup>(٤)</sup> ، وقال : فيمن نسي التسمية : المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية<sup>(٥)</sup> ، وأما ما روي أنه سئل عن رجل أرسل كلبه ولم يسم فقال « المسلم فيه اسم الله »<sup>(٦)</sup> فمحمول على تركها سهواً و ( ر : بسملة/٣ ) .

(١) تفسير ابن كثير ١٦٩/٢

(٢) تفسير ابن كثير ١٧٠/٢

(٣) تنوير المقباس ١١٨

(٤) سنن البيهقي ٢٤٠/٩ وعبد الرزاق ٤٧٩/٤ وتفسير ابن كثير ١٧٠/٢ والمغني

٥٦٥/٨ وأحكام القرآن للجصاص ٥/٣ وابن أبي شيبة ٢٦٦/١

(٥) سنن البيهقي ٢٣٩/٩ و ٢٤٠

(٦) ابن أبي شيبة ٢٦٦/١

ج — فإن كانت الذبيحة أضحيةً أو هدياً استحب له أن يقول  
« اللهم منك وإليك ، اللهم تقبل من فلان » ( ر :  
أضحية/٦ ) .

## ٦ — كيفية الذبح :

الحيوان المراد ذبحه إما أن يكون مستأنساً ، أو متوحشاً ،  
أو معجوزاً عن ذبحه .

أ — فإن كان الحيوان مستأنساً فإن الذابح يتوجه نحو القبلة  
ويضعه ليدبحه ، قال ابن عباس رضي الله عنه « ليجعل  
أحدم ذبيحته بينه وبين القبلة »<sup>(١)</sup> .

ثم إن كان الحيوان من الإبل ذبحه في لبتة ، وإن لم يكن  
من الإبل ذبحه في حلقة قال ابن عباس « الذكاة في الحلق  
واللثة »<sup>(٢)</sup> ويبلغ بالذبح العظم ، فيفري الأوداج  
والحلقوم<sup>(٣)</sup> ، فإن قطع رأسه حين الذبح فلا بأس به<sup>(٤)</sup> .

ب — أما الحيوان المتوحش ، سواء أكان متوحشاً في أصله ، أم  
كان مستأنساً فتوحش ، والحيوان الذي يكون في مكان  
لا يُقدر على ذبحه كما إذا وقع في بئر ونحوه ، فإنه يجوز قتله  
بجرحه في أي مكان من بدنه<sup>(٥)</sup> قال ابن عباس :

(١) المجموع ٨ / ٢٢٣ وسنن البيهقي ٩ / ٢٨٤ وتفسير ابن كثير ٣ / ٢٢٢

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٢٦٩ ب وعبد الرزاق ٤ / ٤٩٥ وسنن البيهقي ٩ / ٢٧٨

(٣) انظر المحلى ٧ / ٤٤٤

(٤) المغني ٨ / ٥٨٠

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٣٠٩ والمغني ٨ / ٥٦٦ والمجموع ٩ / ١٣١ وبداية المجتهد

« ما أعجزك — ذبحه — من البهائم فهو بمنزلة الصيد »<sup>(١)</sup>  
وقال « إذا نذَّ البعير فارمه بسهمك واذكر اسم الله  
وكل »<sup>(٢)</sup> ، وقال « إذا وقع البعير في البئر فاطعنه من قبل  
خاصرته واذكر اسم الله وكُلْ »<sup>(٣)</sup> .

## ذِكْر :

- ذكر الله تعالى ( ر : دعاء ) .
- ذكر الله تعالى وهو على الخلاء ( ر : تخلى / ٢ ج ) .

## ذِمَّة :

### ١ — تعريف :

الذمة هي العهد الذي يعطى لغير المسلمين ليصبحوا به  
مواطنين في دولة الإسلام .

### ٢ — حقوق أهل الذمة :

لأهل الذمة حقوق ، عثنا منها عن ابن عباس على مايلي :  
أ — **حقهم في ممارسة شعائهم الدينية** ، والمحافظة على  
كنائسهم في أمصارهم التي أسسوها هم ، أما الأمصار  
التي أسسها المسلمون فليس لهم الحق بالمجاهرة بشعائهم

(١) سنن البيهقي ٩ / ٢٤٦ و المحلى ٧ / ٤٤٧ وابن أبي شيبة ١ / ٢٦٨ ب

(٢) عبدالرزاق ٤ / ٤٦٥

(٣) عبدالرزاق ٤ / ٤٦٨

الدينية ، ولا بناء شيء من الكنائس ولا ضرب النواقيس ونحو ذلك فقد سئل ابن عباس عن العجم — أي أهل الذمة — ألهم أن يحدثوا بيعة أو كنيسة في أمصار المسلمين ؟ فقال : أما مصر مصره العرب فليس لهم أن يحدثوا فيه بناء بيعة أو كنيسة ، ولا يضربوا فيه بناقوس ، ولا يظهروا فيه خمرأ ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً ، وكل مصر كانت العجم — أي الكفار — مصرته ففتحه العرب فنزلوا على حكمهم فللعجم ما في عهدهم ، وعلى العرب — أي المسلمين — أن يفوا لهم بذلك<sup>(١)</sup> .

**ب — المحافظة على أموالهم :** فلا يجوز أن يؤخذ منها شيء غير ما نص عليه عقد الذمة ، فقد سأل رجل ابن عباس فقال : إنا نمر بأهل الذمة فنصيب من الشعير أو الشيء ، فقال ابن عباس : « لا يحل لكم من ذمتهم إلا ما صالحتموهم عليه »<sup>(٢)</sup> ، وسأل صعصعة ابن عباس فقال : إنا نسير في أرض أهل الذمة فنصيب منهم ، فقال ابن عباس : بغير ثمن ؟ قال صعصعة : بغير ثمن ، قال ابن عباس : فما تقولون ؟ قال صعصعة : نقول : حلالاً لا بأس به ، فقال ابن عباس ، إنكم تقولون كما قال أهل الكتاب في سورة آل عمران/٧٥ ﴿ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّنَ

(١) خراج أبي يوسف ١٧٧ والأموال ٩٧

(٢) الأموال ١٤٩



سَيِّلٌ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ .  
**ج —** ولا يكلفون من الأعمال بغير أجر ، الا بما نص عليه  
 عقد الذمة ، ولا يكلفون منها بما لا يطيقون ، قال  
 أحدهم لابن عباس : إنهم يأمرونا بكذا وكذا ؟ قال ابن  
 عباس : فلا تعمل لهم <sup>(٢)</sup> .

**د —** استعادة ما غنمه الكفار المحاربون منهم إذا استعاداه  
 المسلمون : قيل لابن عباس رضي الله عنه : يغير العدو  
 فيسبي أهل الذمة ، ويسوق البقر والغنم ، فتطلبهم خيل  
 المسلمين فتدركهم ، فيذبحون — أي يذبح المسلمون —  
 البقر والغنم وينكحون نساء أهل الذمة — أي ينكحونهم  
 نكاح تسر — فقال ابن عباس : « المسلم يرد على  
 المسلم ، والمسلم يرد على أهل العهد ، ومن نكح ذمياً  
 فهو زان » <sup>(٣)</sup> أي أن ابن عباس لم يجز للمسلمين أن  
 يمتلكوا ما استعادوه من أموال أهل ذمتهم ونسائهم ، وأن  
 عليهم أن يردوها إليهم . و ( ر : أسر/ ٢ ج ) .

**ه —** المحافظة على دمائهم : بمعاقة من يعتدي عليهم قتلاً  
 أو جرحاً . ( ر : جناية/ ٤ ج ) .

### ٣ — واجبات أهل الذمة :

ويجب على أهل الذمة دفع الجزية عن رؤوسهم ( ر : جزية )

(١) الأموال ١٤٩ وعبد الرزاق ٩١/ ٦ وسنن البيهقي ٩٨/ ٩

(٢) عبد الرزاق ٣٣٤/ ١٠ و ٩٨/ ٦

(٣) سنن سعيد بن منصور ٢٥٢/ ٢/ ٣

والخراج عن أراضيهم ( ر : خراج ) والامتناع عن كل ما يؤذي المسلمين في أجسادهم ومشاعرهم في بلدهم — أي بلد المسلمين — وقد مرّ معنا عدم إظهار شيء من صلبانهم وأصوات نواقيسهم في بلاد المسلمين في الفقرة ( ٢ أ ) .

٤ — عقوبة زنا الذمي ( ر : زنا/٣ ج ) .

— كراهة مشاركة المسلم الذمي . ( ر : شركة/٢ )  
و ( ربا/٤ ) .

## ذهب :

زكاة الذهب ( ر : زكاة/٤ أ ) .

## حرف الراء

ر

### رأس :

- مسح الرأس في الوضوء ( ر : وضوء/ ٦ ب ٢ ) وغسله في الغسل ( ر : غسل/ ٤ هـ ) .
- التعزير بحلق شعر الرأس ( ر : تعزير/ ٣ ) .
- إباحة حك الرأس للمحرم ( ر : إحرام/ ٩ ط ٢ أ ) .
- إمتناع المحرم عن تغطية رأسه ( ر : إحرام/ ٩ أ ٥ ) .

### ربا :

#### ١ — تعريف :

الربا هو فضل خال عن عوض مشروع مشروط بعقد .  
والربا على نوعين ربا نسيئة ، وربا فضل .

#### ٢ — ربا النسيئة :

أ — وهو ما يتقاضاه المقرض من المستقرض زيادة عما أقرضه بشرط . وهو محرم بالإجماع لقوله تعالى في سورة البقرة/ ٢٧٧ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ .

ب — ومن الربا ما يهديه المستقرض إلى المقرض ، ولو كانت الهدية من غير جنس ما استقرضه ، فعن سالم بن أبي الجعد قال : كان لنا جار سماك ، عليه خمسون درهماً لرجل ، فكان يهدي إليه السمك ، فأتى ابن عباس فسأله عن ذلك فقال : قاصّه بما أهدى إليك<sup>(١)</sup> .

ج — ومن الربا بيع العينة ، وهو أن يشتري الرجل السلعة نقداً بكذا ثم يبيعها للذي اشتراها منه نسيئة بأكثر ؛ أو يشتري السلعة من الرجل نسيئة ثم يبيعها للذي اشتراها منه نقداً بأقل مما اشتراها به<sup>(٢)</sup> ، حتى قال ابن عباس في ذلك « دراهم بدراهم وبينهما جريرة »<sup>(٣)</sup> وقال : « إذا بعتم السرقة من سرق الحرير — أي شقق الحرير — بنسيئة فلا تشتروه »<sup>(٤)</sup> — أي لا تشتروه بنقد<sup>(٥)</sup> — وقال : إذا استقمت — أي اشترت — بنقد وبعث بنقد فلا بأس به ، وإذا استقمت بنقد فبعث بنسيئة فلا ، إنما ذلك ورق بورك ، وقال : « لا يستقيم بنقد ثم يبيع لنفسه بدين »<sup>(٦)</sup> وقال : ما بعث من شيء مما يكال بمكيال فلا تأخذ منه شيئاً مما يكال إلا ورقاً أو ذهباً ، فإن

(١) سنن البيهقي ٣٥٠/ ٥

(٢) أعلام الموقعين ٣/ ٢٨١

(٣) المحلى ٩/ ١٠٦

(٤) عبد الرزاق ٨/ ١٨٧ وكنز العمال ٤/ ١٩٣

(٥) المغني ٤/ ١٧٤

(٦) عبد الرزاق ٨/ ٢٣٦ والمغني ٤/ ١٧٤

أخذت ورقك فابتع ممن شئت ، منه أو من غيره<sup>(١)</sup> .  
**د — ولكن ليس من الربا تنازل المقرض عن جزء من حقه**  
 للمستقرض ، مقابل تعجيل المقرض وفاء دينه له ، فقد  
 سئل ابن عباس عن الرجل يكون له الحق على الرجل إلى  
 أجل فيقول : عجل لي وأنا أضع عنك ، فقال ابن  
 عباس : لا بأس بذلك ، إنما الربا أتخر لي وأنا أزيذك ،  
 وليس عجل لي وأنا أضع لك<sup>(٢)</sup> .

### ٣ — ربا الفضل :

**أ — تعريفه :** هو بيع شيء من الأموال الربوية بجنسه متفاضلاً .  
**ب — تحريمه :** اتفقت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه على  
 عدم تحريم ربا الفضل في مبدء أمره ؛ وهذا الذي أحله  
 عبد الله بن عباس هو بيع الشيء بجنسه متفاضلاً مقبوضاً  
 في الحال ، فيجوز عنده بيع الذهب بالذهب ، والفضة  
 بالفضة متفاضلاً مقبوضاً ، أما إذا لم يتم التقابض في  
 الحال ، فإنه يحرم ، لأنه يدخل في ربا النسيئة ، وفي ذلك  
 يقول ابن عباس رضي الله عنه « لا ربا فيما كان يداً  
 بيد » ، وهو رضي الله عنه يستند في هذا الحل إلى ماحدثه  
 به أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله

(١) كنز العمال ٤ / ٢٠١

(٢) نفس المرجع

عليه وسلم قال : ( لا ربا إلا في النسيئة<sup>(١)</sup> ) .  
ثم اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في رجوعه عن ذلك والقول بتحريم ربا الفضل .  
— ففي رواية عنه أنه بقي على التحليل حتى آخر وفاته ، وفي ذلك يقول أبو صالح « صحبت ابن عباس حتى مات فوالله ما رجعت عن الصرف » ويقول سعيد بن جبير : « سألت ابن عباس قبل موته بعشرين ليلة عن الصرف ؟ فلم ير به بأساً ، وكأنه يأمر به »<sup>(٢)</sup> ، وقال فرات القزاز : دخلنا على سعيد بن جبير نعوذه ، فقال له عبد الملك الزراد : أكان ابن عباس نزل عن الصرف ؟ فقال سعيد : عهدي به قبل أن يموت لستة وثلاثين ليلة وهو يقوله ، قال : وعقد بيده : ستة وثلاثين<sup>(٣)</sup> .  
— وفي رواية أخرى : أنه رجع عن قوله في حلّ ربا الفضل ، وصار أخيراً إلى تحريمه ، وقد بدأ هذا التحول عند ابن عباس عندما لقي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ابن عباس وناظره في حلّ ربا الفضل ، فقد روى أبو صالح قال : لقي أبو سعيد الخدري ابن عباس فقال : رأيت

(١) أخرجه مسلم في المساقاة : وانظر : نيل الأوطار ٥ / ٢٩٨ وسبل السلام ٤ / ٣٧ والمغني ٤ / ١ وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٤٦٦ والمحلى ٨ / ٤٨٣ و ٤٨٧ و ٤٩٢ و ٤٩٣ والمجموع ٩ / ٢٢

(٢) المغني ٤ / ١

(٣) عبدالرزاق ٨ / ١١٨

ما تفتي في الصرف ؟ شيء وجدته في كتاب الله تعالى أم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كل ذلك لا أقول — وفي رواية : لا ، كل ذلك — وأنتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعلم برسول الله مني ، ولكن أسامة بن زيد أخبرني أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( الربا في النسيئة ) — وفي رواية ( لا ربا إلا في النسيئة ) — قال أبو سعيد الخدري : فأنا سمعته يقول : ( الذهب بالذهب مثل بمثل ، والفضة بالفضة مثل بمثل <sup>(١)</sup> ) ، فأقرار ابن عباس بعلم أبي سعيد وأضرابه ، وسكوته بعدما سمعه من حديث رسول الله في تحريم ربا الفضل ، يدل على إقراره أبا سعيد الخدري فيما ذهب إليه من التحريم .

ثم إن راوي مناظرة أبي سعيد مع ابن عباس هذه هو أبو صالح ، وأبو صالح هو الذي روى عن ابن عباس عدم رجوعه عن قوله في تحليل ربا الفضل ، وبذلك يكون أبو صالح قد تناقض .

— وعن زياد — مولى ابن عباس — قال : كنت مع ابن عباس بالطائف ، فرجع عن الصرف قبل أن يموت بسبعين يوماً <sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في البيوع باب بيع الفضة بالفضة ، ومسلم في المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، وعبد الرزاق ١١٧/ ٨ وإنما قال ابن عباس لأبي سعيد « أنتم أصحاب محمد أعلم برسول الله مني » لأن أبا سعيد كان من كبار الصحابة ، وكان ابن عباس من صغارهم  
(٢) عبد الرزاق ١١٨/ ٨

— وعن جابر بن زيد قال : رجع ابن عباس عن قوله في الصرف ، وعن قوله في المتعة<sup>(١)</sup> .

— وعن عبد الرحمن الأزدي قال : مرّضت ابن عباس بالطائف فسمعتة يقول : اللهم إني أتوب إليك من قولي في الصّرف<sup>(٢)</sup> .

— وورد في الاعتبار : أن عكرمة — مولى ابن عباس — قدم البصرة ، فجلسنا إليه في المسجد الجامع فقال : ألا تنهون شيخكم هذا — يعني الحسن بن أبي الحسن — يزعم أن ما تبائع به المسلمون يداً بيد الفضة بالفضة والذهب بالذهب والزيادة فيه حرام ، وأنا أشهد أن ابن عباس أحله ، فقال أبو سعيد الرقاشي : فقلت : ويحك ، أما تعلم أني كنت جالساً عند رأسه ، وأنت عند رجله ، فجاءه رجل فقام عليك ، فقلت ، ما حاجتك ؟ فقال : أردت أن أسأل ابن عباس عن الذهب بالذهب ، فقلت اذهب فإنه يزعم أنه لا بأس به ، فكشف عمامته عن وجهه ثم جلس ابن عباس فقال : استغفر الله ، والله ما كنت أرى إلا أن ما تبائع به المسلمون من شيء يداً بيد إلا حلالاً ، حتى سمعت عبد الله ابن عمر وعمر بن الخطاب حفظاً من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم أحفظ ، فأستغفر الله<sup>(٣)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٤٦٦

(٢) أخبار القضاة لوكيع ٣/ ٤٨

(٣) الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار ص ١٦٧



— وعن أبي نضرة قال : سألت ابن عباس وابن عمر بن الخطاب عن الصرف فلم يريا به بأساً ، وإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري فسألته عن الصرف ؟ فقال : مازاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقلولهما — أي لما أعلمه من قولهما — فقال أبو سعيد : لا أحدثك إلا بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، . . . وساق الحديث ... قال أبو نضرة : فأتيت ابن عمر بعد فنهاني ، ولم آت ابن عباس ، فقال : حدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس بمكة فكرهه<sup>(١)</sup> .

وأرى — والله أعلم — أن ابن عباس رضي الله عنه صار آخرأ إلى تحريم ربا الفضل .

ج — العلة في تحريم ربا الفضل : إذا ترجع لدينا ترك ابن عباس لقوله الأول ، وصيرورته إلى تحريم ربا الفضل فإنه يجدر بنا أن نذكر علة تحريم ربا الفضل عند ابن عباس رضي الله عنه .

ومن الاستقراء يظهر لي — والله أعلم — أن علة التحريم عند ابن عباس هي : القدر مع الجنس .

— فهو رضي الله عنه يميز بيع اللحم بالحيوان الحي ، فقد قال رضي الله عنه : «لابأس أن يباع اللحم بالشاة» ( ر : بيع / ٢ و ٤ ) وذلك لأن اللحم من الموزونات ،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، وانظر المجموع

والحيوان الحي ليس كذلك ، فاختلف الجنس ، وعند اختلاف الجنس يجوز التفاضل .

— ويجيز بيع السيف المحلى بالدرهم والدنانير ، لأن الدرهم والدنانير موزونة ، والسيف المحلى لا يباع بالوزن ، قال ابن عباس « لأبأس ببيع السيف المحلى بالدرهم » ( ر : بيع / ٢ و ٢ )

— ويجيز بيع البعير الواحد ببعيرين ( ر : بيع / ٢ و ٣ ) ، لأن الأبرة ليست من المكيلات ولا من الموزونات .

#### ٤ — مشاركة من يتعامل بالربا :

وكان ابن عباس رضي الله عنه ينهى عن مشاركة من يتعامل بالربا ، لأنه يدنس المال الحلال ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لاتشارك يهودياً ولا نصرانياً ولا مجوسياً » قيل : ولم ؟ قال ابن عباس « لأنهم يربون ، والربا لا يحل »<sup>(١)</sup> .

#### ٥ — الربا بين السيد وعبده :

المقرر في الشريعة أن العبد وما ملكت يداه لسيده ، وأن للسيد أن يأخذ مما في يد عبده بغير إذنه ما شاء ، لأنه يأخذ من ماله الذي في يد عبده ، ومن هذا المنطلق كان ابن عباس يرى أنه لايجري الربا بين العبد وسيده ، وقد كان رضي الله عنه يبيع عبداً له الثمرة قبل أن يبدو صلاحها ، وكان يقول : ليس بين العبد وسيده ربا<sup>(٢)</sup> .

(١) كنز العمال ٤ / ١٩٣

(٢) عبدالرزاق ٨ / ٧٦ وابن أبي شيبة ١ / ٢٧٢ وسنن البيهقي ٥ / ٣٠٢ وكنز العمال

٤ / ٢٠١ والمحلل ٨ / ٥١٤

## رَجَب :

كره ابن عباس رضي الله عنه إفراد رجب كله بالصيام ، فإن كان لابد صائماً فليفطر فيه أياماً<sup>(١)</sup> .

## رِجْل :

غسل الرجلين في الوضوء ( وضوء/٦ ب ٣ ) .

## رُجْعَة :

### ١ — تعريف :

الرجعة هي إعادة المرأة المطلقة رجعيّاً إلى الزوجية .

### ٢ — شروط الرجعة :

يشترط لصحة الرجعة ما يلي :

أ — أن تكون الرجعة من الطلقة الأولى الرجعية ، أو الطلقة

الثانية الرجعية لقوله تعالى في سورة البقرة/٢٢٩

﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ قال ابن عباس : هو الميقات الذي

يكون عليها فيه الرجعة<sup>(٢)</sup> ، يعني أن الطلاق الذي تكون

فيه الرجعة طلقتان ، الأولى والثانية .

فإذا طلقها الطلقة الثالثة حرمت عليه ، ولم يحل له أن

يرجعها حتى تنكح زوجاً غيره ثم يطلقها عن غير اتفاق

(١) المغني ٣ / ١٦٧

(٢) سنن البيهقي ٧ / ٣٦٧

بينهما ولا شرط ، ثم تمضي عدتها منه لقوله تعالى في سورة البقرة/ ٢٣٠ ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَكَحَّ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾<sup>(١)</sup> .

ب - أن يتم إرجاعها قبل أن تغتسل من حيضتها الثالثة إن كانت من ذوات الحيض . فعن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن عباس : أن زوجها أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة<sup>(٢)</sup> .

وإن كانت حاملاً فحتى تضع حملها قال ابن عباس « إذا طلق الرجل زوجته واحدة أو اثنتين وهي حامل فهو أحق برجعتها ما لم تضع ، ولا يحل أن تكتم حملها وهو قوله تعالى في سورة البقرة/ ٢٢٨ ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾<sup>(٣)</sup> » ، فإن كانت حاملاً بتوأم ، فإنه يحق له إرجاعها ما لم تضع ولدها الثاني ، قال ابن عباس « إذا وضعت ولداً وفي بطنها آخر ، فهو أحق برجعتها ما لم تضع الآخر »<sup>(٤)</sup> .

## رَجْم :

الرجم هو الضرب بالحجارة حتى الموت ، وهو عقوبة من يزني وهو محصن ( ر : زنا/ ٥ هـ ١ ) .

(١) المغني ٧/ ٢٧٥

(٢) المحلى ١٠/ ٢٥٩

(٣) سنن البيهقي ٧/ ٣٦٧

(٤) ابن أبي شيبة ١/ ٢٥٠ وسنن البيهقي ٧/ ٤٣٤ وكنز العمال ٩/ ٦٨٧

## رَحِم :

### ١ - تعريف :

الرحم هي القرابة التي سببها الولادة .

### ٢ - آثارها :

يترتب على هذه القرابة — الرحم — أمور منها :

أ — **وجوب صلة الأرحام** بالزيارة والإنفاق وغير ذلك قال تعالى في سورة النساء/١ ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ قال ابن عباس : أي اتقوا الأرحام أن تقطعوها<sup>(١)</sup> .

ب — **الإرث** : إذ أن القرابة أحد الأسباب التي يُستحق بها الإرث ( ر : إرث/٣ ب ١ ) ، أما ذوو الأرحام في الموارث فإن لهم تعريفاً خاصاً وأحكاماً خاصة . ( ر : إرث/٦ ل ) .

ج — **النفقة** : وتجب النفقة على الوارث من ذوي الأرحام إن كان رحمه فقيراً ( ر : نفقة/٢ ب ) .

د — **حرمة النكاح** : ويحرم نكاح أصناف من ذوي الأرحام هم أصل الإنسان وإن علا كأبيه وأمه وجدته وولده ، وفرعه وإن نزل كالإخوة وأبناء وبنات الإخوة ، وفرع جده الطبقة الأولى منهم دون الطبقة الثانية ، وهم الأعمام والعمات والأخوال

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٦/٢ وأنظر تفسير الطبري ٤/١٥٢

- والخالات ( ر : نكاح/ ٢ ب ١ أ ) .
- هـ — انعتاق من يملكه من رحمه المحرمة بمجرد ملكه له بإجماع الصحابة .
- و — جواز صرف الزكاة إليه إن لم يكن في عياله ( ر : زكاة/ ٨ ب ) .
- ز — الاستئذان في الدخول على الرحم ( ر : استئذان/ ٢ ب ) .
- ح — تغليظ الديّة في قتل ذي الرحم . ( ر : جناية/ ٥ ب ٣ ) .
- ط — الزنا بذوات المحارم وعقوبته ( ر : زنا/ ٣ د ) .

## رخصة :

- ١ — تعريف .  
الرخصة هي الاستباحة بعذر .
- ٢ — شروط الأخذ بالرخصة :  
ويشترط لجواز الأخذ بالرخصة شرطان :  
أ — أن تكون هناك ضرورة أو حاجة لهذه الرخصة ، فمن خاف على نفسه من استعمال الماء يرخّص له بالتيمم ( ر : تيمم/ ٢ ج ) ومن سافر في رمضان يرخّص له بترك الصيام فيه مادام مسافراً ، لأن السفر مظنة المشقة ( ر : سفر/ ٣ ) ومن نالت منه الخمصة ولم يجد إلا لحم ميتة

يرخص له بأكلها<sup>(١)</sup> ، ومن أُخْصِرَ لمرض ولم يعد يستطيع البقاء حتى يبلغ هدية منحره ، فإنه يرخص له أن يرجع إلى أهله ولا ينتظر بلوغ الهدى منحره ( ر : إحصار/ ٢ ) .

ب — أن لا تكون هذه الرخصة عوناً له على معصية الله تعالى بقوله تعالى ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ قال ابن عباس : « من أجهد — أي اضطر — إلى أكل الميتة غير باغ على المسلمين ، ولا مستحل ، ولا قاطع طريق ولا متعمد أكلها لغير ضرورة فلا حرج عليه بأكل الميتة<sup>(٢)</sup> » .

ج — أن يأخذ مما رخص له فيه بقدر ما تندفع به الضرورة أو الحاجة ، فمن اضطر للأكل من الميتة فإنه يأكل منها ما يقيم أوده ولا يشبع ، قال ابن عباس رضي الله عنه « من اضطر إلى أكل الميتة فإنه لا ينبغي له أن يأكل شبعاً ، ولا يتزوّد منها شيئاً ، فإن أكل حتى شبع فلا بأس ، إن الله تعالى يغفر له<sup>(٣)</sup> » .

ردّ :

الردّ هو : توزيع ما فضل من التركة عن سهام أصحاب الفروض عليهم بنسبة فرائضهم ( إرث/ ٦ ك ) .

(١) تنوير المقباس ٢٤ و ١٢١ والمغني ٢٦٣/ ٢

(٢) تنوير المقباس ص ٢٤ و ١٢١ والمغني ٢٦٣/ ٢

(٣) تنوير المقباس ص ٢٤ و ١٢١ وتفسير ابن كثير ٢٠٥/ ١

## ردّة :

## ١ - تعريف :

الردة هي إتيان المسلم ما يخرجّه عن دين الإسلام قولاً أو اعتقاداً .

## ٢ - ما يكفر به المسلم :

أ - استحلال ما ثبتت حرمة قطعاً في القرآن الكريم على سبيل الجحود : لأن في ذلك إنكاراً للقرآن ، قال ابن عباس رضي الله عنه استحلال أكل ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً على انكار التنزيل كفر<sup>(١)</sup> .

ب - جحود ما ثبت وجوبه قطعاً : كجحود وجوب الحكم بما أنزل الله تعالى ، أما إذا ترك الحكم بما أنزل الله من غير جحود فإنه لا يكفر بهذا الترك ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة المائدة/٤٤ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ هي في الجاحد لحكم الله ، ويقول في غير الجاحد : إنه ليس بالكفر الذي تذهبون إليه في قوله تعالى في سورة المائدة/٤٤ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ انه ليس كفراً ينقل عن الملة ، إنه كفر دون كفر<sup>(٢)</sup> .

ج - التكلم في القدر : كان ابن عباس رضي الله عنه يكره التكلم والمناقشة في القضاء والقدر لما فيه من المسلك

(١) تنوير المقباس ١١٨

(٢) سنن البيهقي ٢٠/٨ وأحكام القرآن للجصاص ٤٣٩/٢



الوعر ، ولأنه لا تدركه إلا العقول الكبيرة ، ولكن التكلم به ليس بردة ، ولا يوجب إلا التعزير ( ر : تعزير/٤ ج ) .

٣ - اشتراط الاختيار : لا يحكم على أحد بالردة إلا إذا أتى الكفر مختاراً ، أما إن أتاه مكرها فإنه لا يحكم بكفره ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة النحل/١٠٦ ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ أخبر الله سبحانه أنه من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم ، فأما من أكره فتكلم بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه ، إن الله سبحانه إنما أخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم<sup>(١)</sup> .

#### ٤ - آثار الردة :

يترتب على الردة الآثار التالية :

أ - الاستتابة : من ارتد عن الإسلام من الرجال أو النساء وجبت استتابته ، قال ابن عباس في المرأة تتردد عن الإسلام : تحبس وتدعى إلى الإسلام<sup>(٢)</sup> ، وقال في الرجل يرتد عن الإسلام « من ارتد منهم فأبى - أي أبى العودة إلى الإسلام بعد الدعوة إليه - فلا يقبل منه دون دمه<sup>(٣)</sup> » .

(١) سنن البيهقي ٨ / ٢٠٩

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٧ ب وخراج أبي يوسف ٢١٥ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

١٩٩

(٣) عبدالرزاق ١٠ / ٣٦٢

ب — إقامة الحد : المرتد إما أن يكون رجلاً أو امرأة :

(١) فإن كان رجلاً فاستتيب فلم يتب فإنه يقتل بالإجماع ، قال ابن عباس : لا يشارككم اليهود والنصارى في أمصاركم إلا أن يُسلموا ، فمن ارتد منهم فأبى ، فلا يقبل منه دون دمه<sup>(١)</sup> . وفي رواية : فمن أسلم منهم ثم ارتد فلا تضربوا إلا عنقه<sup>(٢)</sup> .

ويكون قتله بالسيف لا بغيره ، فقد روى البخاري وغيره عن عكرمة قال : أتى عليّ رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا تُعذبوا بعذاب الله ) ولقتلتهم ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من بدل دينه فاقتلوه<sup>(٣)</sup> ) . و ( ر : إحراق ) .

(٢) وإن كانت امرأة فإنها تحبس أبداً وتدعى إلى الإسلام وتجبر عليه ولا تقتل ، قال ابن عباس « لا تقتلن النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام ، ولكن يُحبسن ويُدعين إلى

(١) عبدالرزاق ١٠ / ٣٦٢

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٧ ب وأنظر المغني ٨ / ١٢٣

(٣) أخرجه البخاري في استتابة المرتدين باب حكم المرتد ... ، والترمذي في الحدود باب ماجاء في المرتد ، وأبو داود في الحدود باب الحكم فيمن ارتد ، والنسائي في تحريم الدم باب الحكم في المرتد ، وأحمد في المسند ١ / ٢٨٢ وابن أبي شيبة ٢ / ١٣٧ ب والمحلى ١١ / ١٩٠ وتفسير ابن كثير ٢ / ٥٨٨ وغيرها

الإسلام فيجب أن عليه<sup>(١)</sup> » .

ج - قضاء ما فاتته من العبادات : أثناء رده حتى عودته إلى

الإسلام : فقد ذكر في كشف الغمة أن ابن عباس رضي

الله عنه قال بوجوب قضاء الصلاة على المرتد زمن

رده<sup>(٢)</sup> .

د - إذا مات المرتد على رده أو قتل بإقامة الحد عليه فإن ماله

يوضع في بيت مال المسلمين ، كما تقدم الكلام على ذلك

في ( إرث/ ٤ د ٣ ) .

## رشوة :

١ - تعريف :

الرشوة هي ما يعطى لإبطال حق ، أو لإحقاق باطل .

٢ - حكمها :

الرشوة محرمة لما يترتب عليها من ضياع حقوق الناس ، فقد

سئل ابن عباس رضي الله عنه : أيكفر من أخذ الرشوة في

الحكم ؟ قال : نعم ، هي كفر ، ولكنها ليست كفر

بالله وملائكته وكتبه ورسله ، فهي كفر لا ينقل عن الملة<sup>(٣)</sup> ،

وعلى هذا فإن ما يتقاضاه من الرشوة سحت ، كما سيأتي .

(١) ابن أبي شيبة ١٣٧/ ٢ ب وعبد الرزاق ١٠/ ١٧٦ وخارج أبي يوسف ٢١٥ واختلاف

أبي حنيفة مع ابن أبي ليلى ١٩٩

(٢) كشف الغمة ١/ ٧٢

(٣) كشف الغمة ٢/ ٢٠٠

— ويأخذ حكم الرشوة ما يتقاضاه الشفيـع على شفاعته عند ذي سلطان . لأن المشفوع له إن كان صاحب حق ، فعلى الشفيـع أن يعمل على إيصال الحق إلى صاحبه من غير أجر ، وإن كان المشفوع له مبطلاً فلا يجوز أخذ أجر على الباطل ، ولذلك قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه « من السحت هدية الشفاعة »<sup>(١)</sup> .

---

(١) سنن البيهقي ١٢/ ٦

## رضاع :

## ١ - مدة الرضاع :

مدة الرضاع المقدرة شرعاً للطفل سنتان لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٣ ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ إلا أن يتفق الأبوان على فطام طفلهما قبل الحولين لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٣ ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾<sup>(١)</sup> . ولما كانت مدة الحمل والرضاع معاً المقررة في القرآن الكريم هي ثلاثون شهراً قال تعالى في سورة الأحقاف / ١٥ ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ فإن مدة الحمل إذا امتدت نقص ذلك من مدة الرضاع ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا ولدت المرأة لتسعة أشهر كفاها من الرضاع أحد وعشرون شهراً ، وإذا وضعت بسبعة أشهر كفاها من الرضاع ثلاثة وعشرون شهراً ، وإذا وضعت بستة أشهر كفاها من الرضاع أربعة وعشرون شهراً قال تعالى في سورة الأحقاف / ١٥ ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> » .

وروي عنه : الرضاع في جميع الناس ، دون تفريق بين من زاد حمله ومن نقص حمله<sup>(٣)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٠٩/١ .

(٢) سنن البيهقي ٤٤٣/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٣٩٠/٣ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣٩٠/٣ .

## ٢ - آثار الرضاع :

يترتب على الرضاع الآثار التالية :

أ - التحريم بالرضاع ، وهنا لابد لنا أن نبحث ثلاث نقاط :

(١) متى يثبت التحريم بالرضاع :

• يثبت التحريم بالرضاع عند ابن عباس رضي الله عنه في العامين الأولين من حياة الطفل قال ابن عباس « لا رضاع إلا ما كان في الحولين »<sup>(١)</sup> ولما كان الفطام شرعاً يتم على رأس الحولين كما قدمنا ، فقد كان ابن عباس رضي الله عنه يستبدل كلمة « الحولين » بـ « الفطام » أو بـ « الفصال » فقد روي عنه أنه قال « لا رضاع بعد فصال »<sup>(٢)</sup> وقال : « لا رضاع بعد الفطام »<sup>(٣)</sup> وقال « لا رضاع إلا ما كان في الصغر »<sup>(٤)</sup> .

• واختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في المقدار المحرم في الرضاع .

— ففي رواية عنه : أنه لا تحرم المصة ولا المصتان ، وفي ذلك يقول ابن عباس « لا تحرم المصة ولا المصتان »<sup>(٥)</sup>

(١) عبد الرزاق ٤٦٥/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٤١١/١ وتنوير المقياس ٦٧ والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ١٨٧ والمغني ٥٤٢/٧ وسنن البيهقي ٤٦٢/٧ وتفسير ابن كثير ٢٨٣/١ وكنز العمال ٢٧٩/٦ وسعيد بن منصور ٢٨٣/١/٣ .

(٢) عبد الرزاق ٤٦٥/٧ .

(٣) المحلى ١٨/١٠ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٢٢/١ ب .

(٥) سنن سعيد بن منصور ٢٣٥/١/٣ والمحلى ١١/١٠ .

وقد حددت الرواية التي ذكرها البيهقي المقدار المحرم بعشرة رضعات فصاعداً ، فقد روى عروة بن الزبير عن ابن عباس أنه قال « لا تحرم المصّة ولا المصتان ، ولا تحرم دون عشر رضعات فصاعداً »<sup>(١)</sup> .

— وفي رواية ثانية عنه : أن الرضعة الواحدة المشبعة التي يترك الصبي فيها الشدي باختياره ولا يعود إليه تحرم ، فقد سئل رضي الله عنه عن المرضع ترضع الصبي الرضعة ؟ فقال : « إذا عفا الصبي حرمت عليه وما ولدت »<sup>(٢)</sup> .

أقول : ربما كان لا تعارض بين هذه الرواية والرواية الثانية ، إذ المصّة الواحدة والمصتان لا تشبع الصبي ، وأقل ما يمكن أن يشبعه عشر مصات ، ولعل هذا هو مراد ابن عباس ، ولكن الراوي تسامحاً منه في التعبير عبّر عن المصّة بالرضعة ، فقال : « ولا تحرم دون عشر رضعات فصاعداً » .

— وربما قال ابن عباس ما قاله بناء على الأمر الأول ، فقد روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت : ( كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات تُحرّم ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول

(١) سنن البيهقي ٤٥٩/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٢/٢ .

الله ﷺ وهن فيما يُقرأ من القرآن<sup>(١)</sup> . وبناءً على ذلك فقد أرسلت السيدة عائشة رضي الله عنها سالم بن عبد الله — وهو يرضع — إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر فقالت : أرضعني عشر رضعات حتى يدخل عليّ . قال سالم : فأرضعتني أم كلثوم ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث ، فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر رضعات<sup>(٢)</sup> ، وأرسلت حفصة أم المؤمنين بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر لترضعه عشر رضعات — وهو صغير يرضع — ليدخل عليها ، ففعلت ، فكان يدخل عليها<sup>(٣)</sup> .

— وفي رواية ثالثة عنه : إن قليل الرضاع وكثيره يحرم ولو قطرة واحدة فقد روى الزهري عن ابن عباس أنه قال « قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد »<sup>(٤)</sup> .

وقال « ما كان في الحولين وإن كان مصّة واحدة فهو يحرم »<sup>(٥)</sup> ، ويروي الجصاص أن ابن عباس صار إلى هذا القول أخيراً بعد أن رجع عن قوله الأول ، فقد روي

(١) أخرجه مسلم ومالك في الموطأ والترمذي كلهم في الرضاع ، وأخرجه أبو داود والنسائي في النكاح .

(٢) الموطأ ٦٠٣/٢ .

(٣) الموطأ ٦٠٤/٢ .

(٤) سنن البيهقي ٤٥٨/٧ والمحلى ١٢/١٠ والمغني ٥٣٦/٧ .

(٥) الموطأ ٦٠٢/٢ وكشف الغمة ١١٠/٢ وسنن سعيد بن منصور ٢٣٦/١/٣ .



عن طاوس قال : سئل ابن عباس عن الرضاع فقليل له : إن الناس يقولون : لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، قال — ابن عباس — قد كان ذاك ، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم<sup>(١)</sup> .

(٢) اللبن للرجل : النقطة الثانية هي اعتبار اللبن الذي يرضعه الطفل الرضيع لزوج المرأة الموضع ، لأنه لو كان لها لبن ، وعلى هذا فلو أن رجلاً كان له زوجتان فأرضعت إحداهما ولداً ، حرم ذلك الولد على الزوجة الأخرى وعلى أولادها رغم أنها لم ترضعه ، ولذا لو أرضعت إحدى زوجتيه غلاماً ، وأرضعت الأخرى بنتاً ، لم يحل لأحدهما أن يتزوج بالأخرى لأنهما أخوين ، لأن اللبن للرجل ، وقد سئل ابن عباس عن رجل تزوج امرأتين فأرضعت الواحدة جارية ، وأرضعت الأخرى غلاماً ، هل يتزوج الغلام الجارية ؟ فقال : لا ، اللقاح واحد ، لا تحل له<sup>(٢)</sup> .

— ولا فرق بين أن تكون المرضعات الواحدة منهن زوجة ، والأخرى سرية للرجل ذاته ، أو تكونا زوجتين ، فقد أتاه رجل فقال : إن لي امرأة وجارية ، أرضعت هذه غلاماً ، وهذه جارية ، أيصلح للغلام أن يتزوج

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٢٥/٢ .

(٢) عبد الرزاق ٤٧٤/٧ وسنن البيهقي ٤٥٣/٧ والموطأ ٦٠٢/٢ والمحلى ٤/١٠ وأحكام الجصاص ١٢٦/٢ وكنز العمال ٢٧٩/٦ والمغني ٥٧٢/٦ و٥٤٢/٧ وكشف الغمة . ١١١/٢

الجارية ؟ فقال : لا يصلح ، اللقاح واحد<sup>(١)</sup> .

(٣) ما يحرم الرضاع : ويحرم بالرضاع ما يحرم من النسب ، قال ابن عباس « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »<sup>(٣)</sup> فإذا رضع من امرأة حرم عليه أولادها من الرضاع ، وأختها لأنها خالته ، وأخت زوجها لأنها عمته ، وهكذا فقد روى عبد الرزاق أن ابن عباس كره العمة والخالة من الرضاع<sup>(٣)</sup> .

ب — نفقة الرضاع : نفقة رضاع الولد واجبة على أبيه ومقدرة بحاله — أي حال الأب — لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٣ ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(٤)</sup> .

ج — إفطار الموضع رمضان ( ر : صيام / ٩ د ) .

### ٣ — إثبات الرضاع :

يثبت الرضاع بشهادة رجلين ، وبشهادة رجل وامرأتين ، وبشهادة امرأة واحدة إذا استجمعت شروط الشهادة من الضبط والعدالة ، على أن تحلف مع شهادتها أنها قد أرضعتها ، أو أن فلانة الميتة — مثلاً — قد أرضعتها ،

(١) سعيد بن منصور ٢٣٤/١/٣ وابن أبي شيبة ٢٢٧/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٢/١ وعبد الرزاق ٤٧٦/٧ .

(٣) عبد الرزاق ٢٦٢/٦ .

(٤) تنوير المقباس ص ٣٢ .

ويُفرق بين المتراضعين بهذه الشهادة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « شهادة المرأة الواحدة جائزة في الرضاع إذا كانت مرضية ، وتستحلف مع شهادتها » فقد جاء رجل ابن عباس فقال : زعمت فلانة أنها أرضعتني وامرأتي ، وهي كاذبة ، فقال ابن عباس : استحلفها عند المقام ، فإنها إن كانت كاذبة فيسصيبها بلاء ، فلم يحل الحول حتى برص ثديها<sup>(١)</sup> . وفي رواية أنه قال « إن كانت مرضية استحلفت وفارق أهله ، وقال : إن كانت كاذبة لم يحل الحول حتى تبيض ثديها »<sup>(٢)</sup> . أما ما روي عن ابن عباس أنه لم يفرق بشهادة امرأة واحدة في الرضاع<sup>(٣)</sup> وذلك مما رواه بكير بن قائد أن امرأة جاءت إلى رجل تزوج امرأة فرغمت أنها قد أرضعتهما ، فأقى عليها فسأله فقال : هي امرأتك ، ليس أحدٌ يحرمها عليك ، وإن تنزهت فهو أفضل ، وسأل ابن عباس فقال مثل ذلك<sup>(٤)</sup> فإنه يحتمل أن تكون هذه المرأة قد رفضت أن تحلف مع شهادتها ، ويحتمل أن تكون غير مرضية تمام الرضى ، فإن ما يحدث بين النساء من المكائد كثير وخفي ، ولذلك لم يشأ أن يجزم بصحة قولها أنها أرضعتهما ، ولكنه في الوقت نفسه لا يستطيع أن يجزم بكذبها فيما تدعيه — والله أعلم .

(١) عبد الرزاق ٣٣٦/٨ و ٤٨٢/٧ وسنن البيهقي ١٧٧/١٠ وكنز العمال ٢٧٩/٦ والمحلّى ٤٠٣/٩ وابن أبي شيبة ٢١٤/١ .

(٢) المغني ٥٥٨/٧ .

(٣) المحلّى ٤٠٠/٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢١٤/١ .

## رضخ :

### ١ — تعريف :

الرضخ هو عطاء ذي الولاية مما تحت يده من مال الجماعة لمن يرى المصلحة في إعطائه منه لمساهمته في إيجاده مع أنه ليس من مستحقه .

٢ — إعطاء العبد والمرأة إذا اشتركوا في القتال رضخاً من الغنيمة لا سهماً ( ر : جهاد / ٧ ) و ( غنيمة / ٢ أ ٢ ) .

## رق :

### ١ — تعريف :

الرق هو عجز حكمي شرع في الأصل جزاءً على الكفر مع الحرب ، وعلى هذا فلا رق على أسرى البغاة المسلمين ( ر : بغى / ٤ ) .

### ٢ — أنواعه :

الرق يكون كاملاً وهو العبد القنّ ، ويكون ناقصاً ، وهو : المكاتب ، والمدبر ، وأم الولد وستكلم عن كل منها فيما يلي :  
أ — العبد : هو الشخص المملوك . وستكلم عن أحكامه عندما نتكلم عن آثار الرق .

### ب — المكاتب :

(١) تعريفه : هو العبد الذي تعاقد مع مولاه على أن يعتقه على عوض معين .

(٢) ويطلبُ السيد بمكاتبة عبده إذا تحقق في العبد شرطان :

الأول : أن يكون قادراً على الوفاء ببدل الكتابة وهو صادق في وعده بالوفاء ، سواء أكان هذا الوفاء من مال عنده ، أم من حرفة يكتسب منها ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى في سورة النور / ٣٣ ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ قال : إن علمتم فيهم أمانة ووفاء<sup>(١)</sup> وقال أيضاً : إن علمتم لهم حرفة أو مالاً<sup>(٢)</sup> .

الثاني : إن يكون قادراً على مؤونة نفسه ، وأنه لن يكون عالة على المسلمين ، قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى في سورة النور / ١٣ ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ إن علمتم له حيلة ، ولا تلقوا مؤونتهم على المسلمين<sup>(٣)</sup> .

(٣) ويجوز أن يكون بدل الكتابة قليلاً أو كثيراً ولذلك قال ابن عباس في رجل كاتب عبداً له على ثلاثة وصفاء ، أنه لأبأس بذلك<sup>(٤)</sup> .

(٤) وإذا كاتب عبده فعليه أن يعينه بشيء من بدل الكتابة لقوله تعالى في سورة النور / ٣٣ ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ

(١) سنن البيهقي ٣١٧/١ و ٣١٨ وعبد الرزاق ٣٧٠/٨ والمحلى ٢٢٢/٩ وتوير المقباس

٢٩٥ والمغني ٤١٢/٩ .

(٢) سنن البيهقي ٣١٨/١٠ .

(٣) سنن البيهقي ٣١٧/١٠ .

(٤) سنن البيهقي ٣٢٣/١٠ .

الَّذِي آتَاكُمْ ﴿١﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ضَعُوا عَنْهُمْ مِنْ مَكَاتِبِهِمْ <sup>(١)</sup> ، وَفِي تَنْوِيرِ الْمُقْبَّاسِ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ « حَثَّ الْمَوْلَى عَلَى تَرْكِ الثَّلَاثِ عَنْ مَكَاتِبِهِ » <sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي غَيْرِهِ .

(٥) وَإِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ فَإِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى أَنَّهُ لَابَّاسٌ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَرَضاً <sup>(٣)</sup> ، مَا دَامَ فِي ذَلِكَ تَيْسِيراً عَلَيْهِ .

(٦) وَإِذَا كَاتَبَ عَلَى مَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ يُؤَدِّيهِ نَجُوماً فِي أَوْقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ ، فَأَحَبُّ أَنْ يَعَجَلَ لَهُ نَجُومَهُ عَلَى أَنْ يَضَعَ عَنْهُ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ يَرَى أَنَّهُ لَابَّاسٌ بِذَلِكَ ، فَقَدْ سَأَلَ الْمَكَاتِبَ يَوْضَعُ لَهُ وَيَتَعَجَّلُ مِنْهُ فَلَمْ يَرِ بِهِ بَأْساً <sup>(٤)</sup> .

(٧) اخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي مَسْأَلَةِ مَتَى يَعْتَقُ الْمَكَاتِبَ : فَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ يَصْبَحُ حَرّاً حِينَ تَوْقِيعِ عَقْدِ الْمَكَاتِبَةِ ، وَيَصْبَحُ بَدَلَ الْمَكَاتِبَةِ دِيناً عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَالْجِصَّاصُ فِي هَذَا الْقَوْلِ : لَمْ نَجِدْ لَهُ سَنَدًا وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ نَعْلَمُهُ <sup>(٥)</sup> .

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ بَدْلِ الْكِتَابَةِ خَمْسَ أَوَاقٍ ،

(١) سنن البيهقي ٣٣٠/١٠ . وتفسير ابن كثير ٢٨٨/٣ والمغني ٤٢٤/٩ .

(٢) تنوير المقباس ٢٩٥ .

(٣) سنن البيهقي ٣٣٥/١٠ .

(٤) عبد الرزاق ٤٢٩/٨ وكنز العمال ٣٥٦/١٠ .

(٥) المحلى ٣٣/٩ و ٢٢٩ وأحكام الجصاص ٣٢٥/٣ والمغني ٢٦٨/٦ .

أو خمس زود أو خمسة أوسق فهم غريم<sup>(١)</sup> .  
 (٨) إذا ارتكب المكاتب حداً ، فإنه يعامل في ذلك معاملة  
 العبد ، ولا يعاقب إلا بعقوبته<sup>(٢)</sup>

ج — المدبر : المدبر هو العبد الذي علق سيده عتقه على موته  
 — أي موت السيد — وهو يبقى عبداً لسيده يترتب عليه  
 ما يترتب على العبد من الحقوق ، ويتصرف به سيده كما  
 يتصرف في عبده غير المدبر ، فإن كانت المدبرة أمة كان  
 لسيدها أن يطأها ، قال ابن عباس : يصيب الرجل  
 مدبرته إن شاء<sup>(٣)</sup> .

والمعروف أن الأولاد يتبعون أمهم حرية ورقاً ، والمدبرة إذا  
 مات سيدها أعتقت هي وأعتق معها جميع أولادها  
 بعقتها<sup>(٤)</sup> .

د — أم الولد : أم الولد هي الأمة التي وطئها سيدها فأنت منه  
 بولد . وأم الولد تبقى أمة يتصرف بها سيدها كما يتصرف  
 بإمائه وطناً وبيعاً طيلة حياته إلى أن يعتقها ، وقد ثبت عن  
 ابن عباس جواز بيع أمهات الأولاد<sup>(٥)</sup> وقد أثر عنه أنه  
 قال : لا تعتق أم الولد حتى يتكلم بعقتها<sup>(٦)</sup> ، وقال :

- (١) عبد الرزاق ٤٠٥/٨ والحقلي ٣٣/٩ .
- (٢) سنن البيهقي ٢٣٥/١٠ والحقلي ٢٢٨/٩ .
- (٣) عبد الرزاق ١٤٧/٩ وكنز العمال ٣٥٠/١٠ والمغني ٤٠١/٩ والحقلي ٢٢٨/٩ .
- (٤) الحقلي ٣٩/٩ .
- (٥) الحقلي ١٨/٩ و ٢١٩ والمغني ٣٥٧/٦ و ٥٣١ .
- (٦) عبد الرزاق ٢٩٠/٧ .

« بع أم الولد كما تباع شاتك أو بعيرك »<sup>(١)</sup> .  
 فإذا مات سيدها ففي رواية عن ابن عباس أنها تعتق لأن  
 ولدها حرٌّ ، وفي ذلك يقول ابن عباس : ولد أم الولد  
 بمنزلتها<sup>(٢)</sup> .

— وفي رواية ثانية : أنها تعتق من نصيب ولدها ، أعني أنها  
 تؤول ملكيتها إلى ولدها من حصته من الميراث ، ثم تعتق  
 على حسابه ، وفي هذه الحالة يكون ولاؤها له<sup>(٣)</sup> والرواية  
 الأولى هي الأصح عن ابن عباس — والله أعلم .

### ٣ — آثار الرق :

- أ — حج الرقيق : إذا حج الرقيق في حالة رقه ثم أعتق فعليه  
 الحج ثانية ( ر : حج / ٦ ج ) .  
 ب — التسري بالإماء ( ر : تسري ) .  
 ج — استبراء المتسري بها عند انتقال حق وطئها إلى آخر ( ر :  
 استبراء / ٢ ) و ( تسري / ٢ هـ ) .  
 د — إحلال المالك فرج أمته لغيره ( ر : تسري / ٢ أ ) .  
 هـ — نكاح الرقيق :

(١) يجوز للرجل أن يتزوج الأمة بشروط هي :  
 أولاً : أن لا يجد طولاً لحرّة مسلمة ، كما إذا كان فقيراً لا

(١) سنن سعيد بن منصور ٦٦/٢/٣ وعبد الرزاق ٢٩٠/٧ والمغني ٥٣١/٩ .

(٢) المغني ٥٣١/٩ .

(٣) المغني ٣٥٧/٦ .



قدر على مهرها ، وقد كان يقدر ذلك في عهد ابن عباس بثلاثمائة درهم ، قال ابن عباس : إذا ملك الرجل ثلاثمائة درهم وجب عليه الحج وحرم عليه الإماماء<sup>(١)</sup> .

ثانياً : أن يخاف العنت والوقوع في الحرام<sup>(٢)</sup> .  
ثالثاً : أن لا يتزوج أكثر من واحدة ، لأن بها يندفع العنت<sup>(٣)</sup> .

رابعاً : أن تكون الأمة مسلمة لا كتابية<sup>(٤)</sup> . ويجمع هذه الشروط قوله تعالى في سورة النساء / ٢٥ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ، فَإِنْ أُتِيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ، ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .  
خامساً : أن لا ينكح أمة على حرة ، فقد كره ابن عباس

(١) عبد الرزاق ٢٦٤/٧ وأحكام القرآن للجصاص ١٥٨/٢ .

(٢) المغني ٥٩٧/٦ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٥٨/٢ وتفسير القرطبي ١٣٩/٥ والمغني ٦٠٠/٦ .

وكشف الغمة ٦٣/٢ .

(٤) كشف الغمة ٦٥/٢ .

رضي الله عنه أن تنكح أمة على حرة يُجمع بينهما<sup>(١)</sup> ( ر :  
نكاح / ٣ ب ٥٢ ) .

(٢) إذا كانت عند الرجل زوجة أمة فنكح حرة عليها فإن  
نكاحه لها هو طلاق للأمة ، قال ابن عباس رضي الله عنه  
« نكاح الحرة على الأمة طلاقها<sup>(٢)</sup> » و ( ر : طلاق /  
٦ و ) .

(٣) وأجمع الصحابة على أن العبد لا يجمع من الزوجات أكثر  
من اثنتين ، على النصف من الحر<sup>(٣)</sup> .

(٤) وإذا أنكح رجل عبده أمة فلا ضرورة إلى تسميته المهر أو  
دفعه ، لأنه كمن يعطي إحدى يديه الأخرى<sup>(٤)</sup> .

## و — طلاق الرقيق :

(١) الطلاق معتبر بالرجال ، وطلاق العبد على النصف من  
طلاق الحر ، وعلى هذا فطلاق العبد طلقتان<sup>(٥)</sup> ( ر :  
طلاق / ٤ و ) فإن طلق العبد زوجته طلقين ثم عُتِقَ  
وهي في العدة فله أن يرجعها، وتكون عنده على طلاق واحدة  
باقية ، وإن كانت قد بانت منه من الطلاق الثانية فله أن

(١) المحلى ٤٤١/٩ وكشف الغمة ٦٣/٢ .

(٢) سنن سعيد بن منصور ١٨٧/١ وأحكام القرآن للجصاص ١٥٨/٢ والمحلى ٤٤٢/٩  
والمغني ٥٩٩/٦ وعبد الرزاق ٢٦٨/٧ وابن أبي شيبة ٢٠٩/١ ب .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٥٥/٢ .

(٤) كشف الغمة ٧١/٢ .

(٥) عبد الرزاق ٢٣٦/٧ والمحلى ٢٣٣/١٠ والمغني ٢٦٢/٧ وابن أبي شيبة ٢٤١/١  
وأحكام القرآن للجصاص ٣٨٥/١ وكنز العمال ٦٧٢/٩ .

يخطبها وتعود إليه على طلقة واحدة باقية ، فقد استفتى  
مولى لبني نوفل ابن عباس في مملوك تحته مملوكة ، فطلقها  
طلقتين ، ثم أعتقا بعد ذلك ، هل يصح له أن يخطبها بعد  
ذلك ؟ قال : نعم<sup>(١)</sup> .

(٢) وكان ابن عباس يرى أن العبد لا طلاق له ، وطلاقه بيد  
سيده ، فإن شاء سيده أن يطلقه طلق ، وإن شاء أن  
يبقى أبقي ، وقد كان ابن عباس يقول « طلاق العبد إلى  
المولى إذن له أو لم يأذن ، ويتلوه هذه الآية من سورة  
النحل / ٧٥ ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ  
على شَيْءٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ويقول « ينزع الرجل وليدته امرأة  
عبدته »<sup>(٣)</sup> . وقد كان لابن عباس عبد وكانت له امرأة  
جارية لابن عباس فطلقها — العبد — فبتها ، فقال له ابن  
عباس لا طلاق لك فارجعها ، فسأل العبد ابن عمر  
فقال : لا ترجع إليها وإن ضُربَ رأسك ، فأبى العبد أن  
يرجعها ، فقال له ابن عباس : « هي لك ، استحلها بملك  
اليمن »<sup>(٤)</sup> .

(١) أحكام الجصاص ٣٨٦/١ وكنز العمال ٥٤٦/١٦ وكشف الغمة ٩٩/٢ .

(٢) سنن سعيد بن منصور ١٩٩/١/٣ وعبد الرزاق ٢٣٨/٧ وأحكام الجصاص  
٣٨٥/١ .

(٣) المحلى ١٣١/١٠ .

(٤) سنن سعيد بن منصور ١٩٩/١/٣ و٣٤٧ وأحكام القرآن للجصاص ٣٨٥/١  
وعبد الرزاق ٢١٤/٧ و٢٤٧ والمحلى ٢٣٣/١٠ .

(٣) وكان ابن عباس يرى أن بيع الأمة المتزوجة طلاق لها ،  
ويقول « بيع الأمة طلاقها »<sup>(١)</sup> ( ر : طلاق / ٦ ب ) .  
(٤) وإذا أعتقت الأمة المتزوجة فإن كان زوجها عبد فلها خيار  
العتق ، إن شاءت بقيت عنده على نكاحها وإن شاءت  
فارقته ، أما إن كان حراً فليس لها خيار العتق ( ر :  
خيار / ٥ ) .

ز — **الظهار من الأمة : الأمة مستحلٌ وطؤها بملك اليمين ، فلا**  
يحرمها على سيدها شيء مادام هذا الملك باقياً ، وعلى هذا  
فإن ظاهر الرجل من أمته ، فلا يقع هذا الظهار ، قال  
ابن عباس رضي الله عنه « من شاء باهله ، ليس من الأمة  
ظهار »<sup>(٢)</sup> .

### ح — ملكية الرقيق وعطاؤه :

(١) كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن العبد وما ملكت  
يداه لسيده ، ويقول « إن المملوك لا يملك من دمه ولا من  
ماله شيئاً »<sup>(٣)</sup> وعلى هذا فإن الرقيق إذا جُرِحَ فأرْسَ جراحه  
لسيده ويترتب على ذلك أمور كثيرة منها .

(٢) أنه لا يصح له أم يتبرع بشيء إلا بإذن سيده ، سواء  
أكان هذا التبرع وصية ، فقد سئل ابن عباس : أيوصي  
العبد ؟ قال : لا إلا بإذن مواليه<sup>(٤)</sup> ( ر : وصية / ٤

(١) سعيد بن منصور ٣٩/٢/٣ والخلع ٣٢٢/٧ و ١٣١/١٠ .

(٢) أحكام الجصاص ٤٢١/٣ وآثار أبي يوسف برقم ٦٩٧ وسنن البيهقي ٣٨٣/٧ .

(٣) سنن البيهقي ٣٢٧/٥ .

(٤) سنن البيهقي ٢٨٢/٦ وعبد الرزاق ٩٠/٩ وكنز العمال ٦٢٥/١٦ .

( ب ) أو صدقة ، فقد سئل رضي الله عنه : أيتصدق العبد بشيء ؟ فقال في سورة النحل / ٧٥ ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ لا يتصدق بشيء<sup>(١)</sup> ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما دعت إليه الضرورة ، فيجوز له أن يتصدق في حالة الضرورة ، ومن ذلك ما رواه عبد الله بن أبي الهذيل قال : كنت عند عبد الله بن عباس فجاء رجل فقال : ابني مملوك ، فيمر بي المار فيستسقينني من اللبن فأسقيه ؟ قال : لا ، قال : فإن خفت أن يموت من العطش ؟ قال : اسقه ما يبلغه غيرك ، ثم استأذن أهلَكَ فيما سقيته<sup>(٢)</sup> . و ( ر : تبرع / ٤ أ ) .

( ٣ ) وأنه لا يقع الربا بين السيد وعبده ، لأن السيد يكون آخذاً من ماله ( ر : ربا / ٥ ) .

( ٤ ) وأنه لا يرث ولا يورث ( ر : إرث / ١ د ٤ ) .

ط — حد الرقيق : ( ر : حد / ٤ ج ) و ( سرقة / ٣ ب ) و ( قذف / ٤ أ ) و ( قذف / ٢ ب ٤ ) و ( زنا / ٥ هـ ٤ ) .

ي — استئذان الرقيق للدخول على سيده ( ر : استئذان / ٢ ) .

ك — نظره إلى شعر مولاته : أجاز ابن عباس للرقيق أن ينظر إلى شعر مولاته واحتج على ذلك بقوله تعالى ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ

(١) سنن البيهقي ١٩٤/٤ .

(٢) عبد الرزاق ٧٤/٧ و ٤٥٩ وسنن البيهقي ١٨٤/٤ و ١٩٤ وآثار أبي يوسف برقم

- أَيْمَانُهُنَّ ﴿١﴾ ( ر : حجاب / ٤ ) .
- ل — شهادة الرقيق ( ر : شهادة / ٤ د ) .
- عدم استحقاق الرقيق سهماً من الغنيمة إذا اشترك في الحرب ( ر : غنيمة / ٣ أ ٢ ) .
- جناية الرقيق ( ر : جناية / ٣ أ ١ ) وجناية عليه ( ر : جناية / ٤ د هـ ) .
- اتباع الأولاد أمهم في الرق ( ر : ولاء / ٣ ج ) .
- الحجر على الرقيق ( ر : حجر / ٢ ب ) .
- حجاب الأمة ( ر : حجاب / ٢ ج ) .
- العزل على الأمر بغير استئذان ( ر : عزل / ٢ ب ) .
- إخراج صدقة الفطر عن الرقيق ( ر : زكاة الفطر / ٤ ) .
- تحليل الأمة لمطلقها ثلاثاً بوطء سيدها لها ( ر : تحليل / ٣ ) .

#### ٤ — معاملة الرقيق :

- أ — عملاً بسنة الرسول ﷺ في معاملة الرقيق ، فقد كان ابن عباس رضي الله عنهما يأمر بحسن معاملة الرقيق في المأكل والمشرب والملبس وفي كل شيء ، فكان رضي الله عنه يقول « أطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تكتسون »<sup>(١)</sup> وهذه مساواة لم نعهدها في شريعة من الشرائع ولا في أمة من الأمم غير الإسلام .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣١٨ والمغني ٦/٥٥ .

(٢) سنن البيهقي ٨/٨ .

ب — ويحق للرقيق أن يأكل من مال سيده بغير إذنه أخذاً من قول الله تعالى في سورة النور / ٦١ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحَهُ﴾<sup>(١)</sup> .

ج — وليس للسيد ضرب عبده ضرباً مبرحاً ، فإن فعل ذلك فعليه أن يسترضيه ولو بعثقه ، فعن ابن جريج قال سأل حيان العبدى عطاء ابن أبي رباح عمن شج عبده أو كسره ؟ فقال عطاء : ليكسه ثوباً أو ليعطه شيئاً ، فقال حيان : هكذا أخبرني جابر بن زيد — أبو الشعثاء — عن ابن عباس فيمن فقاً عين عبده ، قال ابن عباس أحب إلي أن يعتقه<sup>(٢)</sup> .

د — وعلى من كان عنده شيء من الرقيق أن يحصنه ، ويسد حاجته إلى الوطء بالزواج أو التسري ، فإن لم يفعل فقد باء بإثمه إن أقدم على ما يغضب الله تعالى ، فقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه قال : من كانت له جارية فلم يزوجه ولم يُصَيِّبها أو عبد فلم يزوجه فما صنعنا من شيء كان على السيد<sup>(٣)</sup> ، ولذلك كان ابن عباس رضي الله عنه يعرض الزواج على من كان عنده من الأرقاء ويقول لهم : من أراد منكم الباءة زوجناه ، فلا يزني منكم زان إلا نزع الله منه نور الإيمان ، فإن شاء أن يرده إليه رده ، وإن شاء

(١) تنوير المقياس ٢٩٩ .

(٢) المحلى ٢١٠/٩ .

(٣) المغني ٦٣٢/٧ .

أن يمنعه إياه منه<sup>(١)</sup> ، وكان كثيراً ما يزوج عبيده إماءه كما رأينا حين زوج عبده أمة من إماءه فطلقها ، فطلب منه ابن عباس ردها ، فأبى أن يردها ، فوهبها له وقال له طأها بملك اليمين ( ر : ر / ٣ و ٢ ) لئلا يبقى ألوبة بيد الشيطان ، ومن لم يتيسر له تزويجها من إماءه كان هو نفسه يحصنها بالوطء كما تقدم في ( تسري / ٢ أ ٦ ) .

## ٥ — عتق الرقيق :

أ — لا عتق قبل الملك : كما أن الطلاق يرد على النكاح ، فلا طلاق إلا بعد النكاح ، كذلك العتق يرد على الملك ، فلا عتق قبل الملك ، وعلى هذا فإنه لا يصح عتق الرجل لعبد غيره ، ولا لعبد لم يملكه بعد ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا عتق إلا بعد الملك »<sup>(٢)</sup> .

ب — عتق البعض : إذا أعتق الرجل بعض عبده سرى العتق إلى كله ، ترجيحاً من الشارع للعتق على غيره ، فقد قال رجل لخادمته : فرجلك حرّ ، قال ابن عباس : هي حرة اعتق منها قليلاً أو كثيراً ، فهي حرة<sup>(٣)</sup> .

ج — العتق قرينة : والعتق قرينة ، لأنه حاجة للإنسان كالطعام والشراب ، وقضاء حاجة الإنسان قرينة ، ولذلك يصح

(١) ابن أبي شيبة ٢٣٢/١ و ١٦٦/٢ وكنز العمال ٢٠٢/٩ والمحلى ١٢٠/١١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٥/١ .

(٣) المحلى ١٩٠/٩ .



سرف الزكاة فيه قال ابن عباس : اعتق من زكاتك<sup>(١)</sup>  
( ر : زكاة / ٧ ج ) . ويجوز أن يعتق عن والديه كما تجوز  
الصدقة عنهما ، فقد سئل ابن عباس عن الرجل يعتق عن  
والديه فهل له من ذلك أجر ؟ قال : نعم<sup>(٢)</sup> .

د — وإن أساء إلى عبده إساءة بالغة فكفارة ذلك عتقه كما تقدم  
ذلك في خبر ابن جريج قال : سأل حيان العبدى عطاء  
ابن أبي رباح عمن شج عبده أو كسره ، فقال عطاء :  
ليكسه ثوباً أو ليعطه شيئاً ، فقال حيان : هكذا أخبرني  
جابر بن زيد عن ابن عباس فيمن فقاً عين عبده قال ابن  
عباس : أحب إلي أن يعتقه<sup>(٣)</sup> .

هـ — عتق ولد الزنا : تضارب النقل عن ابن عباس رضي الله  
عنه في عتق ولد الزنا ، ففي رواية أن العباس أعتق بعض  
رقيقه في مرضه ، فرد ابن عباس منهم اثنين ، كانوا يرون  
أنهم أولاد زنا<sup>(٤)</sup> ( ر : زنا / ٥ د ٢ ) .  
وفي رواية أخرى أنه سئل عن ولد زنا وولد رشده أيهما  
يعتق ؟ قال : انظر أكثرهما ثمناً<sup>(٥)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٢٤/٣ وتفسير ابن كثير ٣٥٦/٢ والأموال ص ٦٠٧  
والمغني ٤٣٠/٦ والمجموع ٢١١/٦ .

(٢) سنن البيهقي ٢٧٩/٦ .

(٣) المحلى ٢١٠/٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٦٠/١ ب .

(٥) عبد الرزاق ١٧٧/٩ وسنن البيهقي ٥٩/١٠ .

- العتق من الزكاة ( ر : زكاة / ٧ ج ) .
- العتق في الكفارات ( ر : كفارة / ٣ أ ) .
- ترتيب الولاء على العتق ( ر : ولاء / ٣ ) .

## رُقْبِي :

### ١ - تعريف :

الرقبي هي أن يقول الرجل لآخر : خذ هذا الشيء فانتفع به ، ثم هو لآخرنا وفاة ، فإن مَتَّ قَبْلَكَ فهو لك ، وإن مَتَّ قَبْلِي فهو لي .

### ٢ - حكمها :

كان ابن عباس يرى أن الرقبى كالعمري تنقل الملك من الواهب إلى الموهوب له ، قال ابن عباس رضي الله عنه لا تصلح العمري ولا الرقبى ، فمن أَعْمَرَ شيئاً أو أَرْقَبَهُ فإن لمن أَعْمَرَهُ وأَرْقَبَهُ حياته ومماته<sup>(١)</sup> .

## ركاز :

الركاز هو المال المستخرج من الأرض ، وفيه الزكاة ( ر : زكاة / ٤ هـ ) .

(١) عبد الرزاق ١٩٥/٩ والنسائي في الرقبى .

## ركن :

الركن يأتي بمعنيين :

- ١ - الركن بمعنى الزاوية : ومنه استلام الطائف بالكعبة ركنها اليماني وركنها الأسود - أي الذي فيه الحجر الأسود ( ر : حج / ١٧ ج ٤ ) .
- ٢ - الركن بمعنى الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، كالركوع والسجود في الصلاة ، ومقدار أقصر ركن في الصلاة ثلاث تسيحات ( ر : صلاة / ٩ د ) .

## ركوع :

- الركوع في الصلاة ( ر : صلاة / ٩ ح ) .
- عدد الركوعات في صلاة الكسوف ( ر : صلاة / ١٩ ب ) .

## رمضان :

- ١ - رمضان هو اسم للشهر التاسع من السنة القمرية ، ويرى ابن عباس رضي الله عنه أنه سمي رمضان لأن الذنوب ترمض - أي تحرق - فيه<sup>(١)</sup> .
- ٢ - أحكامه :
- افتراض صيام رمضان ( ر : صيام ) .
- وقوع ليلة القدر في رمضان ( ر : ليلة القدر ) .

(١) كشف الغمة ١/ ١٩٧ .

## رمي الجمار :

انظر ( حج / ٢٤ ، ٢٩ ) .

## رمل :

- الرمل في طواف القدوم ( ر : حج / ١٧ هـ ) .
- الرمل في السعي بين الصفا والمروة ( ر : حج / ١٩ هـ ) .

## رهان :

انظر مراهنه .

## رهن :

انظر مخاطرة .

- الرهن هو توثيق دين بعين . أو : حبس شيء بحق يمكن استيفاؤه منه .
- الرهن في السلم ( ر : بيع / ٦ ز ) .

انتهى الجزء الأول بحمد الله تعالى  
ويليه الجزء الثاني وأوله حرف الزاي